د. رائد هديل

الجزء الأول

الأسباب الحقيقية للإنتخابات الرئاسية المسبقة في الجزائر

ليوم 7 سبتمبر 2024

المجتهدون

د. رائد هديل

الأسباب الحقيقية للإنتخابات الرئاسية المسبقة في الجزائر ليوم 7 سبتمبر 2024

المجتهدون

الفهرس

0-كلمة لشباب اليوم

تعتبر الإنتخابات الرئاسية ليوم 7 سبتمبر 2024 هامة ومفصلية على أكثر من صعيد، ويجب على الشباب الجزائري أن يعطيها حقها الذي تستحقه، لأنه لأول مرة في تاريخ الجزائر المستقلة، ستجرى إنتخابات عادية وبدون مشاكل ودون ضغط يذكر، بالرغم من أن الوضع العالمي وحتى في الجوار، يمر بظروف إستثنائية. لماذا أذكر كل هذا في هذا الباب والذي هو موجه للشباب تحديدا؟

لأنه لو حللنا كل الإنتخابات التي أجريت منذ الإستقلال، لا نجد ولا إنتخاب رئاسي واحد جرى في ظروف عادية !

فالرئيس احمد بن بلة وصل الى رئاسة الجمهورية في ظروف استثانية، وخاصة جدا والتي أصبحت تعرف اليوم بصيف 1962، وما وقع فيه، لا داعي لذكره هنا. أما نهاية حكمه فكانت بإنقلاب من تنظيم وزير دفاعه هوراي بومدين، والذي بدوره غادرنا الى جوار ربه دون أن يتمم بناء المؤسسات التي لا تزول بزوال الرجال والحكومات. وفي تلك الظروف الإستثنائية لنهاية 1978، وصل الشادلي بن جديد، ذلك الضابط السامي الغير

معروف في الساحة السياسية وقتها، وكانت نهاية حكمه كارثية، حيث فضـــل الإســـتقالة وتســـليم الحكم للجيش بعـــدما عمت الفوضى في مفاصل الدولة الجزائرية. لتدخل الجزائر في مرحلة العنف اللفظي الذي تحول بعد ذلك مباشرة الى العنـف الجسـدي الى الفوضى الخلاقة والعشرية الدموية.

ولم يفلح أصحاب القرار وقتها الى الوصول الى بر الأمـان بـالرغم من اسـتدعاء المجاهـد محمـد بوضـياف، المجاهـد الـذي فضـل العيش في المملكـة المغربيـة بعـدما اختلـف في بدايـة الإسـتقلال مـع أصـدقائه وعلى رأسـهم احمـد بن بلـة. وكـانت نهاية محمد بوضياف مأساوية، حيث اغتيل في 28 جـوان 1992 بقصر الثقافة في عنابة على المباشر وهو يلقي خطابه.

بعدما دخلت الجزائر في قلب الفوضى الخلاقة، والعشرية الدموية، وأصبح السؤال : من يقتل من ؟ هو المطـروح، لم يفلح أصحاب الحل والربط وقتها في الوصـول الى إيقـاف سـفك دمـاء الجزائريات والجزائريين، ولم يفلح ليامين زروال الـذي وصـل الى رئاسة الجمهورية إيجاد حل الى هذه المعضلة، بل أنه ولإســباب لم نعرفها حتى اليوم، فضل الإستقالة. وكانت استقالته مفاجئـة

للكل، و الأكـثر من هـذا، فإنـه لم يحـترم الدسـتور، الـذي يخـول لرئيس مجلس الأمة والذي كان وقتها المجاهـد بشـير بـومعزة، من تنظيم الانتخابات الرئاسية في ظرف اربعـون يومـا. بـل قـام ليامين زروال، وهو الرئيس المستقيل، بتنظيم تلـك الإنتخابـات، والـتي فـاز فيهـا عبـدالعزيز بوتفليقـة بشـكل غـريب، حيث أنـه عشيت تلك الإنتخابات انسحب كل المشاركين في الانتخابات مـا عـدى بوتفليقـة. هـذا الداهيـة، والـذي قـام بدهائـه وخبثـه في تكسير كل المؤسسات المدنية وحتى العسكرية، وعبث بـالجزائر خلال عقــدين من الــزمن. ولــولا قــدرة اللّه ســبحانه وتعــالى، واخلاص الشباب الجزائـري، الـذي خـرج في حـراك خـاص ومميـز وبطولي، ملتفـا حـول جيشـه الشـعبي الوطـني، من أجـل أيقـاف العصـابة الـتي اسـتولت على نظـام الحكم، وكـانت النتيجـة حث الرئيس على الإستقالة، وكان له ذلك، ونظمت انتخابات رئاسـية في ظروف غير عادية، أدت بالشعب الجزائري وبشبابه خاصة الى انجاحها، وفـاز عبدالمجيـد تبـون بتلـك الإنتخابـات، وهـو الرجـل الـذي قـدم برنامجـه الإنتخـابي على شـكل 54 تعهـدًا مكتوبًـا، وقالهــا بكــل صــراحة بأنــه مترشــح حــر، ويطلب من الشــباب

والمجتمع المدني والجمعيات مساندته في عهدته لتحقيق تلك التعهدات.

والشيء الغريب والمضحك في نفس الوقت، أن الحزب الذي ينتمي اليه المترشح الحر عبدالمجيد تبون فضل مساندة مترشح حزب أخر.

لقد ذكرت كل هذه المرحل لأبين للشباب الجزائري، بأن الإنتخابات المقبلة ليوم 7 سبتمبر 2024، هي انتخابات مفصلية، ويجب أن تكون نموذجية وناجحة على أكثر من صعيد، حتى نستطيع بناء مؤسسات الدولة التي لا تزول بزوال الرجال الوحكومات.

فالأحزاب السياسية الحالية في الجزائر، هي في الحقيقة عبارة عن دكاكين سياسية، ولا نستطيع تسميتها بالأحزاب، لأن الحزب الحقيقي، هو عبارة عن مجموعة من النساء والرجال، يلتفون حول برنامج سياسي وانتخابي معين، ويدخلون من خلاله معترك الانتخابات من أجل النجاح والوصول الى السلطة. أما الدكاكين السياسية والتي سماها المشرع الجزائري وقتها بالجمعيات ذاب الطابع السياسي خلافا للجمعيات ذات الطابع

الإجتماعي أو الثقافي أو الرياضي. قلت على الشباب الجزائري اليوم يأخذ الأمور السياسية بنوع من الجد، ويحاول المساهمة في الإنخراط في الأحزاب الحقيقية وليس في الدكاكين السياسية.

وبكل صراحة الجزائر اليوم في حاجة الى حزبين أو ثلاثة أحزاب فقط على المستوى الوطني، حزب في السلطة وحزبين في المعارضة. وهكذا دواليك، كل خمسة سنوات، ننتخب على الحزب الذي يقدم برنامج حقيقي يستجيب لتطلعات الأغلبية من الجزائريات والجزائريين، والصندوق هو الفاصل.

أما الدكاكين السياسية، الموجودة اليوم، فعليها أن تغادر الساحة السياسية، ومثلما قالها الشاعر عمر أزراج في الماضي عندما أنتقض حزب جبهة التحرير الوطني : « أيها الحزب تجدد أو تبدد؟ »

فما نلاحظه اليوم، منذ أن أعلن الرئيس عبدالمجيد تبون عن تقديم الإنتخابات الرئاسية الى 7 سبتمبر 2024، من فوضى وسوء التنظيم، وسوء المداخلات والتعليقات، الى درجة أن مقولة العلامة عبد الرحمان ابن خلدون، تصدق اليوم في

المشرفين على الأحـزاب السياسـية عفـوًا الـدكاكين السياسـية : « إتفق العرب على ألا يتفقوا ، والتي يمكن تحويلها الى : اتفقت الأحزاب على ألا تتفق»..

وقبل أن اختم هذه الفقرة، تابعت بإهتمام الإجتماع الذي نظمه رئيس الجمهورية عبدالمجيد تبون أخـيرا، حيث عـزم كـل الأحــزاب السياســية الــتي لهــا ممثلين في المجـالس المنتخبـة بلدية ، ولائية أو وطنية. وأستمعت الى التعليقات التي قدمها لنا التلفزيون العمومي مع رؤساء هذه الأحزاب، ولم أجد أي شــخص عبر لنا عما وقع بالفعل في الإجتماع مع رئيس الجمهوريــة، كـل واحـد قـال كلامـا مغـاير تمامـا عمـا يقولـه زميلـه، بـالرغم أنهم موجودن في نفس القاعة.

خلاصة القول، فإن على الشباب الجزائـري اليـوم التكيـف مـع الواقـع المعاصـر، والـذي اصـبح فيـه تعريـف الأمي هـو ذلـك الشخص الذي لا يفقه في الرقمنة. فلتكن الرقمنـة هي الأرضـية التي تسمح وتساعد الشباب الجزائري على التكتـل بين بعضـهم البعض من أجل بنـاء دولـة لا تـزول بـزوال الرجـال والحكومـات،

وحتى تبقى الجزائر ازلية الى أن يرث الله الأرض ومن عليها، لأن اليوم الذي لا يتحكم في الرقمنة فهو محتل رقميا.

فهـل سـيكون الشـباب الجزائـر اليـوم مثلمـا قـال فيـه العلامة الشيخ البشير الإبراهيمي : أتمثله محمدي الشمائل غـير صـحاب ولا عيـاب ولا مغتـاب، مقصـور اللسـان إلا عن دعـوة الى الحق أو صرخة في وجه الباطل.

أتمنى من صميم القلب أن يكـون هـذا الوصـف الشـافي والكافي هو حقا للشباب الجزائري اليوم.

1-مدخل

عندما قرر الرئيس عبدالمجيد تبون، تقديم الإنتخابات الرئاسية المزمع تنظيمها في شهر ديسمبر المقبل، وقدمها الى السابع من سبتمبر من نفس السنة، تحركت بعض الدكاكين الحزبية في الداخل وبعض الجرائد بالإضافة الى بعض الأبواق على مستوى شبكات التواصل الإجتماعي، وكذلك بعض الصحف والقنوات الإذاعية والتلفزيونية الأجنبية بالإضافة الى بعض الأحزاب والأنظمة الأجنبية التي لا تريد الخير للجزائر والشعب الجزائري يعرفها جيدا.

هذه الدكاكين الحزبية والجرائد والأنظمة، تبحث عن "العِلَةُ وبنت العلة" أو كما يقول المثل الجزائري العامي يبحثون من أين تتبول السمكة !، فلماذا قدم الرئيس الجزائري هذه الإنتخابات؟، بالرغم من أن دستور 2020 يخول له دعوة الإنتخابات المبكرة وفق المادة 91 في بندها 11 من دون أي شروط محددة.

في هذا الكتاب البسيط، والذي سأتحدث فيه عن الإنتخابات الرئاسية المقبلة ليوم 7 سبتمبر 2024، سأتطرق الى أشياء عديدة وكثيرة تخص الإنتخابات الرئاسية هنا في الجزائر وأيضا في بعض الدول الأجنبية، كما سأتحدث عن

الــدوافع الــتي أدت بــالرئيس عبدالمجيــد تبــون بتقــديم هــذه الإنتخابات بحوالي ثلاثة أشهر تقريبا.

كما سيكون هذا الكتاب كمرجـع لأي شــخص أو مناضــل يريــد معرفــة كــواليس الإنتخابــات الرئاســية في الجزائــر وعــبر العالم، والطرق الصحيحة لممارسة مثل هذا العمل، حتى يتسنى لكــل جزائريــة وجزائــري، متابعــة عن قــرب، العمليــة الانتخابيــة بشكل صحيح ودقيق وشفاف.

أضافة الى كــل هــذا، ســأتطرق الى الأســباب الــتي جعلت بعض الأحــزاب أو بــالأحرى الــدكاكين السياســية تســاند ترشــح الرئيس عبدالمجيــد تبــون لعهــدة ثانيــة قبــل أن يعلن ترشــحه لهذا الاستحقاق الهام.

2-مقدمة

لقد "إفتجأت" الطبقة السياسية والمراقبين في الداخل وفي الخارج، عندما تم تقديم الإنتخابات الرئاسية في الجزائر بنحو ثلاثة أشهر عن التاريخ المقرر لها.

وهناك من ربط هذا التقديم بالزيارة المرتقبة التي سيقوم بها الرئيس عبدالمجيد تبون الى فرنسا، على أساس أنه لا يستطيع القيام بزيارة دولة لفرنسا وهو على أبواب مغادرة قصر المرادية. ولهذا قرر تقديم موعد الإنتخابات الرئاسية، لكن الرجل الثاني في الدولة الجزائرية وهو رئيس مجلس الأمة، الغرفة الأولى للبرلمان الجزائري، المجاهد صالح قوجيل، أكد في لقاء إعلامي في شهر فبراير 2024، بأن رئيس الجمهورية عبدالمجيد تبون له عهدتان رئاسيتان أولى وثانية، وهو بصدد إنهاء العهدة الأولى، وسيترشح لعهدة ثانية، ولا شيء يمنعه عن ذلك، بالإضافة، فقد طلبت مجموعة من أعضاء البرلمان الرئيس عبدالمجيد تبون الترشح لعهدة جديدة.

كما أنه في موضوع هذه الإستحقاقات من الناحية القانونية، تنص المادة 94 من دستور 2020 والتي تحصر تنظيم الانتخابات الرئاسية قبل موعدها في ثلاثة أسباب، تتعلق

بحالة استقالة الرئيس من نصبه، أو وجود مانع وعجز، أو في حالة وفاة.

كما يشير قانون الإنتخابات بدوره على إجراء الإنتخابات الرئاسية في ظرف لثلاثين يوما سابقة لإنقضاء عهدة رئيس الجمهورية، حيث تستدعي الهيئة الناخبة بموجب مرسوم رئاسي في ظرف 90 يوما قبل تاريخ الإقتراع.

وقياسا على الدستور، فإن موعد الإنتخابات الرئاسية في الجزائر كان يتوجب أن يحدد، مابين 19 نوفمبر و 19 ديسمبر المقبلين، علما بأن الرئيس عبدالمجيد تبون باشر مهامه في عهدته الرئاسية في 19 ديسبمبر 2019.

هذا عن الأسباب الدستورية، وعن الأسباب السياسية، فعلى ما يبدو، التي دفعت الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون الى إتخاذ قرار إجراء الإنتخابات الرئاسية المسبقة، حيث يعتقد بأن « الأصوات القادمة من وراء البحر » والتي حاولت الترويج لوجود أزمة داخلية بين أجنحة السلطة حول « مرشح السلطة »، قد يؤدي الى تأجيل الإنتخابات الرئاسية لمدة ستة أشهر أخرى.

وحسب بعض المتابعين لشأن الوطني والدولي والاقليمي، فهناك شقا سياسيا يتعلق بالمتغيرات الإقليمية

والدولية المحتملة والمعقدة والتي تريد مؤسسات الدولة حسم ملف هوية الرئيس المقبل مبكرا.

ولكن رغم كل هذه التأويلات، إلا أن الرئيس عبدالمجيد تبون في حواره مع الصحافة في نهاية شهر مارس 2024، والتي بث على القنوات التلفزيونية، أكد بصريح العبارة بأن المسألة تقنية بحثت، وليس هناك أية قراءات، أو أزمة داخل السلطة كما روجت لها الجارة الغربية وحتى من وراء البحار.

فهل الرئيس عبدالمجيد تبون صادق فيما يقول، أم هي مراوغة سياسية، وتكتيكية لتعبيد طريق العهدة الثانية؟

في هذا الكتاب لا نحاول اللف والدوران و لكن البحث عن الأسباب، حتى نعرف بكل وضوح وشفافية، الدوافع الحقيقية لتقديم الإنتخابات الرئاسية في الجزائر ليوم 7 سبتمبر 2024. وهذا حتى نسد الطريق أمام التأويلات و الأخبار الكاذبة التي تأتي من وراء البحار والجارة الغربية التي أصبحت تتابع كل كبيرة وصغيرة في الجزائر، وتناست أمورها الداخلية، وأيضا من بعض المخابر الأجنبية الغربية و العربية وحتى الإسرائيلية، والتي تريد المساس بأمن وسلامة الجمهورية الجزائرية.

قلت، الهدف الأول لهذا الكتاب، هو القول لهؤلاء الابواق والدكاكين، بأننا في الجزائر نعيش حريتنا، وديمقراطيتنا كما نراها، والديمقراطية التي نتطلع لها هي الديمقراطية التي

تعتـني بالإنسـان الجزائـري وليسـت "الذَلُوقَراطيـة" الـتي يريـد الغرب زرعها في الجزائر وغـير الجزائـر، واحسـن مثـال على هـذا، حالة تلك الـدول الـتي وقعت تحت نـير الاسـتعمار الحـديث مثـل العراق كيف كان قبل 2003 وكيـف أصـبح الآن؟ وأين هي وعـود رئيس الولايات المتحدة الامريكية جورج بوش الإبن الـذي كـان يقـول بـأن العـراق الحـديث سـيكون نمـودج للدولـة العصـرية يقتدى به في المستقبل...ونفس الوضع في ليبيا وسوريا ولبنان والسودان، ومن قبل الصومال...

علينا اليـوم جميعـا، أن نوحـد الصـفوف، ونقـوي الجبهـة الداخلية، ولا نعطي فرصة للغرب والأجنبي بـل وحـتى للجزائـري الذي يريد العبث بالوطن وحريته واستقلاله.

وقـــد بينت لنـــا الحـــرب الـــدائرة اليـــوم في الأراضـــي الفلسطينية، غزة، والضفة والغربية والقدس وحتى داخل الارض المحتلـة، والـتي يتصـدى لهـا الشـعب الفلسـطيني بكـل بسـالة وبطولـة على كـل المسـتويات، بَيَنَ لنـا صـدق الآيـة الكريمـة : «ولن ترضـى عنـك اليهـود ولا النصـارى حـتى تتبـع ملتهم.. »، وهذا ما نراه اليوم خاصة بعد طوفان الأقصى الذي اسقط ورقـة التوت عن عورة الغرب وأيضا الدول العربية المطبعة مـع الكيـان الإسرائيلي.

قلت، علينا اليوم أن نقوي الجبهة الداخلية، وهذا بتقوية الحوار البناء، وقبول الرأي والرأي الأخر، فالإختلاف يجب أن يكـون من اجل بناء الدولة الجزائرية القويـة، وبكـل أطيافهـا، فـالجزائر دولـة قـارة، وعلينـا أن نتقبـل النقـد، ولا نـأول النقـد الى انتقـاد، وعلينا بالعمل السياسي الشفاف والجاد، وأن نعيد احيـاء القواعـد السليمة للعمل السياسي و التي كانت بالامس فقط أثناء الثورة التحريرية المباركة تطبـق على هـذه الأرض الطـاهرة من تبسـة الى تلمســان ومن تــيزي وزو الى تمنراســت، ومن بين هــذه القواعد : « من يَطْلب المسؤولية خائن، ومن يَرْفُض المسؤولية خائن أيضا ».

لماذا القاعدة الذهبية، اندثرت من الواقـع السياسـي في الجزائـر اليوم؟ أترك الرد للذين دفنوا هذا القاعدة.

3-الأحزاب السياسية و الانتخابات الرئاسية

لقد قام الرئيس عبد المجيد تبـون،بوقـف كـل التـأويلات لتصـريحاته في اللقـاء الإعلامي الأخـير مـع الصـحفيين فـاتح بومرجان مدير الأخبار في القناة الدوليـة الجزائر24، وابـراهيم تخـروبت مـدير يوميـة المجاهـد، وخاصـة في النقطـة المتعلقـة بالانتخابات الرئاسية المبكرة في السابع من سبتمبر القادم.

وبالرغم من أنها حديث السـاعة وقضـية الجـوار والعـالم معـا لمـا تعرفـه الجزائـر من تحـولات، وخاصـة من تـأثير إقليمي ودولي بارز، خاصة عندما يتعلـق الأمـر بالقضـايا الحساسـة الـتي يرتكز عليهـا الاسـتقرار والسـلم الـدوليين. إلا أن الـرئيس كـان واضحا في رده عندما أكد بأنه يفضـل اليـوم اسـتكمال برنامجـه الرئاسـي، قبـل الخـوض بشـكل صـريح في الإنتخابـات المقبلـة، وهذا من دون أن يغلق الباب أمام فكرة الترشح لعهدة ثانية.

إن الرئاسيات المقبلة هي بمثابة محطـة تاريخيـة تضـاف الى المحطات السـابقة الـتي عرفتهـا الجزائـر، وهـي مكتملـة من جميع الجوانب، من أجل إبـراز القـوة و الريـادة والإسـتقلالية في أخذ وصناعة القرار الجزائري مائة في المائة، وهذا يسمح للـدول الشقيقة والصـديقة لأن تأخـذ بالحسـبان مواقـف الجزائـر والـتي تساهم بشكل فعال في حلحلة المشاكل التي تظهر هنـا وهنـاك عبر العالم لتجنيب البشـرية ويلات الأزمـات والنزاعـات الخطـيرة،

وبالتـالي الإبتعـاد عن السـقوط في الأخطـاء الـتي تعيـق انتشـار السلم والحرية والأمن عبر العالم.

ورغم كــل هــذه الأهميــة الكــبرى الــتي تعرفهــا هــذه الإنتخابات الرئاسية، إلا أن الأحزاب السياسية في الجزائر، تعيش وتغرد خارج السرب.

فالعقلية السـائدة في الأحـزاب السياسـية عمومـا اليـوم، هي الإنتظار، حـتى تعلن الرئاسـية عن تـاريخ موعـد الإنتخابـات للتنطلق في العملية، مع العلم بـأن الإنتخابـات الرئاسـية عمليـة ضـخمة وصـعبة في نفس الــوقت، حيث تتطلب تحضـير لعــدة أشهر، إن لم نقل لسنوات .

أما العمل السياسي الحزبي اليوم، وتحديدا منذ التعددية الحزبيـة في عهـد الـرئيس الشـادلي بن جديـد، فمـازال يـتراوح مكانــه. فـبرغم من مـرور حـوالي 36 سـنة من عهـد التعدديـة، فمزلنـا نعيش نـوع من الفوضـى الحزبيـة، ويمكن لأيـة شـخص يتابع عمل الأحزاب السياسية يجدها تتراوح مكانهـا، وقـد صـدق المشـرع وقتهـا عنـدما تحـدث عن جمعيـات ذات طـابع سياسـي، فهي مــازالت في تلــك المرحلــة، لم تتطــور بعــد الى حــزب بالمهفوم العلمي للكملة.

فاليوم مثلا نلاحـظ أن أغلب روؤسـاء الأحـزاب مـازلت لم تتغير بعد، بل هناك من عمر لعقود، ولهذا تجد هذه الأحزاب لم

تنضج بعد، ولم تعطي المشعل للمناضلين الشباب المنخرطين في تلك الأحزاب.

أما عن حزب جبهة التحرير الوطني، والتجمع الوطني الديمقراطي، وحركة مجتمع السلم، وجبهة القوى الإشتراكية وحركة النهضة، والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، وحزب الشعب، وحزب العمال، وحزب المستقبل وحزب حركة البناء والقائمة طويلة، لم تتحرك بعد بالرغم من أن رئيس الجمهورية اعلن بأن الانتخابات الرئاسية ستجرى بتاريخ 7 سبتمبر 2024. فما هو السبب لعدم تحرك هذه الأحزاب اليوم؟ فلو قمنا بزيارة خاطفة للمواقع الرسمية لهذه الأحزاب على شبكة التواصل الإجتماعي، لوجدنا الأخبار والمعلومات على هذه المواقع غير محينة، ولا تحتوي على معلومات هامة ومهمة حول الإنتخابات الرئاسية المقبلة، والشيء الغريب في هذه الأحزاب، هي أننا لا نستطيع أن نسميها أحزاب بالمعنى الكامل، بل بدكاكين حزبية. لأنك عندما تتصفح أي حزب، في موقعه الرسمي على الإنترنت، لن تجد على هذا الموقع الهدف الأساسي لتأسيس هذا الحزب. والتعريف السليم لأي حزب سياسي هو البحث والسعي للوصول الى السلطة عن طريق الانتخابات الديمقراطية.

فمثلا تجد أن أغلب الأحزاب السياسية في الجزائر، مثل حزب جبهة التحرير الوطني، يتبنى برنامج رئيس الجمهورية عبدالمجيد تبون، في حين أن الرئيس تبون خاض الانتخابات الرئاسية السابقة كمترشح حر، واكد أكثر من مرة، بأنه مترشح الشباب والمجتمع المدني، ولكن حزب جبهة التحرير الوطني، لم يتقبل بعد هذا الأمر، وبقي يبكي على الأطلال، ويعتقد بأنه هو الحزب الكبير، وأنه هو حزب الثورة، وهو الذي حرر الجزائر من الإستعمار.

نعم لقد بقي حزب جبهة التحرير الوطني تائه منذ بداية التعددية الحزبية، فلم يتكيف بعد بالوضع الجديد، ومازال يعاني الى يومنا هذا بالرغم من تغيير رأس الحزب في كل مرة.

فنلاحظ حزب جبهة التحرير الوطني وبقية الأحزاب الأخرى مازالت تعيش في فترة التسعينيات، وكأن رقاص ساعة هذه الأحزاب توقف في تلك الفترة.

فرغم أن العالم اليوم تغير، وانتقل من المجتمع التماثلي الى الرقمي، فالاحزاب الجزائرية لم تستفيق بعد، ومازالت تنتظر الإشارة. بل الكارثة الكبيرة، يعتقد قادة هذه الأحزاب السياسية، بأن الانتخابات الرئاسية ليست من صلاحيتهم، وينتظرون الأوامر تأتي من جهة خفية، وكأن الأمر لا يخصهم، في حين أن

التحضير للإنتخابات الرئاسية عادة من يتم التحضير لها لعدة سنوات من قبل.

فالديمقراطية والتي ظهرت في اليوم في القرن السادس قبل الميلاد، وأصل الكلمة مركب من كلمتين "ديموس" ومعناه "الشعب" و "قراطوس" ومعناه "السلطة"، وتعني المشاركة المباشرة للمواطن في أخذ القرار على مستوى المدينة. واليوم هناك نوع من الخلط في هذا النظام والذي كان مشهور في أثينا (اليونان اليوم). فالناس يتهمون السياسيين بفقدان الكاريزما، ولغة الخشب، والجمود في العديد من المسائل. في هذا الكتاب، سأعطي وجهة نظري في هذا الموقف ردًا على السؤال التالي: كيف يمكن إختراع الديمقراطية والحياة السياسية التي تلهم الثقة والقوة؟ برأيي ، السياسيون ليسوا هم المصدر الأول لهذا الجمود - فهم يمثلون مجتمعًا غير مهتم بشأنه الداخلي وغير مسيَّسا - ويقدمون رسائل مطمئنة وفارغة من المحتوى.

من الذي نفضله بين الشخص الذي يتخذ قرارات قد تكون غير شعبية ولكنها تفيذ المجتمع والشخص الذي يعجبنا لأنه لا يفعل شيء ؟ لقد حان الوقت الذي يستعيد فيه المواطنات والمواطنين الجزائريين سبل المشاركة النشطة في الحياة السياسية والبحث عن حلول للمشاكل التي تهمهم. إذا

عـاد السـكان إلى مواجهـة مسـؤوليهم، فيجب على المسـؤولين إعادة تحسين جودة خطاباتهم وأفعالهم نتيجة لذلك. ومن أجل الوصول إلى ذلك، كـان من الضـروري تثقيـف السـكان من خلال السياسة، وتزويدهم بمصدر معلومـات محايـدة ونقديـة، والحـد من الفسـاد لكسـب الثقـة، وبالتـالي، اسـتخدام الأدوات اللازمـة لفهمهم. هـذه هي الاقتراحـات للوصـول إلى الهـدف المنشـود، وللرد على كل إنشغالات المواطنات والمواطنين.

ربمـــا يصـــيب جـــزء من الســـكان بعض الســـخرية من السياسة، لكن قسمًا آخر لم يعـد مهتمًـا بهـا، وخاصـة الشـباب. ولحـــل هـــذه المشـــكلة يجب أن نركـــز على التعليم. "فلا يوجـــد تعليم يغير كائنًا، بل يوقظـه". إن التعليم هـو أعظم قـوة يمكن أن يمتلكها أي مجتمع، لأنه يتيح لسكانه ليس فقـط أن يكونـوا أكثر معرفة، ولكن أيضًـا أن يصـبحوا واعين لمسـؤوليتهم تجـاه المجتمع.

في الواقـع، بالنسـبة لي، السياسـة ليسـت مجـرد مجـال اهتمام أو مجـال للدراسـة، بـل هي مسـؤولية يجب على الجميـع الوفاء بها. هل سبق لك أن وجـدت نفسـك تنتقـد الحكومـة في حين أنك لم تمارس حتى حقـك في التصـويت؟ في رأيي، توفـير تعليم أفضل لجيل الشـباب يعـني جعلهم أكـثر فضـولاً وطموحـاً واجتهـاداً، الأمـر الـذي سـيكون لـه نتيجـة تجعلهم يريـدون أن

يكون لديهم مجتمع على شكلهم، مع قادة أكفاء. وهـذا يتطلب مشـاركة الجميـع في السياسـة والاهتمـام بهـا. وعلى نحـو أكـثر واقعيـة، فـإن الاسـتثمار في التعليم، يسـمح لنـا بزيـادة الـدخل والحصول على سكان أكثر صحة، وأكـثر ثقـة في الآخـرين وأكـثر اهتمامـاً بالسياسـة. لـذا، ومن هـذا المنطلـق، فـإنني أؤيـد المفكرين والساسة الـذين يعتقـدون أن التعليم لابـد أن يكـون على رأس قائمة الإنفاق الحكومي وكمـا قالهـا المفكـر الجزائـري الكبير مالك بن نبيء، عندما طلب من الرئيس هـواري بومـدين في ستينيات القـرن الماضـي بـالتركيز على التربيـة والتعليم، رد عليه الـرئيس بومـدين، بـأن الإهتمـام الأول الـذي يواجهـه هـو تكوين جيش وطني شعبي لـدفاع عن الـوطن، والسـعي لتغذيـة الشعب الذي خرج من التو، من حرب ضروس. فرد عليـه المفكـر مالك بن بنيء، « بأن الشعب المتعلم لن يجوع ولن يستعبد ».

بالإضـافة إلى ذلـك، أعتقـد أنـه يجب على الأحـزاب السياسـية الإهتمـام بـالتكوين و تقـديم دورة أو دورات تهـدف تحديدًا إلى تحفيز هذه الصحوة وهذا الـوعي بالسياسـة. فمـادة التـاريخ، متـوفرة بالفعـل في مدارسـنا، ولكن أود إنشـاء ، دورة أخرى حول تعليم المواطنـة. فـالجوانب المختلفـة الـتي يغطيهـا الأخـير سـتكون البـدء في السياسـة (دراسـة الأحـزاب السياسـية المختلفة وفلسفتها)، والشؤون الجارية (كيفية إلقاء نظرة نقديـة

على المعلومــات)، والحيــاة المدنيــة (فهم أهميــة التصــويت واكتشاف طرق للمساهمة الفعالة لتقدم المجتمع).

يمكن أن تكــون هــذه الاقتراعــات رســمية في ســنوات الحملــة الانتخابيــة ومحاكــاة في ســنوات أخــرى. وتهــدف هــذه الممارسة إلى تحفيز الشباب على التصويت، وكذلك تحفيز وحدة أسرهم بأكملها، الأمر الذي سيكون لــه نتيجــة زيــادة المشــاركة في التصويت بشكل كبير. ومن ناحية أخــرى، في الســنوات الــتي تكــون فيهــا المحاكــاة، ســيتم اســتخدام النتــائج لقيــاس النبض ومعرفة آراء الشباب.

وبفضل هذه الممارسة وهذه الــدورات، ســيكون الشــباب أكــثر اهتمامــا بالسياســة. ويمكنهم وضــع مــا تعلمــوه موضــع التنفيذ بسرعة وسيشعرون بــأن الحكومــة تســتمع إليهم. هكــذا يتم اهتمام جيل الشباب بالسياســة وبنــاء الديمقراطيــة والحيــاة السياسية النشطة على أسس متينة.

ومع ذلــك، حــتى مــع التثقيــف السياســي والعين الناقــدة، غالبًا ما تكون وسائل الإعلام متحيزة وتعقد الاختيار بشكل كبــير عنــدما يحين وقت التصــويت. وفي رأيي أن الإعلام هــو الســبب الثاني الأكثر أهمية لهذا عدم الاهتمــام الجمــاهيري بالسياســة. لقــد ذكــرت أعلاه أن السياســيين أصــبحوا أقــل جاذبيــة. ويمكن تفسير هذه الظاهرة بالحذر الشديد الذي يتسم به كل قراراتهم

أو ظهـورهم العلـني. في الواقـع، حـولت وسـائل الإعلام العـالم السياسي إلى عالم حيث المظهر هو السيد وحيث يتم انتقاد كل قرار يتم نشـره على الملأ. ألم تجـد نفسـك تنتقـد قـرارًا لم تكن تعـرف حـتى خصوصـياته وعمومياتـه بخلاف تلـك الـتي نقلتهـا وسائل الإعلام المتحيزة في كثير من الأحيان؟ والآن يتعين علينا أن نتخذ الخطوات اللازمة لإنشاء وسائل إعلام محايدة تماماً من أجل الحد من الإثارة التي تتسم بها الطريقـة الـتي تتعامـل بهـا وسائل الإعلام مع السياسة اليوم.

ولكن مـا فائـدة كـل هـذه الجهـود إذا ظلت السياسـة مرادفـة للفسـاد؟ لقـد أرتبطت الحيـاة السياسـية في العقـدين الماضيين أكثر من أي وقت مضى بالمكائد والفساد والجريمـة. لقـد تحـول العمـل السياسـي من مهنـة محترمـة إلى موضـوع مفضل لرسامي الكاريكاتير والعروض الكوميدية. وبـدون تغيـير هـذه العقليـة من خلال القضـاء على الفسـاد، يصـبح تعزيـز السياسة مهمة صعبة. كيف يمكننا أن نمنع ساسـتنا من الـثراء؟ بنـاءً على هـذا السـؤال واسـتلهامًا من مبـادرة مكافحـة الفسـاد، أقترح الحلول الممكنة للحـد من الفسـاد. أعتقـد أنـه يجب علينـا توفير ظروف عمل أفضل ورواتب أفضل لساستنا.

في الواقع، مهما كان رأينا حول الراتب الـذي يسـتحقونه، سـيظل صـحيحًا دائمًـا أن الموظـف الـذي يتقاضـى أجـرًا جيـدًا،

ويتمتـع بظـروف عمـل جيـدة، سـيكون أقـل إغـراءً لسـقوط في الفساد مقابل القليل من المال. لذا، أعتقـد أن الأمـر يسـتحق أن ندفع لسياسيينا المزيد إذا كان ذلك يضـمن لنـا نـزاهتهم. وفي المقابـل، يجب تشـديد المراقبـة قـدر الإمكـان، ولكن قبـل كـل شيء، يجب فرض عقوبات صارمة للغايـة على من تثبت إدانتهم بالاحتيـال. لـذا فمن خلال توفـير ظـروف عمـل أفضـل لساسـتنا وفرض عقوبات نموذجية على أولئك الذين يقبلـون الرشـاوى أو المحتالين، يصبح من الممكن استئصال الفساد.

والآن، بعد أن أعطينا لشبابنا طعماً للسياسة مـرة أخـرى، ووجدنا مصدراً محايداً للمعلومات وأعطينا المصداقية لساسـتنا، ينبغي لنا أن نركز على إعطاء الأدوات للسكان حتى يتمكنـوا هم أيضاً من التصرف بطريقة مباشرة في الحياة السياسية. غالبًا مـا يقع السياسيون اليوم في أغلال خطهم الحزبي.

في الواقع، هل سمعنا يومًـا في مجلس الشـعبي الوطـني أو مجلس الأمة أو اي مجلس ولائي أو بلـدي، أحـد أعضـاء حـزب حمس يصادق على قـرار لحـزب العمـال مثلا أو العكس؟ فكيـف يمكن لنـائب يتبـع جميـع مبـادئ حزبـه حرفيـاً أن يمثـل بشـكل مناسب شعباً تتغـير أفكـاره وتتطـور باسـتمرار؟ ينبغي أن يكـون السكان قادرين على الحصول على ممثلين محايـدين، متحـررين

من القيود الحزبية، للمساهمة في النقاش السياسي وطرح أفكار جديدة في المناقشات القديمة التي لا تنتهي أبدًا.

4- الأحزاب السياسية و المترشحين

على الـرغم من أنـه من الشـائع بين بعض الأكـاديميين والإعلاميين والمواطنين الإشارة إلى تراجـع الأحـزاب السياسـية في الجزائـر، إلا أنـه ليس هنـاك شـك في أنهـا لا تـزال لم تلعب دورها الأساسي في الانتخابات منذ التعدديـة الحزبيـة. وبالتـالي فـإن تنظيم الأحـزاب، فضـلاً عن تنظيم المرشـحين (الـذين يتم ترشـيحهم في كثـير من الأحيـان من قبـل الأحـزاب، ولكن ليس دائماً) مسألة ذات أهمية كبـيرة، إن كنـا فعلا نريـد بنـاء دولـة لا تزول بزوال الرجال والحكومات.

الغـرض الرئيســي هنـا من هـذا الكتــاب، هــو تقـديم المشــورة بشـأن المسـائل العمليـة المتعلقـة بتنظيم الأحـزاب والمرشحين، على سبيل المثال:

- كيــف يتم تنظيم ومراقبــة تمويـــل الحملات الانتخابيـــة الرئاسية في الجزائر؟
- هل هناك أي قوانين تتعلق بمساهمات الحملات الانتخابيـة من الشركات الأجنبية؟
- مــا هي أســس وقواعــد منح البث المجــاني للمرشــحين للرئاسة، وما هي إيجابيات وسلبيات هذه الممارسة؟

- كيف يمكننا ضمان حياد الحكومة في الانتخابات، بما في ذلك المساواة في الوصول إلى وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الحكومة؟
- ما هي قواعد سلوك الأحزاب السياسية ووسائل الإعلام؟
- هل هناك معايير فوق وطنية للانتخابات والديمقراطية؟
- ما هو دور الانتخابات في الديمقراطية؟

في البداية، هناك أربع ملاحظات يجب تقديمها حول هذه القضايا وطريقة معالجتها في الأحزاب السياسية والمرشحين في هذا الكتاب.

بداية، نأمل أن تكون هذه الملفات مفيدة ليس فقط للمترشحين وقيادات الأحزاب ومراقبي الانتخابات، بل ستكون ذات فائدة للأكاديميين والطلاب أيضًا. وإلى أن يكون لديهم فهم قوي للحقائق الملموسة للحكومة الديمقراطية، فإن العلماء غير قادرين على إصدار أحكام أكاديمية ونظرية.

بعض الأسئلة العملية تقنية بحتة، لكن الكثير منها يثير الجدل حول القيم الأساسية والنظريات السياسية. على سبيل المثال، تثير مسألة الوصول المتساوي إلى وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الحكومة مشكلة ما معنى كلمة "مساوي"؟ للحصول على مناقشة متعمقة للمبادئ التي يقوم عليها تنظيم

الأحزاب والمرشحين،يجب أن نراجع المبـادئ التوجيهيـة وتكـافؤ الفرص وحرية التعبير والسيطرة على الاحتيال والممارسـات غـير العادلـة والمشـاركة في الحيـاة السياسـية والديمقراطيـة داخـل الأحزاب وإمكانيـة الوصـول والشـفافية والمسـاءلة ، والضـوابط والتوازنات.

بشكل عام، لا نسـعى من خلال هـذا الكتـاب إلى تقـديم آراء نهائية حول ما يشكل ممارسة جيـدة. فالعديـد من القضـايا المعنية مثيرة للجدل للغاية. والهدف العام هو تقديم مجموعـة من الخيارات والأمثلة لكل منها.

وفي نهايــة المطــاف، فــإن الانتخابــات التنافســية هي منافسات تجرى بمـوجب القـوانين والقواعـد. ومن الضـروري أن يشعر جميع المرشحين والأحـزاب الرئيسـية (أو جميعهم تقريبًـا) بالقدرة على قبول هذه القواعد. إذا كان هناك من بين الأحــزاب السياسية أو المرشحين من يعتقد، ولديه سبب وجيه للاعتقـاد، أن القـوانين والقواعـد غـير معقولـة، فمن المـرجح أن لا يقبلـوا نتائج الانتخابات. وسوف يعاني الاستقرار السياسي.

ولــذلك يمكن الافــتراض أن فهم المشــاكل والخيــارات المتعلقة بتنظيم الأحزاب السياسـية والمرشـحين سـوف يسـهم في جودة الديمقراطية.

ويجب ألا تكون الانتخابات حرة فحسب، بل يجب أيضا أن تكون نزيهة وحقيقية. وقد تم طرح ذلك، بعبارات موجزة وعامة، في عـدد من المواثيـق الدوليـة مثـل الإعلان العـالمي لحقـوق الإنسان لعام 1948 (المـادة 21)، والمعاهـدة الخاصـة بـالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966 (المادة 25)، والميثـاق الأفـريقي لحقوق الإنسان والشعوب لعام 1981 (المادة 13).

والشـرط الأساسـي لهـذه الوثـائق هـو أن يتم انتخـاب الحكومـات من خلال انتخابـات حـرة يكـون فيهـا حـق التصـويت عامـاً ومتسـاوياً. ويشـير مصـطلح "حـر" إلى شـكليات العمليـة الانتخابيـة. يجب ألا يتعـرض المتقـدمون للعنـف أو الإكـراه من قبـل السـلطات الحكوميـة؛ ولا يجـوز منـع النـاخبين جسـدياً من الإدلاء بأصواتهم.

إلا أن أهم هذه المواثيق الدولية - وهي كثيرة - تشترط أيضـاً أن تكـون الانتخابـات "حقيقيـة" أو نزيهـة. تم تضـمين مصـطلح "حقيقي" لأنـه من الممكن أن تكـون الانتخابـات حـرة رسميًا (فيما يتعلق بالتصويت والإجراءات الأخـرى) ولكنهـا تظـل غير عادلة إلى حد كبير. على سبيل المثال، قـد يسـتخدم الحـزب الحـاكم القيـود المفروضـة على ورق الصـحف كذريعـة للحـد من تداول صحف المعارضة أو الأدبيات. وقد يستخدم الحزب الحـاكم وسائل فاسدة لجمع أموال انتخابية مرتفعة بشكل غـير طـبيعي.

أو قد يستخدم الحـزب الحـاكم سـيطرته على التلفزيـون بشـكل غــير أمين لمنــع أحــزاب المعارضــة من تقــديم رســائلها إلى الناخبين، أو على الأقل الحد منها.

والاســتنتاج البســيط للغايــة هــو أن "الحريــة" الرســمية للإجراءات الانتخابية ضـرورية، ولكنهـا ليسـت كافيـة. وسـتكون المبادئ الأساسية للعدالة والأصالة هي محور اهتمامنـا في هـذا القسم وأقسامه الفرعية.

في حين أن مصطلحي "عادل" و"أصـيل" يبـدوان للوهلـة الأولى واضحين وبسيطين، إلا أن معناهما معقـد في الواقـع. إن الاختلافات حول معناها ليست مجرد مسائل للمناقشات النظريـة بين العلماء في أبراجهم العاجية؛ فهي تـؤثر بشـكل حيـوي على القرارات العملية المتعلقة بتنظيم الأحزاب والمرشحين.

يمكن رؤيــة الأهميــة العمليــة للمناقشــات حــول معــنى مصطلح "العدالة" في نطاق التفسيرات لما يشكل توزيعًا "عادلاً" لــوقت البث على الأحــزاب المختلفــة خلال الحملــة الــتي تســبق الانتخابــات الوطنيــة. فهــل نعــني بـــ«الإنصــاف» منح الــوقت المتســاوي لجميــع الأطـراف بغض النظـر عن حجمهم؟ وبعبـارة أخرى، هـل من "العـدل" توفـير نفس القـدر من الـوقت للأحـزاب الأصغر حجماً مقارنة بالأحزاب الأكبر حجمـاً؟ فهـل من العـدل أن نمنح الأحزاب المنشأة حديثاً قدراً كبـيراً من الـوقت على أسـاس

أنها تحتاج إلى وقت أطول لتعريف الناخبين ببرامجها مقارنة بالأحزاب الراسخة؟ فهل من العدل منح أكبر قدر من الوقت للأحزاب التي حصلت على أكبر حصة من الأصوات في الانتخابات السابقة؟ و هكذا.

وفيما يلي بعض المبادئ التوجيهية التقليدية للانتخابات النزيهة :

<u>فرص متساوية</u>

فكرة العدالة أساسية للممارسة الديمقراطية. ومع ذلك، يمكن أن يحمل المصطلح عددًا من المعاني المختلفة والمتناقضة أحيانًا، على سبيل المثال:

- ***المساواة في النتائج* (يجب أن تحصل جميع الأطراف على نفس القدر من وقت البث المجاني).**
- ***العدالة باعتبارها* تحيزاً لصالح أحزاب المعارضة أو الأحزاب الصغيرة (ينبغي أن تحصل الأحزاب الصغيرة على أجزاء كبيرة من وقت البث المجاني عندما تكون في أشد الحاجة إليها).**
- ***العدالة على أساس* مدى الدعم السياسي الذي يتمتع به كل حزب (يجب أن يكون وقت البث المجاني متناسبًا مع حصة التصويت التي حصل عليها كل حزب في الانتخابات الأخيرة) (راجع تكافؤ الفرص).**

<u>حرية التعبير</u>

ولا يمكن للنقاش الديمقراطي أن يقوم إذا لم يتمتع المواطنون والسياسيون بحرية التعبير عما في قلوبهم. ومع ذلك، يمكن القول بأن هناك حدودًا مشروعة لحرية التعبير. فهل ينبغي لنا، على سبيل المثال، أن نسمح للمواطنين بتوجيه اتهامات تشهيرية؟ هل يجب أن نتسامح مع دعوتهم للعنف والكراهية العنصرية؟ هل يمكن للنقاش السياسي أن يتدخل في الحياة الشخصية للسياسيين وعائلاتهم؟ راجع حرية التعبير.

منع الاحتيال والفساد

يؤدي الغش والفساد إلى تقويض العملية الديمقراطية (راجع مكافحة الاحتيال والممارسات غير العادلة).

المشاركة في الحياة السياسية

من المقبول عمومًا أن جودة الديمقراطية تعتمد على مدى استخدام الناخبين لحقهم في التصويت والمشاركة في الحياة العامة. إنها علامة على الصحة إذا كان أعضاء الأحزاب السياسية كثيرين ونشطين، وإذا كان الحضور في التجمعات السياسية مرتفعا، وما إلى ذلك. وهناك وجهة نظر أخرى تقول إنه لا يهم كثيرًا ما إذا كان المواطنون يشاركون فعليًا في السياسة، ولكن من الأهمية بمكان أن يكون لديهم الحق في

القيام بذلك، سواء اختاروا الاستفادة من هذا الحق أم لا (انظر المشاركة في الحياة السياسية).

الديمقراطية الداخلية للأحزاب السياسية

وفقًا للبعض، من المهم أن تدير الأحزاب السياسية شؤونها الخاصة بطريقة ديمقراطية وأن تمنح أعضائها السلطات المناسبة على قادتها (راجع الديمقراطية داخل الأحزاب).

الشفافية

ويقال أن السرية تشجع الفساد. ولذلك ينبغي أن تكون الموارد المالية للأحزاب السياسية والمرشحين مفتوحة، إلى جانب الجوانب الأخرى لشؤون الحزب. ولكن هناك أيضاً وجهة نظر أخرى مفادها أن المواطنين لهم الحق في الحفاظ على خصوصية مساهماتهم المالية للحزب أو المرشح الذي يختارونه، بقدر ما لهم الحق في سرية أصواتهم. ففي نهاية المطاف، تتمتع الانتخابات نفسها اليوم بطابع سري (راجع إمكانية الوصول والشفافية).

مسؤولية

ليس هناك قيمة تذكر في وجود معايير سلوكية لتنظيم الأحزاب والانتخابات إذا لم تكن هناك طريقة للتحقق مما إذا كان السياسيون والأحزاب قد التزموا بها (انظر المساءلة).

الضوابط والتوازنات

يجب أن يكون هناك نوع من التعددية مدمجة في النظام السياسي بحيث تكون هناك حوافز لحزب واحد لفضح الانتهاكات التي يرتكبها حزب منافس، أو للصحافة لتكون بمثابة وسيلة للسيطرة على السياسيين (راجع الضوابط والتوازنات).

الصراع بين المبادئ

وفي العالم الحقيقي، يواجه المشرعون باستمرار مشاكل ناجمة عن التناقضات بين الأهداف والمبادئ المختلفة. في الواقع، من الواضح أن بعض المبادئ المذكورة أعلاه لا بد أن تتعارض مع بعضها البعض (انظر: وقت البث، وتخصيص وقت البث والموارد، والعدالة وحرية التعبير). وتتضح هذه الحقيقة من خلال عدة أمثلة.

المشاركة السياسية ومنع الفساد

فالفساد والاحتيال والترهيب وغير ذلك من أشكال سوء السلوك سوف تؤدي إلى تشويه العملية الانتخابية. يتطلب منع الفساد في كثير من الأحيان اتخاذ تدابير رقابية صارمة. إلا أن هذه الإجراءات ستسير جنباً إلى جنب مع قيد من شأنه أن يحد من المشاركة السياسية. وإذا بدا الفساد والاحتيال وكأنهما مشكلتان بسيطتان، فمن الحكمة أن يكون لدينا نظام تنظيمي مرن لا يفرض سوى أقل عدد ممكن من الحواجز أمام المشاركة السياسية. ومن ناحية أخرى، إذا انتشر الفساد والاحتيال على نطاق واسع، أو حتى أصبح من المرجح أن يصبحا شائعين، فسوف يكون هناك ما يبرر فرض الضوابط الصارمة، حتى ولو أدت إلى زيادة صعوبة المشاركة.

ويشار إلى هذه المشكلة أحياناً على أنها تعارض بين الأنظمة التنظيمية "الشاملة" و"الحصرية".

وفي النظام "الشامل"، ستكون القواعد التي تحكم الترشيحات مرنة نسبياً. إذا كان من الممكن أن يثق المرء في أن قوائم الأسماء التي تدعم استمارة الترشيح حقيقية، فلن تكون هناك حاجة لإخضاعها للتدقيق الدقيق من قبل مسؤولي الانتخابات. ويمكن بعد ذلك إعداد التقويم بطريقة تسمح بالترشيحات حتى تاريخ قريب من تاريخ الانتخابات.

وفي النظـام "الحصـري"، سـتكون القواعـد الـتي تحكم الترشيحات أكثر صرامة. يجب أن يوفر التقـويم الانتخـابي فرصًـا أكبر لمسـؤولي الانتخابـات لإجـراء عمليـات فحص أكـثر تفصـيلاً لقـوائم أسـماء النـاخبين الـذين يـدعمون كـل ترشـيح من أجـل ضمان عدم تزوير التوقيعات.

المشاركة السياسية والشفافية

من المقبول عمومًا أن يتم الكشف علنًا عن المسـاهمات المقدمة للأحزاب السياسية والمرشحين (انظر أيضًا: الكشف عن المسـاهمات السياسـية). ووفقـاً لهـذا الـرأي، فـإن الحاجـة إلى الإفصاح المالي والشفافية تنطبق بشكل خاص على المساهمات الكـبرى. إن سياسـة المطالبـة بالشـفافية الماليـة يتم تبريرهـا بحجة أنها ستمنع أو تـردع الفسـاد والنفـوذ الخـاص. وبالإضـافة إلى ذلك، فإنه سيزود النـاخبين بمعلومـات حـول القـوى الماليـة التي تقف وراء كل مرشح وكل حزب. ويمكن لهذه المعلومات أن تؤثر على اختيارات الناخبين.

ومـع ذلـك، فـإن فـرض القواعـد الـتي تتطلب الإفصـاح المـالي لن يكـون بـدون تكلفـة. وإذا طُلب من المرشـحين المحتملين أن يعلنـوا إقـراراتهم الضـريبية وشـؤونهم التجاريـة الخاصة، وإذا طُلب منهم أيضاً أن يعلنوا شـؤون أزواجهم وأفـراد

أسرهم الآخرين، فإن هذا قد يكون بمثابة حافز قوي للامتناع عن التصويت. يمكن أن تؤدي لوائح الإفصاح القاسية للغاية إلى ردع العديد من الأشخاص عن أن يصبحوا مرشحين.

وبالمثل، قد يكون لدى المانحين المحتملين للأحزاب السياسية أسباب وجيهة لرغبتهم في تجنب إدراج مساهماتهم السياسية في قائمة عامة. وبالتالي فإن قواعد الشفافية يمكن أن تحد من هذا الشكل من المشاركة السياسية.

حرية التعبير وتكافؤ الفرص

(انظر أيضًا حرية التعبير والإنصاف)

لا تشمل حرية التعبير الحق في التحدث مع الأقارب والأصدقاء والجيران فحسب، بل تشمل أيضًا حرية تنظيم الاجتماعات العامة ومخاطبتها، وإنتاج ونشر الأدب والدعاية السياسية.

التحدث مع أفراد العائلة أو الجيران لا يكلف مالاً. ومع ذلك، فإن العديد من أشكال حرية التعبير لها تكاليف. إذا قرر ناشط سياسي زيارة جزء آخر من المدينة أو الولاية او السفر الى الخارج وقضاء وقته في التحدث مع الناخبين، فسوف يتحمل نفقات السفر والصيانة والإقامة. قد تتطلب الاجتماعات العامة نفقات استئجار غرفة مناسبة والإعلان. ولن يكون من

الممكن طباعة برنامج الحملة دون دفـع ثمنــه - إلا إذا قبلت مـا هو في الواقع مساهمة سياسية عينية من المطبعة.

وبما أن ممارسة حرية التعبير غالباً ما تتطلب المال، فـإن الأحـزاب والمرشـحين الـذين يتمتعـون بـأكبر قـدر من المـوارد المالية سيكونون قادرين على الوصول إلى الناخبين بشكل أكثر فعاليـة من الأحـزاب والمرشـحين الـذين لـديهم أقـل المـوارد. ولذلك يمكن القـول إن أغـنى المرشـحين يسـتفيدون من مـيزة غـير عادلـة. ومن أجـل القضـاء على هـذا التفـاوت أو الحـد منـه وتحقيق تكافؤ الفرص، تم بشكل عام اعتمـاد لـوائح لتقييـد دور المال في الانتخابات. في بعض الأحيـان (على سـبيل المثـال، في انتخابات المناصب الفيدرالية في الولايات المتحـدة) يتم تحديـد سقف بموجب القانون للمبلغ الذي يمكن للفـرد المسـاهمة بـه؛ في بعض الأحيان (على سبيل المثال في الجزائر أو فرنسا) يوجد حد للمبلغ الذي يُسمح للحزب أو المرشح بإنفاقه.

تهــدف القيــود المفروضــة على المســاهمات الماليــة والإنفاق من قبل الأحزاب والمرشحين إلى تعزيز تكـافؤ الفـرص. لكن مما لا شك فيه أن لها تأثير الحد من حرية التعبير. ويتعين على المشــرعين أن يوازنــوا بين إيجابيــات وســلبيات مبــدأين صالحين، ولكنهما متناقضان.

5- فرص متساوية

إن عبارة "فرص متساوية" تعني أنه لا أحد يتمتع بميزة غير عادلة، وأن شروط الانتخابات عادلة للجميع.

ومن الناحية العملية، يمكن أن يكون للتعبير مجموعة متنوعة من المعاني المختلفة والمتناقضة في بعض الأحيان.

العدالة مفهومة بمعنى المساواة في النتائج

يمكن القول إن إحدى الطرق لضمان معاملة كل حزب ومرشح بشكل عادل هي توفير نفس الفرص والموارد المالية بالضبط لكل منهم، بغض النظر عن حجمهم وشعبيتهم. والحجة الداعية إلى منح كافة الأحزاب والمرشحين حصة متساوية من البث المجاني، أو إعانات الدعم المتساوية، تتلخص في أنهم جميعاً يحتاجون إلى وسائل متساوية لتوصيل أفكارهم إلى الجمهور.

ومن ناحية أخرى، يمكن القول بأن المساواة في المعاملة بين الأحزاب الرئيسية والمجموعات الهامشية هي أمر غير عملي وغير عادل. يمكن القول إنه من غير العادل وغير العادل منح حزب هامشي نفس المزايا العامة والمساعدات المالية التي يحصل عليها حزب كبير. بالنسبة لحزب هامشي،

والـذي قـد لا يضـم سـوى عـدد قليـل من الأعضـاء، فـإن فرصـة الحصول على دقائق قليلـة من البث التلفزيـوني المجـاني تمثـل مـيزة كبـيرة. ومن ناحيـة أخـرى، فـإن نفس هـذا العـدد من المحاضر لن يكون كافياً للأحزاب الكـبرى. وحيثمـا يكـون هنـاك العشرات، أو حتى المئات، من الأحزاب السياسية المتنافسة، فـإن سياسـة تخصـيص نفس القـدر بالضـبط من الـوقت لكـل منهـا تؤدي حتما إلى موقف يقترب من الفوضى، حيث يواجه الناخبون عددا كبيرا من الرسائل المختلفة.

علاوة على ذلك، فإن سياسة "الوقت المتسـاوي" هـذه قـد تخفي موقفًا متحيزًا للغاية تجاه أحزاب المعارضة الرئيسـية. وعـادةً مـا يكون لدى الحـزب الحـاكم إمكانيـات أخـرى لتأكيـد نفسـه. فـإذا حصل حزب المعارضة الرئيسي على نفس الشريحة الصغيرة من البث التلفزيوني المجاني مثل عشرات الأحزاب غير المهمة، فلن يحظى بفرصـة كافيـة على الإطلاق لتقـديم رسـالته، الـتي من شأنها أن تخدم مصالح الحكومة.

التمييز الإيجابي

ويمكن القول بأن تكافؤ الفرص يتطلب التمييز الإيجابي لصالح الأحزاب الجديدة أو الصـغيرة. ووفقـاً لهـذا التفسـير فـإن القوى السياسية الكبرى لديها بالفعل فرصـة كبـيرة للتعبـير عن

نفسـها في أي مجتمـع. ولـذلك فمن المناسـب أن نـوفر لأولئـك الذين لا يتمتعـون بالمفضـلة السياسـية فرصـاً إضـافية لتنظيم أنفسهم وإعلام الناخبين بآرائهم.

ومن الأمثلة على تطبيق هـذا المثـل التعويضـي لتكـافؤ الفرص هي العملية التي تم تقديمها في عام 1975 في مجلس العموم البريطاني والتي تتكون من تقديم إعانات مالية لأحـزاب المعارضة الممثلة في مجلس النـواب. ولا يتلقى الحـزب الحـاكم إعانة. والأساس المنطقي لهـذا الـترتيب هـو أن الحـزب الحـاكم يتمتع بميزة مجـالس الإدارة. أحـزاب المعارضـة فقـط هي الـتي تحتاج إلى الأموال لتوظيف موظفين لإعداد حججها.

<u>العدالة على أساس الدعم السياسي</u>

وقـــد تتطلب العدالـــة أن تحصـــل الأحـــزاب الصـــغيرة والمرشحون الهامشـيين على دعم أقـل من الأحـزاب الرئيسـية. ويمكن تطبيق هـذه الفكـرة بشـكل خـاص على تخصـيص وقت البث للبث المجاني على التلفزيون والراديـو. ويمكن أن تنطبـق أيضا على الإعانات المالية. على سبيل المثال، يمكن القـول بـأن المرشـحين الرئيســيين في الانتخابــات الرئاســية هم وحــدهم الذين ينبغي استدعاؤهم لمواجهة بعضهم البعض في منـاظرة على شاشة التلفزيون الوطني أو أنه ينبغي منح الأحزاب الكبـيرة

وقت بث أطول من تلك التي تتـاح للأحـزاب الصـغيرة في بـرامج بث الأحزاب السياسية.

ويســتند هــذا المبــدأ إلى اعتبــارات الفطــرة الســليمة والعدالـة، ولكنـه يعـاني أيضًـا من مشـاكل. والحجـة المنطقيـة الداعمة للعدالة في التخصيص على أسـاس الـدعم لكـل مرشـح هي أننـا نتجنب الموقـف حيث يتم تأسـيس العشـرات، أو حـتى المئـات، من المرشـحين والأحـزاب التافهـة، وذلـك ببسـاطة من أجـل الحصـول على الدعايـة المجانيـة الـتي تنتج إذا كـان كـل المنافسين المعترف بهم قانونيـاً. الحصـول على نفس الدعايـة. ببساطة، ليس من العملي أن يضطر الناخبون إلى استيعاب هذا العـــدد الكبـــير من الرســـائل. في لغـــة علمـــاء السياســـة والدبلوماســيين، هنــاك (وخاصــة في الــديمقراطيات حديثــة التكـوين) "حفلات الأرائـك"، وهي حفلات صـغيرة للغايـة بحيث يمكن لجميع أعضائها الجلوس على أريكة واحدة.

والحجـة العادلـة هي أنـه من غـير المعقـول أن يتمتـع حـزب أو مرشـح يمثـل حفنـة من المؤيـدين بنفس وسـائل التواصـل مـع الناخبين التي يتمتع بها حزب كبير.

توفر الاعتبارات المذكورة أعلاه أساسًـا قويًـا للحجـة القائلـة بـأن تكافؤ الفرص يجب أن يعني أن المساعدة الـتي تقـدمها الدولـة

تتناسب مع الدعم الذي يتمتع به كل منافس. ومع ذلك، هناك مشاكل في تطبيق هذا المبدأ.

أولاً، لا بد من تحديد ما إذا كان علينا قياس مدى التأييد لكل حزب وفقاً لأدائه السابق أم وفقاً لأدائه الحالي. إن المقياس الأسهل والأكثر موضوعية للدعم هو نسبة الأصوات التي حصل عليها كل حزب في الانتخابات الأخيرة. وهذا هو الأساس الرئيسي لتمويل الدولة للمنظمات الحزبية في ألمانيا. وتكمن نقطة الضعف في نظام التخصيص هذا في أنه قد يدعم الأحزاب القائمة على حساب الأحزاب المشكلة حديثا، أو الأحزاب التي زادت شعبيتها (قياسا على استطلاعات الرأي أو غيرها من الوسائل) منذ الانتخابات الأخيرة. وفي بعض البلدان (ناميبيا، على سبيل المثال)، يتم تخصيص الأموال وفقا لعدد الأصوات التي يتم الحصول عليها في الانتخابات الوطنية، ولكن فقط للأحزاب الممثلة في البرلمان. وبالتالي فإن الأحزاب التي تفشل في الفوز بمقعد في المجلس التشريعي تكون في وضع غير مؤات.

والمسألة الثانية هي ما إذا كان ينبغي قياس مدى التأييد من خلال الأصوات أو أي مؤشر آخر. ويمكن القول، على سبيل المثال، إن الدعم العام لكل حزب يجب أن يعتمد على عدد الأعضاء أو الدعم المالي الخاص وليس على عدد الأصوات.

المساواة بين الأحزاب السياسية وجماعات الضغط

لا تؤثر الأنظمة التنظيمية وأنظمة الدعم على التوازن بين الأحزاب المتنافسة فحسب، بل تؤثر أيضًا على التوازن بين جميع الأحزاب السياسية وأشكال التعبير السياسي الأخرى. إذا كان هناك نظام تنظيمي يقيد الأحزاب السياسية، فقد يؤدي ذلك إلى تفضيل قنوات أخرى غير منظمة للاتصال السياسي.

إن تكافؤ الفرص مبدأ مهم، ولكنه يحمل معانٍ مختلفة عديدة، حتى أن مختلف الأحزاب السياسية والمرشحين سوف يختلفون في كثير من الأحيان حول ما هو "العادل". ومن الطبيعي أن يميل كل منهم إلى تفضيل تعريف العدالة الذي يتوافق مع مصلحته الخاصة.

6- حرية التعبير

ومن الواضح أن حرية التعبير ضرورية لأية عملية انتخابية مُرضية. إذا لم يكن الساسة قادرين على التحدث بحرية ــ أو لا يُسمح لهم بذلك، أو إذا لم يتمكن الناخبون من المشاركة في المناقشات السياسية، فكيف يمكن أن تكون هناك انتخابات نزيهة؟ وعلى وجه الخصوص، لا ينبغي للحكومات أن تستخدم صلاحياتها لقمع الانتقادات. ويتعين عليهم أن يسمحوا بحرية الصحافة، وعلى نفس القدر من الأهمية، يتعين عليهم أن يمنحوا قوى المعارضة فرصة معقولة للتعبير عن آرائهم على شاشة التلفزيون الوطني.

ومع ذلك، هناك حدود مشروعة لحرية التعبير. خمسة أسباب لتقييدها مذكورة أدناه.

<u>حماية الأمن الوطني</u>

ومن المعقول، وخاصة في زمن الحرب، منع الساسة من مناقشة الشؤون العامة على نحو قد يؤدي إلى كشف الأسرار العسكرية للعدو. وحتى في أوقات السلم، يجب أن تظل بعض الأمور سرية.

ولسوء الحظ، غالباً ما تميل الحكومات إلى الإفراط في استخدام ذريعة احتياجات الأمن الوطني لمنع التحقيقات والهجمات.

تقييد حرية التحريض على العنف والكراهية

في أي مجتمع، وخاصة المجتمع المقسم بسبب التوترات العرقية، تصبح حرية التعبير غير المقيدة خطيرة عندما تقرر العناصر غير الديمقراطية والعنيفة استخدام هذه الحرية للتحريض على العنف والكراهية. إنه سؤال صعب بالنسبة للديمقراطيات أن تقرر إلى أي مدى ينبغي عليها أن تتسامح مع الخطاب المتطرف وتسمح بالاجتماعات العامة التي قد تتحول إلى أعمال عنف.

إحدى الحجج المؤيدة لأقصى قدر من التسامح هي أنه من السهل للغاية بالنسبة للحكومة الحالية استغلال الحاجة المفترضة للحفاظ على القانون والنظام لتقييد التعبير المشروع عن المعارضة. ولذلك يمكن القول إنه من أجل الحفاظ على حقوق الاختلاف المشروع في الرأي، من الضروري أيضًا السماح حتى لأولئك الذين يبدون متطرفين وغير ديمقراطيين بالتعبير عن أنفسهم أيضًا. ولكن هناك أيضًا حجج لصالح القيود.

حماية السياسيين من الاتهامات التشهيرية

تختلف وجهات النظر حول ما إذا كان ينبغي حماية أولئك الذين يدخلون الحياة العامة، وكـذلك عـائلاتهم، من الاتهامـات الكاذبة التي يوجهها خصومهم في الصحافة. في الجزائر، يتمتع المعلقون والمعارضون السياسيون بقدر كبير من الحريـة عندما يتعلـق الأمـر بـالإدلاء حـتى بتعليقـات غـير دقيقـة بشـكل صـارخ حـول الشخصـيات العامـة. للحصـول على الحمايـة ضـد التشهير في المحـاكم الجزائريـة، يتعين على الساسـة أن يثبتـوا ليس فقط أن التصريحات المتعلقة بهم كانت كاذبة، بل وأيضـاً أنها صدرت بنيـة إجراميـة ـ وهـو أمـر يصـعب إثباتـه. إن حريـة إهانـة الشخصـيات العامـة والإدلاء بتصـريحات كاذبـة تنبـع من وجهة النظر القائلة بأن السياسـة عمـل شـاق. لـذلك، يجب على أولئك الذين يختـارون المشـاركة في الحيـاة العامـة أن يتوقعـوا تعريض أنفسهم وعـائلاتهم للتحقيـق والهجـوم. وفي المقابـل، توفر قوانين التشهير في بريطانيا حماية أكبر بكثير للشخصيات السياسية.

الحماية من انتهاك خصوصية السياسيين

هل ينبغي أن تمتد حرية الصحافة إلى الحق في التعليـق على الحياة الشخصية والعادات الجنسية للسياسيين وعائلاتهم؟

وفي هذه النقطة تختلف القوانين والاتفاقيات من بلد إلى آخر. وفي فرنسا، يسعى القانون إلى حماية السياسيين من التدخل في شؤونهم الخاصة.

الحجة الرئيسية لتقييد حقوق الصحافة في النظر إلى الحياة الخاصة للسياسيين هي أنه يجب الحكم على الشخصيات العامة على أساس مواقفهم من القضايا السياسية وأدائهم في المناصب العامة. سواء كان الرئيس أو رئيس الوزراء قد ارتكب الزنا أو كان منحرفًا جنسيًا، فهذا لا يؤثر على قدراته السياسية. كما أن موارده المالية الخاصة ليست ذات صلة.

أما الرأي المعارض فهو أن الثقة العامة والأخلاق الخاصة لا يمكن فصلهما. إن السياسي الذي يعد بأن يكون مخلصًا لزوجته ثم يرتكب الزنا يثبت أنه غير جدير بالثقة وأن للناخبين الحق في معرفة ذلك. وبالمثل، فإن الشؤون المالية الخاصة للسياسي قد تكون انعكاسا لحسن نيته وشخصيته.

وهناك وجهة نظر منافسة تقول إن الحياة الخاصة للساسة لا تصبح ذات أهمية إلا إذا أصروا على جعل المسائل الأخلاقية مسألة سياسية. فمن المعقول، على سبيل المثال، أن يكون السياسي الذي يقوم بحملة ضد أضرار المخدرات عرضة للتحقيق والسخرية إذا تبين أنه هو نفسه مدمن مخدرات.

- **الحد من مزايا المرشحين والأحزاب الأثرياء**

7- مكافحة الاحتيال والممارسات غير العادلة

يعد منع الاحتيال والفساد والممارسات غير العادلة هدفًا أساسيًا لأي نظام لتنظيم الأحزاب السياسية والمرشحين. بمجرد إجراء الانتخابات، من الضروري التأكد من أن معظم المواطنين، سواء كانوا يدعمون الأحزاب والمرشحين الفائزين أو الخاسرين، لديهم ثقة في نزاهة العملية. ويلقي التزوير الانتخابي الخطير والفساد والممارسات غير العادلة بظلال من الشك على جدية العملية الانتخابية. ولذلك فإنهم يشوهون الديمقراطية نفسها.

وفي البلدان التي لم تُعقد فيها انتخابات حرة بانتظام في الماضي أو حيث تم تزوير الانتخابات، فمن غير المرجح أن توجد "ثقافة الخاسر". وحتى لو أجريت الانتخابات بشكل نزيه، فمن المرجح أن ينتقد المرشحون والأحزاب المهزومة. ويحدث هذا في عدة مناطق من العالم: وفي هذه البلدان من الأهمية بمكان ضمان نزاهة الانتخابات بما لا يدع مجالاً للشك.

تزوير الناخبين

إن تنظيم انتخابات نزيهـة يُنظـر إليهـا على أنهـا نزيهـة ويطرح سلسلة من التحديات التقنية. ويجب أن تكون الإجـراءات الرسـمية صـارمة. ويجب أن يتأكـد النـاخبون من أن النـاخبين المؤهلين فقط هم من أدلوا بأصواتهم، وأنهم مُنحـوا الفرصـة للإدلاء بأصواتهم في ظروف خالية من الضغوط، وأن أصـواتهم قد تم فرزها بشكل صحيح.

ويتلخص التحدي الأول في تجميع سجل دقيـق للنـاخبين المؤهلين ـ سجل قادر على ضم الناخبين المؤهلين للتصـويت، في حين يسـتبعد أولئـك المتـوفين أو غـير المـؤهلين. يجب أن تكون هناك ضوابط ضد افتراضـات أي شـخص - أولئـك الـذين يحضـرون إلى مراكـز الاقـتراع يجب أن يكونـوا النـاخبين كمـا يقولـون. وفي أجـزاء كثـيرة من العـالم مثلمـا هـو الحـال في الجزائر، يتم وضع علامة على إصبع واحـد من كـل نـاخب بـالحبر الـذي لا يمحى لضـمان عـدم تكـرار التصـويت. يجب أن تتـاح للناخبين فرصة الإدلاء بأصواتهم دون الشعور بالتهديد بالعنف أو الالـتزام بـدعم مرشـح أو حـزب معين. ويجب اتخـاذ الخطـوات اللازمـة لضـمان عـدم امتلاء صـناديق الاقـتراع بـأوراق اقـتراع مـزورة. ويجب إغلاق صـناديق الاقـتراع قبـل اسـتخدامها وبعـد انتهاء فـترة التصـويت. إذا تم نقـل صـناديق الاقـتراع من مركـز

الاقتراع إلى موقع مركزي حيث سيتم عـد الأصـوات، فمن المهم التأكد من أن نفس صناديق الاقتراع التي غادرت مركـز الاقـتراع هي تلك الـتي وصـلت إلى مركـز العـد. ويجب التأكـد من نزاهـة عملية الفرز وفرز الأصوات.

عنـدما تظهـر السـلطات المسـؤولة عن إدارة الانتخابـات عـدم كفـاءة كبـيرة أو خـداع متعمـد، فـإن ذلـك يخـدم الغـرض الأساسـي من إجـراء الانتخابـات. ولأن تزويـر الانتخابـات يشـكل خطراً كبيراً في البلدان الخارجة من قـوى غـير ديمقراطيـة، فقـد أصبحت ممارسة تنظيم بعثات مراقبة الانتخابات الدولية واسعة الانتشار.

الفساد الانتخابي

تشمل الممارسـات الانتخابيـة الفاسـدة رشـوة النـاخبين، وجمـع أمـوال الحملات الانتخابيـة من خلال وعـود بمزايـا غـير قانونيـــة . كتعـــويض عن المســـاهمات المســـتلمة، وشـــراء المرشـحين المنافسـين من أجـل انسـحابهم (حيث يتم فـرض حـدود على نفقـات الحملـة الانتخابيـة) تمويـه النفقـات حـتى لا تتجاوز الحد.

وكانت مثل هـذه الممارسـات شـائعة في بريطانيـا حـتى نهاية القرن التاسع عشر. ويُعتقد أن شراء الأصوات ظل ممارسة

شائعة في بعض البلدان، مثـل تـايوان. ويعتـبر الاقـتراع السـري الوسيلة الرئيسية للحد من شراء الأصـوات. فـإذا أدلى النـاخبون بأصواتهم سراً، فلن يكون لدى المرشحين ومنظمي الأحزاب أي وسيلة للتأكد من أنهم سـوف يصـوتون بالطريقـة الـتي وعـدوا بها أولئك الـذين يقـدمون لهم الرشـاوى. ومـع ذلـك، في بعض المجتمعات، ثبت أن الاقتراع السري غير كـاف للقضـاء على شـراء الأصوات بالكامل.

ممارسات غير عادلة: حملات سلبية و"تكتيكات مخادعة"

وفي حين أن تزوير الانتخابات والفساد أمران غير مرغوب فيهمـا وغـير قـانونيين بشـكل واضـح، فـإن "الممارسـات غـير العادلـة" يصـعب تعريفهـا وأكـثر إثـارة للجـدل. إن مـا يعتـبره البعض "غير مخلص" يطلق عليه ببسـاطة "المنـاورة الانتخابيـة القوية" أو "الحملات الانتخابية السلبية" من قبل الآخرين.

ومن الواضـح أن المرشـحين لـديهم كـل المصـلحة في تقـديم خصـومهم في أبشـع صـورة ممكنـة. كيـف يمكننـا منـع المرشحين من قول الأكاذيب المتعمـدة والتشـهير بمنافسـيهم دون تقييـد حريـة التعبـير والسـماح للحكومـة بـإملاء شـروط النقاش العام؟

قـد يكـون من المسـتحيل تنظيم الممارسـات الانتخابيـة غير العادلة بموجب القانون، ولكن قواعد السلوك قد يكون لهـا بعض المزايـا الأخلاقيـة. وقـد يتم توفـير مثـل هـذه المـدونات لمسؤولي الانتخابـات والأحـزاب السياسـية ومراقـبي الانتخابـات (راجع أيضًا مدونات قواعد سلوك الأحزاب السياسية).

تم الكشف عن مثال مشهور للممارسـات الانتخابيـة غـير العادلـــة خلال تحقيقـــات ووتـــرغيت في عـــام 1974. وأدت التحقيقات في النهاية إلى استقالة ريتشارد نيكسون من منصب رئيس الولايات المتحدة. تتألف قضية ووترغيت في الأساس من مـزاعم، تم إثباتهـا لاحقـاً، مفادهـا أنــه أثنـاء حملـة نيكسـون الرئاسـية عـام 1972، اقتحمت مجموعـة من الأشـخاص مقـر اللجنة الوطنية الديمقراطية لـزرع أجهـزة مراقبـة. لم يكن هـذا غـير عـادل فحسـب، بـل كـان غـير قـانوني أيضًـا. خلال الحملـة الانتخابية الرئاسية، كان أنصار نيكسون قد شكلوا بالفعل فريقاً من "الحيـل" المكلفين بتنفيـذ أنشـطة من النـوع الكلاسـيكي للمناورات الانتخابية غير العادلة.

نيابة عن نيكسـون، الـرئيس الجمهـوري الحـالي، انطلـق فريق "الحيل" لتشويه سمعة ترشـيح إدمونـد موسـكي، المرشـح الـديمقراطي الـذي يعتـبر أنـه يشـكل أخطـر تهديـد لنيكسـون. ادعى موسكي لاحقًا - وتـبين أن هـذا الادعـاء مثبت - أنـه واجـه

حملة تخريب منظمة. كما أفاد هربرت ألكساندر، شملت الجهود سرقة المستندات، وإجراء مكالمات هاتفية للناخبين في منتصف الليل من قبل المحتالين الذين يزعمون أنهم يصوتون لصالح موسكي، وقصص إخبارية مزيفة في الصحف، و- الحادثة الأكثر شهرة - رسالة مزيفة، تم نشرها من قبل أكبر صحيفة في نيو هامبشاير قبل أقل من أسبوعين من الانتخابات التمهيدية في تلك الولاية، زاعمة أن موسكي وافق على استخدام أحد مساعديه للمصطلح المهين "كانوك canuck" (وصف للأمريكيين من أصل فرنسي كندي) على سبيل الدعابة. كان الهدف من هذا التقرير رقم 2 هو إحداث صدمة لهذه المجموعة من ناخبي نيو هامبشاير.

توزيع وقت البث على شاشة التلفزيون

في حين أنه قد يكون من الصعب تنظيم الحيل القذرة، إلا أن هناك أشكال أخرى من الممارسات غير العادلة التي ينبغي أن يكون من الأسهل كبحها. فمن المهم، على سبيل المثال، ضمان منح مرشحي المعارضة وأحزابها فرصة مناسبة لعرض وجهات نظرهم على شاشة التلفزيون الوطني. وإذا كان البث الوطني احتكاراً عاماً، كما هي الحال في كثير من الأحيان، فلا ينبغي للحكومة أن تستخدم سيطرتها على موجات الأثير لخنق

النقاش الحر والنزيه أثناء الحملة الانتخابية. ستتم مناقشة مسألة ما يشكل تخصيصًا معقولًا لوقت البث بمزيد من التفصيل أدناه (راجع وقت البث ووقت البث على الشبكات العامة وصيغ تخصيص وقت البث).

8- المشاركة في الحياة السياسية

قد يبدو مما لا جدال فيه أن المشاركة السياسية هي هدف أساسي للمؤسسات الديمقراطية. ومع ذلك، قد تكون هناك اختلافات مشروعة في الرأي حول مدى إمكانية الحكم على صحة النظام السياسي التعددي من خلال مشاركة المواطنين فعليًا في أنشطة مثل التصويت، وحضور الاجتماعات السياسية، والانضمام إلى الأحزاب السياسية والمساهمة فيها. كأعضاء، يناقشون السياسة مع جيرانهم، وما إلى ذلك.

<u>**توفير فرص المشاركة السياسية**</u>

لا ينبغي، على أقل تقدير، ألا يُمنع المواطنون من المشاركة في الحياة السياسية إذا كانت هذه رغبتهم. ولا ينبغي أن تكون هناك حواجز مصطنعة تؤثر على حق التصويت لأي مجموعة من المواطنين. وهذا ما يفسر الاعتراضات الأخلاقية على نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا السابقة والذي حد من الحقوق المدنية لغير البيض. ولا ينبغي حرمان أفراد المجموعات العرقية المحرومة من المواطنة بشكل غير معقول. ومن الأمثلة المثيرة للجدل على هذا الحرمان القيود المفروضة على الجنسية المفروضة على ذوي الأصول الروسية في بعض

دول البلطيق المستقلة من الإتحاد السوفياتي. مثال آخر محتمل هـو الحـاجز الـذي أقيم منـذ فـترة طويلـة ضـد تجـنيس العمـال الأجانب في ألمانيا.

وبغض النظـر عن الحقـوق المدنيـة، فلا ينبغي حرمـان المواطنين من فرصة الانضـمام إلى حـزب سياسـي. وفي إحـدى القضـايا الـتي لا تنسـى، قضـت المحكمـة العليـا في الولايـات المتحدة بأنه في الولايات الجنوبية التي كـانت معزولـة عنصـرياً آنـذاك، لم يكن مسـموحاً لمنظمـات الحـزب الـديمقراطي بمنـع السود من المشاركة في الانتخابات التمهيدية.

- تشجيع المشاركة السياسية الإجبارية

يرى البعض أنه من المرغوب والمهم للغايـة أن يشـارك المواطنـون العـاديون بـدور نشـط في الحيـاة السياسـية، الأمـر الذي يجب على الدولة أن تشجعهم، أو حتى تطلب منهم القيـام بذلك.

فبعض البلدان، على سبيل المثال، ترى أنـه من الأهميـة بمكان ضـمان أن نسـبة عاليـة من النـاخبين المـؤهلين يـدلون بأصواتهم. ولذلك، فإنهم يجعلـون التصـويت إلزاميًـا (كمـا هـو الحـال في أسـتراليا). هنـاك طريقـة أخـرى لتحفـيز نسـبة إقبـال النـاخبين العاليـة وهي القاعـدة (على سـبيل المثـال في فنلنـدا)

التي تسمح للناخبين بتسليم أوراق اقتراعهم في أي مكتب بريد حتى قبل يوم الانتخابات. وهذا يعني أن الناخبين الذين يخططون للبقاء بعيدًا عن وطنهم في يوم الانتخابات الرسمي (لأنهم سيسافرون إلى الخارج في عمل أو في إجازة) قادرون على التصويت دون أي إزعاج.

في العديد من البلدان (كمبوديا وناميبيا، على سبيل المثال)، يوجد نظام تصويت مؤقت. يتيح ذلك للناخبين الذين يتغيبون عن موقع تسجيلهم في يوم الانتخابات الإدلاء بأصواتهم في أي مركز اقتراع في مدينة أو منطقة أخرى.

وتشمل التدابير النشطة لتشجيع المشاركة أيضًا الحملات الإعلانية الرسمية لتعزيز تسجيل الناخبين، والتخفيضات الضريبية والإعانات المقابلة للمساهمات في الأحزاب السياسية، ومساعدة الدولة للأحزاب السياسية في أنشطة التثقيف السياسي، وما إلى ذلك. (انظر أيضًا التخفيضات الضريبية والإعانات المعادلة).

الحد من أهمية المشاركة السياسية

وما دام نظام القوانين واللوائح يسمح للمواطنين بالمشاركة في السياسة، فلا ينبغي تشجيعهم أو إجبارهم على

القيام بذلك: وهذه وجهة نظر أخرى وهناك مجموعتان مختلفتان من الحجج تبررها.

أولاً، يجب الموازنة بين هدف المشاركة السياسية وأهداف أخرى لا تقل أهمية، ولا سيما هدف منع الاحتيال (راجع المبادئ التوجيهية). إذا طُلب من الناخبين التعريف عن أنفسهم من خلال إبراز جواز سفر أو أي شكل آخر من أشكال وثائق الهوية الرسمية، فقد يؤدي ذلك إلى ردع البعض عن التصويت. ولكن إذا لم يكن هذا المطلب موجودا، فسيكون من الأسهل الظهور كناخب آخر. وبالتالي فإن أهداف الوصول السهل إلى التصويت ومنع تزوير الانتخابات متناقضة بشكل متبادل.

ثانياً، هناك جدل حول ما إذا كان المثل الديمقراطي يعني ضمناً أن المواطنين العاديين، مثل أجورا أثينا في العصور القديمة أو اجتماعات المدن التي تعقد في أجزاء من نيو إنجلاند، يقومون بدور نشط في مناقشة الشؤون الجارية للحكومة.
ليس هذا الشكل من الديمقراطية المباشرة غير عملي في أغلب الظروف الحديثة فحسب، بل يمكن القول إنه ليس مرغوباً بالضرورة. إذا كان المواطن يحلم بالبقاء في المنزل ومشاهدة كرة القدم على شاشة التلفزيون بدلاً من حضور الاجتماعات

السياســـية، فمـــا الضـــرر؟ ويتلخص النهج الصـــحيح في أن الديمقراطيـــة الراســـخة ليســـت بالضـــرورة موقعـــاً للخلافـــات السياسـية المحمومـة. قـد ينشـأ قـرار الامتنـاع عن التصـويت أو عدم المشاركة في الأنشطة السياسية من رأي الناخب المدروس بـأن مسـتقبله آمن بغض النظـر عن المرشـح الـذي سـيخرج منتصراً. المهم هـو القـوة الاحتياطيـة الـتي يتمتـع بهـا النـاخب لطرد الحكومة في الانتخابات المقبلة، إذا كان ذلك ضروريا.

ففي ظروف معينة، يمكن أن يمثل الامتناع عن التصويت عملاً احتجاجيًـا إيجابيًـا. أفـاد أحـد المراقـبين المخضـرمين للانتخابـات الأفريقيـة أنـه في بعض أجـزاء القـارة، حيث تعـد الديمقراطية المتعددة الأحزاب مفهوما جديـدا، يعـبر النـاخبون أحيانا عن عدم موافقتهم على الحكومة الحالية ليس عن طريـق التصـويت لحـزب سياسـي معـارض، ولكن ببسـاطة عن طريـق الامتناع عن التصويت.

ويمكن للمقارنـة أن توضـح هـذه النقطـة: فالمشـاركة الانتخابية المنخفضة في الولايات المتحدة، وفقـاً لوجهـة النظـر هذه، ليست دليلاً على فقر السياسيين، بل على استقرار النظـام. ومن ناحية أخرى، فإن المناقشات السياسية النشـطة (قـد يقـول البعض مفرطة النشاط) في بلد مثل شيلي يمكن أن يُنظر إليها

على أنهـا غـير مرغـوب فيهـا؛ فهي بلا شـك علامـة على ثقافـة سياسية هشة وخوف من العنف السياسي.

9-الديمقراطية داخل الأحزاب

تختلف الآراء حول فوائد الديمقراطية الحزبية الداخلية.

الحجج المؤيدة للديمقراطية الحزبية الداخلية

ويقال إن المنطق الذي ينطبق على النظام الديمقراطي يجب أن ينطبق أيضًا على الشؤون الداخلية للمنظمات الحزبية السياسية نفسها. هدف الديمقراطية هو أن يكون للشعب الحق في الاختيار. ومن خلال الانتخابات، يختار ممثليه السياسيين ويسيطر عليهم. مثلما يحق لمواطني أي دولة التعبير عن آرائهم من خلال تصويتهم في الانتخابات، يجب أن يكون لأعضاء الحزب السياسي الحق في اختيار ورفض قادتهم ومسؤوليهم المنتخبين ومرشحيهم للمناصب العامة.

ألمانيا بلد حيث تعتبر قيمة الديمقراطية الحزبية الداخلية أمرا مفروغا منه. وينص القانون الأساسي لعام 1949 فيما يتعلق بالأحزاب السياسية على "أن يكون تنظيمها الداخلي متفقاً مع المبادئ الديمقراطية" (المادة 21، الفقرة 1).

كانت الديمقراطية الداخلية للحزب مطلبًا رئيسيًا لإصلاحيي الحزب التقدمي في الولايات المتحدة في مطلع القرن العشرين. واشتكوا من أن زعماء "الآلات السياسية" الفاسدين

في العديد من المدن والولايـات يهيمنـون على تنظيم الأحـزاب السياسـية. وظـل الرؤسـاء في السـلطة لأنهم فـازوا في السـابق بمناصـــب انتخابيـــة أو لأنهم ســـيطروا على مجموعـــة من المسـؤولين المنتخـبين؛ ثم منحـوا الوظـائف والعقـود العامـة والمزايا الماديـة الأخـرى لمفضـليهم. ومن خلال هـذه الوسـائل الفاسدة، تمكنت الزمرة المهيمنة من الحفاظ على قبضتها على السلطة داخل منظمة الحـزب - عـادة منظمـة حزبيـة واحـدة في المدينـة. كـان لـدى أنصـار الحـزب فرصـة جيـدة للحصـول على خدمات صغيرة إذا ظلوا خاضعين لقسمهم وزعيم المدينة، لكن لم تتح لهم أبدًا أي فرصة ليكون لهم رأي في شؤون الحزب.

في أعقاب الفوضى التي سادت مؤتمر الترشـيح الرئاسـي الديمقراطي في شيكاغو عام 1968، قرر الحزب مرة أخرى إدخال إصلاحات من شأنها أن تزيد من قوة الناشطين العاديين وتقلل من قوة "الزعماء" مثل عمدة شيكاغو . وقدم الإصلاحيون تدابير مختلفة لتعزيز الديمقراطية الداخلية للحزب.

1. يتعين على الأحـزاب السياسـية إدارة شـؤونها الداخليـة وفقًـا للإجراءات المنصوص عليها في القوانين الـتي أقرتهـا حكومـات الولايات وتم اختبارها في المحاكم.

2. هنـاك انتخابـات تمهيديـة. والغـرض منـه هـو حرمـان قـادة الحـزب والمسـؤولين المنتخـبين من سـلطة اختيـار المرشـحين

المعتمدين من قبل الحزب للمناصب المنتخبة (عمدة، حاكم ولاية، عضو في الكونغرس، وما إلى ذلك). تختلف تفاصيل اللوائح من ولاية إلى أخرى داخل الولايات المتحدة. إنها تمنح أعضاء كل حزب (يُعرفون عادةً بالناخبين المسجلين كمؤيدين للحزب) فرصة التصويت في الانتخابات الداخلية للحزب لاختيار المرشح المعتمد (انظر أيضًا اللوائح الخاصة بنظام SUM).

3. عندما يتعلق الأمر بتسمية مرشح كل حزب للانتخابات الرئاسية، فإن العملية أكثر تعقيدا، ولكنها مصممة أيضا، منذ عام 1968، لإعطاء الناشطين على مستوى القاعدة الشعبية للحزب صوتا. يقوم المندوبون في المؤتمر الوطني بتسمية المرشح. يتم اختيار نسبة كبيرة من هؤلاء المندوبين في ولايتهم، إما من خلال انتخابات أولية أو بعد سلسلة من اجتماعات الحزب المحلية. ويجب تنظيم هذه الاجتماعات الحزبية بطريقة تضمن إخطار الناخبين المسجلين كناشطين حزبيين في الوقت المناسب وتمكينهم من المشاركة.

الحجج ضد الديمقراطية الحزبية الداخلية

هناك حجتان رئيسيتان، إحداهما نظرية بطبيعتها، والأخرى عملية.

أولاً، يمكن القول بشكل معقول أن روح الديمقراطية تنطوي في الأساس على الاختيار بين عدد من الأحزاب السياسية ومجموعة متنوعة من المرشحين. وطالما أن الناخب لديه هذا الاختيار، فإن البنية الداخلية لكل حزب ليست ذات صلة. إذا لم يعجب الناخب بالطريقة التي يتم بها تنظيم الحزب، فيمكنه التصويت لحزب آخر. ويشكل التهديد بعدم الشعبية الانتخابية أفضل ضمان ضد أي سلوك دكتاتوري وفاسد من جانب قادة الأحزاب.

والمقارنة مع الاقتصاد سوف توضح هذه النقطة. شريطة أن يكون للمستهلك الاختيار بين عدة متاجر مختلفة أو بين خدمات الشركات المختلفة، فمن غير المهم كيفية تنظيم كل متجر أو كل شركة. فبدلاً من مطالبة مديري الشركات بالخضوع للمساءلة أمام عملائهم، فإنهم يتمتعون بالقدرة على توجيه عملائهم إلى أماكن أخرى ـ إذا شعروا بعدم الرضا. ولا يمكن للروح التجارية وغيرها من الانتهاكات أن تزدهر إلا إذا تم تقليل خيارات المستهلك.

ثم هناك اعتبارات عملية تجعل من الصعب تحقيق الديمقراطية الحزبية الداخلية وجعلها عرضة لإساءة الاستخدام. وفي حين أن نسبة عالية نسبياً من الناخبين المؤهلين قد يشاركون في الانتخابات العامة، فإن أقلية صغيرة فقط من

المتحمسين - الذين لا يمثلونهم - سوف يشاركون في الانتخابات الداخلية مثل الانتخابات التمهيدية. وتشير التجربة إلى أن الذين يشاركون في الانتخابات التمهيدية لا يمثلون أتباع الحزب بشكل عام. إنهم أكثر أيديولوجية وأكثر تطرفا.

وفي هذه النقطة، كما في غيرها، لا نسعى إلى اتخاذ موقف لصالح هذه الأطروحة أو تلك في نقاش معقد و مستمر.

10-إمكانية الوصول والشفافية

غالباً ما تفترض المناقشات حول الشفافية أنها غاية في حد ذاتها. ومع ذلك، ربما يكون من الأفضل أن ننظر إليها كوسيلة لتحقيق أهداف أخرى. الشفافية ليست مرغوبة دائمًا، وبالتالي لا تتمتع بنوعية الهدف في حد ذاتها. في الواقع، يمكن أن يكون ضارًا في بعض الحالات. والإدلاء بأصواتهم مثال على ذلك.

كان الهدف من إدخال الاقتراع السري أولاً في أستراليا ثم في بلدان أخرى هو ضمان قدرة الناخبين على التصويت بحرية، دون ضغوط من قادتهم. وكانت السرية ضرورية لحماية قيم العدالة وحرية التعبير في صناديق الاقتراع. ولذلك يبدو أن الشفافية ليست مرغوبة عندما تتعارض مع أهداف أخرى أكثر جوهرية.

وفي كثير من الحالات، تكون الشفافية مرغوبة لأنها تشكل حماية ضد الفساد. ويشجع المساءلة والثقة في العملية الانتخابية. ومن ثم، فإنها تنطبق على المساهمات المخصصة للأحزاب السياسية والمرشحين (راجع أيضًا الإفصاح عن المساهمات السياسية، ولوائح الإفصاح، والإفصاح عن نفقات الحملة).

ومن غير المرجح أن يحصل المـانحون على مكافـآت غـير شـريفة إذا كـان لا بـد من الإعلان عن مسـاهماتهم السياسـية للسلطات ومعروفة لعامة الناس.

إحـدى القضـايا المثـيرة للجـدل عنـدما يتعلـق الأمـر بالشفافية تتعلق بالحياة الشخصية للسياسيين وعـائلاتهم. إلى أي مـدى ينبغي احـترام أذواقهم ومـواردهم الماليـة وميـولهم الجنسية باعتبارها خصوصية؟ راجع حرية التعبير.

11- الالتزام المحاسبي

للوهلة الأولى، يبدو مبدأ المساءلة أكثر تقنية بطبيعته وأقل إثارة للاهتمام من بعض المبادئ التوجيهية الأخرى. الآن، هذا مبدأ أساسي. ويجب أن يحصل كل مرشح وحزب على ضمانات معقولة بأن منافسيه قد التزموا بالقواعد. ويجب أن يثق الناخبون العاديون والصحافة أيضًا في هذا الأمر. إن الثقة في نزاهة العملية الانتخابية تتطلب إدارة فعالة وخاضعة للمساءلة.

وإذا أردنا تجنب التزوير الانتخابي، فإن السلطات المسؤولة عن إعداد قائمة الناخبين، وتنظيم التصويت في يوم الانتخابات، وفرز الأصوات وعدها، ينبغي أن تكون قادرة على شرح وتبرير ممارساتها.

وإذا كان هناك سقف للنفقات الانتخابية المسموح بها لكل مرشح، فلا بد من وجود ضوابط تتعلق بالإجراءات الواجب اتباعها، لضمان عدم تجاوز هذا السقف.

إذا تم توفير الأموال العامة للأحزاب السياسية والمرشحين، فيجب أن تكون هناك قواعد محاسبية صارمة بما فيه الكفاية لتوفير الثقة في أن الأموال قد تم استخدامها

بشكل صحيح (انظر أيضًا: اللوائح الخاصة بالأحزاب والمرشحين).

إذا كانت اللوائح تتطلب من الجهات المانحة الإعلان عن مساهماتها للأحزاب والمرشحين، فيجب أن تكون هناك آليات لتسجيل المساهمات.

مشاكل تطبيق الالتزام المحاسبي

أولا، تتطلب بعض الأنظمة آليات إدارية معقدة ومكلفة. على سبيل المثال، من المرجح أن يكون من الصعب إدارة القاعدة التي تتطلب تسجيل المساهمات السياسية التي تتجاوز حدًا معينًا ونشرها. وستواجه هذه الصعوبات المرشحين والأحزاب السياسية والسلطات المسؤولة عن تطبيق اللوائح (انظر أيضًا الجرائم والعقوبات).

وفي الولايات المتحدة مثلا، أصبحت بعض لوائح تمويل الحملات الانتخابية معقدة للغاية ويصعب إدارتها، الأمر الذي اضطر المرشحين إلى تعيين محاسبين ومحامين إضافيين.

تسببت اللوائح بشكل خاص في صعوبات للأحزاب الهامشية والمرشحين ذوي الميزانيات المحدودة والقدرة المحدودة على توظيف موظفين محترفين لضمان امتثالهم للتشريعات.

عنـدما ينظـر المشـرعون في إجـراء إصـلاحات قانونيـة تتعلق بالأحزاب والمرشحين، يجب عليهم أن يكونـوا على درايـة بالعواقب الإدارية لأي قانون جديد. إن منطق نشر معايير عاليـة للالـتزام المحاسـبي يتلخص في التركـيز على توفـير - وتجنب - القواعد التي يكـاد يكـون من المسـتحيل الالـتزام بهـا ويصـعب إنفاذها بلا داع.

ومن الأمثلة الواضحة على ذلك هـذا المثـال من مـذكرة عـام 1997 الـتي أرسـلتها اللجنـة الانتخابيـة الأسـترالية حـول العـواقب المترتبـة على المشـكلة الـتي يواجههـا المسـؤولون الأجانب الـذين يسـاعدون إدارة الانتخابـات في كمبوديـا. وكـان السبب في ذلك هو اشـتراط أن يضـم كـل حـزب مـا لا يقـل عن 5000 عضـو من النـاخبين المسـجلين. ونظـرًا لكميـة الأسـماء المعنيــة - حــوالي 100.000 - كــان لا بــد من إجــراء التحكم بواسطة الحاسوب... ولكن تمت إضافة مشـكلة ثانيـة إلى هـذه الحقيقة، وهي عـدم وجـود طريقـة موحـدة لإعـادة إنتـاج الاسـم بـالأحرف الخميريـة، ممـا يعـني ضـمنيًا فالاسـم كمـا يظهـر في قائمة الناخبين يمكن كتابته بشكل مختلف باللغة الخميرية عن اسم الشخص نفسه كما يظهر في قائمة الأعضاء الـتي وضـعها الحزب. من الواضح أنه عندما تتم كتابة الأسماء بشكل مختلـف، لن يتمكن الحاسوب من إجراء الاتصـال. كـان الأمـر معقـدًا جـدًا

للرؤية بوضوح. وتوضح الحالة الكمبودية مبدأً مفاده أن الشرط القانوني قد يبدو معقولاً للوهلة الأولى، ولكنه يكون غير مناسب على الإطلاق عندما يوضع موضع التنفيذ. ومع ذلك، فإن القانون غير العملي وغير القابل للتطبيق لا يؤدي إلا إلى تشويه سمعة الشخص.

ثانياً، غالباً ما تكون المساءلة وحرية التعبير متعارضتين. ويمكن العثور على مثال على ذلك في القيود الصارمة المفروضة على الإنفاق على الحملات الانتخابية من قبل المرشحين في الانتخابات البرلمانية في بريطانيا العظمى مثلا. من الناحية النظرية، يمكن للمرشح أن يهرب من هذا الحد الأقصى من خلال الترتيب بشكل غير رسمي مع الأصدقاء لنشر ما يسمى بالدعاية المستقلة التي تفضله أو تهاجم منافسًا. ولإلغاء إمكانية مثل هذا الإنفاق، تضمن القانون الذي أدخل حدود الإنفاق أيضًا حظرًا على إنفاق طرف ثالث. يجب أن يتم التصريح بأي إنفاق، إما من قبل المرشح أو من قبل وكيل يعينه رسميًا. يجب أن تحمل جميع مطبوعات الحملة الانتخابية اسم الشخص المسؤول عن إنتاجها، وذلك لتجنب أي غموض حول ما إذا كانت قد تم ترخيصها من قبل المرشح أو وكيله أم لا.

لكن من الواضح أنه لتطبيق الالتزام المحاسبي على ميزانية الحملة الانتخابية لكل مرشح، لا بد من دفع ثمن باهظ.

ويتم دفع هذا التكريم من قبل أفراد مستقلين حقًا ومجموعات المصالح التي ترغب عادةً في توضيح وجهة نظرها من خلال طباعة وتوزيع منشورات حملتها الانتخابية الخاصة.

12- الضوابط والتوازنات

إن مبدأ "الضوابط والتوازنات" يشبه، من زاوية معينة، مبدأ الانفتاح. إن الضوابط والتوازنات ليست غاية في حد ذاتها. وهي أداة لضمان تحقيق أهداف أخرى، مثل الإنصاف ومنع الفساد وما إلى ذلك.

وهنا مقولة شهيرة تقول: "السلطة تميل إلى الفساد، والسلطة المطلقة مفسدة مطلقا". إن السيطرة على إدارة العملية الانتخابية تمنحها صلاحيات تجعل من الخطورة بمكان تركها دون رادع. إن إساءة استخدام السلطة يمكن أن تكون متعمدة في بعض الأحيان. وربما تهدف الحكومات والمشرعون الحاليون عن عمد إلى تطويع القواعد الانتخابية لصالحهم. وقد يجد مديرو الانتخابات المسؤولون أمامهم صعوبة في الحفاظ على حيادهم. علاوة على ذلك، حتى لو لم يتلاعب من هم في السلطة بالقواعد عن عمد، فسوف يميلون إلى القيام بذلك دون وعي. وكما أظهرنا في تقرير تكافؤ الفرص، هناك العديد من التفسيرات المتباينة لما يشكل "العدالة" حتى أن المسؤولين المنتخبين سوف يميلون إلى اللجوء إلى التفسيرات الأكثر ملاءمة لمصالحهم الحزبية.

إحـــدى الطــرق للســيطرة على إغــراءات الحكومـــات والأغلبيـــات التشــريعية هي اســـتثمار الســـلطة على الإدارة الانتخابيـــة في المســؤولين المعــروفين بالحيــاد السياســي. والطريقــة الأخــرى هي التأكــد من أن هيكــل الســلطة يخضــع للتــدقيق والنقــد. إن "الثقلين المــوازنين" الرئيســيين همـــا: الأحــزاب السياســية والمرشــحون من جهــة، ووســائل الإعلام والصحافة الحرة من جهة أخرى.

إن الأحــزاب السياســية والمرشــحين للمناصــب العامــة لديهم كل الأسباب في العالم لضـمان أن منافسـيهم يمارسـون اللعبــة السياســية وفقــاً للقواعــد. على ســبيل المثــال، إذا حــاول مرشــح أو منظمــة حزبيــة محليــة الغش في إدراج الأســماء في السـجل الانتخـابي (ربمـا عن طريـق إقنـاع أتباعـه بـإدراج أسـماء الناخبين السابقين الذين انتقلـوا أو مـاتوا)، فيجب على المرشـح أو الحزب المنافس مراجعة السجل الانتخابي. السـجل الانتخـابي والاعـتراض على وجـود أسـماء لا ينبغي إدراجهـا. تقليـديا، وقـد اعتمـد نظـام التسـجيل الانتخـابي الجزائـري بشـكل كبـير على الأحزاب السياسية لفحص الممارسات غير العادلة.

وبالمثــل، في يــوم الانتخابــات في الجزائــر، تســعى كــل منظمة حزبية إلى أن يكون لها مجموعة من الأعضاء داخل كل مركز اقتراع. إحدى وظائف هؤلاء الممثلين (الذين هم عــادةً من

السكان المحليين) هي التحقق مما إذا كان هناك أي مؤشـر على السـذاجة أو أي مظهـر آخـر من مظـاهر تزويـر الانتخابـات. إن تدريب ونشر الممثلين من قبل الأحزاب المتنافسة لهذا الغرض له أهميـة خاصـة عنـدما تعقـد هـذه الاجتماعـات في ظـل نظـام ديمقراطي جديد. إذا كنا نتوقع أنه سيتم اكتشـاف أي احتيـال أو ضغوط غير مبررة والإبلاغ عنها، فسـنكون أقـل إغـراءً للانخـراط فيها.

ومع ذلك، فإن وجود أحزاب سياسـية متنافسـة لا يضـمن دائمًا قيامها بمراقبة بعضها البعض. في بعض الأحيـان يتواطـأ المعارضـون لخـرق القـانون. هنـاك من الأدلـة مـا يشـير إلى أن المرشحين من كافـة الأحـزاب الرئيسـية في بريطانيـا قضـوا في الانتخابات الفرعية، على الأقل حتى الثمانينيات، ما يتجـاوز الحـد المسموح به قانونـاً، بشـكل صـارخ لدرجـة أنـه لا بـد من وجـود مـؤامرة صـمت. وقـد تـؤدي الاتهامـات الـتي يوجههـا أحـد المرشحين إلى إثارة اتهامـات مضـادة. في مثـل هـذه المواقـف، تُـترك مهمـة فضـح الممارسـات غـير القانونيـة ــ أي توفـير الضـوابط والتوازنـات ــ إمـا لمرشـحي الأحـزاب الهامشـية، أو للصحافة إذا لزم الأمر.

إن الصـحافة الحـرة غالبـاً مـا تكـون أقـوى وسـيلة لكبح الممارسـات الانتخابيـة غـير العادلـة. ومن ثم، فـإن الأنظمـة

المتعلقة بالإفصاح عن المساهمات السياسية تعتمد في المقـام الأول في فعاليتهـا على التقـارير والتعليقـات الـتي تظهـر في الصحف بناء على المعلومات التي يتم الكشف عنهـا في الوثـائق والسجلات الرسمية.

13- الاعتبارات الإدارية

يمكن أن يكـون للقـوانين واللـوائح المتعلقـة بـالأحزاب السياسـية والمرشـحين والأنظمـة الانتخابيـة عـواقب إداريـة عميقة. ولذلك يجب أخذ الواقع الإداري بعين الاعتبار عنـد اتخـاذ القرارات المتعلقـة بهـذه اللـوائح. وينطبـق هـذا بشـكل خـاص، ولكن ليس حصرا، على القـرارات المتعلقـة بـالتقويم الانتخـابي. وحتى لـو كـانت هنـاك أسـباب سياسـية قـاهرة في البلاد لإجـراء انتخابات مبكرة، فإن الجدول الزمني غير الواقعي يهـدد بإحـداث الفوضى.

ويـــذهب البعض إلى حـــد القـــول إنـــه باســـم العدالـــة والكفاءة، يجب تحديد مواعيـد الانتخابـات مسـبقًا وعـدم تركهـا لتقدير الحكومة الحالية. ومع ذلك، فإن الحجج العملية والنظريـة حول مواعيد الانتخابات الثابتة وليس العائمة غير حاسمة.

أساليب إدارة الأحزاب السياسية والمرشحين

ينبغي مقارنـــة النهج التقليـــدي، الـــذي يتضـــمن إدارة "خفيفـة" والحـد الأدنى من التـدخل في العمليـة الانتخابيـة، مـع نهج أكثر حداثة (رغم أنه ليس بالضـرورة أفضـل) يتضـمن إدارة "أثقل" ولوائح أكثر تفصيلا.

في القرن التاسع عشر، لم تتدخل الدولة إلا بشكل ضئيل نسبياً في تنظيم الانتخابات. مما لا شك فيه أن الشـرطة كـانت تستدعى في كثير من الأحيان للسيطرة على الشـجارات وحـالات السكر التي صاحبت التصـويت، لا سـيما طالمـا كـانت الأصـوات علنية (كما كـان الحـال في بريطانيـا العظمى حـتى عـام 1872)، وكان المرشحون لا يزالـون يمطـرون النـاخبين بـالكحول وغـيره من المشـروبات الكحوليـة. هـدايا صـغيرة." وكثـيراً مـا شـاركت المحاكم أيضاً في المحاكمات بين المرشحين المتنافسين.

ومع ذلك، ظلت المهـام الرئيسـية للإدارة الانتخابيـة في أيدي القطاع الخاص. وقد تحمل المرشحون والمنظمات الحزبية السياسـية الـتي بـدأت في الظهـور المسـؤولية الأساسـية عن تسجيل النـاخبين ومعارضـة تسـجيل أولئـك الـذين تم إدراجهم على القائمة من قبـل خصـومهم السياسـيين. كـان المرشـحون (بمســاعدة عرضــية من منظمــاتهم الحزبيــة) مســؤولين عن التكاليف الباهظة لتنظيم الحملة الانتخابية؛ لم يكن هناك حـتى الآن أي شـك بشـأن مسـاعدة الدولـة لتغطيـة نفقـات الحملـة الانتخابية.

وفي بعض البلدان، مثل بريطانيا، كان من المتوقع حتى أن يتقاسم المرشحون تكاليف مراكز الاقتراع فيما بينهم. وكـان من المفترض أن الانتخابات لن تكون ضـرورية ـ وأنـه كـان من

الممكن بالتالي تجنب تكاليف إدارة التصويت ــ لو امتنع المرشحون عن المثول أمام الناخبين. ولذلك، يتحمل المرشح مسؤولية تكاليف إدارة الانتخابات. وأخيرا، كان من المتوقع من المرشحين الذين نجحوا في الفوز بمقاعد في المجلس التشريعي أن يدفعوا تكاليف معيشتهم الخاصة؛ ولن تأتي رواتب البرلمانيين إلا في وقت لاحق.

فالأحزاب سياسية، حتى أن الأكاديميين والمعلقين تحدثوا عن ظهور نظام حزب الدولة في بعض البلدان - حيث يتم تنظيم الأحزاب السياسية وتمويلها عن كثب من قبل الدولة لدرجة أنها تتوقف فعليًا عن العمل كهيئات مستقلة ومتطوعين.

المقارنة بين مختلف عمليات توزيع المسؤوليات

ولا تختلف النهج المتبعة في إدارة الأحزاب السياسية والمرشحين والانتخابات باختلاف النظام التنظيمي «البسيط» أو «المعقد» فحسب، بل تتميز أيضا بالطريقة التي توزع بها المسؤوليات بين السلطات المركزية والمحلية، وكذلك بين المؤسسات المختلفة.

• الحكومة المحلية أو المركزية

- في دول مثـــل بريطانيـــا العظمى، فـــإن الســـلطة المركزيـــة المسؤولة عن الإدارة الانتخابية (وزارة تسمى وزارة الداخلية) غير نشـطة. تقـع جميـع المسـؤولية تقريبًـا عن مهـام مثـل تسـجيل الناخبين وتنظيم مراكز الاقتراع على عاتق حكومات المقاطعـات، وهو أمـر منخفض المسـتوى من الحكومـة المحليـة. ومـع ذلـك، توجد في أستراليا لجنة انتخابيةمركزية. هذه اللجنة ليست جزءًا من وزارة، ولكنهـا مؤسسـة مسـتقلة وقويـة. وتقـدم الولايـات المتحـدة مثـالا لنظـام يتسـم بالعناصـر المركزيـة واللامركزيـة العالية. لجنة الانتخابات الفيدرالية هي هيئة مؤثرة عندما يتعلق الأمر باللوائح الداخلية المتعلقة بتمويـل الانتخابـات الفيدراليـة. ومع ذلك، فإن العديد من جوانب التشريعات الحزبية والانتخابية هي مسؤولية حكومات الولايات.

- <u>نهج «معاد» أو «بيروقراطي»</u>

- يشـير النهج «العـدائي» إلى نظـام مثـل النظـام الـذي كـان موجـــودًا حـــتى التســـعينيات في بريطانيـــا العظمى، حيث من المعتاد ترك الأمر للمرشحين والأحزاب السياسية لاتخاذ إجراءات قانونية ضد المعارضين الذين يشتبهون في انتهاكهم للـوائح. يشـير النهج «البـيروقراطي» إلى نظـام، مثـل أسـتراليا أو كنـدا،

حيث توجد بيروقراطية قوية مكرسة على وجه التحديد لإدارة وإنفاذ القوانين الانتخابية (انظر أيضًا أساليب التنظيم).

• الأحكام الدستورية ومواثيق الحقوق

- أصبح من الشائع أن تخضع التشريعات السياسية والانتخابية العادية للبلد لمبادئ - مثل حرية التعبير - المعلنة في الدستور أو في شرعة حقوق راسخة. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى طعن قانوني في القوانين الانتخابية وقوانين الأحزاب أمام المحاكم الدستورية المناسبة. الولايات المتحدة وكندا وألمانيا وبريطانيا العظمى هي أمثلة على البلدان التي واجهت مثل هذه التحديات.

الاعتبارات الإدارية: تدابير وقواعد محددة قد يكون لبعض **القواعد والتدابير آثار إدارية هامة بشكل خاص.**

• السجل الانتخابي

- أساليب التسجيل لها آثار إدارية حاسمة. وفي البلدان حيث تكون مهمة الحفاظ على سجل دقيق مرهقة للغاية، فقد يكون من العملي تبني استراتيجية بديلة للتخلي عنها والاعتماد بدلاً من ذلك على الحبر الذي لا يمحى لضمان عدم تمكن شخص واحد على الأقل من الإدلاء بصوت واحد فقط. إحدى

مشـاكل الحـبر الـذي لا يمحى هي أنـه، حـتى لـو نجح في منـع التصويت المتعدد، فإنه لا يضمن تصـويت أولـئك الـذين بلغـوا السن المطلوبة فقط. علاوة على ذلك، عندما تكون هنــاك مجتمعــات كبــيرة من العمــال المهــاجرين الــذين هم مواطنون في بلد آخـر، فقـد تتـاح للعديـد منهم الفرصـة للإدلاء بصـوتهم، على الـرغم من أنهم قـد لا يكـون لـديهم الحـق في القيام بذلك.

قد يعتمد التعقيد الإداري لتسجيل الناخبين أيضًا على ما إذا كـانت القـوائم المجمعـة لأغـراض أخـرى تسـتخدم لأغـراض انتخابيـــة. في بعض دول أوروبـــا، يجب على جميـــع المقيمين التسجيل لـدى السـلطات المحليـة. ويمكن اسـتخدام مثـل هـذه المعلومات دون صعوبة كبيرة كأساس لتسجيل النـاخبين. وفي بعض البلدان، تشبه هذه الطريقة الدولـة البوليسـية، وقـد ثبت أنها غير مقبولة لدى الجمهور.

- **التوقيعات المطلوبة للترشيح**

- إن القواعـد الـتي تتطلب أو تسـمح للمرشـحين بتـأمين مكـان لهم في بطاقــة الاقــتراع عن طريــق جمــع عــدد من توقيعــات الناخبين تكون عموماً أكثر صعوبة في إدارتها من الأنظمة التي تتطلب الأمن المالي. بالإضافة إلى ذلك، من الواضح أن المهمة

الإدارية المتمثلة في التحقق من صحة توقيعات أولئك الذين يدعمون الترشيح تصبح أكبر مع زيادة عدد التوقيعات المطلوبة (انظر أيضًا التوقيعات وضمانات الترشيح والتوقيعات).

- **القواعد المتعلقة بالإفصاح عن المساهمات السياسية**

- تعتمد التبعات الإدارية لهذه الأنظمة إلى حد كبير على الحد الأدنى الذي يجب الإعلان عن المساهمات بعد تجاوزه. وإذا كانت العتبة مرتفعة (كما هي الحال في ألمانيا)، فلا يلزم الإعلان إلا عن عدد قليل من المساهمات. ولكن حيثما تكون العتبة منخفضة ـ كما هي الحال في الولايات المتحدة وكندا ـ فإن قائمة المانحين سوف تكون أطول كثيراً وتتطلب قدراً أكبر من الإدارة. سيزداد العبء الإداري إذا اضطرت السلطات إلى تجميع القوائم بطرق تجعل من السهل على أفراد الجمهور البحث فيها - على سبيل المثال، إذا كان من الضروري تقديم أسماء وعناوين الجهات المانحة ويجب إتاحة القوائم للكمبيوتر الآلي عمليات البحث (كما هو معتاد في لجنة الانتخابات الفيدرالية بالولايات المتحدة).

- **التبعات الإدارية على الأحزاب والمرشحين**

- ليست البيروقراطيات العامة وحدها هي الـتي يجب أن تتعامـل مـع العـواقب الإداريـة للقواعـد واللـوائح الانتخابيـة. ويمكن أن يكـون لهـا تـأثير مباشـر على الأحـزاب السياسـية والمرشـحين. كثـيراً مـا يشـتكي النـاس في الولايـات المتحـدة من أن قواعـد تمويل الحملات الانتخابية أصبحت معقدة للغاية، وأن احتمـالات ارتكاب مخالفـات بريئـة أصـبحت حقيقيـة إلى الحـد الـذي يجعـل المرشـحين يضـطرون إلى إنفـاق نسـبة كبـيرة من مـيزانيتهم الانتخابية على الاستعانة بمحـامين ومحاسـبين محـترفين. ومن المرجح أن يـؤدي ذلـك إلى ثـني بعض المرشـحين من الأحـزاب الجديـدة أو الصـغيرة عن الترشـح للانتخابـات، وبالتـالي يخـاطر بعرقلة المشاركة السياسية (انظر أيضًا المساءلة).

14- الاعتبارات المالية

إن الآثـار الماليـة للقـوانين واللـوائح المتعلقـة بـالأحزاب السياسية والمرشحين والانتخابـات مماثلـة للآثـار الإداريـة الـتي تمت مناقشـتها سـابقًا ولكنهـا ليسـت مطابقـة لهـا (انظـر الاعتبارات الإدارية). وبشكل عام، غالبـاً مـا يكـون تـدخل الدولـة مكلفاً للغاية.

وترتبـط التكـاليف المرتفعـة بشـكل خـاص بتسـجيل الناخبين والتمويل العام للحملات الانتخابية للأحـزاب السياسـية والمرشـحين. ويمكن أن تكـون تكـاليف إدارة أنـواع معينـة من الأنظمـة، على سـبيل المثـال، فيمـا يتعلـق بالإفصـاح عن المساهمات السياسية، مرتفعة نسبيًا.

يمكن القـول إن النهج "البـيروقراطي" في التعامـل مـع الإدارة (الذي يتضمن إنشاء لجان انتخابية مركزيـة خاصـة) أكـثر تكلفـة بشـكل عـام من النظـام "التنافسـي" (حيث يكـون الأمـر عمومًـا متروكًـا للمرشـحين والأحـزاب لاتخـاذ إجـراءات ضـد خصومهم). راجع طرق التنظيم.

<u>ارتفاع تكلفة التمويل العام للأحزاب والمرشحين</u>

يختلف مستوى التمويل العام للأحزاب والمرشحين (راجع التكاليف). ففي روسيا، يوجد التمويل العام، ولكن على نطاق ضئيل. ومن ناحية أخرى، أصبح التمويل العام في العديد من البلدان أهم مصدر للأموال السياسية، ومن المبرر القول إنه مكلف للغاية بشكل عام. مثال متطرف: في ألمانيا، يصل إجمالي المبلغ المنفق على مجموعة كاملة من أشكال التمويل العام المختلفة إلى حوالي مليار اورو سنويًا. (هذا الرقم أعلى من الإجمالي المذكور في التكاليف، والذي يتضمن عددًا محدودًا فقط من فئات التمويل العام). علاوة على ذلك، يتم إنفاق نفس المبلغ تقريبًا في سنوات الانتخابات كما هو الحال في السنوات التي لا توجد فيها انتخابات. وخلال الدورة من انتخابات اتحادية إلى أخرى، يصل التمويل العام للأنشطة السياسية للأحزاب والمرشحين إلى ما مجموعه حوالي 4 مليارات أورو. وهذا يعادل حوالي 40 دولارًا أمريكيًا لكل ناخب.

عندما قامت لجنة رسمية تم تشكيلها في بريطانيا في السبعينيات بزيارة السويد للتحقيق في نظام التمويل العام للأحزاب، أفاد بعض الأعضاء في وقت لاحق أن سياسيًا سويديًا قال لهم - على ما يبدو بنية إعطائهم توصية مفيدة: "ابدأوا صغيرًا - أنت" يمكن دائمًا التوسع لاحقًا." وتؤكد هذه الحكاية شكوك المعارضين للتمويل العام للأحزاب والمرشحين بأنه أمر

مكلف في حد ذاته. ومع ذلك، أصبح هذا النوع من التمويل أمـرًا طبيعيًا.

لوائح غير مكلفة

في بعض الأحيـــان يكـــون تقـــديم المزايـــا العينيـــة للمرشـحين والأحـزاب السياسـية أقـل تكلفـة بكثـير من تقـديم المنح النقدية لهم. وأفضـل مثـال في هـذا الصـدد هـو التنظيم القائم في العديد من البلدان والذي يمنح الأحـزاب والمرشـحين حـق الوصـول إلى وقت البث المجـاني على شاشـات التلفزيـون والإذاعـة. وفي كثـير من الأحيـان، تكـون شـبكات البث ملزمـة بتوفـير هـذا المرفـق كخدمـة عامـة. وبشـكل غـير مباشـر، فـإن شركات البث، وليس دافعي الضرائب، هي الـتي يجب أن تتحمـل تكاليف وقت البث هذا أو، على الأقل، يجب أن تتخلى عن حريتها والأرباح التي كانت ستحصل عليها باستخدام وقت البث هذا. .

الآثار المالية للإدارة الانتخابية والإعانات في أستراليا

تكشـف الإحصـائيات التاليـة التكـاليف النسـبية لمختلـف المناصـب الإداريـة الـتي تكبـدتها اللجنـة الانتخابيـة الأسـترالية للانتخابات البرلمانية في الفـترة 1992-1993. الأرقـام مقدمـة بآلاف الدولارات الأسترالية.

أجور 20828

المصروفات الإدارية 7,007

مصاريف صيانة الممتلكات7,594

مراجعة السجل الانتخابي 6,454

التمويل العام للأحزاب السياسية 14,162

إجمالي نفقات الاعتمادات 56,045

15- السياق الاجتماعي والسياسي

يتـأثر تنظيم الأحـزاب السياسـية والمرشـحين بشـدة بالسياق الاجتماعي والسياسي الذي تجري فيـه الانتخابـات. ومن المهم التمييز بين مجموعة واسعة من التأثيرات.

التأثيرات الاجتماعية والتأثيرات السياسية

لقد أثار جدل طويل الأمد علمـاء السياسـة ضـد بعضـهم البعض حـول التـأثير النسـبي للقواعـد السياسـية والبنيـة الاجتماعيـة لكـل دولـة على عـدد الأحـزاب السياسـية وطريقـة عملها.

فنرى، على سبيل المثال، أن دول القـارة الأوروبيـة لـديها أنظمة تعددية حزبية، في حين أن بريطانيـا العظمى والولايـات المتحـدة وبعض دول الكومنـولث البريطـاني السـابق لـديها أنظمة قريبة من الحزبين. هل هذا نتيجة للقواعد السياسية في هـاتين المجموعـتين من البلـدان - أي أن النظـامين البريطـاني والأمريكي كانـا يعتمـدان على مبـدأ الفـائز بـالأكثر، في حين أن دول أوروبـا القاريـة كـانت تتمتـع بشـكل عـام بأنظمـة التمثيـل النسـبي؟ أم أن التعدديـة الحزبيـة القاريـة هي نتيجـة لعوامـل

اجتماعيـة، وخاصـة التفتت الاجتمـاعي في هـذه البلـدان، سـواء اللغة أو الدين أو الانقسامات الطبقية؟

ولأغــراض دراســة تنظيم الأحــزاب والمرشــحين، فــإن تفاصيل هذه المناقشة أقل أهميـة من الاسـتنتاج المنطقي بـأن العوامل الاجتماعية والسياسية لها أهمية.

ففي أنظمـة الأغلبيـة، على سـبيل المثـال، تميـل اللـوائح التنظيميــة إلى التركــيز على المرشــحين الأفــراد للمناصــب التشريعية بدلاً من التركيز على الأحـزاب السياسـية. وينتج ذلـك عن حقيقة أن الانتخابات تأخذ شكل سلسـلة من المنافسـات في دوائــر انتخابيـة ذات عضـو واحـد. في التمثيـل النسـبي، تكـون الانتخابــات في المقــام الأول تنافسًــا بين الأحــزاب. ومن الآن فصـاعدا، سـيتعين على الأحـزاب أن تكـون مسـجلة، وسـيكون لمنظماتهــا المركزيــة والإقليميــة تــأثير أكــبر على اختيــار المرشحين.

وللمؤسســات السياســية تــأثيرات أخــرى على تنظيم الانتخابات. إذا أجريت الانتخابات في مواعيد محددة، فإن الإدارة ستكون مختلفة عما إذا كان من الممكن الدعوة إليهـا من قبـل الحكومة الحالية. على سبيل المثال، سوف يفـرض فـرض وإدارة حدود الإنفاق على المرشحين والأحزاب مشاكل مختلفـة اعتمـاداً على ما إذا كانت حدود ولاية البرلمـانيين ثابتـة أم لا. وبطبيعـة

الحال، ستتأثر التسوية أيضاً بوجـود انتخابـات رئاسـية بالإضـافة إلى الانتخابات التشريعية أم لا. و هكذا.

هناك أيضًا تأثيرات اجتماعية مهمة على المهام الإداريـة والتنظيم. بعضها أساسي مثـل مسـألة الكثافـة السـكانية. ففي كنـدا، يجب إدارة الأحـزاب والانتخابـات في المراكـز السـكانية الكبـيرة، مثـل تورونتـو، وفي المنـاطق النائيـة والشاسـعة في أقصى الشمال، حيث قد يعيش الناخب ساعات، إن لم يكن أيـام، بعيدًا عن مركز الاقتراع. . وتشـمل العوامـل الاجتماعيـة الهامـة الأخرى اللغة (هل يتألف جمهور الناخبين من أشخاص يتحـدثون لغـة واحـدة فقـط، أم عـدة مجموعـات لغويـة مختلفـة؟) وطـرق الاتصال (البريد أو الهاتف أو الراديو أو (أيضًا جمـع الأصـوات من باب إلى باب كوسيلة للوصول الناخبين وأعضاء الحزب).

والاستنتاج بسيط: فلابد من تكييف القواعـد التنظيميـة مع القواعد السياسية، فضـلاً عن السـياق الاجتمـاعي لكـل دولـة يتعين عليها تطبيقها. إن اللوائح التي تعمل بشكل جيد في بلد ما قد لا تعمل في بلد آخر.

مراحل التنمية الاقتصادية

أظهرت الأبحـاث أن الديمقراطيـة من المـرجح أن تكـون موجودة وتعمل بشكل جيد في البلدان ذات المسـتويات العاليـة

نسبيًا من التنمية الاقتصادية. قد يبـدو من المعقـول القـول إن المؤسسـات الديمقراطيـة سـتعمل بـالطبع بسـهولة أكـبر في البلدان ذات المستويات العالية نسبيًا من محو الأميـة والتعليم، بشكل عام في البلدان الغنية (انظر أيضًا التاريخ).

ومـع ذلـك، يجب التعامـل مـع هـذه الحجـة بحـذر شـديد. فليس من الضروري وجـود بنيـة أساسـية اقتصـادية متقدمـة أو نظام تعليمي متطور لتحقيق ديمقراطية ناجحة. كما أنها ليست ضمانات للديمقراطية. كان أبشـع اسـتبداد في القـرن العشـرين موجودًا في الدول «المتقدمة» - نظـام هتلـر النـازي في ألمانيـا هو المثال الأكثر شهرة. من ناحية أخرى، فـإن أكـبر ديمقراطيـة في العـالم - الهنـد - بلـد فقـير. بصـرف النظـر عن التنميـة الاقتصادية، فإن التقاليد الاجتماعية للبلد، مثل التسامح، مهمة.

العنف والكراهية الإثنية

ومن الواضـح أن عمـل المؤسسـات الديمقراطيـة يكـون أصعب بكثير إذا كانت هناك انقسامات اجتماعية عميقـة الجـذور وإذا كان هناك جو من العنف. دعونا نعطي هذا المثال البسـيط. والأحـزاب السياسـية قـادرة على القيـام بـدور هـام في إدارة الانتخابات من خلال ضمان حضور ممثليها في كل مركـز اقـتراع للإبلاغ عن أي انتهاك للأنظمة أو الغش. ومع ذلك، سيكون من

الصعب على حزب معارض تجنيد مثل هؤلاء الممثلين في المناطق التي يخشى فيها المواطنون على سلامتهم وحياتهم إذا دعموا ذلك الحزب علانية.

وبالمثل، فإن القوانين المتعلقة بالكشف عن المساهمات السياسية معقولة ويمكن القول إنها مفيدة في العديد من البلدان. لكن مثل هذه القوانين ستكون بمثابة رادع للمساهمات المشروعة في البلدان التي يكون لدى المواطنين سبب وجيه للخوف من تعريف أنفسهم علنًا على أنهم أتباع لحزب لا يحظى بشعبية.

ولا يقصد بهذه الأمثلة أن تشير إلى أنه من المستحيل، أو من الخطأ دائما، محاولة إجراء انتخابات في حالات العنف. ما يقترحونه هو أنه في مثل هذه الظروف يجب تعديل القواعد لمراعاتها. إذا كان من المستحيل فعليًا، على سبيل المثال، تصميم نظام عادل لتنظيم المساهمات السياسية، فقد تكون الاستراتيجية التنظيمية البديلة هي ضمان وصول الأحزاب السياسية والمرشحين المنافسين إلى التلفزيون بشكل عادل. وبالإضافة إلى ذلك، قد تتطلب ظروف النزاع العميقة الجذور مدونات لقواعد السلوك (انظر مدونات قواعد السلوك للأحزاب السياسية) أو مساعدة دولية.

الظروف الاجتماعية والتزوير الانتخابي

ومن المرجح أن تؤثر الظروف الاجتماعية في بلد ما على القرارات المتعلقة بالتوازن بين تدابير مكافحة الفساد والتدابير الرامية إلى تشجيع المشاركة السياسية. إذا اعتبر أن مخاطر التزوير الانتخابي ضئيلة، فمن المنطقي اتخاذ قرارات بشأن تسجيل الناخبين وغيرها من القضايا المماثلة التي ستعزز أقصى قدر من المشاركة.

قرار هذا الأمر هو التسجيل في يوم الانتخابات، والذي يسمح للناخبين بالتصويت حتى لو لم يكونوا مسجلين في قائمة الناخبين الموضوعة مسبقًا. سيوفر هذا فرصة للتعبير عن تصويتهم للأشخاص الذين لم يتمكنوا من القيام بذلك بخلاف ذلك. تكمن المشكلة الكامنة في ممارسة التسجيل في يوم الانتخابات في أنه من الصعب تأكيد هوية أولئك الذين يأتون إلى مركز الاقتراع ويطالبون بالحق في التصويت. وفي جميع الحالات، يصبح من المستحيل على ممثلي الأحزاب السياسية الاعتراض على الناخب المزعوم وعلى السلطات الإدارية للبت في هذه الاعتراضات. لذلك، فإن التسجيل في يوم الانتخابات ليس مناسبًا عندما تكون هناك مخاوف مبررة من حدوث تزوير انتخابي خطير.

يمكن ملاحظـة تـأثير الظـروف الاجتماعيـة على الإدارة الانتخابيـة في الاختلاف داخـل المملكـة المتحـدة بين القواعـد الـتي تحكم الانتخابـات في أيرلنـدا الشـمالية. - منطقـة متـأثرة بالعنف والتوترات العرقية والـتزوير الانتخـابي - والانتخابـات في إنجلترا واسكتلندا وويلز حيث تعتبر الاحتياطات أقل ضرورية.

استخدام التكنولوجيات المناسبة

إن بعض التكنولوجيـات قابلـة للتطـبيق بسـهولة في جميع البلدان تقريبا. وقد أظهر مؤتمر عقد في مـانيلا في ينـاير 1997، أن بعض التكنولوجيـات المتقدمـة تسـتخدم بالفعـل في البلدان المتخلفة نسبيا. ففي هذا العام، على سبيل المثال، كـان التشغيل الآلي للسجلات الانتخابية أكثر تقـدما في الفلـبين منـه في المملكة المتحدة.

ومع ذلك، فإن بعض التقنيات الغربية الأخرى غير كافيـة. على سبيل المثال، الخدمات البريدية في العديد من البلدان غير قادرة على الوصول إلى جميع السكان، أو حـتى نسـبة عاليـة من السـكان. زار مستشـار خـارجي دولـة في غـرب إفريقيـا وألقى محاضـرات لقـادة الأحـزاب السياسـية حـول اسـتخدام تقنيـات الاتصال وجمع التبرعات عبر البريد المباشر الذي تم تطويره في البلـدان الغربيـة. قـال لـه مسـؤول محلي «إذا كتبت رسـالة إلى

والـدتي الـتي تعيش على بعـد 100كلم من العاصـمة، فقـد يستغرق الأمر أربعة أشهر قبل وصولها». في العديـد من الـدول الإفريقية، وكذلك في أجزاء من منطقـة البحـر الكـاريبي، لا يـزال تطـبيق تكنولوجيـا الحاسـوب الحديثـة غـير عملي. العديـد من المجتمعات لا تملك الكهرباء أو الهواتف أو حتى أجهزة الراديـو. مثال آخر، ربما يكون أسطوريًا، هو وكالة تنميـة آسـيوية تـبرعت بسلسـلة من آلات الفـاكس للمنظمين السياسـيين في إقليم جنوب المحيط الهادئ. عندما اكتشفوا بعد ستة أشـهر أن هـذه الآلات ظلت غير مستخدمة، استفسر أعضاء الوكالة المانحـة. ثم فهموا أن أجهزة الفاكس قد أرسلت إلى الجزر الـتي ليس لـديها خدمات هاتفية.

16- نشر الديمقراطية

في القـرن التاسـع عشـر، اكتسـبت الانتخابـات والأحـزاب السياسية الشكل الذي نعرفه اليوم. هذا هو الوقت الذي يتوسـع فيه حق التصـويت باسـتمرار في العديـد من البلـدان (معظمهـا من أوروبا وأمريكا الشمالية).

كانت هناك انتخابات قبل تلك الفترة، لكن عدد الناخبين كان عادة صغيرًا لدرجة أنه كان بإمكان المرشـحين مناشـدتهم على أساس فردي إلى حد ما، ودون الحاجة إلى منظمات حزبيـة. وبالمثل، كانت هناك أحـزاب سياسـية قبـل القـرن التاسـع عشـر، لكنها كانت تتشكل عادة من فصائل داخـل الهيئـة التشـريعية. فقط مع نمو الناخبين نشأت الحاجـة إلى منظمـات حزبيـة خـارج البرلمـان للمسـاعدة في تنظيم الحملات الانتخابيـة الجديـدة والأوسع.

كما أن تمديد حق التصويت يعني أن المرشحين أصبحوا أكثر صعوبة في حملتهم الانتخابية كمستقلين ؛ أصبح الارتباط بحزب مفتاح النجاح في الانتخابات.

منذ القرن التاسع عشر، انتشرت الديمقراطية بطريقـتين رئيسـيتين. أولاً، انتشـر داخـل البلـدان الـتي كـانت بالفعـل ديمقراطية جزئيًا. بالإضافة إلى ذلك، فقد توسعت لتشمل عـددًا كبيرًا من البلدان الجديدة. ومع ذلك، سـيكون من الخطـأ النظـر

إلى التاريخ الحديث على أنه مجرد تقدم نحو جنة ديمقراطية. تم هدم الديمقراطيات بينما تم إنشاء ديمقراطيات أخرى. كانت التجارب النبيلة في الحكومة الشعبية مصحوبة بأسوأ الاستبداد في التاريخ وبعض أكثر المذاهب ضررًا في كل العصور - خاصة تلك التي انتشرت في ألمانيا هتلر من عام 1933 إلى عام 1945.

يستشهد ريتشارد كاتز بالإحصاءات لتوضيح تعميق الديمقراطية داخل البلدان التي ظهرت فيها الديمقراطية لأول مرة. وهو يبين أنه حتى في البلدان التي توجد فيها بالفعل انتخابات تنافسية، استغرق الأمر تطورات متتالية خلال القرنين التاسع عشر وأوائل القرن العشرين لإرساء مبدأ التصويت الشامل للراشدين في الأمم المتحدة. وفي معظم البلدان، اقتصر الحق في التصويت في البداية على المالكين الذكور. في بريطانيا، وسعت سلسلة من الإصلاحات التشريعية حق التصويت في 1832 و 1867 و 1884 و 1918 و 1928 و 1948. و النسبة المئوية لمجموع السكان الذين يحق لهم التصويت في بعض الديمقراطيات الناشئة في الجدول التالي (لا تصل الأرقام إلى 100 في المائة لأنها تشمل الأطفال والبالغين).

	1840	1900	1930	1950	1980
بلجيكا	1-	22	30	65	70
بريطانيا	4-	16	66	68	75
فرنسا	0.4-	29	28	61	67
هولندا	4-	12	51	56	72
النرويج	8-	9-	67	66	74
السويد	7-	8-	61	66	74

(Richard S. Katz, Democracy and Elections. نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، 1997، الجدول 13-3)

أما فيما يتعلق بالانتشار الجغرافي للديمقراطية، فقد اتبع جوشوا مورافشيك مسار التقدم التدريجي وغير المتكافئ للديمقراطية. عندما ولدت الديمقراطية الحديثة في الولايات المتحدة عام 1776، اقتصر الحق في التصويت على أقل من مليون ذكر أبيض، في بعض الولايات، كانوا أيضًا مالكين للأراضي. استغرق نشر الدستور الديمقراطي بعض الوقت. بالإضافة إلى التطورات في بريطانيا ودومينيوناتها Dominions ذات الأغلبية البيضاء، أدى التشنج الثوري في أوروبا عام 1848 إلى توسع الديمقراطية في معظم أنحاء أوروبا.

في أمريكا اللاتينية أيضًا، كان هناك بعض التقـدم الـديمقراطي الملحوظ في العقود التي سبقت الحرب العالمية الأولى.

بعد فترة مضطربة بين الحربين، استأنفت الديمقراطيـة تقـدمها بمجـرد هزيمـة هتلـر وحلفائـه في عـام 1945. لم يتم استعادة الديمقراطية في ألمانيا والنمسا وإيطاليا فحسـب، بـل تم إنشـاؤها من الصـفر في اليابـان. وأدى التـدهور العـام للاسـتعمار، ولا سـيما في الهنـد، إلى إنشـاء موجـة جديـدة من الديمقراطيات، رغم أن النظام الموحد والديكتاتورية العسـكرية أصـبحا شـائعين جـدا في بعض الـدول المسـتقلة حـديثا. في العديـد من دول أمريكـا اللاتينيـة، أطـاحت الـديكتاتوريات بالديمقراطيات في الستينيات والسبعينيات.

في السبعينيات، بـدأ ظهـور الحكومـات الديمقراطيـة في البرتغال وإسبانيا بما أصبح يُعـرف باسـم «الموجـة الثالثـة» من التحول الديمقراطي. ويشمل ذلـك عـودة ظهـور الـديمقراطيات الانتخابيـة في العديـد من بلـدان أمريكـا اللاتينيـة وفي بعض بلـدان آسـيا وأفريقيـا، فضـلا عن انهيـار الاتحـاد السـوفياتي واستبداله بدول مكرسة لإجراء انتخابـات تنافسـية. وفقًـا لبعض الأحصائنات فإن 61 دولـة من أصـل 167 دولـة ذات سـيادة في العالم، تضم حوالي 39 في المائة من سـكان العـالم، تعيش في دول حرة وديمقراطية .

تطوير الانتخابات والأحزاب السياسية

وفقا لرأي تقليدي لعلماء السياسة، كان صعود الأحزاب السياسية نتيجة لانتشار الانتخابات. أصبحت المنظمات خارج البرلمان ضرورية لإنجاح الديمقراطية الاختيارية. وجاءت الأحزاب السياسية، على الأقل في الديمقراطيات الغربية، لأداء ست وظائف على الأقل، وهي:

- **هيكلة التصويت**: جاء الناخبون ليبنوا اختيارهم للتصويت بدرجة أقل على صفات فرادى المرشحين، وأكثر فأكثر على صورة الحزب تحت تسميته أو رايته ؛
- **إدماج وتعبئة الجماهير**: فقد وفرت العضوية والمشاركة في حزب سياسي للمواطنين شكلا هاما من أشكال المشاركة المدنية، مما ساعدهم على تعزيز القيم المدنية ؛ واضطلعت الأحزاب السياسية أيضا بالدور الرئيسي في تنظيم الحملات الانتخابية ؛
- **تعيين القادة السياسيين**: اختيار المرشحين لعضوية البرلمان، وإذا تولى أحد الأحزاب السلطة، فإن تولي المناصب الحكومية هو من اختصاص الحزب ؛
- **تنظيم الحكومة**: عندما يتولى حزب ما السلطة، فإنه يتوقع عادة أن يصوت ممثلوه المنتخبون في المجلس التشريعي على أسس حزبية لضمان اعتماد برامجه ؛

• **<u>صنع السياسات العامة</u>:** كانت المنظمات الحزبية، ولا سيما إدارتها البحثية، مصدرا هاما للأفكار السياسية الجديدة التي أصبحت فيما بعد سياسة حكومية ؛

• **<u>مجموع المصالح</u>:** من أجل كسب الأصوات، كان على الأحزاب إقناع الناخبين بدعمهم في مجموعة متنوعة من القضايا. في هذا الصدد، كانت الأطراف مختلفة عن مجموعات الضغط، أبطال قضية واحدة.

ومن المهم ألا يغيب عن البال أن هذه القائمة تشير إلى أدوار الأطراف في نظام متعدد الأحزاب. كانت الأحزاب السياسية المزعومة موجودة أيضًا في أنظمة غير ديمقراطية - كان الحزب النازي والحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي مثالين. كانت الأطراف بارزة أيضًا في الولايات المتحدة المشتركة في إفريقيا بعد تحررها من النير الاستعماري. وأدت الأحزاب غير الديمقراطية أحيانا وظيفة أو أكثر من الوظائف المذكورة أعلاه. ومع ذلك، فهي تختلف بشكل أساسي عن الأحزاب الديمقراطية: فهي أقرب بكثير إلى جهاز الدولة، ولا يتعين عليها التنافس مع الأحزاب الأخرى في انتخابات حرة ونزيهة.

<u>تركيز نمو الدعاية الانتخابية على وسائل الإعلام</u>

منذ الستينيات، لاحظ المراقبون بشكل متزايد الانخفاض التدريجي في أهمية الأحزاب السياسية في الديمقراطيات التنافسية. لا تعني أطروحة تراجع الحزب أن الأطراف أصبحت غير ذات صلة. ومع ذلك، فإن ما تقترحه هو أنها أصبحت أقل أهمية بكثير من ذي قبل. يتضح تراجع الحزب عندما ينظر المرء في تناقص عدد الأعضاء في العديد من البلدان. هناك أيضًا مؤشرات على أن الناخبين لم يعودوا مخلصين في ولائهم الحزبي كما كانوا من قبل. أصبحت مؤهلات وصورة المرشحين الفرديين أكثر أهمية. وهذا هو الحال بوجه خاص في بعض البلدان التي يوجد فيها نظام انتخابي للأغلبية غير القومية.

تم الاستشهاد بأسباب اجتماعية وتكنولوجية لهذا الانخفاض الواضح في الولاءات الحزبية. عندما عملت نسبة عالية من الناخبين في المصانع، أدى التقسيم في مكان العمل بين العمال من ناحية والمالكين والمديرين من ناحية أخرى بشكل طبيعي إلى تقسيم الولاءات السياسية على أسس طبقية. طالما ظلت هذه الولاءات الطبقية هي الأساس الرئيسي للولاء للأحزاب السياسية، كان الناخبون يميلون (كما هو المنطق) إلى البقاء موالين لحزب واحد. ومع ذلك، فقد أدت التغييرات الاجتماعية إلى انخفاض عدد الأشخاص العاملين في الصناعات

الثقيلة. لقد كسرت الخطوط الطبقية، ومعها الولاءات الحزبية التلقائية. وقد أثرت هذه التغيرات الاجتماعية على جزء كبير من العالم الصناعي.

وفي كثير من البلدان النامية، تتحدد ولاء الأطراف بقوة بعوامل إثنية ؛ وهذا هو الحال أيضا في بعض المجتمعات المتقدمة اقتصاديا.

التطور التكنولوجي الرئيسي هو ظهور التلفزيون. في الماضي، كان النجاح الانتخابي يعتمد إلى حد كبير على فعالية منظمي الأحزاب المحلية. كانت هذه (وفقًا للحجج المقبولة عمومًا ولكن ربما تكون مبالغ فيها) الرابط الرئيسي بين قادة الأحزاب والناخبين. الآن بعد أن تم تركيب التلفزيون في كل أسرة تقريبًا، لم يعد قادة الحزب بحاجة إلى خدمات منظمي الحفلات المحليين. المواهب الرئيسية في الانتخابات الحديثة هي مستشارو الاتصالات وخبراء استطلاعات الرأي ووكالات الإعلان. وهذا هو الحال بالتأكيد في كثير من البلدان الصناعية. إن مدى إمكانية استخدام المواهب المماثلة في الدول الأقل تقدمًا هو قضية مثيرة للجدل.

أدى تراجع التنظيم الحزبي التقليدي والأهمية المتزايدة للنهج التسويقي في السياسة إلى زيادة تكلفة الحملات الانتخابية. هذا هو أحد الأسباب التي دفعت السياسيين في

العديد من البلدان إلى ترتيب منح الإعانات العامة للأحزاب. وكما هو الحال في مجالات أخرى، فإن الاتجاه نحو هذا التمويل السياسي أقل وضوحا في البلدان النامية منه في البلدان المتقدمة النمو صناعيا.

تنظيم الأحزاب والمرشحين

هناك أسباب حاسمة لتنظيم الأحزاب السياسية والمرشحين، ولكن هناك أسباب مقنعة بنفس القدر للحد من تعقيد وعبء وتكلفة هذه اللوائح.

الحاجة إلى أنظمة: اعتبارات أساسية

تخضع المنظمات السياسية مثل الأحزاب، وكذلك المرشحون الفرديون للمناصب الانتخابية، للقوانين الحالية للبلد ويجب أن تخضع لها. إذا سرق ممثل الحزب الأموال من أموال الحزب أو ارتكب مرشح اعتداء، فلا يمكن أن يكون محصنًا من القوانين العادية المتعلقة بالسرقة والسلوك العنيف. وبالمثل، تخضع الأحزاب السياسية، شأنها شأن المنظمات الأخرى، للقوانين والأنظمة التي تحكم دفع الضرائب.

وفي البلدان التي تضطلع فيها الأحـزاب السياسـية بـدور خاص في العملية الانتخابية - مثـل البلـدان الـتي لـديها قـوائم تمثيل نسبي - يجب تنظيم مركزها.

حقيقــة أن الأحــزاب تتنــافس مــع بعضــها البعض في الانتخابات تعني أنه سيكون هناك ارتباك إذا لم يكن لكـل حـزب الحق في حماية اسمه و (إذا انطبق) شعاره أو رمزه ضد التقليــد. وهـذه الحمايـة تعـادل في مجـال الانتخابـات التنافسـية حمايـة الأعمال التجارية المقدمة للعلامات التجارية وشعارات الشـركات. ومن شأن عـدم تنظيم العلامـات التجاريـة في السـوق أن يـؤدي إلى خطــر قبــول المســتهلكين لســلع رديئــة النوعيــة، معبــأة وموسومة بطريقـة تعطي الانطبـاع بأنهـا العنصـر الأصـيل. في السياسة، يمكن للمرشحين المجهولين والأحزاب غير الشعبية - إذا لم يتم تنظيمهـا - السـعي للحصـول على أصـوات من خلال تبني أسماء ورموز وألوان المرشحين والأحزاب الشعبية.

وحيثما تقدم مساعدة مالية أو إعانات عينيـة (مثـل حريـة الوصــول إلى التلفزيــون) أو امتيــازات خاصــة أخــرى للأحــزاب والمرشـحين، يلـزم تحديـد وتنظيم المنظمـات والأفـراد الـذين ســتمنح لهم هــذه الاســتحقاقات. إذا كــانت المســاهمات في الأحـزاب السياسـية مؤهلـة للحصـول على مزايـا ضـريبية، على سـبيل المثـال، فمـا الـذي سـيمنع جميـع أنـواع المنظمـات من

تسمية نفسها بـ «الأحزاب» لمجرد الاستفادة من هذه الأحكام ؟ الطريقة الوحيدة للسماح للأحزاب والمرشحين الحقيقيين بتلقي الإعانات العامة والمزايا الأخرى هي تعريفها وتنظيمها.

الحجج الأساسية ضد الإفراط في التنظيم

وفي حين أن وجود درجة معينة من التنظيم أمر أساسي، فمن المستصوب تقييد نطاق هـذه الأنظمـة قـدر الإمكـان، من أجل الحفاظ على حرية النشاط السياسي وقوته.

وحتى عندما يقصد من اللوائح خلق تكافؤ الفـرص، فـإن الخطر الكامن يكمن في أنها ستفيد بعض الأطراف على حسـاب أطراف أخـرى. مـع أفضـل إرادة في العـالم، من الصـعب تصـميم لـوائح محايـدة. في الواقـع، تقـوم السـلطات الحاكمـة في ذلـك الوقت بوضع اللوائح، وستميل هذه السلطات (سـواء كـان زعيمًـا مهيمنًا أو حزبًا أو ائتلافًا للأحـزاب) إلى وضـع لـوائح تبـدو عادلـة ولكنها في الواقع تعمل لمصلحتها الخاصة.

يمكن أن تكـــون اللـــوائح باهظـــة الثمن. وفي بعض البلـدان، بلـغ التمويـل العـام للأحـزاب السياسـية أبعـادا تنـذر بالخطر. إدارة الانتخابات ليست رخيصة أيضًا.

أخـيرًا - لكن هـذا أكـثر إثـارة للجـدل - حيث يتم تنظيم الأحـزاب السياسـية بشـكل كبـير ودعمهـا، فإنهـا تميـل إلى أن

تصبح بيروقراطية بشكل مفرط. في بعض البلدان، مثل ألمانيا والنمسا، كانت هناك شكاوى بشأن «دولة حزبية». بعبارة أخرى، يتم تنظيم الأحزاب السياسية بإحكام وهي مدعومة بشدة لدرجة أنها تشبه الإدارات الحكومية بدلاً من المنظمات المستقلة. إنهم يعتمدون على الإعانات الحكومية أكثر من اعتمادهم على الخدمات التي يقدمها نشطاء الحزب.

وتحت ستار المعاقبة على الأنشطة غير القانونية وجعل الانتخابات نزيهة، يمكن استخدام القيود الصارمة المفروضة على سير الحملات الانتخابية، بما في ذلك العقوبات (في الواقع، إساءة استخدامها) لتعزيز إعادة انتخاب الأشخاص في السلطة من خلال جعل من الصعب على المرشحين الجدد التعريف بأسمائهم للناخبين.

17- أنواع مختلفة من الأنظمة

الأنظمة المباشرة وغير المباشرة

ويختلف مدى اعتراف البلدان بالأحزاب السياسية في دساتيرها وقوانينها اختلافا كبيرا من بلد إلى آخر. ففي ألمانيا، على سبيل المثال، تشير المادة 21 من الدستور إلى دور الأحزاب:

(1) ستتشارك الأحزاب السياسية في تشكيل الإرادة السياسية للشعب. يمكن إنشاؤها بحرية. وسيكون تنظيمهم الداخلي وفقا للمبدأ الديمقراطي. سيقومون بالإبلاغ علنًا عن مصادر واستخدام أموالهم وأصولهم.

(2) الأطراف التي تسعى، نتيجة لأهدافها أو لسلوك أعضائها، إلى تغيير النظام الأساسي الحر والديمقراطي أو إلغائه أو تعريض وجود جمهورية ألمانيا الاتحادية للخطر تكون غير دستورية. وستبت المحكمة الدستورية الاتحادية في مسألة عدم الدستورية.

في الولايات المتحدة، تخضع العمليات الداخلية للأحزاب السياسية للوائح قانونية مفصلة، وكذلك للمراجعة من قبل المحكمة العليا.

على عكس هذه الأمثلـة على التنظيم القـانوني المباشـر للأحزاب السياسية، هنـاك بلـدان أخـرى لا يعـترف فيهـا القـانون بالأحزاب الآن - أو لم تكن معترفًـا بهـا في الماضـي. من وجهـة نظر قانونية، لا يختلفون عن أي اتحـاد أو نـاد آخـر. وهي تخضـع للقواعــد الــتي تحكم هــذه الجمعيــات التطوعيــة. فــالأحزاب السياســية في بلجيكــا، على ســبيل المثــال، هي رابطــات بحكم الواقع وليس لها شخصية قانونية ؛ وبالتالي، فـإن حسـاباتهم لا تخضع لأي نوع من الرقابـة الماليـة. في أيرلنـدا، تعتـبر الأحـزاب السياسـية عمومًـا جمعيـات غـير مدمجـة أو منظمـات تطوعيـة خاصة ولا ينظم القانون وجودها. والحالة مماثلة في لكسمبرغ.

أنواع اللوائح

- لــوائح بشــأن الأحــزاب المنفصــلة عن اللــوائح المتعلقــة بالمرشحين للمناصب الانتخابية.
- تخضع أنشطة حملة المرشحين عادة للقوانين الانتخابية. وقد يخضع تنظيم الأحزاب السياسية أيضا لنفس القوانين، ولكن قد توجد أيضا قوانين منفصلة للأحزاب.
- لوائح بشأن الحملات الانتخابية منفصلة عن اللـوائح المتعلقـة بالأنشطة الروتينية للأحزاب السياسية.

- لوائح بشأن الجماعات الحزبية في المجلس التشريعي منفصلة عن القواعد المتعلقة بالمنظمات الحزبية غير البرلمانية.
- السياسات وأنظمة البث الإذاعي.

كيف تجد اللوائح الحالية ؟

من أجـل تحديـد اللـوائح المتعلقـة بـالأحزاب السياسـية والمرشـحين، من الضـروري التشـاور مـع قـوانين الانتخابـات في البلاد. لكن البحث لا ينبغي أن يتوقـف عنـد هـذا الحـد. توجـد قوانين الأحزاب في العديـد من البلـدان في عـدة أجـزاء مختلفـة من المدونة.

إن مطـالبتهم بـالبحث في القـوانين تتعلـق بـالأحزاب السياسية في أكوام من الأماكن المختلفـة - وأحيانًـا في أمـاكن غير متوقعة - يتضح ذلـك من خلال الوضـع الأخـير في بريطانيـا العظمى. فيما يلي بعض الأمثلة.

- ويـرد التقييـد المفـروض على الإعلانـات السياسـية المدفوعـة الأجر على التلفزيون في قانون التلفزيون لعام 1954، الفقرة 3 (1).
- القيود الخاصة الـتي تفرضـها نقابـات العمـال ورابطـات أربـاب العمـل على الاشـتراكات في الأحـزاب السياسـية مسـتمدة من القوانين النقابية منذ عام 1913.

• أدرجت متطلبــات خاصــة للكشــف عن المســاهمات الحزبيــة وغيرها من المدفوعات السياسية للشركات في قوانين الشركات منذ عام 1967.

• تم تعريف الوضع القانوني لحزب المحافظين من قبل المحاكم فقــط على أنــه نتيجــة ثانويــة لقضــية قانونيــة غامضــة، حيث اســتأنف المكتب المركــزي المحافــظ ضــد مفتش الضــرائب من أجل الحق في دفع ضريبة الدخل على دخله الاستثماري بــدلاً من ضريبة الدخل.

• ورد التعريف القانوني لـ «الحزب السياسي» في قـانون الماليــة الغــامض بنفس القــدر، 1975، الجــزء 1 (11)ـ (2)، الــذي حــدد الشروط التي يمكن بموجبها المطالبــة بالإعفــاءات من ضــريبة تحويــــل رأس المــــال (ضــــريبة المــــيراث) عن الإرث للأحـــزاب السياسية.

18-طرائق التنظيم

ينبغي التمييز بين نهجين مختلفين: النموذج المتعارض والنموذج البيروقراطي. حتى عام 1997، كانت تسوية الانتخابات البريطانية تستند إلى النموذج العدائي. وكندا وأستراليا والولايات المتحدة هي أمثلة على النموذج البيروقراطي. ومن الناحية العملية، فإن هذه الفروق ليست مطلقة، ولكنها مع ذلك تتوافق مع الحقائق.

<u>المملكة المتحدة</u>

في بريطانيا، كان هناك القليل نسبيًا من التنظيم القانوني للأداء الداخلي للأحزاب السياسية. وتقع مسؤولية اتخاذ القرارات بشأن إجراءات اختيار المرشحين للانتخابات البرلمانية وانتخابات الحكومات المحلية عموما على عاتق الأحزاب نفسها. بالإضافة إلى ذلك، كان الأمر متروكًا عادةً للمرشحين والأحزاب المتنافسة لمقاضاة بعضهم البعض إذا اعتقدوا أن القوانين التي تحكم نفقات انتخاب المرشحين قد انتهكت، أو إذا كانوا مقتنعين بأن خصومهم مذنبون بارتكاب ممارسات أخرى غير قانونية أو فاسدة.

وفقًا لهذا التقليد، كانت وزارة الداخلية، الوزارة المسؤولة عن تنظيم الانتخابات، نسبيًا. فقط موظف صغير في مقرها في لندن هو المسؤول عن التعامل مع هذه القضايا. ونتيجة لذلك، تم تسليم المسؤولية اليومية عن إدارة الانتخابات إلى المسؤولين المحليين. كما أنهم لم يبادروا عادة إلى رفع دعاوى قضائية بشأن الانتهاكات المزعومة للقوانين الانتخابية. لقد اعتمدوا على المنافسين المصابين للقيام بذلك. ومع ذلك، كان المرشحون والأحزاب السياسية مترددين في بعض الأحيان في محاكمة خصومهم بسبب التكاليف الباهظة التي ينطوي عليها رفع القضايا إلى المحكمة.

وفي البلدان التي اعتمدت النموذج البيروقراطي، يوجد عادة مكتب خاص مسؤول عن إدارة الانتخابات. هذا المكتب الانتخابي لديه عدد كبير من الموظفين وهو أكثر استباقية. قبل كل شيء، تصدر فتاوى ومبادئ توجيهية بشأن القضايا الغامضة لقانون الانتخابات حتى يعرف المرشحون والأحزاب مسبقًا ما هو مسموح به وما هو غير مسموح به. قد تكون الهيئة الانتخابية أيضًا أكثر نشاطًا عندما يتعلق الأمر بتوجيه الاتهام إلى المرشحين والأحزاب التي يبدو أنها ارتكبت جرائم. وهذا يعفي المرشحين المعارضين من مسؤولية القيام بذلك وما يترتب على ذلك من تكاليف.

في ظـل النمـوذج البـيروقراطي، يمكن أن تكـون الإدارة شـديدة المركزيـة أو أقـل مركزيـة. وفي النسـخ الأقـل مركزيـة، توجد بيروقراطيـات انتخابيـة مسـتقلة على مسـتوى المقاطعـات (كمـا هـو الحـال في كنـدا). وفي نسـخ أخـرى، تضـطلع الهيئـة الانتخابية الوطنية بمسؤوليات واسعة النطاق عن إدارة سلسـلة من المكاتب الإقليمية والمحلية.

فوائد كل من النهجين

تتمثل مزايا النموذج البيروقراطي في أنه يـوفر الوضـوح للمرشحين والأحزاب، ويحررهم من تكلفة وعبء اتخـاذ إجـراءات قانونية ضد خصومهم. لا شـك أنـه ينتج أيضًـا إدارة أكـثر حـذرًا وفعاليـة. علاوة على ذلـك، لا علاقـة للنمـوذج المعـارض بالتشريعات المتعلقة، على سبيل المثال، بسقوف إنفاق الأحـزاب الوطنية. التشريع من هذا النوع يجعل من الضروري إنشاء نظام للسـيطرة المركزيـة على الأطـراف، وبالتـالي يجعـل النمـوذج البيروقراطي أكثر ملاءمة.

عيوب كل من النهجين

النموذج البيروقراطي ينطوي أيضا على عيوب:

- قد تكتسب هيئة انتخابية مستقلة زخما بيروقراطيا خاصا بها وتسعى إلى زيادة عدد موظفيها بما يتجاوز النسب المثلى. قد يكون هذا مكلفًا لدافعي الضرائب.
- تتعرض الهيئة الانتخابية لضغوط سياسية. هناك خطر من أنه إذا اتخذ إجراء قانوني لا يقدره الأعضاء الحاكمون في الهيئة التشريعية، فيجوز للسلطة التشريعية تقييد أموالها. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يصبح تعيين كبار المسؤولين في المنظمة نقطة خلاف بين السياسيين. إذا تم التوصل إلى حل وسط بشأن هذه التعيينات - مع حصة لكل من الأحزاب السياسية الرئيسية - يمكن تسييس عملية صنع القرار داخل المنظمة.
- في حين أن المبادئ التوجيهية والآراء الاستشارية قد تكون مفيدة للمرشحين ومنظمي الأحزاب، فإنها قد تكون أيضا مفرطة في التفصيل والتقنية. وهذا سيجعل من الصعب على المرشحين والأحزاب الامتثال للوائح دون إشراك فرق باهظة الثمن من المحامين والمحاسبين. بالإضافة إلى ذلك، ستعيق التعقيدات البيروقراطية الأحزاب الصغيرة أو الجديدة.
- يمكن أيضا للإفراط في مركزية الإدارة الانتخابية أن يعوق التجربة.

19-المشاكل الشائعة في وضع اللوائح

- السيطرة على استخدام السلطات الحكومية - من الممكن استخدامها لتوفير مزايا انتخابية غير عادلة للحزب الحاكم. انظر الحملات الانتخابية.

حتى لو تم تخصيص فرص الإعلانات السياسية بشكل عادل بين الأحزاب المتنافسة، فستكون الحكومة غالبًا قادرة على استخدام نفوذها - أو السيطرة على وسائل الإعلام المملوكة للدولة - لضمان أن يكون لها فوائد غير عادلة في نشرات الأخبار وبرامج الشؤون العامة وغيرها أنواع البرمجة.

عندما يتعلق الأمر بمنح العقود العامة أو نفقات الرعاية الاجتماعية الرئيسية، يمكن للحكومة استخدام صلاحياتها لتركيز الفوائد الاقتصادية على المناطق السياسية الرئيسية.

لدى كل حكومة فرصة كبيرة للحصول على مزايا انتخابية غير مباشرة باستخدام سلطاتها لأغراض حزبية. من الصعب وضع قواعد للانتخابات والأحزاب والمرشحين يمكنها منع مثل هذه الانتهاكات بشكل فعال.

- تخصيص وقت البث للأحزاب والمرشحين المتنافسين - نظرا للأهمية الكبيرة للتلفزيون كوسيلة للاتصال السياسي، من الضروري إتاحة فرص متكافئة لكل من الحزب الحاكم وأحزاب

المعارضة للإعلان عن برامجها السياسية وتقـديم قادتهـا. ومن المهم أيضا تحقيق توازن بين حقوق الأحزاب الكبيرة والصغيرة، القديمة والجديدة. انظر تكافؤ الفرص، ووقت البث، وتخصـيص وقت البث والمـوارد، ووقت البث على الشـبكات العامـة، وصـيغ تخصيص وقت البث.

• الإنصاف وحريـة التعبـير - إذا كـان للـوائح أن تنجح في ضـمان تمتـع المرشـحين المتنافسـين والأحـزاب السياسـية المعارضـة بوسـائل ماليـة متسـاوية للإنفـاق على دعايـاتهم الانتخابيـة، فسـيتعين عليهم الحـد من أنشـطة الحملـة ونفقـات مجموعـات المصـالح والمنظمـات المماثلـة الأخـرى، لأنهـا قـد تفضـل أحـد المعارضين. ولـذلك يجب تقييـد حريـة التعبـير من أجـل ضـمان الإنصاف. وعلى العكس من ذلك، قد يتعين التضحية بالإنصـاف لصالح حرية التعبير. وقد أدى تضارب المبـادئ هـذا إلى سلسـلة من القضـايا المعروفـة أمـام المحـاكم الدسـتورية في كنـدا والولايـات المتحـدة وأمـاكن أخـرى. انظـر المبـادئ التوجيهيـة، حرية التعبير والإنصاف وحرية التعبير وتنظيم الدعوة.

• فرصـة الكشـف عن المسـاهمات السياسـية وحـق الأفـراد والمؤسسـات في الخصوصـية، انظـر الكشـف عن المسـاهمات السياسية.

• الثغرات والعواقب غير المقصودة - من الصعب للغاية، لا سيما عندما يتعلق الأمر بتمويل المرشحين والأحزاب السياسية، وضـع أنظمـة لا يمكن تجنبهـا بـالثغرات. وفي بلـد تلـو الآخـر، أعقب اسـتحداث أنظمـة جديـدة اسـتحداث ثغـرات جديـدة وأسـاليب جديـدة للتمويـل السياسـي للتهـرب من القواعـد القائمـة. بالإضافة إلى ذلك، غالبًا ما يكون للوائح عـواقب غـير مقصـودة. يمكن مقارنتها بأدوية معينة تكون آثارهـا الجانبيـة أحيانًـا أكـثر ضررًا من العلـل الـتي كـانت تهـدف إلى تخفيفهـا. انظـر تنظيم الحملات من قبل مجموعات المصالح.

المشاكل المشتركة في تنفيذ اللوائح

• التعقيد الإداري - إن إدارة الانتخابـات الديمقراطيـة عبء ثقيـل لا محالـة. هـذا هـو الحـال فقـط لأنهـا يجب أن تمكن جميـع المواطنين البالغين (أو جميعهم تقريبًا) من المشـاركة. في هـذا الصدد، فإن تطبيق القواعد المتعلقة بالانتخابات مشابه إلى حد ما لتلك المتعلقة بالضرائب. انظر الاعتبارات الإدارية.

• التكـاليف المرتفعـة - قـد تكـون بعض التـدابير المشـتركة للمرشحين والأحزاب السياسية - مثل تمويل أنشطتها بـالأموال العامة - باهظة التكلفة. انظر الاعتبارات المالية.

• **العقوبات والعقوبات - أفضل القوانين لا قيمة لها إذا أمكن تجاهلها مع الإفلات من العقاب. ويطرح تنفيذ اللوائح المتعلقة بإجراء الانتخابات وقمع الأفعال السيئة التي يرتكبها المرشحون والأحزاب السياسية صعوبات خطيرة. هذا هو الحال، أولاً، لأنه يمكن انتهاك اللوائح بشكل متكرر بطرق خفية يستحيل اكتشافها. علاوة على ذلك، نظرًا لأن الانتخابات التنافسية تشمل أشخاصًا أقوياء ومصالح كبيرة، فإن هيئات التحقيق تتعرض لضغوط حتى لا تكون متحمسة للغاية في أبحاثها، بينما تتعرض وكالات إنفاذ القانون لضغوط قوية لعدم الملاحقة القضائية. هذه صعوبة غير مقبولة ومشتركة للغاية للأسف.**

20-وقت البث

هل من العدل منح حزب هامشـي صـغير نفس وقت البث المجاني للتعريف بآرائه كحزب شعبي كبير ؟

تنـاقش المبـادئ التوجيهيـة المتعلقـة بهـذه المسـألة الصعبة في ملف سابق (انظر تكافؤ الفرص). وستقدم أمثلة على هـــذه المخصصـــات في ملفين آخـــرين، همـــا وقت البث على الشبكات العامة وصيغ تخصيص وقت البث.

21-تخصيص وقت البث والموارد

دعونا نوضح مشكلة الكيفية التي ينبغي بها للدولة أن تخصص الإعانات العينية بين مختلف المرشحين والأحزاب السياسية، مثل وقت البث المجاني على التلفزيون والإذاعة، وهي عادة أهم ميزة في الانتخابات.

حصص متساوية

إذا أجريت انتخابات تنافسية لأول مرة بعد فترة من الحكم الشمولي، فمن المحتمل أن تكون الطريقة العملية والعادلة الوحيدة لمشاركة وقت البث المجاني المتاح على التلفزيون والإذاعة هي منح كل طرف نفس الحصة. والسبب هو أنه لن يكون لأي من الأطراف التي ستظهر حالة سيئة السمعة. لذلك سيكون من الصعب وضع معايير للحكم على أن بعضها أكثر أهمية من البعض الآخر.

ومع ذلك، فإن طريقة الحصص المتساوية للجميع لها عيوب نظرية وعملية كطريقة لتقاسم وقت البث، ولا يمكن أن يكون هذا أكثر من مجرد مُسَكنٌ. طريقة الأسهم المتساوية لها العيوب التالية.

- قد يكون هناك وفرة من الأحزاب السياسـية الصـغيرة بحيث لا يمكنهـا الحصـول على أكـثر من وقت قصـير لكـل منهـا. لـذلك سـيكون من المسـتحيل تقريبًـا على النـاخبين التميـيز وفهم رسائلهم العديدة.
- سيشجع النظام على إنشاء أطراف مجزأة.
- من المحتمل أن يكون ذلـك لصـالح النظـام الحـالي، الـذي من المرجح أن تكون آراؤه معروفة جيـدًا، في حين أن آراء المعارضـة متفرقة.

النظام النسبي

عنـدما يكـون النظـام السياسـي راسـخًا بالفعـل وتكـون التغييرات في الرأي العام تقدمية فقط، يمكن أن تستند طريقـة عادلة لتقاسم وقت البث إلى نسبة الأصـوات الـتي فـاز بهـا كـل حـزب في الانتخابـات العامـة السـابقة. ومـع ذلـك، حـتى هـذه الطريقة تثير الجدل، كما أوضـحنا في مقـال سـابق (انظـر تكـافؤ الفرص).

طرائق التوزيع الأخرى

وحيثمـا جـرت انتخابـات ديمقراطيـة، ولكن عنـدما تكـون هنـاك تغييرات واضحة في صورة الرأي العام، وربما في صـورة الأحـزاب

السياسـية الجديـدة، فـإن الالـتزام بتخصـيص وقت للبث على أسـاس الأداء الانتخـابي السـابق قـد يضـر بلا داع بـالأحزاب الجديدة أو الـتي زادت جاذبيتهـا زيـادة كبـيرة. (كمـا يظهـر من الانتخابات الفرعيـة أو اسـتطلاعات الـرأي أو في شـكل آخـر) منـذ الانتخابات العامة السابقة.

وتستخدم المملكة المتحدة (انظـر صـيغ تخصـيص وقت الطـيران) أسـاليب تخصـيص وقت البث الـتي تعكس هـذه التغييرات.

ففي بريطانيا، العملية الأولية أقل رسمية. وتشكل لجنـة من ممثلي سلطات البث والأحزاب السياسية. تحاول هذه اللجنـة التوصل إلى اتفاق بشأن تخصيص عادل. وقـد اشـتمل ذلـك في الماضي على عدد من العناصـر. أولاً، حصـل الحزبـان الرئيسـيان على حصـص متسـاوية. اسـتندت حصـة الحـزب الثـالث - الديمقراطيون الليبراليون - جزئيًا إلى نتيجة الانتخابات السابقة وجزئيًـا إلى أدائـه اللاحـق في الانتخابـات الفرعيـة وانتخابـات الحكومـة المحليـة واسـتطلاعات الـرأي. أعطت الصـيغة الطـرف الثالث بشكل عام حصة أصـغر من نصـيب الحـزبين الرئيسـيين وأكـبر من حصـته النسـبية من تمثيلـه السياسـي السـابق أو الحالي.

ولذلك فإن الصيغة الـتي ظهـرت تعكس حلا وسـطا بين عدد من الأفكار المتباينة لمفهـوم الإنصـاف. وعلاوة علـى ذلـك، فإنـــه يعكس أن لســلطات البث الإذاعي الســلطة النهائيــة في تقرير ما تعتبره مخصصا معقـولا، إذا لم يكن هنـاك اتفـاق بين الأحزاب السياسـية. وأخـيراً، إذا اتخـذت سـلطات البث قـراراً بعـد خلاف بين الطرفين، فإن لكل منهما الحرية في عـرض المســألة على المحاكم. سيكون الأمر بعد ذلك متروكًا للقاضـي ليقـرر مـا هو عادل.

عمل نظام مساومة اللجان هذا بشكل جيـد بشـكل عـام. لكن لا يقــال إنـــه يمكن تكــراره بنجــاح من قبــل البلــدان ذات الثقافـات السياســية المختلفـة. انظـر Airtime على الشــبكات العامة.

22- المساواة و حرية التعبير

الحق في التحدث إلى الأقارب والأصدقاء والجيران فحسب، بل تشمل أيضاً حرية تنظيم الاجتماعات العامة ومخاطبتها وإنتاج ونشر المؤلفات والدعاية السياسية. التحدث إلى أفراد الأسرة أو الجيران لا يكلف المال.

ومع ذلك، فإن العديد من أشكال حرية التعبير تتكبد نفقات. إذا قرر ناشط سياسي زيارة جزء آخر من المدينة أو البلد وكرس وقته لإجراء مقابلات مع الناخبين، فسيتم الدفع له مقابل السفر والإقامة. قد تتطلب الجلسات العامة نفقات لاستئجار غرفة مناسبة وللإعلان. ولن يكون من الممكن طباعة الأدبيات السياسية دون دفع - ما لم نقبل ما هو في الواقع مساهمة سياسية عينية من الطابعة.

وبما أن ممارسة حرية التعبير كثيرا ما تتطلب المال، فإن الأحزاب والمرشحين الذين لديهم أكبر قدر من الموارد المالية سيتمكنون من الوصول إلى الناخبين على نحو أكثر فعالية من الأحزاب والمرشحين الأكثر فقرا. لذلك يمكن القول إن المرشحين الأكثر ثراءً يكتسبون ميزة غير عادلة. وبغية القضاء على هذا الظلم أو الحد منه وخلق تكافؤ الفرص، اعتُمدت عموما لوائح لتقييد دور المال في الانتخابات. في بعض الأحيان (على

سـبيل المثـال في انتخابـات المناصـب الاتحاديـة في الولايـات المتحـدة) هنـاك حـد قـانوني للمبلـغ الـذي يمكن للفـرد دفعـه ؛ أحيانـاً (مثلاً في فرنسـا أو كنـدا) يكـون هنـاك حـد للمبلـغ الـذي يؤذن للحزب أو المرشح بإنفاقه.

والهــدف من القيــود المفروضــة على المســاهمات والنفقــات الماليـة الـتي تحـددها الأحـزاب والمرشـحون هـو تعزيـز تكـافؤ الفرص. لكنها بلا شك لها تـأثير في تقييـد حريـة التعبـير. يجب على المشـرعين تقـييم إيجابيـات وسـلبيات مبـدأين صـحيحين ولكن متناقضين.

23-الكشف عن المساهمات السياسية

عمومًا أن الكشف عن المساهمات السياسية أمر مرغـوب فيه دائمًا. في حين يرجح أن يكون هذا الكشف مفيدا في معظم الحالات، لا ينبغي افتراض أنه يخدم دائما المصلحة العامة.

<u>حجج الكشف</u>

قد يكون للناخبين الحق في معرفة أكـبر قـدر ممكن عن الأحـزاب السياسـية المختلفـة والمرشـحين الـذين يتم دعـوتهم للتصـويت لصـالحهم. المعلومـات حـول أولئـك الـذين يقـدمون الدعم المالي لكل حـزب هي أحـد العناصـر الـتي يمكن أن تـؤثر بشكل معقول على الخيارات الانتخابية، لأنها تـوفر نظـرة ثاقبـة على البرامج والأنشطة والأسلوب السياسي المحتمل للحزب.

وييسـر الكشـف عن المسـاهمات السياسـية الكشـف عن الفسـاد المحتمـل في السياسـة (وبالتـالي منعـه). إذا قـدم قطب الأعمال مساهمة سياسية كبيرة للحزب الفـائز وفـاز لاحقًا بعقـد حكومي إيجابي، فسيكون من الأسهل بالطبع السـؤال عن صـلة محتملـة بين المسـاهمة والعقـد إذا كـانت الحقـائق حـول المساهمة في المجال العام.

حجج ضد الكشف

الحجة المعتادة هي أن قواعد الإفصاح تشكل انتهاكًا غير مبرر للخصوصية. بعد كل شيء، من المقبول الآن أن النظام القديم، حيث تم الإدلاء بالأصوات في الأماكن العامة، منع الاختيار الانتخابي الحر، مع تعرض الناخبين لضغوط للتصويت وفقًا لتعليمات ومصالح مالكهم ورئيسهم. افترضت الحرية اقتراعًا سريًا. على نفس المنوال، يمكن القول إن المشاركة الحرة في السياسة يمكن إحباطها إذا اضطر المانحون إلى الكشف عن أنفسهم على هذا النحو. وعندما يضطر المانحون للأحزاب السياسية إلى الكشف عن مساهماتهم، فإنهم يضطرون بالتالي إلى الكشف عن ولاءاتهم السياسية. لذلك فإن مبدأ الاقتراع السري يخون.

وهناك ثلاثة ظروف معينة قد يكون فيها لدى المانحين المحتملين سبب مشروع لتجنب الكشف عن مساهماتهم السياسية للسلطات أو للجمهور.

• من المفترض أن تحافظ شخصيات عامة مثل القضاة وموظفي الخدمة المدنية وأفراد القوات المسلحة وشخصيات الحكومة المحلية ومديري المدارس على موقف الحياد السياسي، على الرغم من حقهم في التصويت والمساهمة في الأحزاب

السياسـية. من المحتمـل أن تمنعهم متطلبـات الكشـف من تقديم مساهمة.

• قـد يشـعر رجـال الأعمـال بالحرمـان عنـد منح عقـود الحكومـة المحلية إذا كان معروفا أنهم دعمـوا حزبـا سياسـيا أو مرشـحا لا يحظى بشعبية.

• وأخـيرا، فـإن أهم حالـة هي أن قواعـد الكشـف سـتمنع تقـديم المساهمات إلى أحـزاب المعارضـة ومرشـحيها في البلـدان الـتي يوجـد فيهـا حـزب مهيمن في السـلطة، حيث ينتشـر العنـف السياسي على نطاق واسع ولا يكاد يتم التسامح مـع المعارضـة. في ظـل هـذه الظـروف (المتكـررة بشـكل مفـرط)، لن يجـرؤ المواطنـون على دعم مرشـحي المعارضـة علانيـة. لـذلك فـإن الكشف سيفضل بقوة النظام الحاكم.

تعليق

وهناك رأي توفيقي مقبول في عـدد من البلـدان وهـو أن الحـق في الخصوصـية يجب أن يسـود إذا كـانت المسـاهمات السياسـية صـغيرة نسـبيا، ولكن ينبغي الكشـف عن مسـاهمات كبيرة. تختلف العتبـة الـتي يجب الكشـف عن المسـاهمة فوقهـا (انظر عتبات الكشف).

24- الثغرات التشريعية

فالثغرات التشريعية في الأنظمة، ولا سيما تلك التي تحكم التمويل السياسي، لا تعزى إلا جزئيا إلى الإهمال في الصياغة القانونية. إن صعوبة تجنبها متأصلة في المادة. لهذا السبب من المهم ليس فقط النظر إلى بعض الثغرات بشكل خاص، ولكن أيضًا لفهم الأسباب الأساسية وراءها والخيارات بين الأهداف غير المتوافقة التي يجب على المشرعين اتخاذها.

صعوبة سد الثغرات التشريعية

يمكن مقارنة تدفق الأموال إلى الساحة السياسية بالمياه التي تتدفق أسفل التل إلى عدد من الأنهار. إذا تم إغلاق نهر، فمن المحتمل أن يحفر التدفق ممرًا جديدًا. وبالمثل، فإن اعتماد قوانين جديدة للحد من المساهمات في الأحزاب السياسية أو الحملات الانتخابية أو السيطرة عليها قد يؤدي فقط إلى تحويل الأموال على طريق بديل أو عبر طرق غير متوقعة.

هناك العديد من الأمثلة على هذه العملية لإنشاء قنوات جديدة. في الستينيات، فرضت المحكمة الدستورية الألمانية عدة قيود على تمويل الأحزاب السياسية. وقضت بأن الإعانات

العامة لا يمكن تقديمها إلا لأنشطة الحملة الانتخابية للأحزاب ؛ ولا يسمح لها بدعم أنشطتها التنظيمية الروتينية فيما بين الانتخابات. كان من السهل الهروب من هذا القرار الدستوري، وتم منح الإعانات العامة للأنشطة الروتينية لمؤسسات الحزب. وبما أن هذه الهيئات تختلف قانوناً عن الأطراف نفسها، فإنها لا تشملها القيود المفروضة عليها. ومن الناحية العملية، ترتبط كل مؤسسة ارتباطا وثيقا بطرف ذي صلة. كان التمييز بين الحزب ومؤسسة الحزب أكثر بقليل من مجرد خيال قانوني (انظر المؤسسات السياسية).

تم نسخ تقنية المؤسسات الحزبية بشكل متكرر. في الولايات المتحدة، لا تغطي نفس القوانين التي تغطيها الأحزاب السياسية منظمات البحث السياسي، المعروفة باسم مراكز الفكر. لا يُسمح للشركة التجارية بدفع دفعة لحزب سياسي، ولكن يمكنها المساهمة بسخاء في مركز أبحاث، حتى لو كان على صلة وثيقة بحزب سياسي معين.

وبشكل أعم، هناك مجموعة واسعة من جماعات المصالح والمنظمات الدينية ووسائط الإعلام التي تشارك بنشاط في الشؤون العامة والنقاش الحزبي. وبما أنهم لا يترشحون للمناصب الانتخابية، فإنهم لا يعرّفهم القانون بأنهم أحزاب. إن وجود هذه الهيئات يمثل معضلة للمشرعين الذين

يسعون إلى السيطرة على استخدام الأموال لأغراض سياسية. من ناحية، يبدو أنه ليس من المنطقي تنظيم الأطراف فقط، دون محاولة تنظيم هذه المنظمات الأخرى أيضًا. ومن ناحية أخرى، فإن أي محاولة لتوسيع نطاق اللوائح لتشمل ليس فقط الأحزاب والمرشحين للمناصب المنتخبة، ولكن أيضا جماعات الضغط ووسائط الإعلام والمنظمات الدينية سيكون لها أثر يحد من حرية التعبير والحريات الفردية بطريقة لا تطاق.

دعونا نوضح المشكلة بالتذكير بهذا المثال البريطاني. في الانتخابات العامة البريطانية عام 1992، أنفق الحزبان الرئيسيان - المحافظون والعمل - نفس المبلغ تقريبًا على حملتهما الانتخابية. ومع ذلك، اشتكى العديد من مؤيدي حزب العمال من أن جميع الصحف الوطنية تقريبًا ذات التوزيع الأقوى تدعم المحافظين. ما هي المساواة النسبية في الإنفاق من قبل المنظمات الحزبية - فكروا - إذا تم التلاعب بالرأي العام من قبل حفنة من أصحاب الصحف المؤيدين للمحافظين أصحاب الملايين؟ جادل البعض بأنه يجب أن تكون هناك قيود على كيفية السماح للصحف بالإبلاغ عن الحملات الانتخابية. ورأى آخرون أن مثل هذا التقييد الصارم لحرية الصحافة سيكون مكلفًا للغاية، حتى لو كان الهدف هو ضمان الاستماع إلى

رسائل أحزاب المعارضة بشكل عادل (انظر مجموعـات المصـالح: أطراف ثالثة).

أمثلة على الثغرات التشريعية

وهناك أمثلة كثيرة ؛ ويرد بعضها في ملفات أخرى.

- إذا كانت اللوائح تنطبـق على الأحـزاب السياسـية والمرشـحين لشغل المناصب العامة، ولكن لا ينطبق على الأنشطة السياسية لجماعـات الضـغط أو على الأمـوال الشخصـية الـتي يجمعهـا السياسيون، سيكون هناك ميل للتهرب من القواعـد عن طريـق تتبـع أمـوال الأحـزاب والمرشـحين من خلال هـذه المنظمـات، الذين هم حلفائهم غير المنضبطين (انظر مجموعات المصـالح: أطراف ثالثة).
- المسـاهمات العينيـة بـدلا من المـدفوعات الماليـة - مثلا عن طريـق إتاحـة السـيارات والشـقق والمكـاتب والهواتـف لحـزب أو مرشح (انظر المساهمات العينية).
- المؤسسـات التجاريـة للأحـزاب السياسـية - يجـوز لأي حـزب سياسي أن يقدم خدمة يدفع لها المانح تعريفات أعلى من سـعر السوق، وبـذلك يخفي مـا هـو أساسـاً مسـاهمات سياسـية. ومن الأمثلة الشائعة على ذلك الأدلة الحزبية وغيرها من المنشـورات الـتي تشـتري فيهـا الشـركات والأفـراد حـيزاً إعلانيـاً، أو خـدمات

الاستشـاريين والمستشـارين الـتي يقـدمها مسـؤولو الحـزب، أو شــراء عــدد كبــير من الصــحف والأدبيــات الحزبيــة والأدوات السياسية مثل الأزرار، والورود، والروابط، وما إلى ذلك.

- الالتفـاف على لـوائح الكشـف – إذا كـان لا بـد من الإبلاغ عن المســاهمات السياســية المقدمــة من فــرد أو شــركة بمجــرد تجاوزها عتبة معينة، فمن الممكن تجنب القاعدة بتقسيمها إلى سلسلة من المساهمات، يقل كل منهـا بقليـل عن المبلـغ الـذي يسري عليـه شـرط الإبلاغ. إذا كـان الحـد الأقصـى للإفصـاح هو 20000 DM، فيمكن تقديم مساهمات 19999 DM من قبل زوج واحـد وعـدة أطفـال ومـوظفين وكـل شـركة من الشـركات المختلفة المملوكة لأسرة المانحين (انظر لوائح الكشف).
- المســاهمات من الخــارج – من الســهل الهــروب من الحظــر المفروض على المسـاهمات الأجنبيـة في الانتخابـات. في بعض الحالات، أنشأت الأطـراف الـتي تسـعى للحصـول على مسـاهمات أجنبية مؤسسات مستقلة خارج الحزب لتلقي الأموال. وفي حالات أخــرى، دفعت المــدفوعات عن طريــق فــروع محليــة لشــركات أجنبية .

استراتيجيات لتقليص الثغرات التشريعية

ومن المـرجح أن يكـون مـزيج من النهج الأكـثر فعاليـة. يجب صياغة القوانين نفسها بعناية ولا يمكن أن تكون مفرطـة في الطمـوح. ويجب إدراج الجـزاءات في مجموعـة الأنظمـة ومن المهم إنفاذهـا. وبالإضـافة إلى الإطـار القـانوني للمراقبـة، من المهم التوصـل، قـدر الإمكـان، إلى توافـق في الآراء بين جميـع الأطراف بشأن الأنظمة ودعم الجمهور لها. إن الإدانة العلنية لسـلوك السياسـيين الـذين ينتهكـون نص أو روح القـانون هي رادع أكـبر من إمكانيـة فـرض غرامـة أو عقوبـة أخـرى. دعونـا نلاحظ أيضًا أن الحزب السياسـي سـيكون أكـثر عرضـة للإذعـان للقوانين إذا اعتقد أن منافسيه سـيفعلون الشـيء نفسـه. لـذلك يمكن أن يكون التعليم والتشاور وحتى مدونات قواعـد السـلوك مفيدة.

ومن الأمثلة على دور الضـغط والاتفاقـات غـير الرسـمية نجاح اللوائح التي أدخلت في بريطانيا في قانون الممارسات غير القانونية والفاسدة لعام 1883 للحد من نفقـات المرشـحين في مجلس العموم. وكثيرا ما أشير إلى أن القيود التي يفرضها هـذا القـانون تنطـوي على ثغـرات تشـريعية كبـيرة. على وجـه الخصـوص، تنطبـق فقـط على الحملات الانتخابيـة المحليـة، وليس على نفقـات المقـر المركـزي للأحـزاب. ومـع ذلـك، فـإن الحقيقة هي أن القانون الجديد كان له تأثير، لدرجة أنه أدى إلى

انخفاض في إجمالي تكاليف الحملات الانتخابية. يكاد يكون من المؤكد أن هذا يرجع إلى حقيقة أن القانون الجديد أعرب عن رغبات السياسيين من الأحزاب الرئيسية في مجلس العموم، وجميعهم أرادوا رؤية تصاعد التكاليف التي كافحوا جميعًا لتحملها.

25- تنظيم الحملات من قبـــل مجموعـــات المصالح

إن الجهات الفاعلة الرئيسية في الحملات الانتخابيــة هي الأحزاب السياسية المتنافسة ومرشحوها: فتنظيمها هـو بـالطبع المهمـة المركزيـة للهيئـة الانتخابيـة. لكنهم ليسـوا الممثلين الوحيـدين. قـد تسـعى الجماعـات الـتي لا تـرغب في تسـمية مرشحين بأنفسها أو إعلان دعمها لحزب سياسي إلى التـأثير في النقاش الانتخابي. قد تسعى الجماعـات الدينيـة إلى التـأثير على أجندات السياسيين في قضايا مثل الإجهاض أو قوانين الزواج أو التعليم أو مجموعــة متنوعــة من القضــايا الأخلاقيــة. يمكن للمجموعـات ذات القضـية الواحـدة المهتمـة بحقـوق العمـال والشرطة والبيئة ورعاية الحيوان ومجموعة من القضايا الأخـرى، سـواء كـانت اقتصـادية أم لا، إنفـاق الأمـوال لضـمان سـماع أصواتهم من قبل المرشحين والناخبين.

وتشـــكل هـــذه الأنشـــطة مشـــكلة بالنســـبة لتنظيم الانتخابــات. من ناحيــة، قــد يبــدو من غــير المعقــول، حــتى المناهض للديمقراطية، الرغبة في إسكات هـذه الجماعـات: لهـا الحق في أن يكون لها صوت. من ناحية أخـرى، قـد لا يكـون من الممكن ضـمان المسـاواة بين الأحـزاب وبين المرشـحين إذا لم

يتم تنظيم مجموعات الضغط أيضًا. على سبيل المثال، ما هو الغرض من الحد من النفقات الانتخابية التي تتكبدها الأحزاب السياسية والمرشحون إذا كانت مجموعات المصالح قادرة على الإعلان عن آرائها والهجوم (إما علانية أو ضمنيًا) على حزب أو مجموعة من المرشحين دون قيود على الإنفاق ؟

يتم الاختيار بين نظام رقابة مقيد وبالتالي غير فعال ونظام واسع وبالتالي قمعي في العديد من الملفات في قسم الأحزاب السياسية والمرشحين (انظر مجموعات المصالح: الأطراف الثالثة).

26-الأحزاب السياسية والعملية الانتخابية

نظرا لأن الأحزاب السياسية منظمة أساسا لتكون خصما في العملية الانتخابية، فإنه ينبغي نظريا ألا يكون لها أي دور في تنظيم الانتخابات ضمن أهدافها. علاوة على ذلك، هناك فرق جوهري بين الأحزاب، التي هي نفسها متنافسة في الانتخابات، والهيئات الانتخابية.

من المهم تجنب النزاعات بين الهيئات المنظمة (الأحزاب والمرشحين) والهيئات التنظيمية (الهيئات الانتخابية). ومن الأهمية بمكان أن تضع الأحزاب السياسية التزاما وثقة في شفافية الانتخابات ونزاهتها. فالشفافية والثقة والكفاءة (وبالتالي شرعية الانتخابات وسلامتها) تخدم على نحو أفضل عندما تكون الأحزاب حاضرة في جميع مراحل العملية مقارنة بترك إجراء الانتخابات للهيئات الانتخابية التي ليس لديها اتصال - إن وجد - بالأحزاب السياسية. وقبل كل شيء، من المهم أن تدرك الأحزاب السياسية جميع جوانب السياسة والعملية التي تؤثر عليها بصورة مباشرة أو غير مباشرة وأن يكون لها صوت في عملية صنع القرار.

وهناك خمس آليات رئيسية لإشراك ممثلي الأحزاب أو المرشحين في العملية الانتخابية، سواء في الديمقراطيات القائمة أو في الديمقراطيات الجديدة.

- مشاركة الأحزاب المتعددة في وضع وتنقيح التشريعات الانتخابية.
- ضم ممثلي الأحزاب كأعضاء في هيئة التوجيه الانتخابي، مثل اللجنة الانتخابية، سواء كانوا متفرغين كمراقبين غير مصوتين، أو كمشاركين في اجتماعات اللجنة الانتخابية.
- هناك طريقة أقل شيوعا تتمثل في إشراك الأحزاب في التنفيذ الفعال للانتخابات، إما بوصفهم موظفين في الهيئة الانتخابية، على سبيل المثال كرئيس لمركز اقتراع، أو بوصفهم مسؤولين عن عناصر محددة من العملية، مثل تثقيف الناخبين أو تسجيل الناخبين.
- الطريقة الأكثر شيوعا هي دعوة الأحزاب والمرشحين إلى تسمية ممثليهم كمراقبين وشهود في العملية الانتخابية، ولا سيما لأداء المهام الرئيسية مثل التسجيل والتصويت وفرز الأصوات.
- من الأساليب الموصى بها بشدة لإدراجها إنشاء لجنة استشارية من جميع الأحزاب أو المرشحين لتقديم إحاطات

إعلامية أو مناقشات توجيهية منتظمة (أسبوعية) طوال فترة الإعداد للانتخابات.

وعند سن قوانين انتخابية جديدة وعند تعديل أو تنقيح التشريعات الانتخابية القائمة، تكون المشاركة المتعددة الأحزاب أمرا عرفيا، إما من خلال مشاورات غير رسمية مع أحزاب المعارضة أو من خلال إشراك نواب المعارضة في عملية الدراسة من قبل اللجنة المختصة. وبالمثل، كثيرا ما تُدرج الأحزاب في اللجان المكلفة بإجراء مناقشات دقيقة بشأن التقسيم الانتخابي.

إن الإدماج المتعمد لممثلي الأحزاب في العملية الانتخابية مفيد بشكل خاص كمكابح أو موازنة لحقيقة أن الهيئات الانتخابية، التي تسيطر إلى حد كبير على الإمدادات والبنية التحتية اللازمة لتنظيم الانتخابات، متحالفة مع الحزب الحاكم. وقد يكون من المستصوب أيضا إشراك الحزب في العملية الانتخابية على المستوى السياسي أو التوجيهي عند إدخال ابتكارات انتخابية مثيرة للجدل مثل الأحكام المتعلقة بتمويل الحملات الانتخابية. في كلتا الحالتين، يمكن أن تساعد الشفافية والإدماج المبكر في ضمان قبول الأحزاب لنتائج الانتخابات وقرارات الهيئات الانتخابية.

وهــذا يتنــاقض مــع ممارســة البلــدان ذات التقاليــد الديمقراطية العريقـة، حيث يتجـه الاتجـاه نحـو اتبـاع نهج إداري في تنظيم الانتخابـات. وهـذا يعكس الثقـة في حيـاد مسـؤولي الانتخابات وتصور وجود تهديد أقل بتزوير الانتخابات.

غالبًـا مـا يُنظـر إلى الأحـزاب على أنهـا أعنـف «شـرطة الانتخابـات» لأن لـديها مصـلحة معروفـة في ضـمان عـدم غش منافســيها. وعلاوة على ذلــك، لا يمكن دائمــا الاعتمــاد على الأحزاب السياسـية للتنديـد بالممارسـات التعسـفية لمنافسـيها. ففي بريطانيا العظمى، على سبيل المثال، تبين أن حزبا سياسـيا كـان متواطئـا مـع طـرف آخـر في حالـة تجـاوز حـدود الإنفـاق القانونية: فقـد اتفـق الطرفـان على عـدم تقـديم شـكوى بشـأن الطرف الآخر لتجنب التحقيقات والإجراءات القانونية المحتملة.

وفي أفضــل الســيناريوهات، قــد يســفر إشــراك الأحــزاب السياسية في العملية عن مـيزة ثانويـة، وهي تخفيض التكـاليف الإجمالية للعملية الانتخابية. وإذا كانت الأحزاب تثق في شـرعية الانتخابات، نظرا لمشاركتها في العملية، فإن ذلك قـد يقلـل من الحاجة إلى الأخذ بإجراءات معقدة ومكلفة، مثل بطاقات الاقـتراع المأمونـة والتـدابير الأمنيـة الـتي تحكم نقـل المـواد الانتخابيـة وتخزينهـا. ومن ناحيـة أخـرى، فـإن التـدخل المكثـف من جـانب الطرف يكون لـه أحيانـا أثـر معـاكس، ألا وهـو المطالبـة باتخـاذ

تدابير أكثر صرامة ناشئة عن الاعتقاد بأن أطرافا أخرى ستستخدم معرفتها بالعملية للاستفادة منها بصورة غير عادلة.

وأظهرت الانتخابات التي جرت في موزامبيق في عام 1994 كيف أن إدراج الأحزاب والمرشحين ليس فقط كمنافسين في الانتخابات، بل بوصفهم أصحاب مصلحة لهم مصلحة في العملية، ومراقبين، وكدعاة للنظام الانتخابي، قد أسهم في ضمان الاستقرار. خلال الفترة التي سبقت الانتخابات، تم ضم ممثلي الأحزاب في جميع جوانب الانتخابات. وعملوا كأعضاء في اللجنة الانتخابية، وأعضاء في أمانة الانتخابات ومراقبين في جميع مراحل العملية الانتخابية. ولم يكن الإدماج على الصعيد الوطني فحسب، بل أيضا في اللجان (القرارات السياسية) والأمانات التقنية (التنفيذ) على صعيد المناطق والمقاطعات. في حين أن المداولات حول كل قضية تقريبًا جعلت عملية صنع القرار معقدة وربما أكثر تكلفة، مع هذه المشاركة الواسعة، لم يكن لدى الأحزاب في النهاية ذريعة صحيحة للطعن في النتيجة النهائية للانتخابات.

ومع ذلك، في الانتخابات الأنغولية التي أجريت في سياق مماثل في عام 1992، كان الإدماج الحزبي أقل شمولاً. وبالطبع، كان الحزب الحاكم والحركة الشعبية لتحرير أنغولا وأحزاب المعارضة ويونيتا وغيرها ممثلين في اللجنة الانتخابية. لكن

الانتقادات اللاذعة وجهت إلى المنظمة الانتخابية، التي كانت في أيدي الهياكل القائمة التي تعتبر قريبة جدًا من الحزب الحاكم. عندما فضلت النتائج ذلك، اتهم حزب المعارضة المنظمين بالأذى. وفي النهاية، انسحب أنصار يونيتا من الانتخابات لاستئناف الحرب الأهلية.

وباختصار، من الضروري أن تكون الأحزاب السياسية حاضرة، إما رسميا أو بحكم الواقع، طوال العملية، من تسجيل الناخبين إلى مراجعة قوائم الناخبين، وعمل آلية إدارة الانتخابات، ومراكز الاقتراع، وفرز الأصوات.

الأحزاب السياسية لها مصلحة مهمة في أي انتخابات. لديهم الحق الكامل في أن يكونوا على دراية بالظروف التي ستلعب فيها اللعبة والمساعدة في استعدادهم. إذا لم تلعب الأحزاب دورًا في أي جانب من جوانب تنفيذ الانتخابات، فمن المستحسن للغاية عقد اجتماعات أسبوعية أو منتظمة مع ممثلي الأحزاب: يمكنهم تقديم مساهمة كبيرة في بناء الثقة. يصبح هذا مهمًا بشكل خاص عندما يتم إجراء تغييرات اللحظة الأخيرة، مهما كان مبررًا، (على سبيل المثال، إضافة متأخرة لمراكز الاقتراع، أو تعديلات على قوائم الناخبين، أو تقسيم الدوائر الانتخابية المنقحة). وهذه الممارسة إلزامية في بعض البلدان، مثل ناميبيا.

إن قبـول الأحـزاب للشـروط الانتخابيـة، وكـذلك نتـائج الانتخابات، هو الذي يشـكل الاختبـار الحاسـم للحكم على صـحة الانتخابات ونوعيتها وشرعيتها.

27- دور في الهيئات الانتخابية (اللجان)

يمكن أن تتألف الهيئات الانتخابية (اللجان الانتخابية وغيرها) بصورة مشروعة على أساس غير حزبي أو متعدد الأحزاب أو مختلط. وينطبق الشيء نفسه على لجان الشعب الانتخابية.

فوائد لجان متعددة الأحزاب

ومن مزايا ضم ممثلي الأحزاب إلى اللجنة، لا سيما إذا اتخذت القرارات بتوافق الآراء، أن يرى المتنافسون في العملية الانتخابية أن المحكمين أكثر إنصافا وأكثر موضوعية. وينظر في كثير من الأحيان إلى دور الرصد الذي تضطلع به الهيئات الانتخابية المتعددة الأحزاب على أنه ضمان كاف، مما يشير إلى أن نظام الضوابط والتوازنات يقوم بعمله.

وتشهد هيئة متعددة الأحزاب على وجود روابط قوية ومباشرة مع الأحزاب السياسية. قد يحضرون المفاوضات عند ظهور مشاكل أو خلافات، محذرين أكثر من مرة من الطعون اللاحقة ضد نتائج الانتخابات.

مساوئ لجان متعددة الأحزاب

ومع ذلك، فإن بعض العيوب متأصلة في اللجان الحزبية.

- **يشكل توافق الآراء الذي تخضع له جميع قراراتها عقبة كأداء أمام سرعة عمل هذه المنظمة وإضاعة للوقت الثمين.**
- **قد لا تكون نوعية الممثلين الذين تعينهم الأطراف جيدة مثل نوعية الممثلين الذين يتم اختيارهم وفقا لمعايير الخبراء المستقلين.**
- **لا شك أن ممثلي الأحزاب سيضطرون في كثير من الأحيان إلى وضع مصالح الحزب قبل مصالح الصالح العام. ويمكن أن تتسبب هذه الالتزامات في الاستقطاب وتضارب المصالح وقت اتخاذ القرارات. ومن المعروف أن بعض الممثلين قاطعوا الاجتماعات بتوجيه من حزبهم.**
- **قد لا تتمكن اللجان الحزبية من التوصل إلى اتفاق حول كيفية تغيير القواعد، مما يترك ممارسات فقدت مصداقيتها على نطاق واسع وتقوض ثقة الجمهور في النظام السياسي.**
- **من وجهة نظر الأطراف الصغيرة، قد يكون هناك قلق من أن تكون الأطراف الكبيرة متواطئة في تقديم مبادرات على مستوى صنع القرار اتفقت عليها مسبقا، مما يتركها كأطراف صغيرة بلا صوت حقيقي.**

- وبالإضـافة إلى ذلـك، وحيثمـا يوجـد عـدد كبـير من الأحـزاب السياسية المسجلة، يمكن أن تتخذ اللجنة أبعادا تجعـل التعامـل معها صعبا ومرهقا للغاية.

وقدمت انتخابات عام1994 في موزامبيق مثالا على لجنة حزبيـة إلى حـد كبـير تعمـل بتوافـق الآراء. على الـرغم من أنهـا مثيرة للجدل إلى حد ما، إلا أنها ساعدت في النهاية على ضـمان انتخابات ناجحة وشرعية. وبالمثل، في ليبريا (1997) والسلفادور (1993 و1997) ونيكاراغوا (1990 و1996)، كانت جميع البلدان الخارجـة من الحـروب الأهليـة متحـيزة لمنـع انعـدام الثقـة في العملية الانتخابية.

الاتصال بالأطراف

وسواء قـامت الأحـزاب بـدور بـأي شـكل من الأشـكال في تنفيـذ الانتخابـات أم لا، فهنـاك حجج جيـدة لعقـد اجتماعـات أسبوعية أو منتظمة على جميع المسـتويات مـع ممثلي الأحـزاب لضمان فهم واضـح وقبـول متعـاطف لكيفيـة إجـراء الانتخابـات. ويصبح هذا الأمـر ذا أهميـة خاصـة في حالـة إجـراء تغيـيرات في اللحظة الأخيرة، مهمـا كـان لهـا مـا يبررهـا، على سـبيل المثـال، التأخر في إضافة مراكز الاقـتراع، أو إدخـال تعـديلات على قـوائم الناخبين، أو تنقيح تقسيم الدوائر الانتخابية.

وتــتيح هــذه الاجتماعــات أيضــا للأطــراف فرصــة لإبــداء تعليقاتهــا واقتراحاتهــا، وللإعــراب عن الشــكاوى والشــواغل، ولتخفيف حدة التوترات. يمكن استخدام هذا لحل النزاعـات قبـل أن تصــبح مشــاكل رئيســية ولتطــوير الحساســية والتفــاهم المتبادلين بين الأحزاب ومديري الانتخابـات. ويمكن النص على إنشاء لجنة استشارية في قانون الانتخابـات، كمـا هـو الحـال في ليسوتو. وينص القانون على إنشاء فريق يتألف من ممثـل واحـد أو أكثر لكل طرف، وينص على عقد اجتماعات منتظمة مع اللجنة ويمنحها بعض الحقوق (مثل فحص الوثائق).

28-الأحزاب وإدارة الانتخابات

في بعض الحالات، يشارك ممثلو الأحـزاب أو المرشـحون في التنظيم الفعلي للانتخابـات وتنفيـذها. ومـع ذلـك، سـواء تم تعيينهم بوسائل سياسية أو تم تجنيـدهم بطريقـة أخـرى، يجب على مسؤولي الانتخابات الالتزام بموقف غـير حـزبي، عن طريـق القسم أو أي اتفاق آخر.

تتمثـل إحـدى مـيزات هـذا النهج في الشـعور بـالالتزام بالانتخابـات الـتي يكتسـبها ممثلـو الأحـزاب من خلال العمـل الفعلي على القضايا الإدارية. أحد العيوب هو أن مشاركة الحـزب في مثل هـذه المجـالات قـد تـوفر فرصًـا للتلاعب بالانتخابـات أو عرقلتها لتحقيق منافع حزبية.

وحـتى وقت قـريب (1997)، كـانت الأحـزاب السياسـية الكندية تشارك في تعيين عدادين يتنقلـوا من مـنزل إلى مـنزل لتسـجيل النـاخبين. قـدم الحزبـان الرئيسـيان في كـل دائـرة انتخابية فرق التعداد التي عملت في أزواج(واحد من كـل حـزب). وكان القصد من ذلك غـرس الثقـة في عمليـة التسـجيل. كـانت الأطـراف هي الضـوابط والتوازنـات الخاصـة بهـا أثنـاء قيامهـا بمهمتها. يستمر هذا النهج نفسه من الحـزبين في إدارة جميـع مراكــز الاقــتراع في كنــدا يــوم الانتخابــات، حيث يتم تعــيين

المشـرف على الانتخابـات ومسـاعده من قبـل الأحـزاب. وهـذا لا يمنع مشاركة الأحزاب والمرشحين كممثلين في مراكز الاقتراع.

وفي الولايــات المتحــدة، اعتــبر تنظيم حملات تســجيل الناخبين مسـؤولية مشـتركة بين الأحـزاب السياسـية والدولـة.

وينطبق الشيء نفسه على بريطانيا العظمى حتى مطلـع القرن، عندما حكم التشريع بأن البحث عن سكن أو وسائل أخرى للعثــور على نــاخبين كــان مســؤولية عامــة وليس مســؤولية شخصية أو حزبية.

يسمح العديد من البلـدان للأحـزاب بالمشـاركة في نقـل كبــار الســن أو المعــوقين أو غــيرهم من النــاخبين إلى مراكــز الاقتراع، مثـل المملكـة المتحـدة والسـلفادور وكنـدا. في جزيـرة موريس، يقوم كل من الأحزاب الرئيسية بـترتيب عـدد كبـير من السـيارات لجلب المؤيـدين إلى مراكـز الاقـتراع. في الانتخابـات الفرعية 1998 في مدينة فلاك بجزيرة موريس، قيـل إن الحـزب الفائز قدم 400 سيارات لمجموع الناخبين من 30000 عضو.

في موزامبيق، في عـام 1994، تم تنفيـذ الانتخابـات من قبــل وكالــة متعــددة الأحــزاب تســمى الأمانــة الفنيــة لإدارة الانتخابـات (STAE). ينتمي رئيس كـل مسـتوى من مسـتويات الهيئـة الانتخابيـة (الوطنيـة والإقليميـة والمقاطعـة) إلى الحـزب الحـاكم، فريليمـو Frelimo. كـان كـل منهمـا محاطًـا بنـائبين،

الأول، المسؤول عن المالية، ينتمي إلى حـزب رينـامو Renamo المعارض، بينما جاء الآخر من ائتلاف من الأحزاب المتبقية. كمـا تم تعــيين المــوظفين المبتــدئين بطريقــة حزبيــة متوازنــة. واســتكمل الفريــق موظفــون خــارجيون من الأمم المتحــدة يشكلون ثلث الموظفين من الرتب الدنيا.

في الانتخابات في أوروبا الشـرقية، من الشـائع أن تكـون الأحزاب السياسية ممثلة في مراكز الاقتراع المحلية، على سـبيل المثال في الانتخابات الأخيرة في ألبانيا (1997) وأرمينيا (1995) ورومانيا (1996). عادة ما يكون رئيس مركـز الاقـتراع مدرسًـا أو عمـدة (غـير حـزبي) بينمـا يتم تجنيـد بقيـة الأعضـاء عـادةً على أساس ممثل واحد لكل حزب في القائمة. بالإضـافة إلى واجبهم في إدارة التصويت، يتعهدون بضـمان فـرز الأصـوات بعـد إغلاق المكتب.

29-دور في تثقيف الناخبين

من بين مهام الإدارة الانتخابية، يُرجح أن يتم تفويضها للأحزاب السياسية تثقيف الناخبين (انظر دور الأحزاب السياسية).

قد يتعلق التعليم بأهمية وسرية التصويت وإجراءات التصويت وما إلى ذلك. بشكل عام، سيتم طمأنة الناخبين بشأن حرية وإنصاف العملية. من ناحية، يجب أن يكون تثقيف الناخبين غير حزبي بطبيعته. من ناحية أخرى، غالبًا ما يكون للأحزاب، من خلال حملاتها الانتخابية، أقرب اتصال مع الناخبين ولديها أيضًا اهتمام كبير بتحفيز الناخبين وتوجيههم للاستفادة من أصواتهم بشكل صحيح.

وبطبيعة الحال، ستتوقف قدرة الأحزاب السياسية على القيام بهذه الحملات التثقيفية على مواردها. وفي بلد مثل ليبريا، لا تملك الأحزاب السياسية الموارد اللازمة للنظر في أي تكملة لأنشطتها العادية. لكن في بعض الديمقراطيات الراسخة، مثل السويد والولايات المتحدة، وحتى في الديمقراطيات الجديدة مثل جنوب إفريقيا، من المتوقع أن تجري الأحزاب حملات تثقيف للناخبين تكون مفيدة ومحفزة.

يُنظـر إلى الأحـزاب السياسـية على أنهـا مسـؤولة في المقام الأول عن تشـجيع التسـجيل (الولايـات المتحـدة) أو زيـادة إقبـال النـاخبين، ومن المتوقـع أن يتم ذلـك إلى حـد مـا بغض النظر عن كيفية تصويت المواطن.

هنـاك فـرق بين نـوع تثقيـف النـاخبين والتـدريب الـذي يمكن توقعه من منظمة حزبية والذي سـتقدمه سـلطة محايـدة مكرسة للتثقيف العام. إن سبب وجود الحزب هو السـعي لكسـب الأصـوات ولا يمكن تكـريس جهـوده التعليميـة لتعليم عـام في التربية المدنية، بـل يهـدف إلى تـدريب أعضـائه ونشـطاءه على مهام حملتهم: كيفية تنـاول الاجتماعـات العامـة، وكيفيـة إجـراء الاقتراع من الباب إلى الباب، وكيفية تقـديم البرنـامج السياسـي للحزب، وكيفية وضع علامة صحيحة على بطاقة الاقـتراع لصـالح الحزب. وبعبارة أخرى، تشـارك الأحـزاب في التـدريب على العمـل الحزبي، في حين أن التعليم العام في المواطنة سيتعلق بقضـايا غير حزبية مثل فضائل التصويت، وما إلى ذلك.

سـتركز الأحـزاب الـتي تنظم حملـة تثقيفيـة للنـاخبين اهتمامهـا بشـكل عـام على جـوانب الدعايـة الانتخابيـة الـتي سـتجلب لهم الأصـوات. يمكنهم، على سـبيل المثـال، تشـجيع مؤيـديهم المحتملين على التسـجيل والتأكـد من تسـجيلهم بشكل صحيح. وحيثما توجد ورقة اقتراع معقدة، أو عندما يعـاني

السكان من الأمية، يمكن للأحزاب تدريب مؤيديها على طريقـة إكمال بطاقات الاقـتراع (أي: التصـويت لرمـز الثـور، أو التصـويت للرقمين 13 و 17، إلخ.). بالإضافة إلى ذلك، قد يركزون حملاتهم التحفيزيـة على المنـاطق أو الـدوائر الانتخابيـة حيث يشعرون أنه من المرجح أن يتم انتخابهم.

30- تدريب ممثلي الأحزاب

في الـديمقراطيات الجديـدة، من المهم تـدريب ممثلي الأحزاب على فهم تعقيدات النظام الانتخابي الحالي.

والأحزاب السياسية والمرشحون هم الفاعلون الرئيسيون في الانتخابــات ومن المهم أن يكــون لــديهم فهم كامــل للإجراءات والسياسات الانتخابية من أجل تجنب انعـدام الثقـة أو الاعتراضات. وكلما ارتفع مستوى التعقيد، على سبيل المثـال في فرز الأصوات، زادت الحاجة إلى التدريب.

وقد يلزم التدريب على بعض أو كل الأسئلة التالية:

- الأحكام الرئيسية لقانون الانتخابات ؛
- معايير تسجيل الناخبين ؛
- معايير تسجيل الأطراف ؛
- معايير تقديم المرشحين ؛
- الإخلال بقانون الانتخابات ؛
- الحملات الانتخابية ؛
- إجراءات التصويت ؛
- إجراءات فرز الأصوات ؛
- إجراءات الامتثال ومدونة قواعد السلوك.

وقـد تقـع المسـؤولية عن هـذا النـوع من التشـكيل على عـاتق الأحـزاب نفسـها أو الهيئـة الانتخابيـة. ونفـذت منظمـات عديدة، مثل المعهد الجمهـوري الـدولي والمعهـد الـديمقراطي الوطني وغيرهما، برامج تدريبية مكثفة لمساعدة قـادة الأحـزاب على الاضطلاع بولاياتهم بطريقة مهنية، سـواء كمنافسـين في الانتخابـات أو كمراقـبين للانتخابـات. وفي العديـد من الـدول الأفريقية، يجري تدريب وكلاء الأحزاب والمراقبين بالاشتراك مـع مسـؤولي مراكـز الاقـتراع. وهـذا النهج يعـزز الثقـة في العمليـة ونزاهة الانتخابات.

31- دور المراقبين

وتتمثل إحدى المسؤوليات الهامة للأحزاب السياسية في العمل كمراقبين خلال العملية الانتخابية: فهي مسؤولة عن حماية مصالح الحزب من خلال المراعاة الدقيقة للإجراءات الصارمة المطبقة أثناء التسجيل والتصويت والفرز. يتمثل الدور الحاسم لممثلي الأحزاب في مشاهدة العملية برمتها ورصدها لمنع الاحتيال. وهذا يتطلب وجودهم أثناء عملية التسجيل، وأثناء عملية التصويت، وكذلك عند إغلاق صناديق الاقتراع أو فتحها وعند نقلها.

ومن المهام التي تؤديها الأحزاب عادة أثناء تسجيل الناخبين ضمان إدراج أتباعها ومعارضة تسجيل أولئك الذين لا يحق لهم، في رأيهم، أن يكونوا مسجلين في السجل (انظر دور الأحزاب السياسية ومجموعات المصالح والتغييرات المدخلة على القائمة الأولية).

تترك السلطات العامة للأحزاب المتنافسة الحفاظ على النظام في السجل (قائمة الناخبين)، على افتراض أن منظماتها المحلية ستكون لديها المعرفة اللازمة بالبيئة وأن من مصلحتها معارضة إدراج الناخبين في السجل من قبل خصومها السياسيين.

ولتسهيل مهمة حفظ الأمن الحزبية هذه، اعتمدت بلدان كثيرة (مثل بريطانيا العظمى والبوسنة وناميبيا) نظاما لتوفير مشروع سجل أو سجل مؤقت. وتلي ذلك فترة من الشكاوى والاعتراضات يبدأ بعدها نفاذ السجل النهائي.

ويتولى مراقبة نقل بطاقات الاقتراع والمواد الانتخابية الحساسة إما مراقبو الأحزاب) موزامبيق، 1994 (أو، في كثير من الحالات، أفراد الشرطة أو غيرهم من أفراد الأمن، أو باستخدام الحقائب أو الأختام للكشف عنالغش) المستخدمة في معظم الانتخابات الجديدة (. في الديمقراطيات الراسخة، مثل السويد، قد تعني أحيانًا درجة عالية من الثقة عدم مراقبة النقل على الإطلاق.

أحد أصعب أجزاء العملية التي يجب مراقبتها - والجزء الأساسي - هو فرز الأصوات. يمكن أن تثير الميكنة أو العد المعقد شكوكًا لدى مراقبي الأطراف. إن الفهم الواضح للإجراءات ضروري لتقديم اعتراضات على الأخطاء أو الظلم في إعادة الفرز (انظر النتائج الصعبة).

إن وجود وكلاء المرشحين والأحزاب هو آلية قوية لمنع الاحتيال. بيد أن ذلك يتوقف على قدرة كل طرف على تعيين وتدريب العدد اللازم من الممثلين المحليين. ففي غانا، على سبيل المثال، في انتخابات عام 1996، أو في كمبوديا في

انتخابــات عــام 1993، كــان من الصــعب على الأحــزاب تعــيين مراقبين للانتخابات في المناطق ضعيفة سياسـيا. وفي البلـدان ذات التقاليد القبلية القوية أو الـتي يسـود فيهـا حـزب واحـد في دائــرة انتخابيــة لأســباب أخــرى (في حالــة كمبوديــا نتيجــة للاستقطاب الناجم عن الحـرب)، قـد لا تتمكن أحـزاب المعارضـة من أداء مهامهــا المتعلقــة بمراقبــة الانتخابــات على النحــو الصحيح.

يمكن أن تحدث المشكلة المعاكسة أيضًا. ففي انتخابات فرعيــة أجـريت في جزيـرة مـوريس في عـام 1998، على سـبيل المثال، كان هناك نحو 40 مرشحا وسمح لكـل منهم بـأن يكـون له ممثلان. ويذكر أن مراكز العد أصبحت مكتظة بالعشـرات من هؤلاء الممثلين.

وعلى سبيل المثال، فإنـه حـتى في البلـدان ذات التقاليـد الديمقراطيــة الطويلــة الأمــد، يتم تعــيين ممثلي الأحــزاب السياسية في جميع مواقـع الاقـتراع تقريبـاً في يـوم الانتخابـات. بالإضــافة إلى تثبيــط التلاعب بالانتخابـات، فـإن وجـود ممثلي الأحــزاب يوضــح القــوة التنظيميــة لحــزب مــا للنــاخبين في المستقبل، ممـا قـد يـؤدي إلى فوائـد نفسـية لحـزب يشـارك في انتخابات متنازع عليها بشدة. كما يزود ممثلـو الأحـزاب الأحـزاب السياسـية بمصـدر هـام وفي الـوقت المناسـب للمعلومـات عن

المشاركة بعد انتهاء التصويت. ومع ذلك، يمثل ممثلـو الأحـزاب منافسين انتخـابيين حزبـيين. في حالـة وجـود نـزاع أو مخالفـة، يكون لديهم ميل طبيعي لحماية مصالح حزبهم أو مرشحهم أو قضيتهم. في بيئة سياسية مستقطبة، يمكن تحدي المعلومات الـتي تجمعهـا الأحـزاب السياسـية باعتبارهـا متحـيزة وغير صحيحة.

32- تسجيل الأحزاب والمرشحين

المرشحون

على الرغم من صعوبة تخيل اليوم، فقد مر وقت لم يكن فيه التصويت علنيًا فحسب، بل لم تكن بطاقات الاقتراع موجودة بعد. في المستعمرة البريطانية في جنوب أستراليا، تم تقديم ما يسمى بالنشرة «الأسترالية» لأول مرة، في 1856-1857. وطبعت أسماء المرشحين في اقتراع رسمي وقدم الناخبون أوراق اقتراعهم سرا. بعد ذلك بكثير، حلت آلات التصويت محل بطاقات الاقتراع الورقية في بعض أجزاء العالم. ومع وصول بطاقات الاقتراع الرسمية، أصبح من الضروري تحديد الأسماء التي ينبغي إدراجها والترتيب الذي ينبغي إدخالها به.

يعد الجدول الزمني الانتخابي شرطًا أساسيًا لأي نظام اقتراع. ويجب تحديد التاريخ والزمان والمكان لإتمام عملية الترشيح. ويلزم وقت كاف لطباعة بطاقات الاقتراع. ويجب أن يتاح للمديرين المسؤولين عن الانتخابات الوقت الكافي للتحقق من أهلية المرشحين (أي أنهم يستوفون جميع المؤهلات من حيث السن والمواطنة وما إلى ذلك). كما يجب أن يتاح للسلطات الوقت للتحقق من أن توقيعات أولئك الذين يؤيدون

طلب الترشـيح (حيثمـا تكـون هـذه التوقيعـات مطلوبـة) هي توقيعات ذات حجية (انظر التوقيعـات والترشـيحات والتوقيعـات). وينبغي أيضا تحديـد العمليـة الـتي يتم بهـا ترشـيح المرشـحين لعضوية البرلمان أو الانتخابات الرئاسية أو الحكم المحلي.

الأحزاب السياسية

وفي حين أن الحاجـــة إلى إجـــراءات لتســـمية فـــرادى المرشحين أمر لا جدال فيه، فمن غير الواضح أن هناك حاجة إلى إجراءات رسمية لتسجيل الأحزاب السياسية. لا تزال هنـاك دول - بمـا في ذلـك بريطانيـا العظمى - حيث لا يتم تسـجيل الأطـراف (على الـرغم من أنـه من المتوقـع حـدوث تغيـير في الوضـع في المستقبل القريب).

هنــاك ســبب وجيــه لعــدم اشــتراط تســجيل الأحــزاب السياسية. جوهر المنافسة الانتخابية في المجتمع الحـر هـو أنـه يجب أن يشــمل الأفــراد والمنظمــات الطوعيــة والخاليــة من السيطرة غير الضـرورية من قبـل السـلطات العامـة. وذهب أحـد الآراء إلى أن مجـرد كـون الأحـزاب السياسـية ذات أهميـة كبـيرة يعني أنه من الأفضل تركها وحدها في تقرير شؤونها الداخليـة. فعلى سبيل المثال، إذا انقسم حزب قائم إلى فصيلين، وكان كل منهمـا يـرغب في اسـتخدام اسـم الحـزب لمرشـحيه، فلا ينبغي

للدولة أن تحاول التدخل لوضع القواعد الداخلية للحزب وتحديد حقوق الفصائل المتناحرة. إذا قرر أحـد الفصـائل اتخـاذ إجـراءات قانونية ضد فصيل آخر، فيجب أن يستند ذلك إلى القوانين التي تنطبق على جميع المنظمات الخاصة، مثل النـوادي الرياضـية أو جمعيات جامعي الطوابع.

الرأي الآخر هو أن القواعد الثابتـة المنصـوص عليهـا في القانون يجب أن تحكم الطريقة الـتي تـدير بهـا الأطـراف - على الصعيدين الوطني والمحلي - أعمالها. ولـذلك ينبغي أن يكـون للأطراف مركز قـانوني وينبغي أن تكـون المنظمـات الراغبـة في اكتساب امتيازات ذلـك المركـز ملزمـة بالتسـجيل كـأطراف وفقـا لإجراءات التسجيل الرسمية.

وسواء كانت الأحزاب السياسـية خاضـعة لقـوانين خاصـة أم لا، فإن ذلك يتوقف إلى حد كبير على ثقافة البلد. على سـبيل المثـال، تمتلـك كـل من بريطانيـا والولايـات المتحـدة أنظمـة انتخابية ذات أغلبية، بناءً على المرشحين، لكن البلدين يختلفان في مدى السيطرة القانونية على الشؤون الداخلية للحزب. هــذه السـيطرة أكـبر بكثـير في الولايـات المتحـدة منهـا في بريطانيـا العظمى.

وإلى جانب العوامل الثقافية، هناك عدة عوامل مؤسسية أخرى تحدد ما إذا كان يتعين تسجيل الأطراف أم لا.

• ترتبــط نظم التمثيــل النســبي بتســجيل الأحــزاب. في هــذه المجموعة من الأنظمة الانتخابية، يصوت الناخبون عـادة لحـزب سياسي بدلاً من مرشحين فرديين.

• ترتبط الحاجة إلى أن يكون للأحـزاب السياسـية مركـز قـانوني بحصول المنظمات الحزبية غير البرلمانيـة في بعض النظم على أموال من الدولة.

• تصــبح الحجج المؤيــدة لتســجيل الحــزب أكــثر إلحاحًـا إذا تم استخدام تسميات الحزب بشكل غير عادل من قبـل المرشـحين. في بريطانيا العظمى، على سبيل المثال، يتمتع المرشحون حاليًا بحريــة اســتخدام أي تسلســل من ســت كلمــات على بطاقــات الاقــتراع للإشــارة إلى انتمــاءاتهم. لكن من الممكن أن يحــاول المرشــح الحصــول على أصــوات باســتخدام شــكل خــبيث من الكلمات، محسوب بوضوح لخلق انطباع بأنه يمثل حزبًا سياســيًا آخــر أكــثر شـعبية. في قضـية محـل نقـاش كبـير في بريطانيـا، اشــتكى الــديمقراطيون الليــبراليون من أنهم خســروا أصــواتًا حاسمة لصالح مرشح مستقل يـدعي الانتمـاء إلى «الـديمقراطي الحرفي» (حرف واحد من الاختلاف عن «الديمقراطي الليبرالي»).

وبموجب هذه الشروط، يعمـل تسـجيل الطـرف بطريقـة مثل تسجيل العلامة التجارية.

آثار تسجيل الأطراف

إحدى الحجج هي أن التسـجيل ينبغي أن يكـون لـه تـأثير ضئيل أو معدوم على الشؤون الداخلية للطرف. إنه إجراء شـكلي بسيط، يؤكد، من بين أمور أخرى، للأحزاب الحاليـة أن أسـمائها (وبالتالي دعمها بين الناخبين) لن تغتصبها الأحزاب الأخرى.

هنــاك رأي آخــر مفــاده أن المتطلبــات القانونيــة مثــل التسجيل تميل حتماً إلى تقويض الطابع الطوعي للأطـراف، ممـا يؤدي إلى مركزيتها وبيروقراطيتها.

ومهمـا كـانت مزايـا هـذه المواقـف، فـإن الاتجـاه نحـو التمويل العام للمنظمات الحزبية، شأنه شأن التطـورات الأخـرى، يؤدي إلى توسيع نطاق ممارسة التسجيل الرسمي للأحزاب.

شروط الحصول على التسجيل: بعض الأمثلة

أستراليا: انتخاب 500 عضو أو عضو واحد في البرلمان الحالي.

كندا: تم تسجيل 50 مرشحًا للانتخابات المقبلة.

اليابـان: بـدأ العمـل بنظـام للتسـجيل في عـام 1994 لتحديـد الكيانـات الـتي سيسـمح لهـا بتلقي جـزء من الإعانـة الحكوميـة الجديـدة. وبالتـالي، فـإن الحـزب الـذي لا ينـوي التقـدم بطلب للحصول على دعم مالي (الحزب الشـيوعي اليابـاني، على سـبيل المثال) لا يحتاج إلى التسجيل. للتسجيل، يجب أن يكـون للحـزب

خمسة أعضاء أو أكثر في النظام الغذائي أو حصل على أكـثر من 2٪ من إجمالي الأصوات في الانتخابات الوطنية الأخيرة. ويمكن أن تستند هـذه النسـبة إمـا إلى حصـة الحـزب من الأصـوات في التمثيـل النسـبي أو إلى حصـته من الأصـوات في الـدوائر الانتخابية.

ناميبيا: توقيعـات 500 عضـو مـع معلومـات عنهم ؛ ورسـوم التسجيل، والمعلومات المتعلقة بتشكيل الحزب وأعضاء السلطة التنفيذية. ويجوز للجنـة الانتخابيـة أن تـرفض تسـجيل الأحـزاب الـتي تنتهـك مبـادئ الدسـتور النـاميبي أو الـتي تمـيز ضـد أي شخص على أساس العرق أو الأصـل الإثـني أو الجنس أو المركـز الاقتصادي.

انظر أيضا تسجيل الأحزاب والمرشحين، ونظم التمثيل النسـبي، ومتطلبات أهلية المرشحين، وتسـجيل المرشـحين، والمنظمـات السياسية.

33- الانتخابات الرئاسية

يتم انتخـــاب الرؤســـاء مباشـــرة في أقليـــة فقـــط من الديمقراطيات الراسخة. كما هو الحال في هذه الانتخابات، يختار الناخبون في جميع أنحـاء البلاد شخصًـا واحـدًا، هنـاك حاجـة إلى حواجز خاصة لضمان أن يحتوي الاقتراع على متنافسـين جـادين فقط ولا يخلط بين الناخبين وكثرة الأسماء.

يـوجز هـذا الملـف العمليـات الـتي تختـار بهـا الأحـزاب السياسية مرشحيها للرئاسة والحواجز القانونية المفروضـة على أولئك الذين يرغبون في إدراج أسمائهم في الاقتراع.

اختيار الأحزاب السياسية لمرشحي الرئاسة

ونتقـــدم لكم هنـــا ملخص حـــول اختيـــار المرشـــحين للاسـتنتاجات بنـاءً على فحص اختيـار المرشـحين للرئاسـة في خمسـة بلـدان: كولومبيـا وفنلنـدا وفرنسـا والولايـات المتحـدة وفنزويلا:

"اختيـار المرشـحين للرئاسـة عموما أكـثر مرونـة وتغـيرا ومخصصا من اختيار المرشحين البرلمانيين. المنظمات الحزبيـة أقل حيوية والمنظمات الـتي تركـز على المرشـحين أكـثر أهميـة بكثير. من المرجح أن يؤدي اختيار المرشحين المثير للجدل بفوز فصيل على آخر إلى انقسام حـزبي مفتـوح وترشـيحات معارضـة.

ولعـل العديـد من هـذه الاختلافـات يرجـع أساسـا إلى الوضـوح الخاص للمكتب الرئاسي (الذي يعد في جميع البلـدان الرئاسـية أكثر بروزا بكثير من أي مشرع) فضلا عن الاهتمام الدؤوب الـذي توليه وسائط الإعلام لمسابقات الترشيح للرئاسة. "

وينبغي النظر في كيفية تعامل فرادى الأحزاب مع مرشـح رئاسي وكيفية تفاوض الأحزاب السياسية مع بعضها البعض في نظم متعـددة الأحـزاب. نظـرًا لوجـود حـزبين مهمين فقـط في الولايات المتحدة، فإن المفاوضات بين الأحزاب ليسـت ضـرورية عادة:فالمرشح الجمهوري يواجه ما يسمى بالديمقراطيين. لكن الوضـع مختلـف في نظـام متعـدد الأحـزاب كمـا هـو الحـال في فرنسـا. هنـاك حـافز قـوي لمجموعـة من الأحـزاب للاتفـاق على مرشح واحد: المرشح الذي يمثل كتلة من الأحـزاب لديـه فرصـة جيـدة للتغلب على تشـكيلة منقسـمة من المنافسـين الـذين يرتدون ألوان الأحزاب الفردية.

أما بالنسبة لاختيار المرشح المعتمد داخل الأحـزاب، فـإن الأسـاليب تشـمل إمـا عطلـة ترشـيح يتم فيهـا تمثيـل قـادة المنظمـات الحزبيـة المحليـة، أو نظـام انتخابـات أوليـة، أو دمج الاثنين.

ففي البلدان الأفريقية، عادة ما ترشح الأحزاب السياسـية مرشحيها للرئاسة، عادة في المؤتمرات الحزبية.

الولايــات المتحــدة مثــال على الاســتخدام المشــترك لاتفاقيات التسمية والانتخابـات التمهيديـة. يتم اختيـار المرشـح في مؤتمر التعـيين الوطـني. ومـع ذلـك، يتم اختيـار المنـدوبين بمجموعـة متنوعـة من الأسـاليب. بعضـهم ممثلـون لمنظمـات الأحــزاب الوطنيــة، ولكن تم اختيــار العديــد من الآخــرين في انتخابــات أوليــة خاصــة أجــريت في معظم الولايــات لاختيــار المندوبين المطلوب منهم التصويت لمنـافس معين. ويبـدو أن اختيار المنـدوبين من خلال الانتخابـات التمهيديـة طريقـة أكـثر ديمقراطية من اختيار ممثلي منظمات الأحزاب الوطنية، ويتجنب المنازعات القانونية حول صحة اختيار المندوبين في الاجتماعات الحزبية العادية.

ومع ذلـك، فقـد تم انتقـاد طريقـة اختيـار المنـدوبين في الانتخابـات التمهيديـة لأن نسـبة صـغيرة فقـط من المؤيـدين الشرسين بشكل استثنائي يصوتون في الانتخابـات التمهيديـة. كمـا يتم انتقـاد الاختيـار من خلال الانتخابـات التمهيديـة لأنـه يجرد ممثلي الأحزاب - أولئـك الـذين لـديهم أكـبر خـبرة وأيضًـا أكبر حصة في النجاح الانتخابي المستقبلي - من سـلطتهم على عملية الاختيار. بعبارة أخـرى، تفضـل الانتخابـات الأوليـة طريقـة اختيـار تتمحـور حـول المرشـح بـدلاً من الحـزب، ونتيجـة لـذلك، تضعف هيكل الحزب.

وتوضح فنلندا وفرنسا عملية التفاوض بين الأطراف التي يحتمل أن تكون حليفة في النظم المتعددة الأطراف. في فنلندا، تنتخب الأحـزاب الفرديـة منـدوبين إلى مـؤتمر التسـمية حيث تجتمع الأحزاب المختلفة. هناك، يتم عقد اتفاقيات بين الأحـزاب، ويجب على السياسـيين الـذين يـأملون في الفـوز أن يسـعوا للحصول على دعم مندوبي الحزب بخلاف مندوبيهم.

ففي فرنسـا، تخضـع الانتخابـات الرئاسـية لنظـام من جولـتين. وهـذا يسـمح للمرشـحين المتنافسـين من اليمين أو اليسار من الطيـف السياسـي بالترشـح في الجولـة الأولى. لـذلك تعمل الجولـة الأولى كنـوع من الانتخابـات التمهيديـة الوطنيـة حيث سيخرج بطل واحد من اليسـار واليمين. سيشـارك الأبطـال بعد ذلك في الدور الثاني.

متطلبات تسمية المرشحين للرئاسة

في الولايـات المتحـدة، يجب أن تحـترم المنافسـات الرئاسـية أيضًـا القواعـد الـتي تحـد من الوصـول إلى ترشـيح مرشحين من أحزاب أخرى غير الجمهوريين والديمقراطيين. من الناحية العملية، يجعل هذا الوصول صعبًا بشكل خاص بالنسـبة للانتخابـات الرئاسـية، حيث سـيتعين على المرشـح المسـتقل الترتيب لتلبية متطلبات كل ولاية (انظر التوقيعات).

في بلـــدان أخــرى، هنـــاك حـــواجز أعلى أمـــام ترشـــيح المرشحين للرئاسة مقارنة بالمرشحين التشريعيين. في روســيا، جمعية انتخابية أو كتلة انتخابية أو مجموعة من الناخبين الذين اقترحوا مرشحًا لمنصب الرئيس... يجب أن يجمع مـا لا يقـل عن مليون توقيع من الناخبين تأييدا لـه، على أن يكـون مفهومـا أن مـا لا يزيـد على 7 في المائـة من العـدد الإجمـالي للتوقيعـات المطلوبـة لا يمكن أن يـأتي من نفس الموضــوع (هــذا هــو المصطلح المستخدم لتعيين الكيانات الاتحادية التي لها أوضاع وجمهوريـات ومقاطعـات مختلفـة، ومـا إلى ذلـك) في الاتحـاد الروسي.

وفي حالــة إجــراء انتخــاب رئيس الاتحــاد الروســي قبــل الأوان، سيخفض عدد توقيعات الناخبين المقـرر جمعهم بمقـدار النصف. وسـتقوم اللجنـة الانتخابيـة المركزيـة للاتحـاد الروسـي بفحص الوثائق في غضون عشرة أيام من استلامها وتقرر ما إذا كان إجراء الترشيح يفي بمتطلبات القانون الاتحادي. وستبت في تسـجيل المرشـحين أو في غضـون 50 يومـا تضـع قـرارا معللا برفض التسجيل.

لمزيد من المعلومات، انظر أيضًا معالجة الترشيحات.

34- انتخابات أخرى

وتـوجز هـذه القائمـة المتطلبـات القانونيـة لتسـجيل الأحزاب والمرشـحين. يتم النظـر في الإجـراءات الـتي تختـار بهـا الأحـزاب مرشـحيها في مكـان آخـر (انظـر الانتخابـات الرئاسـية، واللائحة في نظام SUM واللائحة في نظام RP).

تسجيل الأطراف: المثال الأسترالي وتسجيل الأحـزاب ليس عـادةً في جميع البلدان (انظر تسـجيل الأحـزاب والمرشـحين). وتوضح أستراليا أهداف وإجراءات ومزايا وعيوب تسجيل الأطراف.

لا تطلب أستراليا من الأطراف التسجيل. ومع ذلك، إذا لم يفعلوا ذلك، لا يجـوز للطـرفين المطالبـة بالامتيـازات الممنوحـة للطرفين، وهي:

- يمكن تحديد مرشحيهم في بطاقة الاقتراع مع تسمية الحزب ؛
- السـماح لهم بتلقي تمويـل الانتخابـات من الأمـوال العامـة ؛ وتحسـب المنحـة على أسـاس مجمـوع عـدد الأصـوات الـتي تم الحصول عليها ؛ ولا تمنح إلا على أساس المرشحين المعتمـدين ومجموعات مجلس الشيوخ الـتي تحصـل على 4 في المائـة على الأقل من الأصوات التفضيلية الأولى ؛

• يحق لهم الحصول على نسخة مجانية من آخر طبعة من السجل الانتخابي وغيره من الوثائق المحوسبة التي تحتوي على بيانات حساسة وخاصة.

ولكي يكون للأطراف الحق في هذه الامتيازات التزامات معينة. والغرض من ذلك هو ضمان تطوير إدارتها الداخلية بما فيه الكفاية لتمكينها من الامتثال لعدة لوائح، ولا سيما الالتزامات بالكشف عن الشؤون المالية للحزب. وتتمثل الالتزامات الرئيسية فيما يلي:

• يجب أن يكون للحزب دستور داخلي رسمي يتضمن أحكاما دنيا معينة ؛

• يجب على الطرف تعيين عدد من المسؤولين ذوي المسؤوليات المحددة ؛ وهم أمين الحزب، ووكيل الحزب، والموظف المسجل، ونائب الضباط المسجلين ؛ بالإضافة إلى وكيل الحزب الوطني، يجب أن يكون هناك وكيل واحد لكل ولاية أو رابطة إقليمية للحزب، بما في ذلك الرابطات غير المسجلة ؛

• يجب على الطرف أن يقدم قائمة تضم 500 عضو من أجل التأهل للتسجيل ؛ ولا توجد رسوم عضوية للتأهل للعضوية، ولكن إجراءات تسجيل العضو رسمية للغاية، لضمان موافقة المدرجين في القائمة على العضوية ؛

• يوافق الطرف على أن تمتثل جميع رابطاته، الوطنية والمحلية، للتشريع المتعلق بالكشف عن الحسابات والمساهمات.

مزايا

ويمكن القول على نحـو معقـول إن فوائـد نظـام التسـجيل هـذا هي:

• تجنب استخدام المرشحين لوسمات الحزب المضللة ؛

• المسـاعدة على ضـمان الامتثـال لقواعـد المسـاعدة الماليـة والإفصاح ؛

• الحاجز المكون من 500 عضو معقول لحزب وطني لأنه يقضي على «أحزاب الأريكة» بينما يجعل النظام مفتوحًا نسبيًا للأحـزاب المشكلة حديثًا أو الصغيرة.

العيوب

هناك أيضًا عيوب محتملة:

• عملية التسجيل نفسها طويلة جدا. ولكي تصـبح اللجنـة حزبـا، من الضـروري اسـتكمال إجـراءات تسـجيل أسـماء 500 عضـو وعناوينهم وتوقيعـاتهم، ثم الانتظـار لفـترة طويلـة حـتى تقـوم اللجنة الانتخابية الأسترالية بمعالجة الطلب. يسـتغرق الأمـر من ستة إلى سبعة أسابيع، ولكن من المرجح أن يستمر لفترة أطول

في الفترة التي تسبق الانتخابات. وقد يستغرق الأمـر أيضـا وقتـا أطـول إذا كـان هنـاك أي اعـتراض على تسـجيل الطلب وأحيلت القضـية إلى محكمـة الاسـتئناف الإداريـة. وعلاوة على ذلـك، وبمجـرد إعلان انتخابـات اتحاديـة أو انتخابـات فرعيـة، لا يجـوز اتخاذ أي إجراء فيما يتعلق بطلب تسجيل حزب سياسي ؛

- إن الإجـراءات المطلوبـة، وإن كـان المقصـود منهـا أن تكـون بسيطة، مرهقة بما فيه الكفايـة لتـؤدي إلى مركزيـة المنظمـات الحزبية وبيروقراطيتها ؛
- قد تكون قواعد أسـماء الأطـراف ناجحـة في تجنب الخلـط بين أسماء الأطراف، ولكن يبدو أنها تعطي مزايا غير عادلة للأطـراف القائمة. لا يمكن للفصائل الخارجـة من حـزب قـائم، على سـبيل المثال، استخدام تسمية «مسـتقلة» بـالاقتران مـع اسـم الحـزب الـذي انفصـلوا عنـه. يجب على الفصـيل المعـارض اختيـار اسـم مختلف تمامًا، وبالتـالي فقـد المـيزة الانتخابيـة لاسـم يشـير إلى جذوره في الحزب القديم 10.

<u>الترشيحات: المثال البريطاني</u>

يجب أن تتضمن وثيقـة الترشـيح اسـم وعنـوان المرشـح. هنـاك قواعد مفصلة، مدعومة بسـوابق قانونيـة، فيمـا يتعلـق بتعريـف

الاسم وعنوان مكان الإقامة. تغطي البنود المتعلقة بالألقاب والأسماء الأصلية مسألة متى يُسمح بتغيير اللقب.
يجوز للمرشح أن يبين في وثيقة الترشيح ما يصل إلى ست كلمات أنه يرغب في أن يُسمّى في الاقتراع. وإذا رغب مرشح في تسمية نفسه كحزب، جاز له أن يفعل ذلك دون قيود: لا توجد حقوق طبع في هذه التسميات ؛ لا شيء يمنع مرشحا غير رسمي لحزب سياسي من ترشيح نفسه بنفس الطريقة التي يسمي بها المرشح الرسمي. إذا استخدم اثنان من المرشحين نفس تسمية الحزب، «سيتعين على الإعلان الانتخابي للمرشح الأكثر شهرة لفت انتباه الناخبين إلى التشابه، في حالة تصويتهم عن طريق الخطأ للمرشح الخطأ». 11
يجب أن تتضمن ورقة الترشيح أسماء عشرة ناخبين: واحد لاقتراح المرشح، وواحد لدعم الاقتراح وثمانية لإعطاء موافقتهم.
يجب تسليم ورقة الترشيح شخصيًا إلى مدير الدائرة الانتخابية من قبل المرشح أو المرشح أو المرشح الداعم أو الوكيل.
يجب إيداع 500 جنيه لمدير الدائرة الانتخابية نقدًا أو في شكل أمر قضائي.
وتحدد مواعيد نهائية لتقديم الوثائق وللاعتراضات على الطلبات.

في بعض البلدان، مثل بريطانيا العظمى، يتقدم جميع المرشحين على أساس فردي. لا تختلف قواعد المرشحين الذين تسميهم الأحزاب السياسية من حيث الإجراءات التي يجب اتباعها. في بلدان أخرى، تختلف الإجراءات الخاصة بالمستقلين عن تلك الخاصة بمرشحي الأحزاب.

على سبيل المثال، في أستراليا، لا يمكن للمرشحين المستقلين والمرشحين الذين رشحتهم الأحزاب السياسية غير المسجلة أن يحصلوا على بطاقة اقتراع أو وصف ملحق باسمهم. كما لا يحق لهم الحصول على مساعدة مالية من الدولة لتغطية نفقات انتخابهم (انظر الانتخابات الأخرى).

في بلدان مثل الولايات المتحدة، هناك عقبات خاصة يجب على المستقلين وأعضاء الأحزاب الصغيرة التغلب عليها قبل ظهور أسمائهم في ورقة الاقتراع. يُطلب من هؤلاء المرشحين جمع عدد كبير من التوقيعات لدعم ترشيحهم، في حين يتم إعفاء المرشحين من كلا الحزبين الراسخين - الجمهوريين والديمقراطيين - من هذا المطلب (انظر التوقيعات).

في بلدان التمثيل النسبي (PR)، يخضع المرشحون المستقلون لمعاملة خاصة وفقًا لشكل التمثيل النسبي. على سبيل المثال، يتطلب النظام الألماني للأعضاء الإضافيين الفوز بنصف المقاعد في مسابقات الدوائر الانتخابية المكونة من

عضو واحد ويتم تخصيص النصف الآخر وفقًا لمبدأ التناسب. ومن ثم، فإنه مفتوح أمام مرشح مستقل للتنافس على مقعد من الفئة الأولى. من ناحية أخرى، لا يمكن الفوز بمقعد في الفئة الثانية، ما لم ينشئ قائمة تضم عددًا كبيرًا من المرشحين الآخرين، الذين لديهم معًا فرصة لتجاوز عتبة 5٪ من الأصوات الوطنية. هذه هي النسبة المئوية المطلوبة للفوز بأي مقعد في الفئة النسبية.

وبالمثل، في اليابان، لا يمكن للمرشحين المستقلين الترشح في دوائر انتخابية ذات تمثيل نسبي في مجلس النواب أو مجلس الشيوخ دون موافقة الحزب، لأن ورقة الاقتراع تدعو الناخب إلى اختيار اسم حزب وليس مرشحًا.

في البلدان التي لديها نظام انتخابي للأغلبية، قد يمنع القانون الأفراد المستقلين من الترشح لمناصب انتخابية. هذا هو الحال بشكل خاص في تنزانيا، حيث يجب على الحزب السياسي تقديم مرشحين للبرلمان الوطني. وفي الوقت نفسه، توجد قوانين صارمة وتقييدية بشأن تسجيل الأحزاب. هذا المزيج من اللوائح يفضل مرشحي الحزب السياسي الحاكم، الذي ظل في السلطة منذ استقلال البلاد عن الحكم البريطاني. ويعوق حظر المرشحين المستقلين في بعض الدوائر الانتخابية جهود

الأفراد المعارضين للحكومة والذين قد يكونون معـروفين جيـدا ومقدرين محليا.

35- التنظيم في إطار النظام SUM

وكما تشير لجنة لورتي (Lortie):

يعد اختيار المرشحين من أهم الوظائف الأساسية التي تؤديها الأحزاب السياسية. وهو يميزها عن جميع أنواع المنظمات الأخرى التي تجمع بين الأفراد لتعزيز الأفكار والقيم والمصالح السياسية المشتركة .

في أنظمة الأغلبية، يتم اختيار المرشحين عادة للتنافس في الدوائر الانتخابية ذات العضو الواحد. الأسئلة التي تظهر حول عملية الاختيار هي:

- ما هي السلطات النسبية للمنظمات الحزبية المركزية والمحلية ؟
- ما هو حجم دائرة أعضاء الحزب المشاركين في عملية الاختيار ؟ (أي هل عملية الاختيار قائمة على المشاركة وديمقراطية أم لا ؟)
- هل ينظم القانون عملية الاختيار ؟

السيطرة المركزية والمحلية للحزب

في الماضي، كان تأثير منظمات الحزب المركزي على اختيار المرشحين للبرلمان أو للمكاتب الإقليمية أو البلدية محدودًا

للغاية. هنـاك عـدة أسـباب لـذلك. غالبًـا مـا شـعر قـادة الأحـزاب المحليــة بتــدخل مركــزي في وظيفــة الاختيــار. تجنب القــادة الوطـنيون بعنايـة أي تـدخل واضـح، حيث اعتمـد نجـاح الحملات المحلية إلى حد كبـير على حمـاس المنظمـة المحليـة، وبالتـالي ليس من الحكمة الإساءة إلى نشطاءها. علاوة على ذلـك، تتمتـع المنظمات الحزبية المحلية بالسلطة النهائية لتحرير نفسها من الحـزب الوطـني والتقـدم بمرشـح من اختيارهـا في منافســة مـع المرشح الذي فرضه المركز.

وفي كندا، تؤكد لجنة لورتي على تأثير الحزب المحلي في اختيـار المرشـحين. في بريطانيـا أيضًـا، وجـد قـادة ومنظمـو الأحـزاب المركزية تقليديًا صـعوبة في وضـع مرشـحين من اختيـارهم في دوائر انتخابية محددة.

بريطانيـا العظمى هي مثـال على بلـد يكـون لمنظمـات الحـزب المركــزي فيــه مــا تقولــه على الأقــل. وقــد جــرت العــادة على الاحتفاظ بقائمة مركزية بالمرشحين المحتملين وعلى اشــتراط إجـراء الاختيـارات المحليـة من الأعضـاء المـدرجين في القائمـة المعتمـدة. في الممارســة العمليــة، أصــرت جمعيــات الأحــزاب المحليــة أحيانًــا على إجـراء مقـابلات مـع المتقـدمين - وخاصـة أولئك المسجلين لديهم - حتى لـو لم يتم إدراجهم في القائمـة الرسمية. وفي هذه الحالات، كان التنظيم المركزي للحزب يميـل

إلى إدراج هؤلاء المرشحين في القائمة المعتمدة من أجل تجنب التعارض مع رابطة الأحزاب المحلية. وعلى أي حال، فإن القائمة المركزية للمرشحين المعتمدين طويلة جدا عموما ومن السهل نسبيا إدراج أسماء جديدة.

هناك مؤشرات على أن التأثير المركزي على اختيار المرشحين قد زاد. كان هذا هو الحال بالتأكيد في السنوات الأخيرة في حزب العمال البريطاني.

وكان تقدم التأثير المركزي على اختيار المرشحين جزءا من عملية أوسع نطاقا لمركزية السلطة. ويعزى ذلك إلى تناقص عدد أعضاء الرابطات الحزبية المحلية، وتناقص أهمية العاملين في الأحزاب المحلية في الحصول على الدعم الانتخابي، وتنامي دور الأحزاب المركزية في جمع الأموال.

تظهر العديد من الدول النامية تأثيرًا كبيرًا لمنظمات الحزب المركزي في اختيار المرشحين. في العديد من الدول الأفريقية، يتم تحديد المرشحين على المستوى المحلي والدوائر الانتخابية والإقليمية، لكنهم يحتاجون إلى موافقة اللجنة المركزية لأحزابهم.

الإجراءات القائمة على المشاركة أو غير القائمة على المشاركة

من الانتقادات الشائعة بين المنظمات الحزبية المحلية حول عمليات الاختيار أنها تضع الكثير من السلطة في أيدي مجموعات صغيرة من القادة المحليين الذين لا يخضعون للمساءلة.

في الولايات المتحدة، أدى التمرد ضد ما كان (بحق) يعتبر فسادًا سياسيًا ناتجًا عن اختيار المرشحين من قبل جهاز الحزب إلى بدء الانتخابات التمهيدية. في النظام الابتدائي، لا يكمن الحق في تسمية المرشحين لخوض الانتخابات تحت اسم الحزب في أيدي ممثلي الحزب، ولكن في أيدي مجموعة أكبر بكثير من الناخبين الأساسيين. يشمل المؤهلون للتصويت في الانتخابات التمهيدية في الولايات المتحدة - اعتمادًا على الولاية التي تُجرى فيها الانتخابات - جميع أولئك الذين يشير تسجيلهم في سجل الناخبين إلى أنهم يدعمون الحزب المعني، أو جميع الناخبين المسجلين، بغض النظر عن انتماءاتهم الحزبية المسجلة.

في بلدان أخرى، ركزت الشكاوى على حقيقة أن دائرة الأشخاص المشاركين في الاختيار كانت ضيقة للغاية. تم استعراض القائمة الأولية لمقدمي الطلبات بشكل أساسي من قبل لجنة من الممثلين داخل الحزب المحلي. ثم تم تقديم قائمة أقصر

بالمرشحين المختارين إلى مجموعة أوسع إلى حد ما. ومع ذلـك، غالبًا ما لم يكن لجميع أعضاء المنظمة المحلية دور في الاختيار. كان الاتجاه الأخـير هـو إضـفاء الطـابع الـديمقراطي على قواعـد الاختيار والنص على دور رسمي لأعضاء الحـزب الفـرديين. كلمـا قل عدد أعضاء الحزب، زاد الدور الـذي يميـل الأعضـاء المتبقـون إلى القيام به في اختيار المرشحين.

زاد عــدد الأصــوات الــتي يــدلي بهــا أعضــاء الحــزب لتســمية المرشــحين وفقًـا لنمـوذج الانتخابـات التمهيديـة في الولايـات المتحدة: هذه سـمة حديثـة للتنظيم السياسـي في بلـدان مثـل إسبانيا.

إن مسألة ما إذا كان من الديمقراطي منح النشطاء على مستوى القاعدة صوتًا أوسع في اختيار المرشحين أمر مثير للجدل. الحجة المؤيدة لمبدأ «عضو واحد وصوت واحد» في اختيار المرشــحين هي ببســاطة أن الأحــزاب السياســية المشــاركة في الانتخابــات الديمقراطية يجب أن تكون ديمقراطية في الطريقـة الـتي تـدير بها شؤونها الداخلية (انظر الديمقراطية داخل الأحزاب).

ومع ذلـك، فـإن اختيـار المرشـحين البرلمـانيين بأصـوات أعضـاء الحزب المحلي عرضة للإسـاءة. غالبًـا مـا يكـون لمنظمـة حزبيـة محلية عدد قليـل من الأعضـاء ولـن تكـون قوائمهـا مناسـبة. ثم يصـبح من السـهل نسـبيا على المنـافس المحلي تعـيين أعضـاء

جدد خصيصا لغرض حضورهم اجتماع الاختيار أو المشاركة في الاختيار. ومن الممكن أن يدفع المرشح أو مؤيدوه مستحقات عضوية هؤلاء الأعضاء وألا تكون لهم أي علاقة تقريبا بالرابطة الحزبية المحلية.

بالإضافة إلى ذلك، قد تكون المشاركة في الانتخابات التمهيدية في انتخابات من نوع «عضو واحد وصوت واحد» منخفضة. يجادل النقاد بأن أولئك الذين يصوتون بالفعل سيميلون إلى أن يكونوا أيديولوجيين بشكل استثنائي وغير ممثلين لناخبي الحزب بشكل عام. ومن المفارقات أن جهاز الحزب سيكون أكثر عرضة لاختيار المرشحين الذين تكون آرائهم مقبولة لمؤيدي الحزب بشكل عام. ويمكن تفسير ذلك بأن قادة الأحزاب، على عكس الأعضاء النشطين، يعلقون أهمية كبيرة على اختيار مرشح يمر بالتأكيد خلال الانتخابات ؛ سيعطي النشطاء الأفضلية للمرشحين الذين تعكس آرائهم المتطرفة آراءهم بغض النظر عن فرصهم في الانتخاب.

القواعد القانونية وغير القانونية

الاستثناء هو الضوابط القانونية على اختيار المرشحين. وعادة ما تكون طرائق الاختيار مسألة قرارات تقديرية تتخذها الأطراف نفسها.

والمثـالان الرئيسـيان للبلـدان الـتي يسـيطر فيهـا القـانون على عمليـة الاختيـار همـا الولايـات المتحـدة وألمانيـا (انظـر تسـجيل الأحزاب والمرشحين). في ألمانيـا، حيث يكـون النظـام متناسـبًا، تم تمرير قوانين الأحزاب التي تنظم الإجراءات التي تســتخدمها المنظمـات الحزبيـة. وهـذا يتماشــى مـع أحكـام المـادة 21 من القانون الأساسي لعام 1949 التي تتطلب الديمقراطية الحزبيـة الداخلية.

36- التنظيم في نظام البرنامج العادي

تميل بعض أنظمة التمثيل النسبي (PR) إلى تحقيق مركزية السلطة داخل الأحزاب. ويقدم الموجز النموذجي الموجز التالي: وفي جميع البلدان التي لديها شكل من أشكال التمثيل النسبي، تكاد مواقف المرشحين في القوائم لا تقل أهمية عن وجودهم في القوائم. في كل دائرة انتخابية، يحق لكل حزب الحصول على عدد من المقاعد فقط بما يتناسب مع حصته من الأصوات. عادة ما تذهب هذه المقاعد إلى كبار المرشحين على التوالي حتى استنفاد الحصة. لذلك، فإن كل قائمة حزبية لديها بعض المرشحين الأقوياء في القمة وبعض المرشحين الهامشيين دونها بقليل ؛ والبعض الآخر ميؤوس منه.

في معظم هذه البلدان، تشمل السلطات الإشرافية للوكالات الحزبية الوطنية أو الإقليمية عمومًا سلطة تحديد الترتيب النهائي الذي ستظهر به الأسماء في قائمة الحزب في كل دائرة انتخابية. وفي الأحزاب ذات الفصائل القوية التي تحتاج إلى تمثيل كاف، تؤدي هذه العملية دورا هاما بصفة خاصة في الحفاظ على رضا الفصائل وتوحيد الأحزاب.

لمزيد من المعلومات، راجع أيضًا أنظمة التمثيل النسبي.

37- التوقيعات والترشيحات

يجب على الـديمقراطيات، بلا شـك، تشـجيع المواطـنين على الترشح لمناصب عامة. من جانبهم، يحق للناخبين الحصول على تأكيد بأن أولئك الذين يترشحون لمنصب ما يفعلـون ذلـك بروح جادة ومسـؤولة. علاوة على ذلـك، ليس من المرغـوب فيـه أن يواجــه النــاخبون الكثــير من المرشــحين بحيث يصــبح من المستحيل تقريبًا اتخاذ قرار مستنير بينهم.

هذه هي الأسباب التي تجعـل من الضـروري اتخـاذ تـدابير لثـني بعض الأفـراد الـذين قـد يسـعون إلى إسـاءة اسـتخدام نظـام الانتخابــات التنافسـية. وتوضـح عــدة أمثلـة حقيقيـة مشـكلة المرشحين غير المهمين أو غير المسؤولين.

أمثلة على المرشحين غير المسؤولين

قد يـرغب البعض في تقـديم أسـمائهم على سـبيل المـزاح. في بريطانيا العظمى، تم تقديم الترشيحات بانتظـام من قبـل The Monster Raving Loony Party. كان أحد أكثر المرشحين اتسـاقًا هـو موسـيقي البـوب السـابق المسـمى «Screaming Lord Sutch». نظـرًا لأن جميـع المرشـحين في الانتخابـات البرلمانيـة البريطانيـة لهم الحـق في المثـول أمـام كـاميرات

التلفزيون عند إعلان نتائج الانتخابات، وبما أنه يجب ذكر اسم أي مرشح (بموجب القانون) كلما كان هناك تقرير تلفزيوني أو إذاعي حول الحملة الانتخابية في الركوب، يكتسب المرشحون المزاح شهرة. في بولندا، تم تشكيل حزب من شاربي البيرة حصل في الواقع على عدد كبير من الأصوات. لا يمكن ترقية شاي Mad Hatter النيوزيلندي بروح الدعابة مع افتتاح السيد Mouse في عام 1972.

قد ترشح المجموعات ذات الآراء السياسية المتطرفة مرشحين ليس لديهم أمل في الفوز، لكنهم يؤكدون لحزبهم الحق في برنامج مجاني معروض في بريطانيا العظمى لأي حزب سياسي يضم ما لا يقل عن 50 مرشحًا. نظرًا لأن سند الترشيح يبلغ 500 جنيه إسترليني لكل مرشح، فإن تكلفة خمسين سندًا (25000 جنيه إسترليني) تمنح الحزب الحق في التعبير عن آرائه حول موجات الأثير - وهي فرصة رائعة للمجموعات التي ترغب، على سبيل المثال، في فضح جزء من الدعاية العنصرية بتكلفة قليلة.

حقيقة أن القانون في بريطانيا يسمح للأفراد بتغيير أسمائهم يسمح بشكل آخر من أشكال الترشيح المزاح. يمكن لشخص ما تغيير اسمه بحيث يكون تمامًا (أو نفس الشيء تقريبًا) مثل سياسي مشهور. يمكن لمرشح النكتة بعد ذلك

الترشح للانتخابات في نفس الركـوب مثـل السياسـي المعـروف. سـيجد النـاخب صـعوبة في تميـيز إدوارد هيث الحقيقي (رئيس الوزراء المحافـظ السـابق في بريطانيـا) عن إدوارد هيث الكـاذب (أو حـــتى العديـــد من المحتـــالين). حـــدث هـــذا في بريطانيـــا والولايات المتحدة وربما في أماكن أخرى.

كـــان من الممكن، قبـــل بضـــع ســـنوات في بريطانيـــا العظمى، للجنود الذين يرغبون في ترك القوات المسلحة إسـاءة اســتخدام ثغــرة في اللـــوائح العســكرية. نظــرًا لأنـــه من غـــير المستصـوب السـماح للأفـراد العـاملين في القـوات المسـلحة بالترشح لانتخابات مجلس العموم، وعلاوة على ذلك، ولمـا كـان من المستصـوب السـماح للجنـود بـالتمتع الكامـل بحقـوقهم المدنية، لوائح خاصة تسمح للجندي الذي يرغب في الترشـح في الانتخابات البرلمانية بمغادرة الجيش، على الـرغم من أن عقـده ظل ساري المفعول لعدد من السنوات. فجأة، اسـتخدم العشـرات من الجنود هذه القاعدة كطريقة سهلة لخرق عقدهم.

كل هذه الأمثلة توضح الحاجـة إلى الحـد من المرشـحين الهامشيين. يمكن القيام بـذلك بطـرق مختلفـة. وتشـمل هـذه الشـروط اشـتراط حصـول المرشـحين (باسـتثناء أولئـك الـذين يمثلون الأحـزاب السياسـية القائمـة) على توقيـع عـدد كبـير من الناخبين لدعم ترشيحهم. ميزة نظام التوقيعـات هـو أنـه يمكن

فصل المرشحين الهامشيين دون معاقبة المرشحين الـذين هم ببساطة فقراء وبالتالي قـد يواجهـون صـعوبة في جمـع الأمـوال من الضمان المالي.

ويكمن عيب نظـام التوقيـع في صـعوبة إدارتـه وإسـاءة استعماله. قد لا يتمكن أعضاء اللجان الانتخابية من التحقق من دقة التوقيعات في غضون الأطر الزمنية المتاحة للترشيحات. الاحتمال الآخر هو نظام الضمانات المالية.

38- التوقيعات

وعلى غرار نظام الضمان المالي، يهدف نظام التوقيعات إلى ضمان قيام جميع المرشحين لشغل المناصب العامة بذلك بروح جادة. ويجب على المرشحين الذين يرغبون في المشاركة في الاقتراع أن يجمعوا، بموجب نظام التوقيع، حدا أدنى معينا من التوقيعات دعما لترشيحهم. وستتوقف الآثار العملية لذلك على عدد التوقيعات التي سيتم جمعها، والوقت المتاح للمرشحين في المستقبل لجمعها، والحرص الذي توليه السلطات الانتخابية لضمان أن تكون التوقيعات أصلية وصالحة. وفي بعض البلدان، لا ينطبق شرط دعم الترشيح بالتوقيعات إلا على المرشحين المستقلين، أو على المرشحين الذين يمثلون حزبا سياسيا دون تأييد مؤكد في انتخابات سابقة. يستند هذا إلى المنطق القائل بأن المرشحين الذين يمثلون الأحزاب التي كانت منافسة جادة في الانتخابات الأخيرة من المرجح أن يكونوا جادين، ويجب السماح لهم بالقيام بحملات دون عوائق للفوز بولاية منتخبة. من ناحية أخرى، هناك حاجة إلى حواجز للتحقق من النية الجادة للمواطنين المستقلين أو ممثلي الأحزاب الجديدة الذين لم يتم اختبارهم، سعياً لإدراجهم في الاقتراع. يمكن التحقق من سمعة حزب المرشح المستقبلي وفقًا

لمجموعة متنوعة من المعايير. في النمسا، على سبيل المثال، يمكن أن تحل توقيعات ثلاثة أعضاء منتهية ولايتهم في البرلمان محل عدة مئات من توقيعات الناخبين العاديين.
الميزة الظاهرة لشرط التوقيعات، مقارنة بالضمان المالي، هو أنه يبدو أكثر ديمقراطية، من حيث أنه يجعل مؤهلات المرشح تعتمد على الدعم العام، وليس المال. ومع ذلك، هناك العديد من العيوب.

1- عيوب نظام التوقيع

أولئك الذين يوقعون يؤيدون مرشحا، أي إدراج اسمه في ورقة الاقتراع. لا تعني التوقيعات بالضرورة أن أولئك الذين يرفقون أسمائهم يتعهدون بالتصويت للمرشح المعني. لذلك قد يكون هناك ميل بين الناخبين للموافقة على التوقيع، ببساطة لإنهاء المحادثة مع شخص يظهر على أعتاب منازلهم، حتى يتمكنوا من العودة إلى مهنهم (الطبخ والبستنة والتلفزيون). بعبارة أخرى، يمكن أن يكون جمع التوقيعات اختبارًا للتنظيم الجيد وليس الدعم العام. بالإضافة إلى ذلك، تشتري المنظمة الجيدة بالمال: يمكن للمرشح أن يدفع لمؤيديه لجمع التوقيعات. وعلى الرغم من أن التوقيعات المؤيدة للترشيح لا تعني تلقائيا وجود

نية للتصويت لصالح ذلك المرشح، فإن نظام التوقيعات يفضي إلى انتقاد مخالفته لروح الاقتراع السري.

إذا كان عدد التوقيعات المطلوبة كبيرًا، يصبح النظام معقدًا، سواء بالنسبة للمرشحين المستقبليين أو لمديري الانتخابات الذين يتعين عليهم التحقق من التوقيعات.

وفي الحالات التي تتم فيها الانتخابات في الأجل القصير ويكون الجدول الزمني للانتخابات ضيقا، قد يشكل نظام التوقيعات حاجزا غير معقول أمام المرشحين الذين يتعين عليهم تجميعها. وينطبق ذلك بصفة خاصة إذا كان العدد المطلوب من التوقيعات كبيرا. قد يتمتع ممثلو الأحزاب السياسية المستثنون من هذا الشرط بميزة غير عادلة.

أمثلة على نظام التوقيع

النمسا: توقيعات ثلاثة أعضاء في البرلمان الوطني، أو 200 إلى 500 ناخب، حسب المنطقة.

بلجيكا: توقيعات ثلاثة أعضاء في البرلمان الوطني، أو 200 إلى 500 ناخب، حسب المنطقة (على سبيل المثال بروكسل: 500، أنتويرب: 400).

بريطانيا العظمى: عشرة توقيعات.

كندا: عريضة من 100 ناخب في الدائرة الانتخابية. الموافقة الخطية للقائد مطلوبة لإدراج اسم الحزب في الاقتراع.

الدانمرك: الأطراف: تمثيل في البرلمان الشعبي المنتهية ولايته، أو توقيع ما يعادل 1/175 من مجموع الأصوات الصحيحة في الانتخابات الأخيرة.

فنلندا: 100 ناخب.

ألمانيا: بالنسبة للمرشحين المستقلين: 200 ناخب مسجل. بالنسبة للأحزاب التي لديها أقل من خمسة أعضاء منتهية ولايتهم في البوندستاغ، بالنسبة لقوائم الولايات: توقيع واحد لكل ألف ناخب في الانتخابات السابقة بحد أقصى 2000.

الهند: ناخب مؤهل.

إيطاليا: مجلس النواب: 500 إلى 1000 ناخب. مجلس الشيوخ: 350 إلى 700 ناخب.

بولندا: في كل دائرة انتخابية، يجب أن تحظى قائمة مرشحي الحزب للمقاعد التشريعية بالدعم في شكل توقيعات شخصية لما لا يقل عن 5000 ناخب مقيم في الدائرة الانتخابية. ويمكن التنازل عن هذا الشرط إذا كانت لجنة حزبية قد حصلت بالفعل على توقيعات 50 000 للمناطق الانتخابية الأخرى أو حصلت على توقيعات 5 000 في كل دائرة من الدوائر الانتخابية

الخمس. وهناك أحكام خاصة باللجان الانتخابية التي تمثل الأقليات القومية.

روسيا: بالنسبة لمجلس الدوما، يجب أن يحصل المرشحون المعتمدون من المجموعات الحزبية أو الكتل الانتخابية الذين يرشحون قائمة اتحادية للمرشحين على 200000 توقيع، لا يجوز أن يأتي أكثر من 7٪ منهم من نفس الكيان الفيدرالي للاتحاد الروسي. يجب أن يحصل المرشحون المستقلون على عدد من التوقيعات يعادل 1٪ على الأقل من إجمالي عدد الناخبين في الدائرة الانتخابية. وفي حالة إجراء انتخاب الأعضاء قبل الموعد المتوقع، سيخفض هذا العدد بمقدار النصف.

الولايات المتحدة: لدى الولايات المتحدة لوائح مرهقة بشكل استثنائي لأحزاب أخرى غير الجمهوريين والديمقراطيين عندما يتعلق الأمر بتسجيل بطاقات الاقتراع. يصف كاتس الوضع على النحو التالي:

يتمتع الحزبان الراسخان بمعاملة تفضيلية، بينما يتم تثبيط أي حزب آخر ومرشحين مستقلين بنشاط... على الرغم من أن ولاية نورث داكوتا هي الولاية الوحيدة التي تضمن صراحة تسجيل وتسمية الأحزاب الديمقراطية والجمهورية، إلا أن جميع الولايات باستثناء ميسيسيبي وساوث كارولينا تضمن التسجيل لأي حزب لديه حصة محددة من الناخبين المسجلين أو التصويت في

انتخابـات سـابقة... في 27 دولـة، يكـون الشـرط 5٪ على الأقـل من إجمالي الأصوات المدلى بها، وفي 11 دولـة يكـون الشـرط 10٪ على الأقل.

وهذا يعني أن الأحزاب الصغيرة والجديدة ملزمة بالحصـول على ذكرها في بطاقة الاقتراع عن طريق التماس التوقيع.

بالمقارنة مع البلدان الأخرى... الأحزاب والمرشحون الأمريكيـون مطالبون بالحصول على المزيـد من التوقيعـات... بالإضـافة إلى ذلـك، قـد تخضـع التطبيقـات الأمريكيـة لمجموعـة مقلقـة من المتطلبـات الفنيـة... وعنـدما، كمـا هـو الحـال في فلوريـدا، تتم إضافة مساهمة تحقق قدرها 10 سـنتات لكـل توقيـع إلى شـرط الترشيحات الموقعة من قبل 3٪ من النـاخبين المسـجلين، فمن السهل فهم سبب ندرة تضمين بطاقات الاقتراع في الانتخابـات أكثر من اثنين من المرشحين الذين يتم ضـمان مناصـبهم من خلال سلامة التصويت السابق لأحزابهم. (الصفحات 260-61).

39- الودائع

والغرض من نظام الضمان المالي هو ضمان قيام جميع المرشحين لشغل المناصب العامة بذلك بــروح جــادة. يجب على كل من يرغب في الترشح إيداع مبلـغ معين من المـال في أيـدي السلطات الانتخابية بموجب نظام الضمان. وفقًا للقواعد الأكـثر شيوعًا، يتم إرجاع هذا الإيداع إذا نجح المرشح في الحصـول على عدد من الأصـوات فـوق عتبـة معينـة. وسـتتوقف الآثـار العمليـة لهذه التقنية على مقدار الضمان المطلوب والعتبة التي يجب أن يتجاوزها المرشح من أجل الحصول على السداد.

في بريطانيا، تم تحديد مستوى الكفالة وعتبة التصـويت المطلوبـة لتجنب المصـادرة تقليـديًا عنـد مسـتويات عاليـة بمـا يكفي لتقليل عدد المرشحين المستقبليين. لذلك كـان الضـمان معقلًا لنظـام الحـزبين. ومـع ذلـك، على مـدى عـدة عقـود، أدى التضــخم إلى تآكـل قيمـة السـند، الـذي ظـل عنـد 150 جنيهًـا إسترلينيًا. في عام 1985، ارتفع مستوى السـند أخـيرًا، ولكن إلى حد فشل في استعادة قيمته إلى مستوى ما قبل الحرب العالميـة الثانية. علاوة على ذلك، فإن مستوى الضمان الجديد – المحــدد في عام 1985 بمبلغ 500 جنيه إسترليني (800 دولار أمريكي) – فشــل في خلــق حــاجز حقيقي ضــد الطلبــات لســببين آخــرين:

مستوى الضمان لم يكن مرتبطًا بالتضخم ؛ ولذلك فمن المؤكد (في غياب تشريع لاحق) أن ينخفض مرة أخرى بالقيمة الحقيقية ؛ تم تخفيض الحد الأدنى المطلوب لضمان عودة الضامن بشكل كبير من 12.5٪ إلى 5٪ من الأصوات المدلى بها في الدائرة الانتخابية المعنية.

نشر ريتشارد كاتز مؤخرًا دراسة حول تأثير تغيير عام 1985 في القانون البريطاني. كانت نتائج التغيير على النحو التالي: في ظل النظام الجديد، بالكاد فقدت الأحزاب الرئيسية في بريطانيا (المحافظون والعمل والديمقراطيون الليبراليون/التحالف الديمقراطي الاجتماعي والقوميون الاسكتلنديون) أي دعم. فقدت بعض الأحزاب الصغيرة الأخرى (مثل القوميين الويلزيين وحزب الخضر) الكثير من الدعم لكنها لم تردع عن الترشح. اعتبرت هذه الأطراف ببساطة الزيادة في السندات من 150 جنيهًا إسترلينيًا إلى 500 جنيه إسترليني مصروفات حملة إضافية. كان التأثير الوحيد للضمان الأعلى هو الحد من عدد المرشحين المستقلين وأولئك الذين يمثلون الأحزاب الهامشية أو النكات 15. نظرًا لأن السند مرتبط ارتباطًا وثيقًا بنموذج وستمنستر، فليس من المستغرب أن يبدو أن التراجع في أهميته في بريطانيا جزء من اتجاه أوسع.

ويـبين الجـدول أدنـاه مسـتويات الكفالـة في مختلـف البلـدان. وتشـير الإحصـاءات إلى أن مسـتوى الأمن في عـدد قليـل من البلدان هو مستوى عال بما يكفي لإحداث أثر كبـير. كمـا يتضـح من القائمة أدناه، فإن الضمان هو جهاز موجود بشـكل أساسـي في البلدان المتأثرة بنموذج الإدارة الانتخابية البريطانية.

البلد	مستوى الأمن	شروط إسترداد الأموال
أستراليا - مجلس النواب	250 $	4٪ من الأصوات التفضيلية الأولى
أستراليا - مجلس الشيوخ	500 $	ينتمون إلى مجموعة تحصل على 4٪ من الأصوات
بريطانيا العظمى	500£	5 ٪
كندا	200 $	15 ٪
الهند	R500	1/6 من الأصوات
أيرلندا	100 I£	1/3 من حصة الدائرة الانتخابية

اليابان	**2 مليـــون يـن**	**مجلس النـــــواب: 1/5 من الأصـــــوات الصـــــحيحة مقسومة على عدد الأعضــاء الذين سيتم انتخابهم**
ماليزيا	**5000 رينجت**	**12.5٪ من الأصوات**
نيوزيلندا	**$100**	**1/4 من الأصــوات الــتي حصـــل عليهـــا المرشـــح المنتخب**
ناميبيا	**$1000**	

40- المبادرات الخاصة

واتخـذت بعض البلـدان مبـادرات خاصـة عنـدما ثبت أن جوانب العمليات الحزبية الداخلية لاختيار المرشحين للانتخابـات البرلمانية أو البلدية مثيرة للجدل.

اشـتكى الإصـلاحيون السياسـيون في الولايـات المتحـدة في أواخــر القــرن التاسـع عشــر وأوائــل القــرن العشــرين من أن منظمي الأحزاب الأقوياء مارسوا سيطرة شبه كاملـة على اختيـار المرشحين. غالبًا ما استخدم القادة هذه السيطرة لأغـراض غـير عادلة. إذا فاز المرشحون الذين اختاروهم في الانتخابات، خاصـة إذا شـغلوا مناصـب أعلى في حكومـة المدينـة، فـإنهم أصـبحوا ملزمين لهم. ثم يجبرون الوكلاء الـذين يسـيطرون عليهم على اتخـاذ قـرارات من شـأنها إثـرائهم بوسـائل فاسـدة (على سـبيل المثــال، من خلال منح عقــود بلديــة غــير مســتحقة). بالنســبة للإصلاحيين، كان مفتاح القضاء على هذا الفساد هو كسـر تـأثير قادة الأحزاب على عملية ترشيح المرشـحين. وتهـدف المبـادرات الخاصة التي ترعاها (بما في ذلك إجراء انتخابـات أوليـة لتسـمية المرشحين) إلى الحد من الفساد.

وتهــدف معظم المبــادرات الخاصــة الأخــرى المتعلقــة باختيار المرشحين إلى تسمية أعضاء المجموعات الممثلة تمثيلا

ناقصا. وفي الولايات المتحدة، بُذلت جهود خاصة لضمان تمكين السود من المشاركة في العمليات التي تختار بها الأحزاب مرشحيها ؛ كما كانت هناك محاولات لضمان نجاح المزيد من السود في كسب الاستثمارات.

كما حاولت كندا معالجة مسألة التمثيل الناقص للأقليات الظاهرة والسكان الأصليين. ومن الأساليب الموصى بها هنا رسم الحدود الانتخابية التي تأخذ في الاعتبار العوامل الديمغرافية، وبالتالي إنشاء دوائر انتخابية متميزة عرقيا، والتي من المفترض أن تعتمد كمرشحين أعضاء في مجموعة الأقلية المحلية.

في بريطانيا، ركزت الجهود داخل حزب المحافظين بعد الحرب العالمية الثانية على مشكلة التمثيل الناقص الشديد بين أعضاء البرلمان من السياسيين من الطبقة الوسطى.

وفي الآونة الأخيرة، كانت بعض أشد الحملات نشاطا في عدد من البلدان هي تحقيق تمثيل أكبر للمرأة في الجمعية التشريعية.

المبادرات القانونية والتدابير الحزبية الداخلية

وشملت المبادرات الخاصة في بعض الأحيان حملات غير قانونية داخل الأحزاب السياسية. فرضت قاعدة تم تقديمها بعد

الحرب العالمية الثانية داخل حـزب المحـافظين البريطـاني، على سبيل المثال، قيودًا صارمة على مبلغ المال الذي سُـمح للمرشـح بالتبرع به لجمعية دائرته المحلية. كان الغرض من القاعدة هـو قمـع المطـالب الماليـة الناتجـة عن اختيـار المرشـحين الأثريـاء والطبقة الوسـطى والبرجوازيـة العاليـة، ممـا جعـل من الصـعب تأمين ترشيح المحافظين من الطبقة العاملة. على الرغم من أن القاعـدة تـؤثر على الأسـاليب الـتي تمـول بهـا أحـزاب الـدائرة الانتخابية نفسها، إلا أنها لم تسـفر عن اختيـار مرشـحي الطبقـة العاملة. واتضـح أن المـال ليس الحـاجز الوحيـد ؛ يبـدو أيضًـا أن التحـيزات الاجتماعيـة بين نشـطاء حـزب المحـافظين المحلـيين أدت إلى عدم اختيار المحافظين من الطبقة العاملـة كمرشـحين لمقاعد برلمانية من المحتمل الفوز بها.

من ناحية أخرى، تضـمنت العديـد من إصـلاحات ترشـيح الأحـــزاب في الولايـــات المتحـــدة تشـــريعات حكومـــة الولايـــة، بالإضافة إلى أحكام المحكمـة العليـا. تخضـع الشـؤون الداخليـة للأحزاب السياسية في الولايـات المتحـدة للتنظيم القـانوني إلى حــد غــير معــروف حــتى الآن في بريطانيــا. كــان إدخــال نظــام الترشيح من قبل مؤيدي الحزب من خلال الانتخابات التمهيديـة ابتكارًا أمريكيًا ملحوظًا في أوائل القرن العشرين.

الحصص

ويـدعو بعض الإصـلاحيين إلى إدخـال نظـام الحصـص لضـمان تمثيـل أفضـل للفئـات الاجتماعيـة المحرومـة. ويمكن تحديـد الحصـص إمـا عن طريـق التشـريع أو عن طريـق قواعـد داخلية غير قانونية للأحزاب. فعلى سـبيل المثـال، حـددت بعض الأحزاب حصصا لنسبة النساء بين مشرعيها.

وأثارت مسألة الحصص مناقشات حية. وظهر اسـتعراض لمسألة حصص المرشحات في التقريـر النهـائي للجنـة الملكيـة للإصـلاح الانتخـابي وتمويـل الأحـزاب (لجنـة لـورتي) في كنـدا. "تظهر التجربة الدوليـة أن أقـوى الأدوات لزيـادة تمثيـل المـرأة ستتشـمل تـدابير إلزاميـة بمـا في ذلـك الحصـص. "تجـاهلت المفوضـية التوصـية بفـرض حصـص على المنظمـات الحزبيـة، لكنها دعت إلى تقديم حوافز مالية لتشجيع الأحـزاب على اختيـار حصة من النساء كمرشحات:

نوصي، إذا كـانت النسـبة المئويـة الإجماليـة للنسـاء في مجلس العموم أقل من 20٪ بعد الانتخابـات التاليـة أو اللاحقـة: 1. وفي الانتخابات التي تلي الانتخابات التالية، يسترد كـل حـزب مسـجل يضـم مـا لا يقـل عن 20 في المائـة من النائبـات أمـوالا تزيد بنسبة مئوية تعـادل النسـبة المئويـة للنائبـات، لتصـل إلى 150 في المائة ؛ 2. إلغاء هذا الإجراء تلقائيا عندما تصل النسـبة

المئوية الإجمالية للنساء في مجلس العموم إلى 40 في المائة (...) (المجلد 1، الصفحة 283).

كانت سياسة الحصص للسود والنساء والشباب هي المحور الرئيسي لإصلاحات إجراءات ترشيح الحزب الديمقراطي في الولايات المتحدة الموصى بها بعد مؤتمر الترشيح الرئاسي الكارثي والعنيف للحزب في شيكاغو عام 1968. كانت السياسة جزءًا من سلسلة من توصيات لجنة فريزر ماكغفرن المصممة لتقليل تأثير قادة الحزب مثل عمدة شيكاغو ريتشارد جيه دالي. تتبع القواعد شكاوى حول المواقف العنصرية العميقة الجذور بين نخب الأحزاب المحلية (قادة «آلات» الأحزاب المحلية).

كانت هناك معارضة للحصص على أسس نظرية وعملية. كان الاعتراض القائم على النظريات الليبرالية هو أن اختيار المرشحين يجب أن يستند إلى مراعاة المزايا الفردية، وليس على العرق أو الجنس أو العمر للمرشح المحتمل. ولذلك، فإن الحديث عن التمثيل الزائد أو التمثيل الناقص لمجموعة معينة يدل - في هذا الرأي - على سوء فهم لمفهوم التمثيل. ويقال إن الحصص تخضع للحجة العنصرية القائلة بأن العرق يجب أن يكون عاملاً رئيسياً في اختيار المرشحين. الحجج العملية ضد الحصص هي:

- تثير الاستياء، مما يعزز التحيز العنصري بدلا من التقليل منه ؛

• تؤدي أحيانا إلى استبعاد أنسب المرشحين لأنهم لا ينتمون إلى المجموعة المناسبة ؛

• أنها تتعارض مع الاستقلال الذاتي المحلي في اختيار المرشحين. وينبغي مواصلة النظر في هذه النقطة الأخيرة.

وتتمثل فكرة الحصص في إنتاج المزيج الاجتماعي المنشود على الصعيد الوطني. وحيثما يوجد نظام يضم دوائر انتخابية ذات عضو واحد، من الواضح أنه من المستحيل أن يكون هناك خليط على المستوى المحلي: بالنسبة لكل منظمة حزبية محلية، يكون البديل هو اختيار رجل أو امرأة.

ولذلك سيكون من المتاح لمنظمة محلية أن تجادل بأنها اختارت رجلا لدائرتها الانتخابية، ولكنها تؤيد التمثيل العادل للمرأة في الدوائر الانتخابية الأخرى. وفقًا للإصلاحيين، تكمن المشكلة في أن المنظمات الحزبية المحلية تقول هذا كثيرًا، لذلك فهي جميعًا تقريبًا تؤيد التمثيل العادل (على سبيل المثال النساء) من الناحية النظرية، ولكن نادرًا ما تكون في الممارسة العملية.

الطريقة العملية الوحيدة لمعالجة هذه المشكلة هي أن يقوم التنظيم المركزي للحزب بتقليص سلطة اللجان المحلية. داخل حزب العمال البريطاني، على سبيل المثال، لضمان قدرة المزيد من المرشحات على الترشح في دوائر انتخابية يحتمل أن

تكون ناجحة، تلزم المنظمة الوطنيـة بعض منظماتهـا المحليـة بالاختيـار من بين قائمـة المتقـدمين المختـارين، وجميعهم من النساء. سواء أحببنا ذلك أم لا، فإن المبـادرات الخاصـة المتعلقـة باختيار المرشحين ستؤدي عـادة إلى مركزيـة الهياكـل الداخليـة للحزب.

الحصص والتمثيل النسبي

إذا انتخبت كل دائرة انتخابيـة عـددًا معينًـا من الأعضـاء، كمـا هـو الحـال في أنظمـة التمثيـل النسـبي، فمن المحتمـل أن يكون من الأسهل فرض سياسة الحصص. وعلى سـبيل المثـال، ستتمكن الرابطة السياسية للدائرة الانتخابية التي تقترح قائمة تضم أربعة مرشحين لأربعة مقاعد من اختيـار رجلين وامـرأتين. وتعتبر مسألة المساواة بين الجنسين ذات أهميـة خاصـة عنـدما تطبـق نظم التمثيـل النسـبي في المجتمعـات الـتي يفـترض أن يهيمن عليهـا الـذكور في أفريقيـا. وفي ناميبيـا، ينص قـانون السلطة المحليـة على أن خمسـة من المرشـحين الخمسـة عشـر للانتخابات المحليـة الـتي تجـرى في إطـار نظـام الحـزب العـادي يجب أن يكونـوا من النسـاء. غـير أن التمثيـل النسـبي وحـده لا يضمن انتخاب نسبة عالية من النسـاء في الجمعيـة التشـريعية. استعرضت لجنة لورتي السؤال التالي:

إن البلدان الاسكندنافية هي التي اتخذت أقوى التـدابير، حيث سـجلت أعلى نسـبة من النسـاء في المناصـب الانتخابيـة. ويعزو الكثـيرون هـذه النتيجـة (انظـر الجـدول 3,8) إلى أن هـذه البلدان لديها نظم تمثيل نسبي. يجادل الكثيرون بأنها طريقـة فعالة لزيادة تمثيل المرأة. لكن الواقع أكثر تعقيدًا.

في حين أنه من الصحيح أن بعض البلـدان ذات التمثيـل النسـبي - بمـا في ذلـك السـويد والـدنمارك والـنرويج - لـديها نسـبة مئويـة أعلى من النسـاء المنتخبـات من البلـدان ذات الأغلبيـة، فـإن البعض الآخـر - بمـا في ذلـك إيطاليـا وبلجيكـا وإسبانيا - لديها نسبة مئوية أقل.

41- القيود المفروضة على الطلبات

وكثيرا ما تعكس القواعد المتعلقة بالحق في الترشح للمناصب الانتخابية تعارضا بين مبدأين متعارضين.

فمن ناحية، ووفقا لمبدأ المشاركة السياسية (انظر المشاركة في الحياة السياسية)، ينبغي أن تكون القيود المفروضة على الطلبات محدودة قدر الإمكان. من الناحية المثالية، يجب أن يكون لأي شخص لديه حق التصويت الحق الإضافي في الترشح للانتخابات.

من ناحية أخرى، ربما يكون من الضروري أخلاقياً أن تكون مؤهلات المرشحين أكثر صرامة من مؤهلات الناخبين العاديين، بالنظر إلى مسؤوليات المنصب العام. وعلاوة على ذلك، هناك وظائف معينة يجب أن يؤديها أشخاص محايدون سياسيا ؛ ولذلك ينبغي ألا يتمكن من يشغلون هذه المناصب من الترشح.

وعلق غاي غودوين - جيل على المبادئ القانونية المتعلقة بالقيود المفروضة على الحق في الترشح للمناصب العامة، على النحو المنصوص عليه في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان: "تعترف السوابق القضائية الأوروبية بمجموعة متنوعة من الشروط والاستثناءات من الحق في الترشح، بما في

ذلك متطلبات الاحتجـاز الجنـائي والإقامـة، ولكنهـا تنص عمومًـا على وجوب فرضها بمـوجب القـانون وضـرورتها بشـكل معقـول في مجتمع ديمقراطي. وعلاوة على ذلك، يجب ألا تكون تعسفية أو تنتهك مبدأ عـدم التمييـز. ويشـكل إنكـار الحقـوق السياسـية على أساس الرأي السياسي تحديا مباشرا للعمليـة الديمقراطيـة نفسها ".

وفيما يلي أمثلة على القيود القائمة.

المواطنة

هـذا مؤهـل عـادي، حـتى لـو لم يكن عالميًـا. بالنسـبة لانتخابات البرلمان الأوروبي، يمكن أن يكون المرشحون في كل بلـــد من مواطـــني أي دولـــة أخـــرى في الاتحـــاد الأوروبي. في الانتخابات البريطانية والجامايكيـة، يمكن لأي مـواطن من دول الكومنولث الترشح.

في حالات أخرى، تكون متطلبات الجنسية أكـثر صـرامة بالنسـبة للمرشحين منها بالنسبة للناخبين. في الولايـات المتحـدة، يجب ألا يكون المرشـح الرئاسـي مواطنًـا فحسـب، بـل يجب أن يكـون أيضًا مواطنًا بالولادة. وهناك مؤهل مماثل لمجلس الشـيوخ في كولومبيـا وللمجلسـين التشـريعيين في بوليفيـا. في الولايـات المتحـدة، هنـاك حاجـة إلى تسـع سـنوات من الجنسـية لمجلس

الشيوخ وسبع سنوات لمجلس النواب. وفي الأرجنتين، تبلغ أرقام مجلسي الشيوخ والمجلس ست سنوات وأربع سنوات على التوالي، وفي أوروغواي سبع سنوات وخمس سنوات. في زامبيا، القواعد الخاصة بالمرشحين للرئاسة تقييدية بشكل خاص: لا يجب أن يولدوا في البلاد فحسب، بل يجب أن يكون لديهم أيضًا أبوين زامبيين.

الإقامة

وتحتاج كوستاريكا إلى 10 سنوات من الإقامة (ليس بالضرورة في الدائرة الانتخابية التي يترشح فيها المرشح) ؛ النرويج، 10 سنوات (ولكن ليس من الضروري أن تكون قبل تقديم الطلب مباشرة) ؛ والولايات المتحدة، أربعة عشر عاما للرئاسة.

في الولايات المتحدة، يجب أن يكون المرشح للكونغرس مقيمًا في الولاية التي يترشح فيها. يجب أن يكون المرشحون لمجلس النواب الفلبيني مقيمين في الدائرة الانتخابية التي يترشحون فيها لمدة عام واحد على الأقل. في إكوادور، يجب أن يكون المرشحون قد ولدوا أو أقاموا لمدة ثلاث سنوات في المقاطعة. وفي ناميبيا، يلزم أن يكون اثنا عشر شهرا من

الإقامة المستمرة في المنطقة الانتخابية المحلية مؤهلا سواء كناخب أو كمرشح للمنطقة.

العمر

يجب أن يكون عمر المرشحين لمجلس النواب الأمريكي 25 عامًا على الأقل (بينما يبلغ سن الاقتراع 18 عامًا). الحد الأدنى لسن مجلس الشيوخ هو 30، والرئاسة 35. في ناميبيا، يجب أن يكون عمر المرشح الرئاسي 35 عامًا على الأقل. الحواجز العمرية الأخرى: 35 لأعضاء مجلس الشيوخ في بوليفيا وكولومبيا والفلبين، و 40 لأعضاء مجلس الشيوخ في بلجيكا وإيطاليا.

التمويل

ويشكل الإفلاس أو الإعسار عقبة عرضية، لا سيما في البلدان المتأثرة بنموذج وستمنستر، مثل أستراليا وأيرلندا وجامايكا وجنوب أفريقيا وسري لانكا وفيجي ومالطة ولكسمبرغ وماليزيا وناميبيا وموريشيوس والهند.

السجل الجنائي

وتشـــمل البلـــدان الـــتي تســـتبعد المـــدانين أســـتراليا وإسرائيل وإيطاليا وأيسلندا والبرازيل وبلجيكا وبوليفيـا وجنـوب أفريقيـا وجنـوب أفريقيـا وجنـوب أفريقيـا وفيجي وكولومبيـا ولكسـمبرغ وماليزيـا ومالطـة وموريشـيوس وناميبيـا والـنرويج ونيوزيلندا وهولندا واليابان لانكا وزمبابوي.

الإعاقة العقلية

ويشـــكل الاغـــتراب أو المـــرض العقلي عقبـــة في بعض البلدان، بما فيها بلجيكا وبوليفيـا والبرازيـل وبريطانيـا العظمى وفيجي وأيرلنـدا وإيطاليـا وجامايكـا وماليزيـا ومالطـة وناميبيـا وهولندا ونيوزيلندا والنرويج وجنوب أفريقيا وسري لانكـا ولانكـا وسويسـرا. (الـذي يسـتبعد أيضًـا ضـعف العقـل - وهـو شـرط يفـترض السـاخرون أنـه قـد يـؤدي إلى اسـتبعاد العديـد من السياسيين) وتركيا وزيمبابوي.

عدم اللياقة الشخصية الأخرى

وفي بوليفيا وفرنسا، لا يحـق للمـرء أن يتقـاعس عن أداء الخدمـة العسـكرية ؛ وإيطاليـا والفلـبين وكوسـتاريكا بسـبب الأمية ؛ وموريشيوس، إذا لم تتمكن من قراءة اللغـة الإنكليزيـة

والتحـدث بهـا ؛ وفي كوسـتاريكا، ينتمي المـرء إلى أسـرة رئيس الجمهورية.

عدم توافق المهام

والخدمة الفعلية في القـوات المسـلحة والفـروع المدنيـة للخدمـة المدنيـة هي أهم مصـدر لعـدم التوافـق مـع الترشـيح للمناصـب الانتخابيـة. ومن الأمثلـة على ذلـك ألمانيـا وتركيـا وجامايكا وزمبابوي ومالطة وماليزيا والمكسيك والهند.

ويُسـتبعد المتعاقـدون الحكوميـون من الترشـح في أستراليا وإكوادور وجامايكـا وفيجي والمكسـيك والهنـد وأمـاكن أخرى.

لا يوجد نقص في أنواع أخرى مفاجئـة أو غـير عاديـة من الاسـتبعاد. يتم اسـتبعاد المحـامين الـذين يمارسـون القـانون وأفراد رجال الدين في الأوامر الكاثوليكية في الأرجنتين، كـأفراد من العائلة المالكة في بريطانيا العظمى، وأساتذة جـامعيين في تركيـا، ومعلمين ومسـتأجري بيـوت دعـارة في لوكسـمبورغ، ومسـجلين للـرهن العقـاري في اليونـان، وممثلين قـانونيين لشركات أجنبية في الإكوادور.

الأيديولوجية

ويبدو من المعقول استبعاد المرشحين الذين يدعون إلى تدمير دولة، أو الملتزمين بالإرهاب أو المعارضين للديمقراطية. لكن من الصعب رسم خط فاصل بين حظر أولئك الذين يرغبون في استخدام الهياكل الديمقراطية فقط لتقويضها وأتباع الأيديولوجيات غير الشعبية الذين يجب مع ذلك التسامح معهم في مجتمع تعددي. وتتوقف حدود التسامح جزئيا على حالة الدولة وقت الانتخاب. قد يكون هناك تسامح أكبر مع الآراء التي تبدو متطرفة في وقت السلم مقارنة بحالة الطوارئ في الحرب.

وهناك دائما خطر فرض قيود على حقوق العناصر التي يزعم أنها غير عادلة أو غير ديمقراطية أو متطرفة أو عنيفة بطريقة غير عادلة. يمكن استخدام القيود المفروضة على الترشيحات لأسباب أيديولوجية كذريعة لنظام استبدادي لعرقلة المعارضة أو قد يتم تطبيقها بشكل غير منتظم. حقيقة أن القيود المفروضة على الأشخاص المناهضين للديمقراطية في ألمانيا الغربية بعد الحرب تم تطبيقها بقوة أكبر على الشيوعيين أكثر من أولئك الذين لديهم خلفيات نازية هي دون تعليق. القيود المفروضة على الشيوعيين في الولايات المتحدة خلال الحرب الباردة هي قضية أخرى مثيرة للجدل. أفاد ريتشارد

كاتز أن المرشحين الشيوعيين ما زالوا مستبعدين اليوم في تسع من الولايات 50 للولايات المتحدة

وهناك أمثلة أخرى على الاستبعاد الأيديولوجي في إندونيسيا، حيث يجب على المرشحين إظهار الولاء لسيلا بانسا - المبادئ الخمسة للتعايش السلمي - باعتبارها الأيديولوجية الأساسية للدولة، وفي العراق، حيث يجب على المرشحين دعم مبادئ وأهداف ثورة تموز/يوليه 1968. (قد يعترض المرء على أن هذه الأمثلة، التي استشهد بها جودوين جيل، لا تتعلق بالديمقراطيات التعددية.)

الدين

وفقًا للدستور، يجب أن يكون رئيس الأرجنتين من الروم الكاثوليك. في إيران، يجب أن يكون لدى المرشحين إيمان والتزام فعال بالإسلام أو ينتمون إلى أقلية دينية معترف بها.

42- تمويل الأحزاب والمرشحين

في الديمقراطيــة، لا يمكن للسياســة أن تعيش بـــدون مــوارد ماليــة. لن تتمكن الأحــزاب السياســية من التنظيم، ولن يتمكن السياســيون من التواصـــل مــع الجمهـــور، ولن تتمكن الحملات الانتخابية من الوقوف إذا لم يتم جمع الأمـوال. ولـذلك فإن التمويل السياســي ليس أمـرا لا غـنى عنـه فحسـب، بـل إنـه مرغوب فيه أيضا.

ومع ذلك، تسبب تمويل السياسة في مشاكل خطيرة في معظم الـــديمقراطيات. الـــدرس الأول الـــذي يمكن تعلمـــه من التجربة الغربية هو أنه لا توجد حلول بسيطة لهذه الصعوبات.

مشاكل التمويل السياسي

المال هو أصل العديد من العلل السياسية:

(1) الفساد - قد يميل السياسيون والأحـزاب إلى تقـديم خـدمات غـير مناسـبة مقابـل مسـاهمات سياسـية. غالبًـا مـا أدى جمـع التبرعات إلى الفساد. انظر أيضا مكافحـة الاحتيـال والممارسـات غير العادلة.

(2) عـدم المسـاواة - يمكن أن يـؤدي المـال إلى عـدم المسـاواة ويمكن أن يشوه المنافسة الانتخابية. إذا كان الحزب قــادرًا على

جذب أموال عالية بشكل غـير متناسـب من بعض الأثريـاء، فمن المرجح أن يكتسب ميزة كبيرة على الحزب المعـارض. سـتتمكن حملـة ممولـة جيـدًا من تعـيين المزيـد من المـوظفين ودفـع تكاليف المزيد من الملصقات والإعلانـات. من الصـعب التقـييم العلمي لمــدى توليــد المــوارد الفائقــة للأصــوات. الميزانيــة الضخمة ليست ضمانًا للنجـاح. ولكن هنـاك ظـروف يتمتـع فيهـا المرشح صاحب أعلى ميزانية بميزة واضحة.

وفقًــا لدراســة مفصــلة أجراهــا البروفيســور غـــاري جاكوبسون، فإن حجم ميزانية الحملة له تأثير حيـوي على نتـائج المنافســة لمجلس النــواب الأمــريكي. على وجــه الخصــوص، المرشح الذي يريد الفوز على عضو الكونجرس المنتهيـة ولايتـه لديه فرصة ضئيلة بدون ميزانية حملة كبـيرة. في عـامي 1972 و 1974، حصـل المرشـحون الـذين واجهـوا أعضـاء الكـونجرس المنتهيــة ولايتهم على 1٪ إضــافية من الأصــوات مقابــل كــل 10000 دولار ينفقونها على حملتهم. بالنظر إلى المبلغ الهائــل من الأمـوال الـتي تم إنفاقهـا في الانتخابـات، فـإن هـذه النتـائج رائعة. انظر أيضا تكافؤ الفرص.

(3) الحــواجز الماليــة أمــام الترشح - إذا كـان نجـاح الانتخابـات يعتمــد على الوصــول إلى المــال، فيمكن ردع المواطــنين غــير المحظوظين عن الترشح لمناصب عامة. ومع ذلك، تتطلب صحة

الديمقراطية أن يتمكن أفراد جميع الفئات - الأغنيـاء والفقـراء - من ممارسة مهنة في السياسة.

الفضائح الأخيرة

تظهـر الأحـداث في الـدول الغربيـة أن هـذه مشـاكل خطيرة. كما ينطبـق حكم الأسـتاذ الألمـاني المتعلم وايلـدنمان بشأن الوضع في بلـده على الآخـرين. وكتب «ممارسـات تمويـل الأحـزاب الألمانيـة هي النقطـة السـوداء للحكومـات التمثيليـة اليوم».

بعض أخطـــر الفضـــائح السياســـية في الثمانينيـــات والتسـعينيات تتعلـق بالانتهاكـات والفسـاد المزعـوم المحيـط بالمسـاهمات في الأحـزاب السياسـية. في الحـالات القصـوى، تم اتهام السياسيين بقبول الأموال من المجرمين، إما لمصـلحتهم الخاصة أو لأموال حملتهم.

كان سـقوط الـديمقراطيين المسـيحيين في إيطاليـا إلى حد كبير بسبب اتهامات بعلاقات مالية مـع المافيـا. في اليابـان، دارت الأزمة السياسية والتحدي للديمقراطيين الأحرار الحاكمين في أوائل التسـعينيات حـول سلسـلة من الفضـائح الـتي تنطـوي على مدفوعات للسياسيين مقابل نفقاتهم الانتخابية (الضخمة).

فرنسا بلد ثالث تم فيه إدخال لوائح جديدة بشأن تمويل السياسة في أعقاب مزاعم الفساد.

في بريطانيا، كانت المشاكل أقل خطورة. ومع ذلك، أدت الاتهامات في الصحافة الوطنية ضد حزب المحافظين في عام 1993 إلى تحقيق من قبل لجنة الشؤون الداخلية بمجلس العموم في تمويل الأحزاب السياسية. وعدت حكومة حزب العمال، التي تولت السلطة في ماي 1997، بإدخال إصلاحات. وفي نوفمبر 1997، طلب رئيس الوزراء بلير من اللجنة المعنية بالمعايير في الحياة العامة) لجنة نيل (استعراض المسائل المتصلة بتمويل الأحزاب السياسية وتقديم توصيات بشأن إمكانية إدخال تغييرات على هذه الترتيبات.

في الولايات المتحدة وألمانيا، خلقت لوائح التمويل السياسي - التي تم تقديمها في الأصل كرد فعل للفساد - مشاكل جديدة أدت إلى سلسلة لا نهاية لها من الإصلاحات الإصلاحية على ما يبدو.

تورط قادة وأحزاب من جميع الاتجاهات السياسية في فضائح. في بلجيكا، تتعلق الاتهامات بسوء السلوك فيما يتعلق بالتمويل السياسي باليسار السياسي، بما في ذلك السيد كلايس. في إيطاليا، كان حزب يميني هو الأكثر تضررا. في ألمانيا، كانت أبرز سمات قضية فليك في أوائل الثمانينيات هي

حقيقة أن السياسيين المخضرمين من جميع الأحـزاب الرئيسـية يحتقرون القوانين على ما يبدو.

أنواع الأنظمة

منذ الحرب العالمية الثانية، أدخلت معظم الديمقراطيات الغربيـة تشـريعات مصـممة للسـيطرة على انتهاكـات التمويـل السياســي. وقــد حــاولت الحكومــات تنظيم ودعم التمويــل السياسي بعدة طرق:

- الحــد من النفقــات - فــرض حــدود، على ســبيل المثــال، على النفقـات المـأذون بهـا لكـل مرشـح لعضـوية البرلمـان أو لكـل منظمة من منظمات الأحزاب الوطنية ؛
- تقييد الاشـتراكات - فـرض قيـود على المبـالغ المـأذون للفـرد بدفعها ؛
- لـوائح الكشـف - الإعلان الإلـزامي عن أسـماء المسـاهمين في الحملات والأطـراف والكشــف عن المبــالغ الــتي يــدفعها كــل مساهم؛
- حظــر أنــواع معينــة من المســاهمات - مثــل تنظيم أو تقييــد المساهمات السياسية للشركات التجاريـة الأجنبيـة والنقابـات أو المنظمات والمواطنين الأجانب ؛

• حظر أنواع معينة من الإنفاق - مثل تقديم الرشاوى للناخبين الأفراد، والمشروبات والوجبات للناخبين، وحظر شراء وقت تلفزيوني للدعاية الحزبية في بعض البلدان ؛

• تدابير لتشجيع المساهمات - الإعفاء الضريبي والإعفاءات الضريبية وغير ذلك من أشكال الإعفاء الضريبي على المساهمات السياسية ؛

• الإعانات العينية - على سبيل المثال، توفير تسهيلات مجانية أو باهظة الثمن للأحزاب والمرشحين، والامتياز البريدي للأدبيات الانتخابية، والتسهيلات المجانية أو المدعومة للأحزاب للبث التلفزيوني أو الإذاعي ؛

• الإعانات العامة - المدفوعات المالية للأحزاب أو المرشحين من الأموال العامة.

أهداف النظام

وتختلف صياغة التشريع من بلد إلى آخر تبعا لطبيعة المشاكل التي تشكل حافزا للإصلاح.

(1) مكافحة الفساد - كان هذا هدفًا رئيسيًا لمعظم جهود الإصلاح. الحجة الشائعة لجعل إعلان المساهمات السياسية إلزاميًا هي أنه سيثني بالتأكيد السياسيين عن الدخول في

أسـواق مشـبوهة مقابـل المسـاهمات (انظـر أيضًـا المشـاركة السياسية).

(2) تعزيـز الإنصـاف - الحـد من المبلـغ المسـموح للسياسـيين بإنفاقـــه لا يهـــدف فقـــط إلى الســـيطرة على الطلب على المسـاهمات (وبالتـالي الحـد من فـرص الفسـاد)، ولكن أيضًـا لتقليل التفاوتـات في المـوارد بين المنظمـات السياسـية الغنيـة والفقيرة (انظر تكافؤ الفرص).

(3) التحكم في النمو السريع لنفقات الحملة.

(4) تعزيـز ظهـور أحـزاب سياسـية قوية - يؤكـد أنصـار الإعانـات الماليــة للأحــزاب أن الديمقراطيــة بحاجــة إلى أحــزاب قويــة وتنافســية. إذا أرادت الأحــزاب أن تكــون قــادرة على الترشــح للانتخابات وإذا أرادت أن تكـون قـادرة على البحث عن سياسـات جديدة، فإنها بحاجة إلى الوسائل المالية ليكون لديها عدد كافٍ من المـوظفين. وأفضـل طريقـة لضـمان حصـول الأحـزاب على الموارد الكافيـة للاضـطلاع بوظائفهـا الديمقراطيـة هي تقـديم إعانـات من الأمـوال العامـة. تـأتي هـذه الحجـة بشـكل أساسـي (ولكن ليس حصريًا) من اليسار السياسي.

(5) تشجيع المشاركة الشعبية - هذا الـرأي المخـالف يـدافع عنـه الحق السياســي بشـكل خـاص. ووفقـا لهـذا الـرأي، فـإن السـمة الأساسية للأحزاب الديمقراطية هي أنها منظمات طوعية تعتمد

على دعم الأعضاء وجهـودهم. وينبغي ألا تعتمـد على الدولـة أو المساهمات الخاصة الكبيرة. وينبغي أن تستند مواردها الماليـة إلى عـدد كبـير من المسـاهمات الصـغيرة. في أنظمـة الحـزب الواحد، حيث تجلب العضوية في الحزب الحاكم مزايا ماديـة، من المرجح أن ينضم الناس لصالح وظائفهم ووظائفهم.

من ناحية أخرى، فـإن المشـاركة في الأنشـطة السياسـية في نظـام متعـدد الأحـزاب لا تـوفر مثـل هـذه الخـدمات. في الأنظمة متعددة الأحزاب، يجب على قادة الأحـزاب الديمقراطيـة جذب المؤيدين الذين سيقدمون دعمهم لدوافع مثالية. ولهـذا السـبب من المهم ألا تتلقى الأحـزاب الديمقراطيـة مسـاهمات مالية من الأعضاء العاديين فحسب، بل أيضا مساعدة في مهـام الدعايـة الانتخابيـة. ويـترتب على هـذا الـرأي أن أحـد الأهـداف الرئيسية لأنظمة التمويل السياسي ينبغي أن يتمثل في تشجيع المشاركة الفردية الواسعة من خلال المسـاهمات والمسـاهمات الصغيرة. هذا الهدف لـه أهميـة خاصـة في ديمقراطيـة جديـدة تكـون فيهـا المنظمـات الحزبيـة ضـعيفة ويتعين عليهـا تجنيـد أعضاء.

ويــزعم أحيانــا أنــه من غــير الــواقعي توقــع أن تتمكن الأحزاب السياسية في مناطق العـالم الـتي تكـون فيهـا الـدخول منخفضة جدا من جمع أمـوال كبـيرة من رسـوم العضـوية. وفي

هذه الظروف، فإن المصادر الوحيدة للأموال المتاحة هي المنح المقدمة من الأموال العامة أو الإعانات المقدمة من المانحين الأجانب. لكن هناك أسباب قوية لمعارضة هذا الرأي. وعلى وجه الخصوص، هناك خطر في هذه البلدان من أن يخنق النمو العضوي للأطراف هذه المعونة. إذا كان قادة الأحزاب قادرين على الاستفادة من المساعدة المالية، فسوف يفقدون جذورهم المحلية في كثير من الأحيان. في عدد كبير من الديمقراطيات الجديدة، تدهورت الأحزاب السياسية نتيجة للإعانات المالية قصيرة الأجل وحسنة النية ولكنها مفرطة في السخاء.

لماذا غالبًا ما يتم تفويت لوائح التمويل السياسي ؟

وسيكون من المفيد إيجاز بعض الطرق التي تم بها تجنب الإصلاحات في السنوات الأخيرة. ستوفر مراجعة هذه التقنيات المستخدمة لخرق القانون للمشرعين اليوم تحذيرات، فضلاً عن الاستفادة من الخبرة. لخص الباحث الألماني البارز كارل هاينز ناسماخر الصعوبات التي يواجهها الإصلاحيون في الدول الغربية.

وقد أبرزت الممارسة السياسية لما يقرب من عقدين من الزمن مرة أخرى المفارقة العامة لتدابير الإصلاح الدستوري. ويؤدي تنفيذ تشريع الإصلاح إلى الحاجة إلى تشريع إصلاحي إضافي وأكثر تعقيدا. شجعت القيود الدقيقة المصممة للسيطرة

على تدفق الأموال إلى العملية السياسية السياسيين المحترفين على الشـــروع في بحث مبتكـــر عن الثغـــرات المحتملـــة إمـــا في تطبيق القوانين القائمة أو في صياغة التعديلات اللازمة.

وبالمثل، سـلط هربـرت ألكسـندر الضـوء على مخـاطر مقترحـات الإصلاح غير الحكيمة. يميـل تشـريع الإصـلاح إلى خلـق مشـاكل جديدة وغير متوقعة. يمكن ملاحظة ذلـك في سلسـلة لا نهايـة لهـا من الإصـلاحات الإصـلاحية في العديـد من البلـدان مثـل فرنسا والولايات المتحدة وإيطاليا وألمانيا.

لمـــاذا ثبت صـــعوبة وضـــع قـــوانين مرضـــية لتنظيم التمويـــل السياسي ؟ هناك سببان أساسيان على الأقل.

<u>(1) الثغرات</u> - تعد المساهمات في الأحـزاب السياسـية والحملات الانتخابيـة من أهم القنـوات المباشـرة الـتي يمكن من خلالهـا استخدام الأمـوال للتـأثير على السياسـة. علاوة على ذلـك، هـذه ليسـت الوحيـدة: قـد لا يكـون للقيـود المفروضـة على تمويـل الأحـزاب والانتخابـات الأثـر المنشـود إذا ظلت أشـكال التمويـل الأخـرى ذات الصـلة بالسياسـة غـير خاضـعة للرقابـة. وتنـاقش مسألة الثغرات الحاسمة في ملف آخر (انظر الفراغات التشريعية).

<u>(2) التنفيـذ غـير الكـافي</u> - في مجـال مثـير للجـدل ومعقـد مثـل تمويل الأحـزاب والحملات، تحتـاج القـوانين إلى إشـراف وتنفيـذ

فعـالين. كمـا قـال الخيـام بالتيـل، يتطلب الإعـدام سـلطة قويـة تتمتع بسلطات قانونية كافية للإشراف والتحقق والتحقيـق، وإذا لزم الأمر، الشروع في الإجراءات القانونية. أقل من ذلك سـيؤدي إلى الفشل (انظر أيضًا الجرائم والجزاءات).

وتقدم ألمانيا مثالا مثيرا لعـدم تنفيـذ القـانون المتعلـق بالتمويـل السياسـي. تشـير الاكتشـافات في أوائـل الثمانينيـات حول قضية فليك إلى وجود بعض الحالات 1 800 لخرق القانون وأن جميـع الأحـزاب الرئيسـية متورطـة، بالإضـافة إلى بعض الشخصيات السياسية الأكثر خبرة والعديد من الشركات الرائـدة في البلاد.

في عام 1994، أفـاد ألكسـندر وري شـيراتوري أن تحقيقًـا متـأخرًا في إيطاليـا اكتشـف انتهاكـات على مـدى عـدة سـنوات. وأودى التحقيق، المعروف باسـم عمليـة الأيـدي النظيفـة، بحيـاة سبعة شخصيات رفيعة المستوى، من بينهم وزيـر سـابق، انتحـر بعد إخطاره رسميًا بأنه يخضع للتحقيق لانتهاكه قوانين تمويـل الأحزاب. حتى الآن، تم سـجن أو اسـتجواب 1500 سياسـي - من بينهم رئيسان سـابقان للـوزراء - ورجـال أعمـال، واسـتقال سـتة وزراء حكوميين وأربعة من قادة الأحزاب السياسية الرئيسية من مناصبهم.

غير أن مسألة الإنفاذ تطرح معضلة أخرى. من ناحية أخرى، لا تكون القوانين ذات قيمة تذكر إذا لم يتم احترامها. من ناحية أخرى، يمكن أن تكون متطلبات المساءلة ساحقة لدرجة أنها ستزيد هي نفسها بشكل كبير من تكاليف الحملة وتردع المواطنين العاديين عن الترشح لمنصب سياسي.

لقد كانت تلك تجربة الولايات المتحدة. وقد أصبحت الأنظمة المتعلقة بالإفصاح عن المساهمات السياسية والقيود المفروضة على المساهمات التي يأذن بها المانحون معقدة لدرجة أنه يتعين على المرشحين توظيف محامين ومحاسبين متخصصين. كان القانون الانتخابي مجالًا مزدهرًا للنشاط - والربح - لمهنة المحامين.

هذه التحذيرات لا تهدف إلى إحداث اليأس. من ناحية أخرى، تهدف إلى تشجيع الصرامة والاحتياطات. من الأهمية بمكان النظر في تفاصيل ومبادئ أي تشريع مقترح بشأن التمويل السياسي.

وفي ضوء التعقيدات العديدة التي ينطوي عليها التحكم في التمويل السياسي، ينبغي النظر بعناية في القوانين. فاللوائح لا قيمة لها ما لم يتم إنشاء نظام تنفيذ مهني ومحايد ومعد إعدادا جيدا. اثنان من أكثر أنواع اللوائح الواعدة هما تلك التي تنص على وقت البث المجاني للأحزاب السياسية أثناء

الحملات الانتخابية وتلك التي تقـدم حـوافز ضـريبية (أو إعانـات معادلة) للمساهمات الصغيرة.

43- التمويل العمومي

في معظم الـديمقراطيات الغربيـة، تم تقـديم الإعانـات المالية للأحـزاب السياسـية أو المرشـحين للمناصـب العامـة في الخمسينيات. في العديد من الدول أصبحت الإعانات أهم مصـدر للدخل لحزب ما. أصبحت الإعانـات الماليـة المباشـرة المدفوعـة للمرشحين أو الأحزاب السياسية التي تعتمد على الأموال العامـة هي القاعدة.

وبالإضـافة إلى هـذه الإعانـات المباشـرة، قـدمت الدولـة مسـاعدة ماليـة غـير مباشـرة في العديـد من البلـدان. غالبًـا مـا يـحصل المرشحون والأحزاب، على سبيل المثال، على بدلات وقت البث المجاني أثناء الحملات الانتخابية، بينمـا يتلقى المرشـحون أحيانًا خدمات بريدية مجانية أو مخفضة.

وأصبحت المساعدة المالية المباشرة من الأموال العامة مصـدرا رئيسيا لتمويل المرشحين والأحزاب في عـدد كبـير من البلـدان. ويتضح الدور الغالب للتمويل العام عندما يتم الجمـع بين جميـع مصادر المساعدة المالية والعينية المقدمة من الدولة.

<u>الآثار الإدارية</u>

ويخضع نظام الإعانات العامة لشروط إدارية مسبقة مختلفة:

• إذا دفعت مبالغ مالية للأحزاب السياسية، يجب وضع تعريف قانوني لمصطلح الحزب. وبدون هذا التعريف، سيكون من المستحيل تحديد المنظمات التي ينبغي أن تتلقى المساعدة. عادة، يتم تعريف الحزب على أنه منظمة قامت بترشيح عدد أدنى معين من المرشحين للانتخابات وحصلت على نسبة دنيا على الأقل من الأصوات. في ألمانيا، الحد الأدنى للمنظمة للتأهل كحزب وتلقي الإعانات العامة هو 0.5٪ على الأقل من الأصوات الوطنية ؛

• من أجل الحصول على أموال عامة، يكون الطرف ملزما عادة بإنشاء هيكل إداري مرض لضمان استخدام المساعدة بحكمة والاحتفاظ بالحسابات.

تعليقات

ويبدو أن الإعانات العامة مرغوبة لدى الإصلاحيين لعدة أسباب. وفيما يتعلق بالفساد، يبدو أنه ينبغي للبلدان أن تحرر منظمات الأحزاب السياسية من الحاجة إلى الكفاح من أجل الإعانات الخاصة ومساهمات الشركات. جادل مؤيدو مساعدة الدولة للأحزاب بأن نظام التمويل العام من المرجح أن يكون

أكثر عـدلاً ووضـوحًا. يحتـوي هـذا النظـام أيضًـا على نـداء أكيـد للسياســيين والبيروقراطــيين الحزبــيين لتوفــير مصــدر دخــل مضمون.

غير أن التمويل العام تعرض لانتقادات شديدة:

• اتجه تقـديم المعونــة الحكوميــة إلى زيـادة رغبـة الأطـراف في الحصــول على الأمــوال. لــذلك لم توقــف البحث عن مســاهمات خاصــة إضــافية ولم تقض على الفســاد. حــدث الفســاد الهائــل المرتبــط بالتمويــل السياســي في ألمانيــا وإيطاليــا في البلــدان التي تلقت فيها الأحزاب مساعدات سخية من الدولة ؛

• من الــوهم افــتراض أن معونــة الدولــة ســتؤدي بالتأكيــد إلى توزيع عادل للأموال بين الأطراف. من الصـعب بالفعـل تصـميم تقسيم مقبول لـوقت البث المجـاني. مشـاكل تقاسـم مـدفوعات الخزانة العامة أكثر صعوبة. الإنصاف مفهوم مرن، ويمكن توقع أن يتخيــل الحــزب الحــاكم أو ائتلاف الأحــزاب نظامًــا يصــب في مصلحته. بالإضافة إلى ذلـك، سـيتم حث المشـرعين على اتخـاذ ترتيبات مالية تفيد أولئك الذين يشغلون مقاعـد في البرلمـان - أنفسهم - ووضع خصومهم في وضع غير مؤات ؛

• إذا كـانت الأطـراف تعتمـد على الأمـوال العامـة، فإنهـا تخـاطر بفقـدان طابعهـا الطـوعي والتشـاركي. إذا أصـبحت المنظمـات

الحزبية بيروقراطيـة ترعاهـا الدولـة، فمن المفـترض أن تفقـد - هذه هي الحجة - الاستقلال الضروري للعب دورها الديمقراطي. أحد الاسـتجابات لهـذه المخـاوف هـو الحـد من نسـبة الإيـرادات التي يمكن أن يتلقاها الطرف من الأمـوال العامـة. هـذا حكم تم إدخاله في ألمانيا.

44- التمويل المباشر

نبذة تاريخية

إن استخدام أموال دافعي الضرائب لتمويل المرشحين والأحزاب ليس بأي حال من الأحوال ظاهرة حديثة. في بعض البلدان، كانت ممارسة الحكومات طويلة الأمد هي استخدام الأموال السرية لمساعدة حلفائها السياسيين. في بريطانيا، استخدمت الحكومة أموال الخدمة السرية البالغة 10000 جنيه إسترليني سنويًا لأغراض حزبية حتى ثمانينيات القرن التاسع عشر. ألغت حكومة المحافظين أموال الخدمة السرية في خطوة ربما كانت بدافع أقل من الاعتبارات الأخلاقية من الرغبة في رفض هذا المصدر من التمويل لأي حكومة ليبرالية مستقبلية.

شهد القرن التاسع عشر أيضًا استخدام بسمارك النشط لصندوق سري يُعرف باسم مؤسسة الزواحف. كان استخدامه الرئيسي هو رشوة الصحفيين (يُطلق عليهم الزواحف بدافع الازدراء). لكن الصندوق استخدم أيضًا لأغراض سياسية مختلفة داخل ألمانيا وخارجها.

خلال الحرب الباردة، وصلت التدفقات السرية للأموال الحكومية للانتخابات وبناء الأحزاب إلى أبعاد كبيرة.

بالإضـافة إلى هـذا النظـام القـديم للأمـوال الحكوميـة المخفيـة المسـتخدمة لأغـراض سياسـية حزبيـة، شـهد القـرن العشرين تطوير المساعدة المالية لأعضاء المجـالس التشـريعية الـتي تعتمـد على الأمـوال العامـة. أصـبحت الـرواتب والمكافـآت للبرلمـانيين ثم للمجموعـات الحزبيـة في المجـالس التشـريعية هي القاعدة.

كـان الابتكـار منـذ أواخـر الخمسـينيات فصـاعدًا هـو أن الأمـوال العامـة تم توفيرهـا بشـكل أكـثر انفتاحًـا للمرشـحين والأحزاب. هناك مثال مبكـر على التمويـل العـام غـير المعلن في الأراضي الأمريكية لبورتوريكو. يشرح البروفيسور Paltiel كيـف يعمل:

"تم تصـميم نظـام المنح الرائـد الـذي تم تقديمـه في بورتوريكو بموجب قانون صندوق الانتخابات لعـام 1957 لإزالـة الأحزاب السياسـية الرئيسـية في الجزيـرة من اعتمادهـا السـابق على مصالح السكر العميقة الجـذور ونفس المسـاهمة القسـرية لموظفي الخدمة المدنية، اضطر الكثـيرون للتـبرع حـتى 2٪ من رواتبهم للحـزب الحـاكم. وينص القـانون على إنشـاء صـندوق انتخـابي في كـل دورة مـدتها أربـع سـنوات. الأحـزاب السياسـية المسـجلة الرئيسـية - أولئـك الـذين حصـلوا على 10٪ من الأصـوات المـدلى بهـا لمنصـب الحـاكم في الانتخابـات العامـة

السابقة، والذين رشحوا مرشحين في جميع الدوائر الانتخابية وحصلوا على تمثيل في الجمعية التشريعية - يمكن أن تسحب ما يصل إلى 000 75 دولار سنويا بين الانتخابات في السنوات غير الانتخابية و 000 150 دولار في سنوات الانتخابات لتغطية التكاليف الإدارية والتشغيلية والانتخابية. »

تم تقديم أول نظام دعم مباشر في ألمانيا الغربية في عام 1959. في مقال عام 1989، ذكر هربرت إي ألكسندر 21 التواريخ التي تم فيها تقديم الإعانات العامة المباشرة أو أنه تم تمرير تشريع لمثل هذه المدفوعات في العديد من البلدان:

البلد	السنة
كوستاريكا	1954
الأرجنتين	1955
ألمانيا (الغربية)	1959
النمسا	1963
فرنسا	1965
السويد	1966
فنلندا	1967
الدانمرك	1969

النرويج	1970
البرازيل	1971
كندا	1974
إيطاليا	1974
الولايات المتحدة	1976
إسبانيا	1977
المكسيك	1978
فنزويلا	1978
تركيا	1983
أستراليا	1984

البلـدان الأخـرى الـتي لـديها نظـام للإعانـات الماليـة المباشـرة للأحزاب أو المرشحين:

- **الجمهورية التشيكية**
- **اليونان**
- **هنغاريا**
- **نيكاراغوا**
- **بولندا**
- **البرتغال**

- **رومانيا**
- **جنوب أفريقيا**
- **تايوان**

البلدان غير الممولة مباشرة من الدولة إلى المنظمات الحزبية غير البرلمانية أو المرشحين في عام 1995:

- **بريطانيا العظمى**
- **الهند**
- **أيرلندا**
- **لكسمبرغ**
- **ماليزيا**
- **هولندا**

ومع ذلك، يوجد في هولندا تمويل عام للمعاهد التعليمية ذات الصلة بالحزب.

استخدامات وأشكال الإعانات العامة

وينبغي التمييز بين:

(أ) تسديد نفقات الانتخابات والمدفوعات للتنظيم الروتيني للأحزاب السياسية بين الانتخابات ؛

(ب) المدفوعات للأحزاب السياسية والمدفوعات للمرشحين ؛

(ج) المدفوعات للمنظمات المركزية للحزب والمدفوعات للمنظمات الحزبية المحلية.

إعانات لتكاليف الانتخابات وتكاليف تنظيم الأحزاب الروتينية

ومن أمثلة البلدان التي تتصل فيها الإعانات الحكومية بتكاليف الانتخابات إيطاليا (منذ عام 1993) وبولندا وفرنسا وكندا.

ويتم تمويل التكاليف التشغيلية الروتينية للتنظيم الحزبي في النمسا والبرازيل والجمهورية التشيكية وألمانيا واليونان وهنغاريا وإيطاليا (1974 إلى 1993) واليابان والبرتغال والسويد.

وفي بعض الدول، مثل هنغاريا وإسرائيل والمكسيك، هناك إعانات للتكاليف التنظيمية الروتينية والحملات الانتخابية.

منح للمرشحين والمنظمات الحزبية

ويتجلى التمييز بين المدفوعات للأحزاب السياسية والمدفوعات لفرادى المرشحين في نظام المنح الانتخابية في كندا. وهناك فئتان منفصلتان من المنح الانتخابية، إحداهما لفرادى المرشحين البرلمانيين والأخرى لمنظمات الأحزاب الوطنية.

الإعانات المقدمة للمنظمات الحزبية الوطنية والمحلية

عادة ما يتم دفـع المـدفوعات العامـة للهيئـات المركزيـة للحزب السياسي. هـذا يعمـل على زيـادة نفـوذهم في السياسـة الداخليـة للحـزب. وممـا لا شـك فيـه أن أثـر الإعانـات المباشـرة المقدمة للأطراف، على العموم، هو تعزيـز الاتجـاه نحـو مركزيـة السلطة داخلها - وهو تطور نتج عن أسباب أخرى أيضا.

هنـاك اسـتثناءات من القاعـدة. في السـويد، يمكن منح منحة منفصلة من قبل البلديات مباشرة إلى المنظمات الحزبيـة المحليـة، وهـو نظـام يجمـع بين التمويـل العـام ودرجـة من اللامركزية. منذ عام 1977، قدمت جميع السلطات والمقاطعـات في السويد الدعم للأحزاب الممثلة في مجالسها.

في بعض الأنظمــة الفيدراليــة، مثــل أســتراليا وكنــدا والولايــات المتحــدة، تكمــل الســلطات الثانويــة - الولايــات أو المقاطعات - الإعانات الفيدرالية (التي تتعلق بنفقات الانتخابــات الفيدرالية أو منظمات الأحزاب الفيدرالية) بإعانات للأنشطة على مستوى الولاية أو المقاطعة. وفقًا للإسكندر، كان التمويل العـام موجــودًا في معظم المقاطعــات الكنديــة وكــذلك في ولايــتي ألمانيا الغربية والنمسا. في الولايـات المتحـدة وأسـتراليا، تقـدم أقلية من حكومات الولايات أيضًا إعانات. كانت هناك مثـل هـذه

الترتيبـات في بعض المنــاطق الأمريكيــة - سـياتل وتوكســون ومقاطعة ساكرامنتو.

45- قواعد التمويل

العتبات

من الممارسات الشائعة أن تخضع الأحزاب والمرشحين الذين يرغبون في الحصول على تمويل عام للحد الأدنى من المتطلبات. يمكن أن تتخذ عدة أشكال مختلفة:

(أ) قد يكون شرط المساعدة المالية لفرادى المرشحين هو حصولهم على نسبة مئوية معينة من الأصوات المدلى بها في دوائرهم الانتخابية في الانتخابات التي تلتمس المنحة من أجلها. وبما أنه لن يكون من الواضح قبل الانتخابات ما إذا كان كل مرشح سيحصل على الحد الأدنى اللازم من الدعم، فلن تسدد التكاليف للمرشحين المؤهلين إلا بعد الانتخابات. وينطوي هذا النظام على عيب بالنسبة لمقدمي الطلبات الذين ليسوا متأكدين من أن مستوى دعمهم من المحتمل أن يكون كافيا للحصول على المنحة: إذ سيتعرضون لضغوط للحد من نفقاتهم خوفا من عدم حصولهم على تعويض بعد الانتخابات.

وعلاوة على ذلك، قد يستند الحد الأدنى للإعانات الروتينية المقدمة للأحزاب السياسية إلى نتائج الانتخابات العامة الأخيرة ؛

(ب) **بالنسبة للحزب السياسي**، قد يكون شرط إعانة الحملة الانتخابية هو تسمية مرشحين لعدد من المقاعد ؛

(ج) **قد يُطلب من الأحزاب**، بالنسبة للمنح المتعلقة بنفقات التنظيم أو الحملة الروتينية، الفوز بعدد من المقاعد في الهيئة التشريعية ؛

(د) **قد يكون المعيار** نسبة مئوية معينة من الأصوات الوطنية ؛

(هـ) **(قد يكون هناك مجموعة من المعايير:** نسبة مئوية دنيا من الأصوات الوطنية وعدد أدنى من المقاعد في الهيئة التشريعية.

تتراوح عتبات الدعم الحكومي من 0.5٪ من الأصوات الوطنية في ألمانيا إلى 15٪ من أصوات المرشحين الفرديين في كندا. وتجدر الإشارة إلى أنه في البلدان التي تحتاج فيها الأحزاب إلى بلوغ عتبة الدعم الانتخابي من أجل الفوز بمقاعد في الجمعية التشريعية، يمكن تطبيق عتبة مختلفة على الإعانات العامة. في ألمانيا، على سبيل المثال، العتبة الأساسية للمقاعد في البوندستاغ هي 5٪ من الأصوات الوطنية، ولكن بالنسبة للإعانات العامة، فإن العتبة هي 0.5٪ فقط.

فيما يلي بعض عتبات الدعم الانتخابي للحصول على التمويل العام منذ عام 1995. هذه المنح لمنظمات الأحزاب الوطنية وكذلك للمرشحين لفترات انتخابية مختلفة:

تـــايوان 75٪ من الأصـــوات المطلوبـــة من قبـــل كـــل مرشـــح لانتخابات كنـدا 15٪ تركيـا 7٪ إيطاليـا لحملات مجلس الشـيوخ 5٪ من الأصــوات في المنطقــة، أو 15٪ من مجمــوع الأصــوات للمرشحين المسـتقلين فرنسـا لانتخابـات الجمعيـة الوطنيـة 5٪ اليونــان 3 إلى 6٪ أسـتراليا 4٪ السـويد 2,5٪ في الانتخابـات 2 الأخيرة اليابان 2٪ أو أكـثر من 5 المرشـحين المنتهيـة ولايتهم من المكسيك 1,5٪ إسرائيل أقل من 1٪ ألمانيا 0,5٪

الحجـة من أجـل عتبـة منخفضـة هي الإنصـاف للأحـزاب السياسية الناشئة. الحجج الداعية إلى عتبات أعلى هي، أولاً، أنها لا تشجع الأحـزاب والمرشـحين التـافهين مثـل The Monster Raving Loony Party في بريطانيـا العظمى، والـتي يمكن إنشاؤها بخلاف ذلك بنية محددة لتخصيص جزء من المال العام لأنفسـهم. علاوة على ذلـك، قـد يـؤدي ارتفـاع العتبـة إلى تجنب الاضطرار إلى إعطاء أموال عامة للأحزاب المتطرفة الـتي يحتمـل أن تستخدمها لنشر مـذاهب مناهضـة للديمقراطيـة، وفي كثـير من الحالات، مذاهب متطرفـة. ومـع ذلـك، فـإن الـدعم للأحـزاب المتطرفة في بعض البلدان واسع بما يكفي بحيث لا يحرمها أي عتبـة من أمـوال دافعي الضـرائب دون حرمـان بعض الأطـراف المهمـة والمشـروعة في نفس الـوقت. إن احتمـال أن يشـجع التمويـل العـام الأحـزاب غـير الديمقراطيـة هـو نتيجـة مؤسـفة

ولكنها حتمية في بعض الأحيان لتقديم المساعدة المالية الحكومية.

القواعد

يتم توزيع الأموال العامة على الأحزاب والمرشحين وفقا لمعايير مختلفة في مختلف البلدان:

(أ) يجوز أن تكون الإعانة نسبة من النفقات الفعلية والحصول على المال العام مشروطا بقيام الحزب أو المرشح أيضا بجمع الأموال من مصادر خاصة ؛

(ب) قد تكون المنحة مشروطة بموافقة المتلقي على التنازل عن الحق في جمع أموال الحملة من مصادر خاصة (هذه هي قاعدة التمويل العام للحملات الرئاسية في الولايات المتحدة) ؛

(ج) يجوز أن تكون الإعانة المقدمة للأحزاب السياسية متناسبة مع عدد الأصوات التي حصلت عليها في الانتخابات العامة السابقة ؛

(د) يجوز أن تكون الإعانة متناسبة مع عدد مقاعد كل حزب في الجمعية التشريعية ؛

(هـ) يجوز أن تكون الإعانة متناسبة مع تمثيل كل حزب في الجمعية التشريعية، ولكن رهنا بالحكم الإضافي الذي ينص

على أن الأحزاب المؤيـدة للحكومـة تحصـل على مقعـد أقـل من أحزاب المعارضة ؛

(و) يجوز أن تخضع المنحة لأكثر من معيار من هذه المعايير.

أمثلة

كندا : ويقدم النظام الكندي مثالا على سداد نفقات الحملة:

(أ) يسدد لكل مرشح 50 في المائـة من نفقـات الحملـة. يجب أن يحصــل المرشــحون على 15٪ من الأصــوات للتأهــل ويجب أن يستوفوا أيضًا حدًا ثابتًا للنفقات ؛

(ب) وبالنسبة لنفقات حملات المنظمـات الحزبيـة الوطنيـة، تبلـغ نسبة السداد 22.5 في المائة من المجمـوع. مـرة أخـرى، هنـاك سقف للإنفاق. لا يُطلب من الأحزاب الوطنية الحصول على نسبة مئوية دنيا من الأصوات للتأهل ؛ لكنهم مطـالبون، أولاً، بإنفـاق ما لا يقل عن 10٪ من الحد الأقصــى للميزانيـة المســموح بهـا، وثانيًا، حملة 50 مرشحًا على الأقل.

ألمانيا يتضمن النظام الألمـاني صـيغة من الإعانـات السـنوية - الروتينية - لمنظمات الأحزاب الوطنية:

(أ) تحسب الإعانة العامة على أساس نتيجة الانتخابات الأخيرة. لكل من أول 5 مليون صوت، يحصل كل حزب على 1,30 مارك ألماني في السنة الأولى 1 مارك ألماني في كل سنة لاحقة ؛

(ب) بالإضافة إلى ذلك، يخصص 0,5 إدارة الشؤون الإدارية لأي 1 في إدارة الشؤون الإدارية يتلقاها الحزب في مستحقات العضوية ؛

(ج) ألا تتجاوز الإعانة المباشرة المبلغ الذي يجمعه كل طرف من مساهمات الأعضاء والمصادر الخاصة الأخرى ؛

(د) لكي تكون مؤهلة للحصول على منح معادلة، يجب ألا تتجاوز رسوم العضوية 6 000 مارك ألماني للشخص الواحد في السنة ؛

(هـ) أن يكون الحزب قد حصل على 0.5 في المائة على الأقل من الأصوات في الانتخابات الأخيرة (أو 1 في المائة من الأصوات في انتخابات الولاية) ؛

(و) وفقا لتعديل عام 1993 لقانون الأطراف، هناك حد أقصى مطلق قدره 230 مليون علامة في السنة على مجموع الإعانات المباشرة لجميع الأطراف مجتمعة.

نيكاراغوا : وبالنسبة لانتخابات عام 1990، أذن للمجلس الانتخابي الأعلى بتخصيص مبلغ محدد للأحزاب السياسية.

وتقسم نسبة 50 في المائة من هذا المبلغ بالتساوي فيما بينها، بينما يقسم الباقي حسب عدد الأصوات التي تم الحصول عليها في الانتخابات 1984. حصلت الأحزاب التي لم تشارك في انتخابات عام 1984 على نفس المبلغ الذي حصل عليه الحزب بأقل الأصوات.

فيما يلي بعض الأمثلة على تكلفة المنح المباشرة للمرشحين والأحزاب السياسية. وهي لا تشمل النفقات الإضافية على دافعي الضرائب من الإعانات العينية وغيرها من أشكال المساعدة غير المباشرة.

<u>ألمانيا (1994)</u> - بلغ التمويل العام المباشر للأحزاب الممثلة في البوندستاغ 332.2 مليون مارك ألماني. بما في ذلك بعض الإعانات غير المباشرة مثل ضرائب الأحزاب (انظر الالتزامات الضريبية للأحزاب) والتخفيضات الضريبية (انظر الخصومات الضريبية)، كان المجموع 607.2 مليون مارك ألماني. الرقم أعلى إذا اعتبرنا مساعدة الدولة للمؤسسات السياسية.

<u>أستراليا (1992-1993)</u> - 14.2 مليون دولار أسترالي.

<u>النمسا (1989)</u> - حوالي 970 مليون شلن (بما في ذلك مساعدات الصحف الحزبية).

<u>كندا (1993)</u> -ـ 30.5 مليون دينار كندي، منها حوالي 10.5 ملايين دينار كندي للحسومات للأحزاب السياسية المسجلة و 20 مليون دينار كندي للمرشحين.

<u>إسبانيا (1993)</u> - بلغ التمويل العام 12 009 مليار بتا، مقارنة بـ 1,7 مليار بتا في عام 1980.

<u>الولايات المتحدة (1988)</u> - كلفت الحملات الرئاسية الديمقراطية والجمهورية 92.2 مليون دولار أمريكي.

<u>فرنسا (1989)</u> - 105.6 مليون فرنك فرنسي.

<u>اليونان (1993)</u> - 10.7 مليار دراخما.

<u>إيطاليا (1995)</u>- بلغ مجموع المبالغ المدرجة في الميزانية لصناديق السداد 91 مليار ليرة إيطالية.

اليابان (1994) - بموجب قانون المساعدة المالية للأحزاب السياسية لعام 1994، اقتصر إجمالي التمويل العام على 30.9 مليار ين.

المكسيك (1994)- قرر المجلس العام للمعهد الانتخابي الاتحادي في يناير 1994 تحديد مجموع التمويل العام بمبلغ 67 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وبلغت النفقات على التمويل العام للأحزاب السياسية المكسيكية 59,6 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام 1994.

السويد (1990-1991) - بلغ التمويل المباشر للأحزاب السياسية 132 مليون كرونة سويدية.

46- الرأي العام بشأن الإعانات الحكومية

بالنظر إلى التكاليف المرتفعة للإعانات العامة للأحزاب السياسية والمرشحين، فليس من المستغرب أن يكون الجمهور متشككًا في الفرص التي أتاحها للسياسيين للاستفادة شخصيًا. يقول جولان جيدلوند: «السمة الشائعة في دول الشمال الأوروبي هي أنه - كما أظهرت استطلاعات الرأي والدراسات الأخرى - كان عامة الناس أقل حماسًا وسلبية من ممثليهم السياسيين بشأن تمويل الأحزاب، إلى حد كبير، من الأموال العامة» 25. في إيطاليا، أسفر الاستفتاء الذي أجري في أبريل 1993 عن تصويت 90.3٪ لصالح إلغاء تمويل الأحزاب العامة، سواء للحملات الانتخابية أو للنفقات التنظيمية الروتينية للمنظمات الحزبية. لذلك تم التخلي عن نظام الإعانات الذي بدأ العمل به في عام 1974. ومع ذلك، أدخل قانون جديد مخططًا آخر للتمويل العام في شكل استرداد لحملات المجلس التشريعي.

47- وســـائط الإعلام والهيئـــات الحزبيـــة الخاصة

قبــل أن يصــبح التلفزيــون أقــوى وســيلة اتصــال في السياســة في الــدول المتقدمــة اقتصــاديًا، كــانت الصــحف ذات أهمية أكبر للأحزاب السياسية ممـا هي عليـه اليـوم. بـذل قـادة الحـزب جهـودًا كبـيرة وغالبًـا مـا أنفقـوا مبـالغ كبـيرة من المـال لضــمان دعم بعض الصــحف لحــزبهم. واتخــذ الــدعم المــالي للصحف في بعض الأحيان شكل إعانات للصـحف المسـتقلة على ما يبدو ؛ وفي مناسبات أخرى، أنشأ الطرفان منافذهما الإعلامية الخاصة.

توضـح القصـة التاليـة أهميـة الصـحافة الحزبيـة. خلال الثورة الروسية، صادر النظـام الجديـد مـاس العـائلات الحاكمـة، بمـا في ذلـك المـاس القيصـر. ثم قـامت السـلطات البلشـفية بتهريبهم إلى بريطانيـا بهـدف تحفيـز سياسـة الطبقـة العاملـة البريطانيـة. كـان أحـد أهـدافهم الأولى هـو مسـاعدة الصـحيفة المرتبطة بحزب العمال البريطاني، ديلي هيرالد.

هناك أجزاء من العـالم حيث الصـحف لـديها عـدد صـغير من المطبوعات والتلفزيون غير متاح بشكل عام. في بلدان مثل تنزانيـا، تظـل الاجتماعـات الإذاعيـة والسياسـية هي الأشـكال

الرئيسية للاتصال السياسي. هناك صحف تابعة للأحزاب، لكن تداولها محدود.

منح الصحافة

على الرغم من تراجع الصحافة الحزبية، هناك عدد قليل من البلدان التي ترتبط فيها الإعانات العامة بشكل خاص بهذه المنشورات.وفي مايلي نظرة عامة :

في كل من السويد والنمسا، ترتبط الإعانات العامة للصحافة ارتباطًا وثيقًا بتشريعات الأحزاب وتمويل الأحزاب. وحلت الإعانة المقدمة إلى الحزب السويدي في عام 1965 محل الإعانة المقترحة للصحافة ؛ ومع ذلك، مُنحت إعانة صحفية محددة بعد بضع سنوات. وفي النمسا، صدر تشريع بشأن الإعانات المقدمة للأحزاب والصحافة في الوقت نفسه، بل ونشر في فصلين متتاليين من المدونة.

وفي السويد، يحق لجميع الصحف التي تنتمي إلى الحزب الديمقراطي الاجتماعي أو نقابات العمال الحصول على إعانة صحفية، وكذلك بعض الصحف التابعة للحزب المركزي (الحزب الزراعي سابقا).

في النمسا، بين عامي 1975 و 1982، تلقت ثماني صحف مرتبطة ارتباطا وثيقًا بالأحزاب السياسية - بأقل من

خمس إجمالي التداول - حـوالي ثلث دعم الصـحافة الفيدراليـة. كان هذا بمثابة تكملة لـدعم منظمـة الحـزب بنسـبة تصـل إلى 40٪.

منح أخرى

وفي بعض البلـدان، تقـدم إعانــات عامــة إلى منظمـات أخرى ذات صلة بالأطراف. في ورقة عام 1981، ذكر البروفيســور Paltiel البلدان التالية كأمثلة على الإعانـات العامـة للمنظمـات النســائية والشــبابية ذات الصــلة بــالحزب: النمســا والــدنمارك وفنلندا وألمانيا وإيطاليا وهولندا والسويد .

وتُمنح إعانــات أخـرى في بعض البلـدان - ولا ســيما في ألمانيا - لمؤسسات الأحزاب.

48- تمويل الأنشطة الحزبية في الخارج

ينتمي العديـد من الأحـزاب السياسـية إلى مجموعـات دولية من الأحزاب ذات التفكير المماثل. فالتجمعات الرئيسية كالاشتراكية الدولية، والليبرالية الدولية، والاتحاد الديمقراطي الدولي (منظمة من الأحزاب المحافظة) والمسيحية الديمقراطية الدولية. سواء من خلال هؤلاء «الدوليين» أو على أساس فردي أكثر، تقدم الأحزاب السياسية أحيانًا مساعدة عملية لنظرائها الأجانب. ويمكن أن تتخذ هذه المساعدة شكل تدريب لمنظمي وقادة الأحزاب ؛ وهو ينطوي أحيانا على مساعدة مالية مباشرة أو مساعدة عينية (مثل توفير ورق الصحف أو معدات الطباعة أو حتى المركبات لتمكين منظمي الحفلات في البلد المتلقي من السفر إلى المناطق النائية).

وفي بعض الأحيان، تأتي الأموال المخصصة لأنشطة التضامن الدولي من أتباع الأحزاب ذات الدوافع الأيديولوجية في البلد المانح ؛ وفي بعض الأحيان تساعد مجموعات المهاجرين في البلد المانح في تمويل الأحزاب السياسية والمرشحين في أوطانهم السابقة، لا سيما عندما ينظمون انتخابات ديمقراطية بعد فترة من الحكم غير الديمقراطي.

وعلاوة على ذلك، كثيرا ما لم تـأت أمـوال المسـاعدة من طـرف إلى آخـر من أفـراد بـل من حكومـات مانحـة. بعـد الثـورة الروسـية عـام 1917، أنشـأ النظـام البلشـفي الجديـد المنظمـة الشـيوعية الدوليـة (كومينـترن) لتقـديم الأمـوال وغيرهـا من المساعدات لتشكيل الأحزاب الشيوعية في البلدان الأخرى. كـان من المفـترض أن تـأتي الأمـوال الـتي يحولهـا الكومنـترن من المواطنين السوفياتيين العاديين ؛ في الواقـع، كـانوا مسـاعدات الدولـة من الاتحـاد السـوفيتي. في الثلاثينيـات من القـرن الماضي، استخدم نظام هتلر العلاقـات الحزبيـة لتصـدير النازيـة وشن حملات تخريبية، خاصة في أوروبا الوسطى.

بعـد الحـرب العالميـة الثانيـة، اسـتخدم كلا الجـانبين القنوات الحزبيـة مـرة أخـرى في الحـرب البـاردة لتصـدير النفـوذ السياسـي. بينمـا اسـتمر الاتحـاد السـوفيتي في دعم الأحـزاب الشـيوعية في الخـارج والمنظمـات المتعاطفـة الأخـرى (مثـل النقابات العماليـة وحركـات التحريـر والصـحف المختـارة)، قـدمت الولايـات المتحـدة وحلفاؤهـا أيضًـا مـدفوعات متكـررة وكبـيرة للسياسيين والأحزاب المناهضة للشيوعية في البلدان المهـددة بالتسـلل السـوفيتي. ويبـدو أن الأطـراف الدوليـة قـد عملت من وقت لآخر كأحد قنوات هذه الأنشطة. فقط، إلى أي مـدى عملـوا

كمحركات لأموال الاستخبارات لا يزال قضية غير مؤكدة ومثــيرة للجدل.

ابتداءً من أوائل الستينيات، بدأت حكومة ألمانيا الغربيــة في توجيه جزء من ميزانية المساعدات الخارجيـة بشـكل منهجي من خلال سلســلة من المؤسســات الألمانيــة. تم ربــط كــل مؤسســة، على الــرغم من اســتقلالها قانونــًا، بأحــد الأحــزاب السياسية الرئيسية في ألمانيا الغربية. على سـبيل المثـال، كـان Konrad Adenauer Stiftung مرتبطـًا بالــديمقراطيين المســيحيين ؛ وكــان فريــدريك إيــبرت ســتيفتونغ على اتصــال بالديمقراطيين الاجتماعيين ؛ وكان فريدريك ناومان سـتيفتونج في طليعة الديمقراطيين الأحرار. كانت مؤسسـات Stiftungen (المؤسسـات) تعتمـد بالكامـل تقريبًـا على الأمـوال العامـة. لقـد عملوا كقنوات لمساعدة الأحزاب السياسية والنقابات والجماعات المدنيـة ذات التفكـير المماثـل في الخـارج. وكثـيرا مـا تـذهب مساعدتهم إلى مؤسسات موازيـة مرتبطـة بـالأحزاب السياسـية في البلدان المتلقية. منذ الستينيات، كانت قناة كـونراد أدينـاور ستيفتونغ قناة مهمة لمساعدة أحـزاب واتحـادات يمين الوسـط في أمريكـا اللاتينيـة ؛ في الـوقت نفسـه، ركـز فريـدريش إيـبرت ســتيفتونغ مســاعدته على الأنظمــة الاشــتراكية الناشــئة في البلدان الأفريقية المستقلة حديثًا.

في أوائل الثمانينيات، أنشأ كـونغرس الولايـات المتحـدة الوقـف الوطـني للديمقراطيـة. كـانت إحـدى الوظـائف الرئيسـية لهـذه الهيئـة الجديـدة هي توفـير الأمـوال العامـة للأنشـطة الخارجية للحزبين السياسيين الرئيسـيين في الولايـات المتحـدة (وإن كـان ذلـك على نطـاق أصـغر بكثـير من تلـك الممنوحـة للمؤسسـات السياسـية في ألمانيـا الغربيـة). تم إنشـاء المعهـد الوطـــني الـــديمقراطي للشـــؤون الدوليـــة (NDI) والمعهـــد الجمهوري الوطني للشؤون الدوليـة (NRI) ومقـره في واشـنطن لتلقي وتوزيع هذا المصدر الجديـد للتمويـل. بعـد ذلـك، أعيـدت تسـمية المعهـد الجمهـوري الـدولي (IRI). مثـل نظـرائهم في ألمانيا الغربية، كانت هذه المعاهد مستقلة قانونـًا عن الأطـراف ذات الصلة، لكن تكـوين مجـالس إدارتهـا ضـمن ارتباطـًا وثيقـًا بين كل طرف ومعهده الدولي.

في بريطانيـا، تـوفر مؤسسـة وستمنسـتر للديمقراطيـة، التي تأسست في عام 1992، التمويل - بشكل أساسي من وزارة الخارجية والكومنولث - لمشاريع تنمية الديمقراطية في الخـارج. يتم تخصـيص نصـف أموالهـا للأحـزاب السياسـية الممثلـة في مجلس العمـوم. الحكومـات الأخـرى الـتي تقـدم الآن الأمـوال العامة لأحزابها السياسية الوطنية (أو المؤسسات المرتبطة بها) للمساعدة السياسية الخارجية تشمل النمسا وهولندا والسويد.

49- الإعانات غير المباشرة

في العديد من البلدان، يبدو نظام التمويل العام للأحزاب السياسية وكأنه جبل جليدي. الإعانات المالية المباشرة للمنظمات الحزبية ليست سوى الجزء المرئي بسهولة. لكن يجب ألا ننسى مختلف المدفوعات والمزايا العينية غير المباشرة التي تتمتع بها الأطراف.

<u>وقت البث المجاني</u>

ومن أكثر سمات الحملات الانتخابية الحديثة شيوعا تخصيص وقت للبث للأحزاب السياسية الرئيسية، مما يسمح لها ببث رسائلها مجانا على التلفزيون والإذاعة. نظرًا للأهمية الحاسمة للتلفزيون كوسيلة اتصالات سياسية، فإن وقت البث المجاني هذا هو فائدة عينية حيوية، على الرغم من صعوبة حساب قيمته التجارية.

<u>مدفوعات الدولة في الجمعية التشريعية</u>

وكثيرا ما يتلقى أعضاء البرلمان والمجموعات الحزبية في الهيئة التشريعية مدفوعات للبحث، ورغم أن هذه المدفوعات تهدف عموما إلى تمكين فرادى البرلمانيين

والمجموعات الحزبية من الوفاء بالتزاماتهم التشريعية، فمن المرجح أن يستخدم جزء من الأموال لأغراض سياسية حزبية، وبالتالي فإنها تشكل مصدرا إضافيا للتمويل العام غير المباشر للأحزاب السياسية.

يتم تحويل المدفوعات والبدلات البرلمانية إلى استخدام الحزب بعدة طرق. فعلى سبيل المثال، من المتوقع أن يتبرع المشرعون في بعض البلدان بجزء من مرتباتهم لمنظمة حزبهم (انظر الالتزامات الضريبية للأطراف). ومن ناحية أخرى، كثيرا ما يستخدم الموظفون، الذين يعينهم المشرعون رسميا لمساعدتهم في بحوثهم أو لخدمة ناخبيهم، للقيام بأنشطة هي في الواقع دعاية انتخابية. وبطريقة أو بأخرى، ينتهي الأمر باستخدام جزء كبير من الإعانات العامة المقدمة لتمكين البرلمانيين من أداء واجباتهم الرسمية في السياسة الحزبية والدعاية الانتخابية.

استخدام المرافق الحكومية والموظفين العموميين

وكثيرا ما تستخدم الحكومات المرافق العامة لأغراض حزبية. في ألمانيا، يوجد تحت تصرف الحزب الحاكم مكتب الصحافة والإعلام الفيدرالي. على الرغم من أن الغرض الرسمي لهذه الهيئة هو القيام بالدعاية نيابة عن الحكومة، إلا أنه غالبًا

ما يكون هناك فرق ضئيل بين هذه المهمة وتلك المتعلقة بتنفيذ الدعاية للترويج لإعادة انتخاب الحزب الحاكم. على سبيل المثال، يجري المكتب الاتحادي للصحافة والإعلام استطلاعات للرأي، وبالتالي يتجنب الحاجة إلى دفع ثمنها في مقر الحزب الحاكم.

الإعانات التي تقدمها الدولة للمؤسسات الحزبية

بصرف النظر عن الإعانات المقدمة للأحزاب والمرشحين، يتم منح أموال إضافية للمؤسسات السياسية في ألمانيا ودول أخرى مختلفة. ترتبط هذه المنظمات ارتباطًا وثيقًا بحزب سياسي، على الرغم من أنها - من الناحية القانونية الرسمية - مستقلة. ومن خلال إجراء بحوث في مجال السياسات ذات الصلة بالحزب، وتنظيم دورات للتثقيف السياسي، بل وإجراء بحوث في الرأي العام، تحرر المؤسسات الأحزاب ذات الصلة من الحاجة إلى إنفاق الأموال على هذه الأنشطة (انظر المؤسسات السياسية).

الخصومات والبدلات، الإعانات المكافئة

هذا شكل آخر من أشكال التمويل غير المباشر للأحزاب العامة,

50- الوصول إلى وسائط الإعلام، إلخ.

أمثلة

في بريطانيا العظمى، يحق للمرشح للبرلمان أن يطلب من الخدمة البريدية توزيع قطعة من الأدب مجانًا على كل شخص مدرج في قائمة الناخبين. وللأحزاب السياسية أيضا الحق في البث الإذاعي والتلفزيوني المجاني. تتطلب اللوائح من شبكات البث توفير وقت بث عادل للإبلاغ عن أنشطة وخطب كل حزب سياسي في نشرات الأخبار خلال الحملات الانتخابية العامة. ويمثل توفير إمكانية الوصول المجاني أو المدعوم إلى التلفزيون جانبا حاسما في تنظيم التمويل السياسي في كثير من البلدان. الولايات المتحدة بلد يتمتع فيه المرشحون ومجموعات الحملات بحرية شراء وقت الإعلان دون قيود وحيث لا تتوفر إعانات البث. إن الحاجة إلى شراء وقت البث هي تفسير، ولكنه ليس الوحيد، لتصاعد تكاليف الحملة في أمريكا.

الآثار الإدارية

هناك ثلاثة مصادر للصعوبة.

أولاً، قد تتردد سلطات البث التلفزيوني في تخصيص وقت كاف للبث السياسي أثناء الحملات الانتخابية. سئم العديد من

المتفرجين من الدعاية السياسية ويميلـون إلى تـرك مناصـبهم في بداية عـرض سياسـي. لهـذا السـبب يـتردد مـديرو محطـات التلفزيون والإذاعة، الذين يريـدون جـذب أوسـع جمهـور ممكن، في البرامج السياسية. إذا اتخذت البث السياسـي شـكل إعلانـات قصـيرة (مثـل الإعلانـات التجاريـة)، فسـيكون لـدى المشـاهدين وقت أقـل لإغلاق منشـوراتهم. هـذه الإعلانـات القصـيرة - من النوع المستخدم خلال الحملات السياسية في الولايات المتحـدة - ربما تكون أقل إثارة للدهشـة، ولكنهـا أيضًـا أقـل إفـادة، ومن المـرجح أن تتخـذ شـكل هجمـات عاطفيـة على المعارضـين السياسـيين. ولضـمان إتاحـة الـوقت الكـافي للأطـراف لتقـديم رسـائلها، ستضـطر سـلطات البث التلفزيـوني في العديـد من البلدان إلى تخصيص وقت طويل لبرامج الحملات.

<u>**ثانيـاً**</u>، إن ضـمان تخصـيص وقت البث بشـكل عـادل لمختلـف الأطراف يمثل مشكلة. يتمثل أحد الأسـاليب في بنـاء حصـة كـل حـزب على نسـبة أصـواته في الانتخابـات السـابقة. هـذا يضـع الأحزاب التي تم تشكيلها حـديثًا أو الـتي زادت شـعبيتها مـؤخرًا في وضع غير موات. طريقة أخرى هي حجـز نفس الـوقت لجميـع الأطـراف. لكن هــذا يعطي أهميــة مفرطــة للمجموعــات غــير المهمة والمتطرفة ومن المرجح أن يدفع مجموعـات معينـة إلى

التشـكيل كـأحزاب لغـرض وحيـد هـو الحصـول على إعلانـات مجانيـة. القاعـدة الثالثـة هي منح وقت البث للأحـزاب فقـط إذا قدمت حدًا أدنى من المرشحين. ومع ذلك، قـد يـوفر هـذا أيضًـا فرصًا غير مرغوب فيها للانبعاثـات للفئـات الهامشـية المتطرفـة الـتي لـديها عـدد قليـل من الأتبـاع. وفي بريطانيـا العظمى، تخصص لجنة غير رسمية وقت البث تضـم ممثلين عن الأحـزاب الرئيسية وسـلطات البث التلفزيـوني. أدى هـذا بشـكل عـام إلى صيغة معتمدة عشية كل انتخابات عامة.

<u>وأخيرا</u>، يمكن أن تنشأ مشاكل تقنية في البلدان التي يوجد فيها عـدد كبـير من المحطـات الإذاعيـة والتلفزيونيـة وحيث يـدير الحملة السياسية مرشحون فرديـون وليس أحـزاب سياسـية. إذا سعى حزب ما إلى تقديم رسالة إلى الأمـة بأكملهـا، فلا مشـكلة إذا وصـلت قنـاة تلفزيونيـة معينـة إلى مدينـة أو منطقـة واحـدة فقط. ومع ذلك، إذا رغب مرشح ما في إجراء مكالمة مباشـرة مـع ناخبيه، فقد يواجه صعوبة في عدم تطابق دائرته الانتخابية مـع منطقة البث في أي محطة تلفزيونية أو إذاعية.

<u>**تعليق**</u>

على الرغم من التعقيدات الإدارية، فإن توفير وقت البث المجاني أمر مهم. وخلافا للصحف التي لا يكون وجودها محدودا، غالبا ما يكون هناك عدد قليل من القنوات التلفزيونية أو الإذاعيـة. البث التلفزيوني شبه احتكار قوي.

من المصــلحة العامــة أن يتم تخصــيص الوصــول إلى التلفزيون بشكل عادل بين الأطراف وعدم بيعه لمن يـدفع أعلى سعر. ومن الضروري تخصيص الوقت بين الأطراف وفقا لصــيغة مقبولــة أو إجــراء متفــق عليــه. لا ينبغي أن يكــون اســتخدام التلفزيون تحت سيطرة الحكومة وحدها.

51- الإعفاء الضريبي

أمثلة

وفي عدة بلدان، بما فيها ألمانيا وكندا، يجري تشجيع المساهمات الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال الإعفاءات الضريبية وما يعادلها من الإعانات (انظر المنح المعادلة). ولن تناقش التفاصيل الفنية لمختلف الترتيبات بالتفصيل في هذه المذكرات رغم أهميتها. وسنركز على المبادئ الأساسية.

من الآليات المشتركة لتشجيع المساهمات الخاصة في الأعمال الخيرية جعلها معفاة من الضرائب. تدعم وزارة الخزانة هذه المساهمات بالتنازل عن الضريبة التي كانت ستفرضها على هذا المبلغ. واستخدمت نفس الآلية لتشجيع مساهمات الأطراف. لضمان عدم تفضيل النظام للمانحين الأثرياء، اقتصرت التخفيضات الضريبية على مساهمات صغيرة نسبيًا.

وفي ألمانيا، تُخصم الاشتراكات التي يقدمها الأفراد للأطراف لأغراض ضريبية تصل إلى 6000 مارك ألماني للفرد في السنة. وهذا يعني أن مبلغ الاشتراك يُخصم من الدخل الإجمالي للفرد قبل فرض الضرائب. هذا يقلل من التزاماته الضريبية، اعتمادًا على معدل الضريبة الهامشي لكل فرد. وهناك أيضا بدل اشتراك يصل إلى 3000 مارك ألماني للفرد

في السـنة. يُسـمح بمسـاهمات الشـركة ولكنهـا لم تعـد قابلـة للخصم للأغراض الضريبية.

ويوجــد في كنــدا نظــام للبــدلات. على عكس خصــم الضــرائب، فــإن التخفيض يعــني تخفيضًــا في المبلــغ الفعلي للضــرائب المدفوعــة. لــذلك، لا يعتمــد على معــدل الضــريبة الهامشي لكل فرد. في كندا، يتلقى الأفراد تخفيضًا بنسـبة 75٪ عن أول 100 دولار كندي يتم دفعها كـل عـام. ينخفض الخفض إلى 50٪ لأي مسـاهمة إضـافية بين 100 دولار و 550 دولارًا و 33.3٪ لأي مســاهمة تــتراوح بين 550 دولارًا و 1150 دولارًا. يعني هذا النظام أن الشـخص الـذي يـدفع 100 دولار لحـزب مـا يتلقى 75 دولارًا مقابل خصم، وفي الواقع، يدفع 25 دولارًا فقط، والباقي تدفعه الخزانة العامة. منذ إدخال النظام في عام 1974، تمكنت الأحــزاب السياســية من الاعتمــاد بشــكل أكــبر على المســاهمات الصــغيرة. وقــد انخفضــت أهميــة المســاهمات الرئيسية.

مــاذا عن النــاخبين ذوي الــدخل المنخفض وبالتــالي لا يــدفعون الضــرائب ؟ ولا يعمــل نظــام الإعفــاء الضــريبي على المســاهمات السياســية لصــالحهم. وبالتــالي، فــإن الأحــزاب السياسية التي تـدين بـالكثير من دعمهـا للفقـراء هي بالتأكيـد خاسرة. لتشجيع المساهمات السياسية من قبـل الأشـخاص ذوي

الدخل المنخفض الذين لا يدفعون الضرائب، يمكن أن يكون الحل هو الدعم المكافئ بدلاً من التخفيض الضريبي. تتم مناقشة هذه المنح المكافئة في المنح المكافئة.

ومن الاستخدامات الأخرى للنظام الضريبي الإعفاء من بعض أو جميع أشكال الضرائب الممنوحة للأحزاب السياسية. وعلى الرغم من أن هذه مساعدة للأطراف، فإنها لا تشجع على تقديم المساهمات إليها. يتم تطبيق النظام في بلدان مثل الدنمارك (باستثناء العقارات) وألمانيا (باستثناء الأنشطة التجارية) وإيطاليا والبرتغال وإسبانيا والمنظمات غير الربحية التي تدير أموال الأطراف في بلجيكا.

تعليقات

وقد ثبت أن الإعفاء الضريبي من التبرعات السياسية وما يعادلها من المنح مبادرات ناجحة نسبيا، حيث توفر واحدة من أكثر النهج الواعدة لتنظيم التمويل السياسي. وهي تتفق بوجه خاص مع الأهداف الديمقراطية المتمثلة في تشجيع النشاط الحزبي وتجنب الاعتماد المفرط على عدد صغير من المانحين الرئيسيين.

52- منح معادلة أو مكافئة

الإعانــات المكافئــة هي نــوع من المخطــط الــذي يمنح إعفاءات ضريبية أو بدلات للمسـاهمات السياسـية (انظـر الإعفـاء الضريبي). مثل الإعفاءات الضـريبية، تهـدف المنح المعادلـة إلى تشجيع المساهمات السياسية من خلال توفير مبلـغ إضـافي من الأمـوال العامـة. وخلافـا للإعفـاء الضـريبي، لا تتوقـف الإعانـات المكافئة على الوضع الضـريبي لفـرادى الجهـات المانحـة. لهـذا السبب من المرجح أن تكون أنظمة الـدعم المكافئـة أكـثر عـدلاً للأحزاب والمرشحين الذين يأتي دعمهم من أعضاء الفئات ذات الــدخل المنخفض الــذين لا يــدفعون الضــرائب وبالتــالي لن يستفيدوا من التخفيض الضريبي.

وفي بعض ولايـــات الولايـــات المتحـــدة، تنص النظم التنظيميـة على إعانـات مماثلـة. تقـدم هـاواي وميشـيغان منحًـا مكافئــة للمســاهمات تصــل إلى 100 دولار، وماساتشوســتس تصـل إلى 250 دولارًا، ونيوجيرسـي تصـل إلى 1500 دولار. في معظم الحـالات يكـون التكـافؤ 1:1. وفي هـاواي، تقـدم الدولـة مبلغا إضـافيا قـدره 100 دولار إلى طـرف بمسـاهمة فرديـة من المانحين قدرها 100 دولار. في ميشيغان ونيوجيرســي، المنحـة

المكافئة هي 2:1. مقابل تبرع بقيمة 100 دولار لحزب في ميشيغان، تقدم الولاية منحة إضافية قدرها 200 دولار.

وبالإضافة إلى منح المساهمات المكافئة، تقدم بعض النظم منحا معادلة للحملة. في كندا، يحق للمرشحين البرلمانيين استرداد جزء من نفقات حملتهم الانتخابية إذا نجحوا في الحصول على 15٪ من الأصوات.

الآثار الإدارية

وتتعرض الترتيبات المبينة أعلاه لسوء المعاملة. يمكن للحزب أن يعطي 100 دولار لعضو مع الصلاة لإعادة المال كمساهمة. يمكن للحزب بعد ذلك المطالبة بإعانة معادلة قدرها 100 دولار. وشريطة أن تقتصر الإعانات المعادلة والمزايا الضريبية على مساهمات صغيرة نسبيا، يصعب تنظيم هذا الغش على نطاق واسع دون احتمال اكتشافه.

تعليقات

وكانت المنح والإعفاءات الضريبية المكافئة على المساهمات السياسية ناجحة نسبيا وتمثل أحد أكثر النهج الواعدة لتنظيم التمويل السياسي. وهي تتسق بوجه خاص مع الأهداف الديمقراطية المتمثلة في تشجيع النشاط الحزبي

وتجنب الاعتمـــاد المفـــرط على عـــدد صـــغير من المـــانحين الرئيسيين.

53- الالتزامات الضريبية للأطراف

عندما ينجح حزب سياسي في تأمين انتخاب أحد مرشحيه كعضو في البرلمان أو حكومة وطنية أو محلية، فسيكون قادرًا على الاستفادة من وصوله إلى الأموال العامة.

(أ) **في العصر الحديث**، يحق عادة للأعضاء، ولا سيما في البلدان الصناعية، الحصول على مرتبات وبدلات عن نفقات السفر والمكاتب والبحوث.

(ب) **في بعض البلدان** وعلى بعض مستويات الحكم، يحق للحزب الحاكم الحصول على ما يمكن تسميته بنهب المنصب. ويمكنهم على وجه الخصوص توفير فرص عمل عامة لمؤيديهم السياسيين. في بلدان مثل الولايات المتحدة، حاولت نقابات عمال الخدمة العامة ضمان حقوق العمال في الأمن الوظيفي وحاولت، بنجاح كبير، الحد من سلطة رؤساء البلديات الجدد وحكام الولايات لتسريح العمال الذين وظفهم أسلافهم واستبدالهم بأصدقاء سياسيين. ومع ذلك، فإن التعيينات على أساس المحسوبية السياسية بدلاً من مؤهلات المرشح لا تزال شائعة في أجزاء كثيرة من العالم.

(ج) **كثيرا ما يؤثر القادة السياسيون** في اختيار الشركات التي ستمنح عقودا عامة. وبالنظر إلى صلاحيات الأطراف المهيمنة

في منح المناصــب وإرســاء العقــود، فليس من المســتغرب أن تستغل الأطراف المهيمنة هـذه الصـلاحيات للمطالبـة بعلامـات تبويب ناقصة من أولئك الذين تم تعويضهم عن هـذه المزايـا. طلب النواب، وخاصة أولئك الذين يمثلون الأحزاب الشـيوعية أو الاشتراكية، في العديـد من البلـدان (مثـل ألمانيـا) بانتظـام من الممثلين المنتخـبين دفـع جـزء من أمـوالهم العامـة في خـزائن الحزب. المنطق هـو أنهم مـدينون بجـزء على الأقـل من راتبهم للحـزب المسـؤول عن نجـاحهم في الانتخابـات الأخـيرة ولديـه القدرة على التسبب في هزيمتهم في الانتخابات المقبلة.

في العديــد من ولايــات الولايــات المتحــدة، كــان من المتوقع تقليديًا أن يقوم الأشخاص غير المـدربين المعيـنين في مناصب الخدمة العامة على أساس توصيات سياسـية بنقـل جـزء من رواتبهم إلى آليـة الحـزب. كـانت إحـدى طـرق الضـرائب هي إجبار الرعاة على شراء تذاكر باهظة الثمن لعشاء جمـع التبرعـات الــذي أقيم نيابــة عن الحــزب أو أحــد مرشــحيه السياســيين الرئيسيين.

أمــا فيمــا يتعلــق بالضــرائب الحزبيــة المفروضــة على المقاولين، فقد أفيد بأن السلطات المحليـة الـتي يهيمن عليهـا الشــيوعيون في فرنســا وإيطاليــا درجت بانتظــام على طلب مدفوعات لأموال الحزب من أولئك الذين مُنحوا عقـودا حكوميـة

محلية للبناء وأعمال أخرى. ووفقا لبعض التقارير، فإن نظام ضرائب الأطراف على المتعاقدين له أيضا بعد دولي في إيطاليا. كان من المتوقع في بعض الأحيان أن تدفع الشركات الكبرى التي مُنحت عقود تصدير للاتحاد السوفيتي نسبة معينة من إجمالي العقد كمساهمة للشيوعيين الإيطاليين.

بالطبع، من الصعب إجراء بحث جاد حول أهمية مثل هذه الضرائب الحزبية. لكن من الواضح أنها سمة هامة للتمويل السياسي في عدد من البلدان، كما يتضح من العدد الكبير من المصطلحات المختلفة المستخدمة في تسميتها.

54-المؤسسات السياسية

ما هي مؤسسات الحزب ؟

عادة ما تكون منظمات مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بحزب سياسي معين، حتى لو كان لها وضع قانوني منفصل (انظر أيضًا تمويل الأنشطة الحزبية في الخارج). عادة ما تؤدي هذه المؤسسات أعمالًا تلعب لصالح الحزب ذي الصلة دون أن تكون مرتبطة مباشرة بالمهام الفورية للدعاية الانتخابية. وتنظم المؤسسات الحزبية أساسا دورات لتثقيف أعضاء الأحزاب أو مؤيديها في العمل السياسي ؛ وهي مسؤولة أحيانا عن البحوث السياسية، والاحتفاظ بمحفوظات الطرف ذي الصلة، ومساعدة الأطراف ذات الصلة في البلدان الأجنبية.

أهم الأمثلة على المؤسسات الحزبية هي المؤسسات الألمانية Stiftungen، وهي:

- **فريدريش إيبرت ستيفتونغ (مرتبط بالديمقراطيين الاشتراكيين) ؛**
- **كونراد أديناور ستيفتونغ (الديمقراطيون المسيحيون) ؛**
- **فريديريك ناومان ستيفتونغ (الديمقراطيون الأحرار) ؛**
- **The Hanns Seidel Stiftung (الاتحاد الاجتماعي المسيحي لبافاريا) - Heinrich Boll Stiftung (الخضر).**

وهناك أمثلة أخرى على الأسس السياسية في أوروبا الغربية:

- معهد الدكتور كارل رينر، النمسا (المرتبط بالديمقراطيين الاجتماعيين النمساويين) ؛
- مؤسسة جان جوريس، فرنسا (الحزب الاشتراكي الفرنسي) ؛
- مؤسسة إدواردو فراي للتضامن الدولي، هولندا (النداء الديمقراطي المسيحي والأحزاب الديمقراطية المسيحية) ؛
- ألفريد موزر ستيتنغ، هولندا (حزب العمال الهولندي) ؛
- صندوق سنترنز الدولي، السويد (طرف وسط) ؛
- مؤسسة جارل هجالمرسون، السويد (الحزب السويدي المعتدل) ؛
- مركز أولاف بالم الدولي (الحزب الاشتراكي الديمقراطي السويدي) ؛
- المركز الدولي الليبرالي السويدي (الحزب الليبرالي).

وللمؤسسات أبعاد مختلفة جدا. الأكثر إثارة للإعجاب ورسوخًا هي Stiftungen الألمانية. وفقًا لتقرير أعدته مؤسسة فريدريش ناومان في يونيو 1996، كان لدى شركة Stiftungen الألمانية الخمس ميزانية مجمعة لا تقل عن 450 مليون دولار أمريكي في عام 1996. أما بالنسبة لحجم موظفيها وميزانيتها، فإن Stiftungen تتوافق بشكل عام مع الأطراف ذات الصلة.

الحجج المؤيدة للمؤسسات الحزبية

نظرًا لأن معظم تمويل المؤسسات الحزبية يأتي من الأموال العامة، فإن الآراء حول مزاياها تختلف وفقًا لحكم كل معلق على مزايا تمويل الدولة للأحزاب السياسية.

وبالنسبة لمؤيدي مبدأ معونة الدولة، فإن تمويل المؤسسات له ما يبرره وقيمته. وبما أن الأحزاب تضطلع بعدد من الأدوار الحاسمة في الديمقراطية، فمن نافلة القول إنه يجب تزويدها بالموارد الكافية لتمكينها من الوفاء بها بالكامل. إذا كانت المشاركة السياسية مهمة، فيجب أن يكون لدى الأحزاب الموارد اللازمة لتنظيم برامج التثقيف السياسي لأعضائها وأعضائها في المستقبل. إذا أرادت الأحزاب تقديم سياسات بديلة لسياسات المسؤولين الحكوميين، فيجب أن تتلقى التمويل لإجراء الأبحاث السياسية. وقد قبل تقرير اللجنة الملكية للإصلاح الانتخابي والتمويل الحزبي في كندا لعام 1991 هذا الأسلوب في التفكير عندما اقترحت مساعدة إضافية من الدولة لإنشاء شبكة من المؤسسات الحزبية في كندا، على غرار النموذج الأوروبي.

الحجج ضد المؤسسات الحزبية

يشير منتقدو مساعدة الدولة للأحزاب السياسية إلى وجود مؤسسات حزبية لتوفير ثغرات للقانون. وبما أن شتيفتونغن الألمان مستقلون تقنيا عن الأحزاب ذات الصلة بهم، فإنهم قادرون على تلقي أموال عامة (لأسباب دستورية مختلفة) لا يمكن للدولة أن تتبرع بها للأحزاب نفسها. ومن ثم فإن وجود أسس من شأنه أن يخفي في نظر الناخبين درجة الاعتماد التي تتسم بها الأحزاب على الأموال العامة.

55- المساهمات الخاصة

الحجج المؤيدة للتمويل الخاص

هناك أسباب وجيهة تجعل البعض يعتبر الأموال من المصادر الخاصة، وخاصة من الحق السياسي، أكثر استصوابًا من الأموال من الخزانة العامة. إذا أُجبر حزب سياسي أو مرشح لمنصب انتخابي على جمع الأموال من مؤيدين فرديين، فإن نفس عمل جمع التبرعات سيؤدي إلى مشاركة أكبر وتنظيم أكثر فعالية مما لو قدمت الدولة أموال الحملة على هضبة.

والتمويل الخاص مرغوب فيه أيضا لأنه يتجنب فخاخ التمويل العام. تميل الأحزاب الممولة من القطاع العام إلى أن تصبح بيروقراطية أكثر من اللازم ؛ وتدار من القمة لأن الشخصيات الرئيسية هي التي تتلقى المعونة الحكومية وتديرها ؛ إنهم يعتمدون قليلاً على أعضائهم. علاوة على ذلك، فإن توزيع الإعانات العامة بين الأحزاب لا يتحدد عادة بالتوزيع العادل الموضوعي ولكن بالقوة التفاوضية لمختلف قادة الأحزاب.

وبما أن هناك تفسيرات كثيرة لمفهوم الإنصاف (انظر تكافؤ الفرص)، فإن كل طرف سيقدم حججا من أجل تعريف للإنصاف يخدم مصالحه الخاصة. من الناحية العملية، ستتمكن

الأحزاب الصغيرة التي يلزم دعمها لتشكيل حكومة ائتلافية - مثل الديمقراطيين الأحرار في ألمانيا - من الحصول على تخصيص كبير بشكل غير عادل من الأموال العامة. ويمكن ملاحظة ذلك في تخصيص الأموال العامة للمؤسسات الألمانية المرتبطة بكل حزب من الأحزاب السياسية الرئيسية (انظر المؤسسات السياسية).

حجج ضد التمويل الخاص

أولاً، التمويل الخاص غير منصف إلى حد كبير. في المجتمعات ذات التفاوتات الكبيرة في الثروة، من الممكن لعدد قليل من أصحاب الملايين والمليارديرات المساهمة بمجموع أكبر من كتلة المانحين الفقراء. علاوة على ذلك، إذا كان الأثرياء قادرين على تمويل حملاتهم الانتخابية الخاصة، فسوف يكتسبون ميزة غير عادلة وستمتلئ الجمعية التشريعية بمجموعة غير متناسبة وغير ممثلة من أصحاب الملايين.

يمكن أن تؤدي المساهمات الخاصة أيضًا إلى الفساد السياسي. سيقدم رجال الأعمال مساهمات سياسية مقابل العقود العامة والمزايا الأخرى (انظر التمويل غير القانوني).

العديد من المساهمات الخاصة لا تأتي من الأفراد ولكن من مؤسسات مثل الشركات التجارية. نادرًا ما يكون لدى

المساهمين الأفراد ما يقولونه في قرار مجلس الإدارة بتقديم أو الامتناع عن تقديم مثل هذه المساهمات.

وجهة نظر التسوية

والمساهمات الخاصة مرغوبة أكثر من الإعانات العامة شريطة أن يقدمها الناخبون الأفراد بمبالغ صغيرة نسبيا. إن المساهمات الخاصة الكبيرة - خاصة إذا كانت سرية - هي التي تسبب المشاكل. ولذلك ينبغي للنظم التنظيمية أن تشجع المساهمات الخاصة الصغيرة بوسائل مثل الإعفاءات الضريبية والإعانات المكافئة (انظر الإعفاء الضريبي والإعانات المعادلة).

56- رسوم الإشتراك

المعاني المختلفة لمصطلح الانضمام

في بعض الأحزاب السياسية، تكون بطاقة العضوية مثل جواز السفر الذي يحمله مواطنو بلد ما. يدفع الفرد مساهمة معينة، صالحة لفترة معينة، ويوقع إعلانًا بالالتزام بمبادئ الحزب، ويتلقى بطاقة عضوية ورقم تسجيل ومكانًا على القائمة الوطنية لأعضاء الحزب. بالإضافة إلى ذلك، يحصل على حقوق معينة بصفته حاملاً لبطاقة مواطن لعضو الحزب.

في الواقع، هذا النموذج الكلاسيكي للعضوية بعيد كل البعد عن أن يكون عالميًا. في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، ليس لدى الحزبين الديمقراطي والجمهوري أي شيء قريب من نظام بطاقة العضوية. في بريطانيا، كانت طريقة المحافظين المعتمدة في الماضي أقل رسمية بكثير من تلك الموضحة أعلاه. وبما أن رسوم العضوية لم تحدد، فمن المستحيل التمييز بوضوح بين الأموال المتلقاة كمساهمة والأموال المتلقاة كمساهمة.

وفقًا لموريس دوفيرغر، فإن التمييز الرئيسي من حيث العضوية هو بين الأحزاب الاشتراكية (الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني هو الحالة الكلاسيكية) والأحزاب الإطارية

من يمين الوسط ويمين الوسط. جادل دوفيرغر بأنه في أحزاب يسار الوسط، لعبت مستحقات العضوية الدور الأكـثر أهميـة في جمع الأموال. وينبع ذلك من أن هذه الأحزاب تعتمد أساسـا على دعم الطبقات العاملة. واضـطروا إلى تجميـع أمـوالهم من خلال عـدد كبـير من المسـاهمات الصـغيرة. من ناحيـة أخـرى، يمكن لأحزاب يمين الوسـط في كثـير من الأحيـان الحصـول على دعم القادة المحليين الأثرياء. ولذلك، ليس من الضروري وجود نظام صارم لتحصيل الاشتراكات.

على الرغم من أن هذه الفرضـية تبـدو معقولـة، إلا أنهـا تتوافـق بشـكل غـامض مـع الحقـائق الحديثـة. الاختلافـات في طبيعة عضوية الأحزاب هي الأكثر لفتًا للنظر بين البلدان وليس بين الأحزاب المختلفة داخل نفس البلد. فالعضـوية، على سـبيل المثـال، منظمـة تنظيمـاً جيـداً ومحـددة تحديـداً جيـداً ومصـدر تمويل كبير لمجموعة من الأطراف في ألمانيا والنمسا.

مستحقات العضوية كمصدر دخل للحزب

وفي معظم البلدان، ينخفض مستوى العضوية. نادرًا مـا يكون دخل المساهمة مكونـًا رئيسـيًا للـدخل الإجمـالي للحـزب. خلصـت دراسـة مقارنـة حديثـة للتمويـل السياسـي في البلـدان الأوروبية إلى أن رسوم العضـوية لا تلعب سـوى دور محـدود في

تمويل الأحزاب اليوم. "وفقًا للإحصاءات المالية للأحزاب - والتي لا يمكن مقارنتها تمامًا - تجمع الأحزاب أقل من ربع إجمالي دخلها من مساهمات أعضائها. »

معونة الدولة وأثرها على المساهمات الفردية

غالبًا ما جادل معارضو المساعدة المالية الحكومية للأحزاب السياسية بأن هذه المساعدة ستلغي الحوافز للأحزاب لجمع المساهمات من أعضائها. ورد المدافعون عن المعونة الحكومية بأنه في بعض البلدان التي تتلقى فيها الأطراف إعانات عامة سخية (مثل ألمانيا)، ظلت مستويات دخل الاشتراكات مرتفعة نسبيًا.

طرائق جديدة لتحصيل مستحقات العضوية

مع ظهور بطاقات الائتمان، والقوائم البريدية الآلية، والبريد المباشر، كان هناك تغيير (يُنظر إليه، على سبيل المثال، في بريطانيا) في الطريقة التي تجمع بها الأحزاب السياسية المساهمات من أعضائها. في الماضي كانت مهمة نشطاء الحزب الانتقال من باب إلى باب لتحصيل مستحقات العضوية من الأعضاء الحاليين وتجنيد أعضاء جدد. وقد أفسحت هذه الطريقة المجال للتقنيات الآلية. بفضل التكنولوجيا الحديثة،

يتم أتمتة القوائم البريدية وسجلات الدفع، ويتم تجديد رسوم العضوية من خلال المكالمات المرسلة بشكل أساسي عن طريق البريد المباشر ويمكن للأعضاء الدفع عن طريق بطاقة الائتمان.

وهناك بعض الدلائل على أن الطريقة العصرية غير الشخصية لتحصيل الاشتراكات قد أسفرت عن زيادة في قيمتها، وفي بعض الحالات، عن زيادة في عدد الأعضاء. علاوة على ذلك، من غير المرجح أن يشارك الأعضاء المعينون عن طريق البريد المباشر في الأنشطة الحزبية مقارنة بالأعضاء المعينين بالطريقة التقليدية.

57-التمويل البلوتوقراطي

مصطلح «plutocracy» يعني الحكومة من قبل الأفراد الأثرياء. كان النقد المشترك للديمقراطية، الذي صاغه في مطلع القرن على وجه الخصوص عالم الاجتماع الإيطالي المناهض للديمقراطية فيلفريدو باريتو، هو أن إساءة استخدام نظام تمويل الانتخابات يعني أن الأنظمة التي من المفترض أن تكون ديمقراطية ليست في الواقع سوى الأنظمة الأثرياء. بفضل قدرتهم على رشوة السياسيين وتمويل حملاتهم، تمسك الأثرياء بالسلطة على الرغم من مبدأ «شخص واحد، صوت واحد».

بدون تبني الاستنتاجات المتطرفة والمتشائمة لباريتو، من المعقول القلق بشأن التأثير المحتمل للمانحين الأثرياء. في العديد من البلدان، على الرغم من أن السياسة عمل مكلف، فإن أغنى الرجال والنساء قادرون، بشرط السماح لهم بذلك، على تقديم مساهمات سياسية عالية لدرجة أنه سيكون لهم تأثير ملحوظ على العملية السياسية. على سبيل المثال، تبلغ تكاليف الحملة المركزية للحزبين البريطانيين الرئيسيين (المحافظين والعمل) في الانتخابات العامة الحديثة حوالي 20 مليون جنيه إسترليني (33 مليون دولار أمريكي). هناك عدد كبير من

المقيمين البريطانيين الذين تبلغ ثـروتهم عشـرة أضـعاف هـذا الرقم على الأقل. في الانتخابـات العامـة البريطانيـة عـام 1997، تبرع رجل الأعمال الراحل السـير جيمس جولدسـميث بمبلـغ 20 مليون جنيه إسـترليني من ثروتـه الخاصـة للحملـة ضـد الاتحـاد الأوروبي.

لماذا يقدم الأغنياء مساهمات سياسية

عادة ما يكون لديهم أحد الدوافع الخمسة التالية:

أولاً، هناك سبب الحمايـة الذاتيـة. من المنطقي للأثريـاء التـبرع بالمـال لتجنب عـودة الحكومـة المكرسـة لسياسـات التـأميم، أو الضـرائب المرتفعـة للأثريـاء، أو غيرهـا من الإجـراءات الـتي من المحتمل أن تضر بمصالحهم العامة.

ويمكن أيضـا تقـديم مسـاهمات لكسـب بعض الفوائـد المحددة في المقابل، مثل إبرام عقد تجاري حكومي جديد.

هنـــاك - في بعض الأحيـــان - أســـباب أيديولوجيـــة للمساهمات: قد يرغب الشخص الثري في المسـاهمة في قضـية يؤمن بها بشدة.

هناك دوافـع اجتماعيـة. عنـدما يتم بنـاء ثـروات جديـدة، تنشـأ أحيانًـا مجموعـة من الأغنيـاء الجـدد الـذين يرغبـون في اكتساب مكانة اجتماعية تتناسب مع ثروتهم. الطريقة التقليدية

للحصول على هذا الوصول الاجتماعي هي المساهمة بسخاء في الجمعيــات الخيريــة والجامعــات والأوركســترا الســيمفونية - المنظمات التي سيكون لها أفراد عائلات متمـيزون في مجـالس إدارتهـا. هنـاك طريقـة أخـرى لتحقيـق النجـاح الاجتمـاعي وهي التبرع بالمال لكبار السياسيين، وتلقي دعـوات تعـويض لحضـور اجتماعات حصرية.

تشــمل الأمثلــة على المكافــآت الاجتماعيــة الألقــاب الممنوحة في بداية القـرن العشـرين للمـانحين السياسـيين في بريطانيا (الجنيات - بمـا في ذلـك لقب الـرب الـوراثي والحـق في الحصول على مقعد في مجلس الأقران ؛ البارونـات - لقب السـير الوراثي، دون الحق في الحصول على مقعـد في مجلس الأقـران ؛ والفروســية - لقب الســير غــير الــوراثي). أعلن أن منح الأوراق المالية مقابل المساهمات السياسية غير قانوني في عام 1925. وفقًا للبعض، فقد نجـا النظـام، وإن كـان ذلـك على أسـاس أقـل رسمية وأقل سهولة في اكتشافه. في الولايـات المتحـدة، كـانت المكافــأة التقليديــة لصــعود أصــحاب الملايين هي التعــيين كسفير.

<u>ثانيًا</u>، يمكن للأثريــاء في بعض البلــدان اســتخدام الأمــوال للمساعدة في تعزيز طموحاتهم من خلال الفوز بولاية انتخابيـة بأنفسهم. في الولايات المتحدة، يُسمح للمرشـحين للكـونغرس

بإنفاق مبالغ غير محدودة من أموالهم الخاصة على حملاتهم الانتخابية الشخصية.

اتجاهات المساهمات البلوتوقراطية

وفقًا لتفسير شائع، كان العصر الذهبي لتمويل الأحزاب البلوتوقراطية في دول مثل الولايات المتحدة وبريطانيا أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. لقد كان الوقت الذي تراكمت فيه ثروات هائلة في عدد من البلدان ؛ كان عصر بارونات السرقة في الولايات المتحدة. وربما انخفضت أهمية القبعات الكبيرة، أولا بتوسيع التمويل المؤسسي للأحزاب السياسية (من جانب الشركات التجارية والنقابات العمالية)، وثانيا، بنشر التمويل العام للأحزاب والانتخابات من الخمسينات فصاعدا وبإدخال لوائح ترمي إلى الحد من المساهمات الفردية الكبيرة.

من السابق لأوانه إعلان اختفاء القبعات السياسية الكبيرة. يلعب المليارديرات دورًا نشطًا في التمويل السياسي في بعض البلدان التي تسمى التنانين الاقتصادية الآسيوية. في بريطانيا ودول غربية أخرى، أدت السياسات المؤيدة للأعمال التجارية للحكومات في الثمانينيات والتسعينيات إلى خلق العديد من الأغنياء الجدد، الذين أصبح بعضهم مانحين

سياسيين سخيين. هناك مؤشرات على أن التمويل السياسي، في دول مثل بريطانيا العظمى، دخل مرة أخرى حقبة بلوتوقراطية.

ثغرات

عندما تشترط اللوائح الإبلاغ علنًا عن المساهمات للمرشحين أو الأحزاب السياسية إذا تجاوزت عتبة منخفضة، فهناك تقنيات مختلفة للتهرب من القواعد. بعضها مشابه للتقنيات التي تستخدمها الشركات التجارية، وفي بعض البلدان، من قبل النقابات العمالية.

فيما يلي بعض التقنيات الجاهزة المناسبة بشكل خاص للمساهمات الشخصية:

• تقسيم مساهمة كبيرة ينبغي الإعلان عنها إلى عدة مساهمات أصغر لا ينبغي الإعلان عنها. يبدو أن هذه ممارسة شائعة في ألمانيا. يمكن لمالك شركة تضم عددًا من الشركات التابعة المساهمة نيابة عن كل منها. بشرط أن يكون المبلغ الذي قدمته كل شركة أقل من عتبة الإبلاغ، يمكن أن يظل المجموع الكلي الكبير غير المبلغ عنه دون مخالفة القانون. وينطبق الشيء نفسه على المساهمات المقدمة من مختلف أفراد أسرة المتبرع أو من فرادى الموظفين أو مديري أعماله ؛

• تقـديم الأمـوال في شـكل قـروض بـدلا من مجـرد تقـديم مساهمات. يمكن أن تكون القروض ذات قيمـة خاصـة عنـدما لا يتمكن الطرف من الحصول على الأموال اللازمة من بنك تجـاري لأنشطته. من المرجح أن يستفيد الحزب من سعر فائدة أقل من السوق. وبالإضـافة إلى ذلـك، إذا ثبت أن الطـرف غـير قـادر على سداد القرض، فقد يتسنى للمانح في مرحلة لاحقة دفـع القـرض كخسارة تجارية ؛

• التبرع للأموال الشخصية للسياسـيين. قـد تكـون المسـاهمات السياسـية خاليـة من قواعـد الإبلاغ بشـرط عـدم إدراجهـا في حسابات حزب سياسي. في هذه الحالات، هناك حافز للسياسـيين - وخاصة قادة الأحزاب - لجمع المساهمات في صندوق سياسـي شخصـي. قـد يتم التحكم في هـذه الأمـوال الخاصـة من قبـل مجموعـة من الـوكلاء لضـمان إبقـاء الأمـوال الـتي تحتويهـا منفصـلة عن الشـؤون الماليـة الشخصـية للـزعيم السياسـي المتلقي. بالإضافة إلى ذلك، يمكن تخصـيص الأمـوال لأغـراض سياسية محددة مثل البحث السياسي. ومع ذلك، فإن التأثير هـو إنشـاء قنـاة للتمويـل السياسـي تفلت من قواعـد الكشـف عن مساهمات الأحزاب.

الأمثلة البريطانيـة للأمـوال السياسـية الشخصـية هي: صـندوق لويـد جـورج، من عـام 1916 نيابـة عن رئيس الـوزراء الليـبرالي،

الصـندوق السياسـي الـذي تم جمعـه في السـبعينيات لهارولـد ويلسون، زعيم حزب العمال والثقـة العميـاء الـتي جمعهـا رئيس الوزراء هارولـد ويلسـون في أوائـل التسـعينيات نيابـة عن تـوني بلير، زعيم المعارضة العمالية آنذاك.

وتشمل الأنشطة الأخرى التي يمكن اعتبارها مسـاهمات سياسية غير مباشرة منح عقد أو توظيف لأحـد أفـراد أسـرة زعيم سياسي. في إحدى المدن الأمريكية الكبرى، تم تعيين ابن زعيم سياسـي قـوي كممثـل لشـركة تـأمين. من خلال توجيـه عقـود التأمين إلى هذه الشركة، حصل السياسي بالفعل على عمولة.

58- التمويل المؤسسي

لا يأتي التمويل الخاص دائمًا من الأفراد. قد يأتي من مجموعات المصالح أو المؤسسات الاقتصادية. أهم مصادر التمويل المؤسسي هي الشركات التجارية التي تدعم عادة الأحزاب المحافظة أو أحزاب يمين الوسط، والنقابات العمالية التي تدعم عادة الأحزاب الاشتراكية أو أحزاب يسار الوسط. وفي كل بلد، تتوقف أهمية المصادر المؤسسية للمال السياسي جزئيا على التقاليد السياسية وجزئيا على القيود القانونية (انظر حظر أنواع معينة من المساهمات).

المساهمات المؤسسية في السياسة الحزبية

كيفية تبرير المساهمات المؤسسية في السياسة الحزبية. والمنطق الأساسي هو أن سياسات الحكومة تتأثر بالملكية الوحيدة والنقابات والمنظمات التي تمثل مجموعات الشركات أو النقابات. ولذلك فإن لديهم أسبابا مباشرة ومشروعة للسعي إلى انتخاب الأحزاب والمرشحين الذين سيسهمون في النهوض بمصالحهم. فإذا رغبت نقابة العمال، على سبيل المثال، في ضمان تشريع يحدد حداً أدنى للأجور أو لوائح بشأن ساعات العمل القصوى المسموح بها، فقد يكون

من الضـروري ممارسـة الضـغط لمحاولـة التـأثير على الحكومـة الحالية لتمرير هذه التـدابير. قـد يكـون من الأنسـب المسـاعدة في انتخـاب الجمعيـة التشـريعية للناشـطين النقـابيين الـذين سيعملون من الداخل، أو لضمان انتخاب حكومة جديدة ملتزمـة بهذه الإصلاحات.

والمبرر الفرعي لـذلك هـو أن العمـل الجمـاعي يمكن أن يكون أكثر فعالية من العمل الفـردي. من غـير المـرجح أن تـؤثر مساهمة فرد واحد - مـا لم تكن كبـيرة بشـكل اسـتثنائي - على الحزب أو المرشح الذي يتم عرضه عليـه. من ناحيـة أخـرى، فـإن المسـاهمة السياسـية الـتي تقـدمها شـركة أو رابطـة تجاريـة سـتكون أكـثر فعاليـة من منظـور المسـاهم. أمـا بالنسـبة لمسـاهمات نـاخبي الطبقـة العاملـة، فقـد يكـون من الضـروري تجميع عدد كبير من المدفوعات الصغيرة لإحـداث بعض التـأثير السياسـي - ومن هنـا تـبرير المسـاهمات السياسـية من قبـل النقابات.

انتقادات للمساهمات المؤسسية

- يمكن القـول إن أي طريقـة تربـط الاشـتراكات بـالطلب على التعويض غـير مرغـوب فيهـا. وينبغي ألا تسـتند المناقشـات في الجمعيـة التشـريعية بشـأن الحـد الأدنى للأجـور أو ضـده إلى

المبالغ المالية التي تقدمها نقابات العمال والشركات إلى الأحزاب السياسية. وحقيقة أن المساهمات المؤسسية أكثر احتمالا من المساهمات الفردية لربطها بتوقعات التأثير السياسي هي مصدر للنقد.

• عندما تقدم هيئة مؤسسية مساهمة، ليس من المؤكد أن أعضاء تلك الهيئة قد استشيروا أو أنهم كانوا سيوافقون لو كانوا كذلك. ويعني عدم وجود ديمقراطية داخلية في العديد من النقابات العمالية والشركات التجارية أن قرار تقديم مساهمة من عدمه قد يعتمد على نزوة أو طموحات شخصية لأحد قادة المنظمة دون مراعاة رغبات أعضائها.

في حالة الشركات التجارية، يجوز للمساهم الفردي الذي لا يوافق على سياسة الشركة بشأن المساهمات السياسية بيع أسهمه. لكن هناك العديد من الحالات التي لا يكون فيها مسار العمل هذا ممكنًا. على سبيل المثال، لن يكون لعضو صندوق المعاشات المهنية رأي في سياساته الاستثمارية. ستكون العضوية في النقابة في كثير من الظروف إلزامية لشخص يعمل في مصنع أو تجارة.

• يمكن أن يؤدي نظام المساهمات المؤسسية إلى وضع غير صحي على ما يبدو حيث توجد صلة شبه دائمة بين نقابة

عمالية وحزب سياسي معين أو بين شركة وحزب آخر. يمكن أن يؤدي الارتباط بين الحزب والشركة إلى نظام سياسي غير مرن.

اتجاهات المساهمات المؤسسية

الاختلافات بين البلدان واضحة جدًا لدرجة أنه من المتهور التعليق على الاتجاهات العامة. ومع ذلك، يمكن الإشارة بحذر إلى أن أهمية المساهمات المؤسسية للأحزاب السياسية والمرشحين في الديمقراطيات الراسخة قد انخفضت، رغم أنها لا تزال هامة في بعض البلدان. وفيما يلي أسباب هذا الانخفاض.

- من المحتمل أن يكون نظام تمويل السياسات من جانب الشركات ومن جانب النقابات العمالية قد بلغ ذروته عندما كان الصراع السياسي نفسه قائما أساسا على أسس طبقية، حيث يتنافس حزب رجال الأعمال والطبقة الوسطى مع حزب العمال. منذ الستينيات، تطورت اقتصادات البلدان الغربية من مرحلة صناعية إلى مرحلة ما بعد الصناعة. كان هناك انخفاض ملحوظ في النسبة المئوية للسكان العاملين في الصناعة التحويلية. أصبحت النزاعات بين العمال وأرباب العمل في المصانع أقل أهمية حيث يعمل عدد أقل من الناس الآن في المصانع.
- أصبح التمويل العام أكثر أهمية.

- فقـدت بعض البلـدان مصـداقية تمويـل الشـركات للأحـزاب السياسية نتيجة للفضائح (مثل اليابان وفرنسا).

59- التمويــل المقــدم من المؤسســات التجارية

السياق التاريخي

عنـدما كـان الصـراع الطبقي في ذروتـه بين الحـربين العالميتين (1918-1939) وعقب الحـرب العالميـة الثانيـة (منـذ عام 1945)، شعر عالم الشركات الكبرى بأنه مضـطر في العديـد من البلـدان الصـناعية لمواجهـة مـا اعتـبره مخـاطر الشـيوعية المستوحاة من السـوفييت واضـطرابات النقابـات المنظمـة. في ذلـك الـوقت، كـانت الشـركات الكبـيرة تسـدد مـدفوعات كبـيرة للأحزاب التي عارضت الاشتراكيين والديمقراطيين الاجتماعيين، وكـذلك مرشـحيها. كمـا أنهم يميلـون إلى التصـرف بشـكل جماعي.

وفي بعض البلدان، شُكلت منظمات خاصة لجمع الأموال من الشـركات، الـتي يمكن بعـد ذلـك تحويلهـا على الصـعيد العالمي إلى الأحـزاب والمرشـحين الـذين يسـعون إلى الحصـول على الـدعم. يلخص الخيـام بالتيـل ظـاهرة المنظمـات الـتي يسـميها «الرعايـة والنقـل» على النحـو التـالي (أي: المنظمـات الوسيطة التي تجمع المساهمات السياسية من الشركات):

... وقد ساعد التركيز المتزايد لمجتمع الأعمال التجارية على إنتاج منظمات رعاية ونقل مرتبطة بالتجمعات والاتحادات الصناعية الرائدة في أوروبا واليابان. تم تنظيم جمعيات النقل لتوجيه وتوزيع الأموال من الشركات التجارية على الأحزاب المعارضة للحزب الاشتراكي الديمقراطي، وظهرت قبل فترة طويلة من الحرب العالمية الأولى في ألمانيا الإمبراطورية. (...) في وقت جمهورية فايمار، تم تشكيل مجموعات رعاية من قبل الصناعيين لدعم أحزاب معينة لصالح احتياجاتهم. واعتمدت ممارسات مماثلة واستمرت حتى الفترة التي تلت عام 1945 في اليابان والنرويج وفرنسا (المجلس الوطني لأرباب العمل الفرنسيين) والمملكة المتحدة والعديد من البلدان التي لديها تقاليد قوية في التمثيل الوظيفي للشركات الجديدة.

مثال على نموذج الشركات لتمويل السياسة من قبل عالم الأعمال في مواجهة مع النقابات يظهر في سلوك أصحاب مناجم الفحم الإنجليزية في أعقاب إضراب عمال المناجم والإضراب العام لعام 1926:

في عام 1928، اشتركت جمعيات مالكي الفحم في غرب يوركشاير وجنوب يوركشاير بشكل رسمي وسخي في أموال حزب المحافظين ؛ كان العديد من مالكي مناجم الفحم قد

دعموا بلا شك حـزب المحـافظين قبـل ذلـك، لكنهم لم يكونـوا بالإجماع الكافي في دعمهم للاشتراك في التحصيل.

كان توطيد دعم الأعمال لحزب المحـافظين واضـحًا في تشـكيل الصناعيين البريطانيين المتحدين في عام 1948، وهي منظمـة عملت كنقطة تحصيل لمدفوعات الشركات للحزب.

منذ الخمسينيات من القرن الماضي، اتجه دور هذا النـوع من هيئـــات التمويـــل الجمـــاعي إلى الانخفـــاض. الآن ســـتكون الشركات أكثر استعدادًا للمساهمة بشكل فـردي وبـدون تـدخل الهيئـات الوسـيطة. في العصـر الحـديث، يبـدو أن الفوائـد الـتي يمكن أن تعود على مؤسسـة المـانحين نفسـها من المـرجح أن تحفز المساهمات السياسية أكثر من الاعتبـارات العامـة للصـراع الطبقي.

أمثلة شائعة لمساهمات الشركات

ولا تزال المساهمات المباشرة المقدمـة من المؤسســات التجاريـة إلى الأطـراف تشـكل مصـدرا هامـا للتمويـل في بعض البلدان، رغم أنها تقل عموما عما كانت عليه في الماضي.

في كندا، ساهم 40٪ من أكبر 500 شـركة ماليـة سـنويًا في حـزب سياســي بين عــامي 1983 و 1990. زادت مســاهمات الشركات في المنظمة الفيدرالية لحزب المحافظين التقدمي في

سنوات الانتخابات بالقيمة الحقيقية (قيم 1989) من 9.4 مليون دولار كندي في عام 1979 إلى 13.6 مليون دولار كندي في عام 1984 و 15.1 مليون دولار كندي في عام 1988. يمثل هذا حوالي نصف إجمالي دخل الحزب. كانت نسبة مساهمات الشركات في الحزب الليبرالي هي نفسها تقريبًا، لكن أقل من 10٪ من مساهمات الحزب الديمقراطي الجديد جاءت من الأعمال.

في بريطانيا العظمى، تم تقديم جميع مساهمات الأعمال تقريبًا إلى المكتب المركزي لحزب المحافظين. ورابطات الدوائر الانتخابية أقل اعتمادا على هذه المدفوعات. انخفضت نسبة الدخل المركزي لحزب المحافظين من الشركات من حوالي 3/5 في السبعينيات إلى 1/4 في أوائل التسعينيات. عندما أصبحت مدفوعات الشركات مصدرًا أقل صلابة للمال، تحول الحزب بشكل متزايد إلى رجال الأعمال الأفراد للحصول على مساهمات شخصية - تم تلخيصها في ملف النهج البلوتوقراطي.

في بلد مثل البرازيل، تبدو مساهمات الشركات والتبرعات من الأثرياء الفرديين غير واضحة، لكنها مجتمعة مصدر حيوي للأموال. وفقًا لروبرتو أغيار:

... ويمول معظم الحملات الانتخابية المصرفيون والصناعيون والتجار ومزارعو الماشية. وكانت الشركات التي تقدم خدمات متخصصة للدولة، بوجه عام، سخية بوجه خاص في مساهماتها في الأحزاب والترشيحات السياسية.

قنوات جديدة للمدفوعات السياسية من قبل الشركات

كانت السمة المشتركة للسياسة الديمقراطية في العقود الأخيرة هي إخضاع مساهمات الشركات لأنظمة صارمة بشكل متزايد، إن لم يكن لحظرها تمامًا. في بعض البلدان، فقدت الفضائح مصداقية مدفوعات الشركات. ونتيجة لذلك، يبدو أن مدفوعات الشركات قد انخفضت من حيث الأهمية. ومع ذلك، هناك مؤشرات واضحة على أن ما حدث في العديد من البلدان هو إنشاء قنوات جديدة للمدفوعات التجارية لأغراض سياسية. كانت الاستجابة المشتركة للائحة هي البحث عن ثغرات.

في ألمانيا الغربية، يبدو أن مساهمات الشركات التي كانت مصدرًا حيويًا للاتحاد الديمقراطي المسيحي في الخمسينيات من القرن الماضي قد انخفضت أهميتها نتيجة للأحكام القضائية المتعلقة بوضعها المالي ونتيجة للتمويل العام السخي للمنظمات الحزبية والمؤسسات الحزبية. ومع

ذلك، كشفت فضيحة Flick، التي ظهرت في أوائل الثمانينيـات، عن وجود كتلة من مساهمات الشركات غير القانونية.

ووفقا لإيرهارد بلانكنبـورغ، فـإن الطـابع الواسـع النطـاق للتجاوزات المتصلة بمـدفوعات الشـركات السياسـية يتضـح من أنه بين عامي 1982 و 1988، تم رفع دعوى أوليـة في أكـثر من 1 800 قضـية، الـتي شـاركت فيهـا جميـع الأحـزاب السياسـية الرئيسية باستثناء حزب الخضر وجزء كبير من نخبة الشركات في ألمانيا. ولم يُعرض على المحاكم سـوى عـدد قليـل من القضـايا الـتي رُفض معظمهـا أو بُت فيهـا عن طريـق التفـاوض بشـأن الالتماسات والتعديلات.

في فرنسا، يعد تطوير قنوات سرية لمدفوعات الشـركات للأحزاب والمرشحين نتيجة لتشريع عام 1995.

هناك عمليات هروب مماثلـة في الهنـد واليابـان وكوريـا الجنوبية وإسبانيا والسويد وفقًا لتقييم نقله البروفيسـور رانـدير ب. جاين، أدى الحظـر المفـروض على مسـاهمات الشـركة الـذي قدمته حكومة إنديرا غاندي إلى توتر النظـام وتـدمير أخلاقيـات وأخلاق الأعمال. مجتمـع. نظـرًا لأن المعارضـة اليمينيـة لم تعـد قـادرة على تلقي مسـاهمات الشـركات بشـكل قـانوني، فقـد تم اكتشاف طرق أخرى لجمع الأموال. تم بيع التراخيص والتصـاريح بلا خجل. وأنشـئت مؤسسـات ومنظمـات مشـكوك فيهـا بقصـد

جمع الأموال والتماسها. تذبذبت المنازل الصناعية الرائدة، المعروفة بأخلاقها التجارية التي لا تشوبها شائبة، في نهاية المطاف في السباق من أجل البقاء. ورغم أن رئيس الوزراء راجيف غاندي ألغى الحظر المفروض على مساهمات الشركات، فإن الضرر الذي لحق بالحياة السياسية - إلى جانب الادعاءات المتكررة والادعاءات المضادة بالفساد والرشوة (كما في قضية بوفورس) - لا يمكن إصلاحه.

في معارضة اللوائح للواقع في اليابان، يشرح ري شيراتوري إحدى طرق التهرب من السيطرة على مساهمات الشركات السياسية: "يحاول العديد من السياسيين التهرب من اللوائح المنصوص عليها في قانون السيطرة على الأموال السياسية. كثيرًا ما ينظمون أمسيات لجمع التبرعات ويطلبون من الشركات والاتحادات الصناعية شراء عدد كبير من التذاكر لأن هذه الأموال لا تعتبر مساهمة سياسية. ينشئ السياسيون أكبر عدد ممكن من منظمات الدعم السياسي حيث يعملون كقنوات يمكن من خلالها إدخال الأموال السياسية. »

وفقًا لبيلار ديل كاستيلو، "تنص قواعد تمويل الأحزاب في إسبانيا على دور مهيمن للتمويل العام... من خلال فرض نظام حكومي شديد وإدانة التمويل الخاص، يستمر التمويل الخاص، ولكنه يعمل خارج سيطرة الآليات القائمة للقانون.

ويشجع هذا النظام على حدوث مخالفات وفساد أقل احتمالا للتطور في إطار الحرية الكاملة والكشف. "39 يصف دور الوسطاء الذين يتدخلون بين الأحزاب والشركات ويتفاوضون على تبادل الأموال السرية من أجل النفوذ السياسي.

في السويد، كانت العملية مختلفة. عندما انتهت المساهمات المباشرة لمجتمع الأعمال في حزب المحافظين في عام 1977، لم يتم استبدالها - كما هو الحال في البلدان الأخرى المذكورة - بتركيبات أو ممارسات غير قانونية. ومع ذلك، لا تزال أموال الشركة تلعب دورًا في الحياة السياسية. لا تقدم الشركات مساهمات للأحزاب، لكنها بدلاً من ذلك تنفذ حملات إعلانية لها آثار سياسية وحزبية واضحة، وإن كانت غير مباشرة.

وأهم أشكال الدعم غير المباشر الذي تتلقاه الأحزاب البرجوازية هو من خلال حملات العلاقات العامة المهنية المكثفة بشأن قضايا مثل الضرائب أو الطاقة النووية، ومن خلال الصناديق الجماعية لدعم الأسرة. وهذه الحملات تدفع ثمنها وتنظمها شركات ومؤسسات خاصة. وقد وضعت هذه الاستراتيجية في السبعينات ؛ وهو يركز على تشكيل الرأي العام وتحديد جدول الأعمال الوطني.

باختصـــار، تبـــاينت ردود فعـــل مجتمـــع الأعمـــال على الضوابط المفروضـة على مسـاهماتهم في الأحـزاب السياسـية. كان أحد ردود الفعل هو تجاهلهم ودفع مـدفوعات غـير قانونيـة في شـكل مظـاريف بنيـة مليئـة بـالأوراق النقديـة. كـان على الآخرين العثور على ثغـرات قانونيـة (مثـل شـراء تـذاكر جماعيـة لعشـاء جمـع التبرعـات)، وإخفـاء المسـاهمات في المعـاملات التجاريـة المزيفـة والتـأثير على التصـورات السياسـية من خلال حملات العلاقات العامة بدلاً من دفع المساهمات للأحزاب.

60- جمع التبرعات

وبوجه عام، من الملائم تقسيم أنشطة جمع الأموال للأحزاب السياسية إلى ثلاثة مستويات وفقا لمقدار التبرعات. هناك مساهمات من المستوى الأعلى (عادة من الأفراد الأثرياء أو المؤسسات مثل الشركات) ؛ وهناك مساهمات صغيرة في التمويل الأساسي تجمعها منظمات الأحزاب المحلية ؛ وهناك مستوى متوسط للنشاط. ويرد أدناه وصف للفئة الأخيرة.

وبصرف النظر عن جمع الأموال من خلال الهواتف التجارية، فإن اثنين من أكثر أشكال جمع الأموال شيوعا التي اعتمدتها منظمات الحزب المركزي في بعض البلدان الصناعية للمساهمات المتوسطة النطاق هما المناسبات الاجتماعية مثل وجبات العشاء والبريد المباشر.

وجبات الغداء وفرص جمع التبرعات الاجتماعية

هذا شكل مخصص لجمع التبرعات السياسية في الولايات المتحدة، ولكنه يمارس أيضًا بشكل متكرر في دول مثل بريطانيا العظمى. هذه الفرص أقل حميمية من أحداث المانحين عالية المستوى التي ستكافأ بالوصول الشخصي إلى قادة الحزب. عادة ما يتراوح حجم الحضور في عشاء أو حفل

استقبال لجمع التبرعات من بضع عشرات إلى بضع مئات. سيكون هناك الكثير من الضيوف للسماح للجميع بالدخول في محادثة شاملة مع قادة الحزب. ومع ذلك، ستكون المناسبة شخصية بما يكفي للشخصيات البارزة لإجراء اتصال قصير مع معظم الحاضرين - مصافحة وبضع كلمات. بالإضافة إلى ذلك، ستكون هناك بعض علامات التفرد، ربما في شكل صور موقعة للقائد أو العضوية في نادٍ معين خصيصًا، تقتصر على المانحين بمبلغ معين. أخيرًا، سيحاول عشاء جمع التبرعات الناجح إعطاء الحاضرين الشعور بأنهم أعضاء في نخبة اجتماعية أو تجارية ومنحهم فرصة لرؤية الآخرين مهمين بما يكفي ليكونوا قادرين على تحمل تكلفة التذكرة ورؤيتهم. تتراوح تكلفة التذكرة في حدث لجمع التبرعات عادةً من 250 دولارًا أمريكيًا إلى 1000 دولار أمريكي.

الإعلان المباشر عن البريد

يتكون جمع التبرعات عبر البريد المباشر من مكالمات نيابة عن مرشح أو حزب سياسي يتم إرسالها عبر البريد إلى سلسلة من الأفراد المختارين. ويتوقف نجاح هذه المبادرات على فعالية اختيار من يتم الاتصال بهم. من الواضح أن هناك تكاليف باهظة لدفع تكاليف الطوابع البريدية وإرسال رسائل إلى

العديد من الأشخاص، فقط نسبة صغيرة نسبيًا منهم ستستجيب. والواقع أن المبلغ المحصل عن طريق البريد المباشر لا يساوي دائما تكلفة إرسال الرسائل.

يعتمد نجاح جمع التبرعات مباشرة عبر البريد على عدد من العوامل:

- مستوى التكاليف البريدية في البلد المعني ؛
- كفاءة الخدمة البريدية ؛
- عادات السكان (إذا كانت الاستجابة الإيجابية للنداءات غير الشخصية طبيعية بين أقلية كبيرة على الأقل) ؛
- العناية والمهارة اللتين أعدت بهما قاعدة بيانات الأشخاص الذين توجه إليهم الرسائل.

ويمكن أن تتضمن قاعدة بيانات البريد المباشر أسماء وعناوين أولئك الذين يحتمل أن يساهموا استنادا إلى سلوكهم السابق. يجوز اختيار أعضاء الحزب أو الذين قدموا مساهمات للحزب في الماضي. ومع ذلك، هناك قيود على استراتيجية مناشدة أولئك الذين ساهموا في الماضي مرة أخرى. قد تؤدي الطلبات المتكررة للحصول على المال من نفس الأشخاص إلى إجهاد المتبرعين. بالإضافة إلى ذلك، لن يكون للمرشحين الذين لم يترشحوا لمناصب في الماضي والأحزاب السياسية المشكلة حديثًا قاعدة ثابتة من المؤيدين. في هذه الحالات، سيكون من

المهم اختيـار أسـماء وعنـاوين المجموعـات ذات التركـيز العـالي نسبيًا من الأشخاص الراغبين في المساهمة.

وتوجـــد في بعض البلـــدان حركـــة تجاريـــة في قـــوائم الأسماء. قـد يشـتري حـزب سياسـي يسـاري، على سـبيل المثـال، قائمـة بأسـماء المشـتركين في مجلـة تـدعو إلى أسـلوب حيـاة راديكالي، بينما قد يفضل الحزب اليميني إرسال بريد مباشر إلى أولئك الذين يشتركون في صحيفة اقتصادية أو تجارية. وتشمل الطرق الأخرى إرسال رسائل إلى أولئك الذين يعيشون في أحيـاء معينة أو مراجعة قوائم المساهمين في شركات معينة.

61- التبرعات العينية

يمكن للمؤيدين مساعدة الوضع المالي للحزب أو المرشح، ليس فقط من خلال التبرع بالمال، ولكن أيضًا من خلال تقديم خدمات وسلع مجانية أو رخيصة يجب شراؤها بالسعر العادي.

خلال الحملة الانتخابية، قد يقوم المؤيد الثري بإتاحة طائرة أو سيارة خاصة لقادة أو قادة الحزب. سيؤدي إتاحة المنازل أو الشقق للعاملين في الريف إلى تقليل فواتير الفنادق. يمكن للشركات إتاحة بنوك الهاتف للفرق الصادرة، خاصة خلال فترات الذروة مثل المساء وعطلات نهاية الأسبوع عندما لا يحتاجها المانحون.

قد يجد الموردون المتعاطفون أن لديهم فائضًا في إمدادات الأقلام وورق الصحف وأجهزة الكمبيوتر وغيرها من السلع المفيدة، والتي يتم بيعها بعد ذلك إلى الطرف بأسعار معطلة.

يجوز للنقابات أو الشركات أو أرباب العمل الآخرين منح إجازة مدفوعة الأجر لموظفيهم لتمكينهم من تقديم خدماتهم مجانًا في الحملة الانتخابية للحزب. على العكس من ذلك، يمكن للمتطوعين استخدام مكافآت الإجازة الخاصة بهم للقيام

بأنشطة الحفلات، في حين أن أولئك الـذين لا يعملـون يمكنهم أيضًا العمل كمتطوعين.

تقنية أخرى للتبرع العيـني: تجـري شـركة أو نقابـة بحثًـا، يُفـترض أنــه لاســتخدامها الخــاص، ولكن في الواقــع من أجــل تجنب تنظيم طرف ما لإجراء البحث بنفسه. ثم تقدم المعلومـات إلى الطرف، عادة على أساس سري. إذا احتاج حزب سياسـي، على سبيل المثال، إلى إجراء استطلاع رأي خاص حول المواقف العامة تجـاه بعض القضـايا والسياسـات، فقـد يتوصـل إلى اتفـاق مـع شركة متعاطفة لإدراج الأسئلة ذات الصـلة في أبحاثـه السـوقية العادية.

في ألمانيا، استفاد الحزب الحـاكم من وصـوله إلى نتـائج تقريـر بحث داخلي تم إجـراؤه للمستشـار والـوزارات الحكوميـة. وبقدر ما قلل ذلك من الحاجـة إلى قيـام المقـر المركـزي للحـزب الحاكم بإجراء بحوثه التجارية الخاصـة، فـإن هـذا الوصـول كـان بمثابة إعانة عينية.

المساءلة عن المساهمات العينية

وتثير المساهمات العينيـة مشـاكل نظريـة وعمليـة فيمـا يتعلق بالالتزامات المحاسـبية. وتكتسـي هـذه المشـاكل أهميـة خاصة عندما يتعلق الأمر بإنفاذ اللوائح المتعلقة بحدود الإنفــاق

على الحملات الانتخابية، ومتطلبات الكشف والقيود المفروضة على فئات معينة من المساهمات (على سبيل المثال، من جانب الشركات أو النقابات أو المانحين الأجانب).

أولاً، من المشكوك فيه إلى أي مدى ينبغي اعتبار تقديم الخدمات الطوعية لحزب أو مرشح مساهمة عينية. وبطبيعة الحال، إذا قام شخص في مهنة حرة مثل محاسب أو محام، يتقاضى عادة رسوما من موكليه في الساعة الواحدة من الخدمة، بتوفير وقته مجانا ويستخدمه لتقديم خدماته المهنية المعتادة، يمكن حساب قيمة الوقت والخدمة المقدمين إلى الحزب. لكن نادرًا ما يكون من الممكن حساب قيمة وقت التطوع على أساس تجاري. علاوة على ذلك، يمكن القول إن المشاركة في الحملات هي مجرد شكل من أشكال المواطنة. سيكون من السخف - حتى لو كان ذلك ممكنًا - محاولة وضع قيمة لجهود أتباع الحزب لإقناع أصدقائه وزملائه بالتصويت لحزب معين في المحادثات العادية. والواقع أن أي محاولة لإعطاء قيمة للعمل التطوعي تنطوي على صعوبات عملية هائلة.

كما تؤدي أشكال أخرى من المساعدة العينية إلى مشاكل تنظيمية. على سبيل المثال، كيف يمكن تنظيم تكاليف

المكالمات الهاتفية المحلية التي تتم لأغراض الحملة الانتخابية من منزل خاص إلى آخر ؟

62- الدخل التجاري للأطراف

وتندرج عدة أنشطة مختلفة تحت هذه الفئة:

- الأنشطة التجارية الحقيقية، بما في ذلك بيع المؤلفات الحزبية والشارات وغيرها من الأشياء السياسية ؛
- الترتيبات التي يمكن اعتبارها تشمل عنصر الضغط أو الابتزاز ؛
- الأنشطة التجارية التي قد تكون وهمية وتستخدم للتهرب من الأنظمة المتعلقة بالمساهمات السياسية الأجنبية أو الكشف عن المساهمات المحلية.

في الماضي، غالبًا ما كانت الأحزاب اليسارية التي تفتقر إلى مساهمات الشركات من منافسيها السياسيين تدير شركات مملوكة للحزب.

<u>بيع المؤلفات والأنشطة التجارية الأخرى</u>

هناك أسباب سياسية قوية تجعل الأحزاب تبيع مطبوعاتها وملصقاتها بخسارة. بعد كل شيء، تتطلب الحملة توزيعها على أوسع نطاق ممكن، مما يتطلب أسعار بيع منخفضة أو توزيعات مجانية. ومع ذلك، قد تقرر المنظمات الحزبية اعتماد مسار عمل أكثر صرامة في تحديد أسعار الأدبيات

ومـواد الحملات، بهـدف تغطيـة نفقاتهـا وحـتى الـربح. يمكنهم أيضًـا تسـويق الأدوات السياسـية مثـل الشـارات وربطـات العنـق والقمصان والشرائط والأكواب وحتى بطاقات المعايدة في عيـد الميلاد.

تتضـمن خطـط العمـل الحديثـة الـتي اعتمـدتها بعض الأحزاب السياسية بطاقات ائتمان «التقارب». من خلال الـترتيب مع أحد البنوك، يمكن لمؤيـدي الحـزب اسـتخدام نسـخة خاصـة من بطاقة ائتمان مهمة. سيتضمن هذا عادةً شعار حفلة خـاص وسيقوم البنـك الـذي يـدير البطاقـة بتحويـل نسـبة صـغيرة من جميـع النفقـات الـتي تتم بالبطاقـة - عـادةً 0.25٪ - إلى أمـوال الحزب.

تشـمل الأنشـطة التجاريـة الـتي يمكن اعتبارهـا أصـلية أيضًا المكتبات الـتي يـديرها مقـر الحـزب وحـتى الشـركات الـتي ليس لها علاقة سياسية واضـحة، مثـل وكالـة السـفر الـتي كـان يديرها لبعض الـوقت حـزب العمـال البريطـاني أو المتـاجر الـتي تديرها الحركـة التعاونيـة البريطانيـة التابعـة حـزب العمـال. في النمسا، حتى خدمات تفكيك الطرق تابعة للأحزاب الرئيسية.

الأساليب التي تنطوي على الضغط على المانحين الرئيسيين

لقـد أصـبح من المعتـاد أن تقيم الأحـزاب السياسـية البريطانية الكبرى أكشـاكًا في مؤتمراتهـا السـنوية. يتعين على الشركات دفع مبلغ كبير لاستئجار مساحة هناك. السبب الواضـح المقدم للشركات هو أنها ستتاح لها الفرصـة خلال أيـام مـؤتمر الحـزب للوصـول إلى المنـدوبين. ويشـكل هـؤلاء المنـدوبون جمهورا يتمتع بنفوذ سياسي قـوي للغايـة. يعـد منظمـو الحـزب على وجـه التحديـد بـأن قـادة الحـزب سـيزورون المعـرض خلال المـؤتمر. تـوفر أكشـاك المعـرض فرصـة ممتـازة للضـغط والعلامات التجارية. في بعض الأحيان، ينجذب المنـدوبون، بمن فيهم النـواب، إلى زيـارة الأكشـاك بهـدايا صـغيرة أو مشـروبات مجانية.

شكل آخر من أشكال المشاريع التجارية هو نظـام فـرض سعر مجنون على الصـحفيين مقابـل مقعـد على متن الطـائرة أو الحافلة مما يجعل زعيم الحزب يتقدم خلال الحملة الانتخابية.

والسبب في إمكانية اعتبار أن هذه الهواتف تنطـوي على ضغوط هو أن الصحف تُفرض عليها، في الواقع، تهمـة الوصـول إلى قادة الأحزاب أثناء جـولاتهم ؛ قيـل للشـركات إنهـا إذا أرادت وصولاً مميزًا إلى شخصيات حزبية بـارزة خلال المـؤتمر السـنوي للحـزب، فسـيتعين عليهـا دفـع ثمن هـذا الامتيـاز. أحـد دفاعـات النظام هو أن التهم المتصورة معروفـة جيـدًا وأن بيـع الوصـول

أثناء المؤتمرات ممارسة بريئة نسبيًا مقارنة بأساليب حركة المرور المؤثرة الأخرى. والدفاع الإضافي هو أن المؤتمرات والاتفاقيات الوطنية مكلفة للأطراف وأنه يجب على الأطراف إيجاد طرق لاسترداد بعض نفقاتها.

متاجر اصطناعية

في البلدان التي تخضع فيها الشركات أو الأفراد بموجب القانون لقيود صارمة على المساهمات السياسية، أو حيث توجد وصمة عار محتملة مرتبطة بالمساهمات، تتمثل إحدى طرق التهرب من حدود المساهمات المأذون بها أو التهرب من قواعد الإفصاح في إخفاء المساهمة في شكل معاملة تجارية.

تتضمن إحدى التقنيات استبدال الأموال ببعض الخدمات التي يقدمها الحزب. وهناك أسلوب آخر ينطوي على تقديم خدمات أو سلع إلى حزب أو مرشح مقابل بعض الدفع، ولكن بسعر أقل من سعر السوق.

تسجيل المساهمة كدفعة خدمة هو إيراد مخصص. على سبيل المثال، أنتجت بعض المنظمات الحزبية أدلة أو أدلة سياسية لسنوات عديدة. وتشمل هذه إعلانات الشركة. يعتمد ما إذا كانت هذه إعلانات حقيقية أو مساهمات مقنعة إلى حد ما على التعريفات المطبقة. ومما لا شك فيه أن الشركات كثيرا ما

تدفع أسعارا تتجاوز سعر السوق لدرجة أنه، بحسن نيـة، لا يمكن تبرير هذه الأسعار على أنها تكاليف إعلانية.

تشـمل هواتـف دفـع الخدمـة الأكـثر حداثـة مـا يسـمى بالخـدمات الاستشـارية. ويجـوز لأي منظمـة حزبيـة أن تصـدر سلسلة من التوجيهات السياسـاتية الخاصـة تتضـمن معلومـات بهذه الصـرامة والقيمـة السياسـية الـتي تـبرر تقـديم مسـاهمة كبيرة للمصارف والشركات الأخرى الـتي تقـدم اشـتراكات. نظـرًا لأنه يكاد يكون من المستحيل وضع قيمـة سـوقية محـددة على المشورة أو المعلومات، يمكن تبرير رسوم الاشـتراك المرتفعـة. يشير المنطق البسـيط إلى أن خـدمات المعلومـات هـذه بالكـاد هي طرق مستترة للسماح للشركات بتأييـد طـرف مـا دون إعلان ذلك لمساهميها أو سلطاتها التنظيمية.

قدم ج. ويور تفاصـيل بعض الطـرق البارعـة الـتي وفـرت بهــا الأحــزاب السياســية الألمانيــة، وكــذلك، من وقت لآخــر، المؤسسـات الحزبيـة تغطيـة تجاريـة للمسـاهمين. و ب (أوروبـا الغربيــة. قــدم Paltiel أمثلــة من إيطاليـا وفرنسـا وألمانيـا والنمسا والدول الاسكندنافية:

"بالإضـافة إلى مرافـق الترفيـه، يـدير الشـيوعيون الإيطـاليون سلسلة من المتـاجر وبيـوت الملابس ووكـالات السـفر ووكـالات الاستيراد والتصدير التي تتعامل مع الكثـير من تجـارة البلاد مـع

أوروبا الشرقية. الحزب الشيوعي الفرنسي لديه ما لا يقل عن 310 شركات. يرتبط بنك Gemeinschaft für في ألمانيا و Sparkasse في النمسا ارتباطًا وثيقًا بالديمقراطيين الاشتراكيين في هذه البلدان. وللأحزاب الاشتراكية والشيوعية الاسكندنافية وكالات سفر وشركات شبه تجارية في قطاع الاستيراد والتصدير. ومن الأمثلة على ما يسمى بالترتيب التجاري الزائف الذي يبدو فيه أن المساهمات متخفية في شكل إعلانات أو مشتريات للبضائع ما ورد في عدة دراسات:

"إعلانات الصحف الحزبية من قبل الشركات الكبيرة، التي ترغب في دفع ثمن باهظ، هي طريقة أخرى لجمع الأموال. جلبت مبيعات الهدايا التذكارية من قبل حزب الكونغرس بزعامة إنديرا غاندي مبلغًا كبيرًا لهذا الحزب في عام 1972. يُعتقد أن هذا الحزب جمع حوالي 100 مليون روبية (في ذلك الوقت حوالي 10 ملايين دولار أمريكي) من خلال إعلانات لتذكار لم يظهر أبدًا. اسبانيا. وترد تفاصيل ما يسمى بالخدمة الاستشارية الممكنة في نفس الدراسة التي أجرتها مكتبة الكونغرس:

"دعا رئيس الوزراء غونزاليس إلى انتخابات عامة في 6 جوان 1993. وقد أدى هذا الإجراء إلى تأجيل المشاكل الداخلية للحزب الاشتراكي، الذي تعرض للتو لفضيحة تتعلق بالتمويل غير

القـانوني لحملتـه لعـام 1989 من خلال وكالتـه الاستشـارية (FILESA). ظهـرت أخبـار القضـية FILESA في الصـحافة في خريف عام 1991. كانت القضـية قيـد التحقيـق لمـدة 15 شـهرًا من قبل محكمة مراجعة الحسابات، وهي هيئـة تـراقب حسـابات الأحزاب السياسية في إسبانيا وتعكس هيكلها تـوازن القـوى في البرلمان. برأت المحكمة الحزب، بسبب الصـوت الغـالب لرئيسـه المعين من قبل الحزب.

كان من المحتمل أن يتم إلغاء القضية باستثناء أن القاضـي بـدأ تحقيقًـا قضـائيًا في القضـية. وفي 4 أفريل1993، كشـف تقريـر رسمي، أمر به قاض في المحكمة العليا، أن شخصـيتين بـارزتين من الحـزب الاشـتراكي متورطتـان في شـركتين تعرفـان باسـم FILESA و TIME EXPORT، وقـد تلقتـا مـدفوعات مقابـل خـدمات استشـارية غـير موجـودة بمبلـغ 8,5 مليـون دولار من دولارات الولايـات المتحـدة. وزُعم أن بعض الأمـوال اسـتخدمت لدفع نفقـات انتخـاب الحـزب. جمـع مفتشـو الضـرائب، بنـاء على طلب المحكمة، تقرير يتضمن قائمة بالمدفوعات بمـا مجموعـه 8 ؛ 4 ملايين دولار ؛ أن مجموعة FILESA قد استقبلت البنوك المحلية والشركات الرائـدة مقابـل خـدمات استشـارية بالإضـافة إلى قائمـة بالمـدفوعات اللاحقـة الـتي أرسـلتها المجموعـة إلى الحزب الاشتراكي لتغطية نفقاته الانتخابية.

كما يدعي التقرير أن مجموعـة FILESA دفعت مباشـرة من شـركات الخـدمات الـتي وفـرت احتياجـات مقـر الحملـة الاشتراكية وأنه من أجل إخفاء المدفوعات، وقد قبلت الإيصالات الصادرة نيابة عنها من مجموعة شـركات تسـمى 2020، والـتي يسيطر عليها منسق مالي وطني سابق للحزب الاشتراكي.

اعتبر البعض أن ملفات القضـايا هي ببسـاطة قمـة جبـل جليـدي للفسـاد. ارتبطت مجموعـة 2020 نفسـها في تقـارير صحفية بمدفوعات الاستشارات المكثفة الـتي قـدمتها مجموعـة سيمنز الألمانية في الوقت الـذي كـانت تتفـاوض فيـه على عقـد توريد مدريد-إشبيلية 45" .TGV (هـ) فرنسا. وفقًا للبروفيسـور بيير أفريل، تشمل بعض المصادر الحقيقيـة للتمويـل السياسـي بعض المصادر الأقل براءة، باسـتخدام منظمـات بحثيـة مماثلـة لتلك الخاصـة بالخـدمات الاستشـارية المسـتخدمة في السياسـة الإسبانية. وتستفيد السلطات البلدية التي يسيطر عليها الحـزب من هذه الخدمات.

"يمكن للبلدية أن تدفع مقابل خـدمات البحث بمعـدلات أعلى من قيمتهـا الحقيقيـة (الفـرق المسـتخدم لتمويـل نفقـات الحـزب)، كمـا كـان الحـال في عـام 1982 عنـدما كـانت مدينـة باريس تخطط. يمكن للبلدية أيضًا إجبار الشركات الـتي تسـعى للحصول على عقود على إشراك خدمات هذه المنظمات البحثية،

والتي تتقاضى بعد ذلك عمولة من 2 إلى 2.5٪ من قيمة العقد. تدعي شركة Urbatechnic، التي تدعم الحزب الاشتراكي، أنها تقدم خدمة متساوية للجان التي تتلقاها. كما تفيد بأن ثلاثة أرباع عمولتها يتم سدادها للخزانة الوطنية للحزب بعد خصم نفقات تشغيله. »

63- جمع التبرعات من قبل أعضاء الحزب

الخدمات الطوعية

في الأحزاب السياسية التي تضم عددًا كبيرًا من الأعضاء وشبكة من المنظمات الحزبية المحلية الشعبية، يمكن أن يـوفر جمع الأموال المحلي مصدرًا قيمًا للأموال. وقد يكون التمويل الشعبي كافيا ليس فقط للحفاظ على المنظمات المحلية نفسها ولتغطية تكاليف الدعاية الانتخابية، ولكن أيضا لدعم المقر المركزي للحزب.

ومن المصادر الرئيسية للأموال المحلية رسوم العضوية. لكنها ليست المصدر الوحيد وليست دائمًا الأهم. في حين أن جمع الأموال من قبل منظمات الحزب المركزي ينطوي بشكل أساسي على البحث عن عدد صغير نسبيًا من المساهمات الكبيرة، فإن التقنية على المستوى المحلي هي عكس ذلك. هنا، تم بناء المجموع من عدد كبير جدًا من الأنشطة التطوعية، والتي تضم عددًا كبيرًا من الأعضاء والداعمين.

يمكن أن يستغرق جمع التبرعات من قبل المتطوعين الكثير من الوقت والطاقة. يرى أحد الآراء أن جمع التبرعات هذا يحول نشطاء الأحزاب المحلية عن المهن السياسية الأكثر إنتاجية مثل إجراء مناقشات حول القضايا السياسية، وجمع

الالتماسات السياسية، وما إلى ذلك. لكن الحاجة إلى جمع الأموال يمكن أن يكون لها آثار جانبية مفيدة. إنه يوفر حافزًا قويًا لتجنيد أعضاء جدد. أحداث جمع التبرعات التي تكون اجتماعية إلى حد كبير أو على ما يبدو بالكامل لها أحيانًا تأثير توحيد مجموعات من مؤيدي الحزب الذين، في وقت الحملة الانتخابية، سيكونون أكثر قدرة على القيام بالعمل السياسي.

إن نتائج دراسة استقصائية للمناسبات الاجتماعية نظمت لغرض جمع الأموال من قبل 18 جمعية انتخابية محافظة في بريطانيا العظمى في 1968-1969 - في الفترة التي سبقت انخفاضها الأخير - مفيدة. وهي تبين النطاق الواسع لأنشطة جمع التبرعات على مستوى القاعدة الشعبية التي تضطلع بها الجمعيات المحافظة المحلية. وقد تصرفت هذه المنظمات بطريقة مماثلة للكنائس المحلية والمعاهد النسائية وجمعيات المسرح والنزل الماسونية والعديد من النوادي والجمعيات الأخرى. وفيما يلي توزيع 600 مناسبات اجتماعية منفصلة :

- استدعاء (قطع غيار البطاقات) - 184 جلسة ؛
- جسر (قطع غيار البطاقات) - 32 جلسة ؛
- البنغو (القمار) - 9 أحداث ؛
- وجبات الإفطار - 41 مناسبة ؛

- النبيذ والجبن - 13 حدثًا ؛
- الكوكتيلات - 9 أحداث ؛
- الشاي - 9 أحداث ؛
- وجبات الغداء - 10 مناسبات ؛
- عشاء - 6 مناسبات ؛
- الرقصات أو الأمسيات - 29 مناسبة ؛
- المقابلات والأفلام - 26 حدثًا ؛
- المبيعات الخيرية - 21 حدثًا ؛
- حفلات الشواء أو الحفلات في الحدائق - 19 حدثًا ؛
- معارض أو معارض أو جمخانات - 26 حدثًا ؛
- نزهات وزيارات - 46 حدثًا.

لتقييم أهمية الأحداث الاجتماعية الصغيرة لجمع الأموال، ضع في اعتبارك استطلاع مكتب مجلس الوزراء البريطاني لعام 1973. وأشارت إلى أن رسوم العضوية والاشتراكات، مجتمعة، لا تمثل سوى ربع دخل الجمعيات المحافظة في الدوائر الانتخابية، بينما تمثل إيرادات النشاط الاجتماعي نصف المجموع. أظهر نفس المسح أن غرف الألعاب المنظمة محليًا كانت المصدر الرئيسي لدخل العمال على مستوى الدوائر الانتخابية.

جمع التبرعات من خلال المحسوبية

في العديد من البلـدان، يعتمـد جمـع التبرعـات المحليـة إلى حـد كبـير على الروابــط بين المنظمـات الحزبيــة المحليــة والســلطة في الحكومــة البلديــة. في ظـل العديـد من الأنظمـة، يمكن لأولئــك الــذين يتم انتخــابهم لشــغل مناصــب سياســية منخفضة المستوى التـأثير على اختيـار المـوظفين المسـتقبليين للوظائف التي تسيطر عليهـا سـلطات الحكومـة المحليـة - ربمـا في قاعـــة المدينـــة، أو كمعلمين في النظـــام المدرســـي، أو كمــوظفين في محكمــة العــدل المحليــة. كــان المســاومة على الوظــائف الدعامــة الأساســية للآلات السياســية المحليــة لبعض الوقت في الولايات المتحدة.

قــد يكــون لــدى الســلطات البلديــة أشــكال أخــرى من المحســوبية تحت تصــرفها. في النمســا، من المتوقــع أن يعطي أعضــاء الحــزب الــذي يتــولى الســلطة في منطقــة مــا الأفضــلية لأعضاء الحزب والعاملين في الحزب عند تخصيص منازل وشــقق مدعومة تابعة للبلدية. وثمة شكل آخر من أشكال المحابــاة هــو القدرة على منح عقود لأعمال البنــاء أو لتوريــد الســلع. في جميــع هذه الحالات، يمكن توقع من أولئك الذين يتلقون مزايــا ماديــة من المسؤولين المنتخبين إظهار امتنانهم وحمايــة مســتقبلهم من خلال تقــديم مســاهمات إلى منظمــة الحــزب المحلي (انظــر الالتزامات الضريبية للطرف).

64- المساهمات الأجنبية

غالبًا ما تكون المساهمات الأجنبية ذات أهمية حاسمة، على الرغم من عدم الكشف عنها عادةً. سيعرض هذا الملف بعض أوجه الغموض في مصطلح «أجنبي»، ويميز بين مختلف أنواع المساهمات الأجنبية ويستعرض الحجج المؤيدة والمعارضة للمساهمات الأجنبية.

أوجه الغموض في مصطلح «الأجنبي»

في عالم اليوم، مصطلحا «محلي» و «أجنبي» أقل وضوحًا من الناحية العملية من الناحية النظرية.

(1) هناك العديد من مجموعات العمال الذين يعيشون مؤقتًا في بلد أجنبي بينما يظلون مواطنين في بلدهم الأصلي. هؤلاء العمال المهاجرون متميزون عن المغتربين الإثنيين (أولئك الذين غيروا جنسيتهم وهاجروا بشكل دائم إلى بلد جديد). وكثيرا ما يحتفظ الذين يعيشون مؤقتا في الخارج بالحق في التصويت في بلدانهم الأصلية. ربما لا ينبغي تصنيف مساهماتهم السياسية - حتى لو تم تقديمها من الخارج - على أنها مساهمات أجنبية. في الواقع، تسمح لوائح تمويل الحملة الانتخابية في الولايات المتحدة بمساهمات منظمات المواطنين الذين يعيشون في الخارج مثل «الديمقراطيين الأجانب» و

«الجمهوريين الأجـانب»، على الـرغم من حظـر المسـاهمات من الخارج.

ومع ذلك، فإن التميـيز بين المواطـنين الـذين يعيشـون مؤقتًا في الخارج وأولئك الذين هاجروا بشكل دائم ليس واضـحًا دائمًـا. هنـاك، على سـبيل المثـال، ملايين العمـال الأجـانب في بلـدان مثـل ألمانيـا الـذين عاشـوا في بلـدهم الجديـد لسـنوات عديدة، وفي بعض الحالات، ولـدوا هنـاك. لكن الدولـة الجديـدة لم تمنحهم الجنسـية؛ لـذلك فهم غـير متأكـدين من حقـوقهم والتزاماتهم المدنية.

(2) أدى إدخال الانتخابات إلى البرلمـان الأوروبي أيضًـا إلى محـو التمييز بين «في الـداخل» و «في الخـارج». يُسـمح لمواطـني أي دولة عضو في الاتحاد الأوروبي بالتصويت والترشـح ليس فقـط في بلدهم، ولكن في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي. لـذلك يصـبح من المشكوك فيه، على سبيل المثال، ما إذا كانت مساهمة رجل أعمال يوناني في حزب سياسي بريطاني تعتبر أجنبية أم لا.

(3) في حالـة بريطانيـا العظمى بالـذات، يحـق لمواطـني أيرلنـدا المقيمين في بريطانيـا العظمى ومواطـني بلـدان الكومنـولث التصويت والمشاركة في الانتخابات البريطانيـة. يطـرح السـؤال مرة أخرى حول مـا إذا كـانت المسـاهمة في حـزب بريطـاني من دولة الكومنولث أجنبية.

(4) وجود الشركات المتعـددة الجنسـيات، الـتي تمتـد حسـاباتها ومعاملاتها التجارية عبر عدد كبير من الدول، يجعل من الصعب تحديد التمويل الأجنبي والمحلي.

مساهمات الشتات الإثني (أ)

وقد أدت الهجرات الهائلـة الـتي حـدثت في القـرنين الماضـيين إلى تكوين مجتمعات محلية مهتمة بسياسات بلدانها السـابقة، وإن كانت مندمجـة اقتصـاديا في بلـدانها الجديـدة. في الواقـع، غالبًا ما يكون المهـاجرون أكـثر شـغفًا ولـديهم آراء أكـثر تطرفًـا حول النزاعات السياسية في أوطانهم السابقة من أولئـك الـذين استمروا في العيش هناك.

على سـبيل المثـال، اعتمـدت المنظمـات السياسـية وشـبه العسـكرية للقومـيين الأيرلنـديين لأجيـال إلى حـد كبـير على الأموال التي تم جمعها بين المجتمعات الأيرلنديـة في الولايـات المتحدة. وتقيم الأحزاب السياسية داخل إسرائيل علاقات وثيقـة مع المنظمات الدائمة في الطوائف اليهودية الرئيسـية في عـدة بلـدان. كـان الشـتات من البولنـديين والألبـان والسـلوفاكيين واللاتفـيين والأوكرانـيين والكـروات ومـا إلى ذلـك مهمين في أوقات مختلفة.

ويكتسـي دور تمويـل المغـتربين أهميـة خاصـة عنـدما يعيش المهاجرون في بلدان يكون فيها مستوى المعيشـة أعلى

بكثير منه في البلد الأم. في ظل هذه الظروف، يمكن أن يكون الدعم المالي من المهاجرين أمرًا بالغ الأهمية.

المساهمات المقدمة من المؤسسات الأجنبية

يتلقى السياسيون بانتظام مساهمات من الشركات الأجنبية. إذا كانت المبادرة تأتي عادة من شركات أجنبية أو سياسيين محليين فإنها تخضع للنقاش. غالبًا ما تدعي الشركات التي تبحث عن امتيازات نفطية أو عقود رئيسية أخرى أن السياسيين الجشعين يجبرونهم على تقديم رشاوى ومساهمات سياسية ضخمة. الرأي المعاكس هو أنهم مستعدون للغاية للعمل كوكلاء للفساد السياسي.

بغض النظر عمن يقع اللوم، تظل الحقيقة أنه تم إعطاء واستلام ضخم تحت الطاولة من الخارج في كثير من الأحيان. ظهرت أدلة مفصلة للغاية على المدفوعات السياسية الدولية خلال السبعينيات وسط الكشف والتحقيقات في كونغرس الولايات المتحدة حول أنشطة لوكهيد. اتضح أن السياسيين البارزين في اليابان قبلوا المدفوعات غير القانونية. تم الكشف عن أمثلة جديدة للمساهمات السياسية التي قدمتها الشركات الأجنبية، والتي شارك فيها سياسيون إيطاليون. في الآونة الأخيرة، هزت فضيحة بوفورز السياسة الهندية. في بريطانيا،

اتُهمت حكومة المحافظين في أوائل التسعينيات بجمع مساهمات سياسية من المليارديرات في اليونان وهونغ كونغ. ظهرت الكشف عن مساهمات الشركات الألمانية للسياسيين الإسبان خلال قضية فليك الشهيرة بعد الكشف في دير شبيجل في أوائل الثمانينيات.

المساهمات المقدمة من الاتحادات الجنائية الأجنبية

انظر التمويل غير القانوني.

المساهمات المقدمة من الأحزاب السياسية ذات الصلة.

جمعت العائلات الأيديولوجية للأحزاب السياسية والنقابات العمالية الأموال أحيانًا للأحزاب ذات الصلة في البلدان الأجنبية. تم تقديم هذه المساعدة في بعض الأحيان من خلال الأحزاب الدولية (مثل الاشتراكية الدولية). اشتهر الاشتراكيون الديمقراطيون السويديون بأنشطتهم التضامنية الدولية، خاصة مع الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية في الديمقراطيات الناشئة.

غير أن المبالغ التي جمعها الطرفان من أعضائهما لأغراض التضامن الدولي ضئيلة بوجه عام.

الأموال السرية المقدمة من الحكومات الأجنبية

استخدمت الحكومات تقليديا أموال الخدمة السرية لرشوة السياسيين الأجانب البارزين من خلال تمويل حملاتهم الانتخابية. وشملت الاستخدامات السياسية الأخرى لأموال الخدمة السرية المدفوعات إلى النقابات الأجنبية والصحف الأجنبية.

هذه المدفوعات لها تاريخ طويل. في العصر الحديث، كان صندوق الزواحف، الذي استخدمه المستشار الألماني أوتو فون بسمارك، سابقة ؛ وأعقبته أنظمة ألمانية لاحقة. خلال الحرب العالمية الأولى، شجعت وزارة الخارجية الألمانية البلاشفة بإرسال الأموال لهم عن طريق الطرق المختطفة عبر بحر البلطيق. استخدم هتلر تقنيات مماثلة. بعد الحرب العالمية الثانية وحتى السبعينيات على الأقل، كان الصندوق السري المعروف باسم «صندوق المستشار» متاحًا لمستشاري ألمانيا الغربية المتعاقبين. جاءت المدفوعات السرية للسياسيين التشيليين في الستينيات وللبرتغاليين والإسبان المناهضين للشيوعية في السبعينيات من هذا المصدر، إلى ما يقال.

كما أظهر الكشف بعد سقوط النظام السوفيتي، قدم الاتحاد السوفيتي بانتظام الأموال للأحزاب الشيوعية الأجنبية والمنظمات المؤيدة للشيوعية.

بعـد فـترة وجـيزة من تشـكيلها في عـام 1947، دفعت وكالـة المخـابرات المركزيـة الأمريكيـة (CIA) أيضًـا مـدفوعات للسياسيين والأحزاب والنقابات المناهضة للشيوعية في العديـد من البلدان الأجنبيـة. في وقت الحـرب البـاردة، قيـل إن الأحـزاب السياسية في إفريقيا وأماكن أخرى تتلقى دعمًا ماليًا من الاتحاد السوفيتي والصين وكذلك من الولايـات المتحـدة. كـانت بعض الدول الغنية بالنفط مثل ليبيا نشطة أيضًا، كما يُزعم، في توفير الأموال لأسباب سياسية أجنبيـة. هـذه القائمـة غـير مكتملـة بلا شك.

الأموال الأجنبية من المنظمات المؤيدة للديمقراطية

تتلقى المؤسسـات السياسـية مثـل المؤسسـة الوطنيـة للديمقراطيـــة ومقرهـــا واشـــنطن، ومؤسســـة وستمنســـتر للديمقراطيـــة في بريطانيـــا العظمى، ومؤسســـة ســـتيفتونغن الألمانية الأموال من حكوماتها لتوزيعها في الخارج. تهدف هذه الطريقـة الحديثـة للمسـاعدة السياسـية إلى تميـيز نفسـها عن تقنيـات الحـرب البـاردة للتمويـل السياســي السـري من خلال وكـــالات الاســـتخبارات. وفيمـــا يلي الســـمات المميـــزة الثلاث للأساليب التي تستخدمها هذه الأسس.

1. يتم الكشف عن مساعدتهم علنًا (باستثناء جزئيًا تلك التي قدمتها شركة Stiftungen الألمانية). إنهم لا يغمضون في أنشطتهم.

2. وتدل الطريقة التي تنظم بها هذه المساعدة على النية في ضمان أن تتخذ القرارات المتعلقة بالمنظمات التي ستقدم إليها المساعدة لجان مستقلة تعمل خارج الحكومة المانحة.

3. وقد خصصت بعض المؤسسات التي تسعى إلى إقامة الديمقراطيات أموالا لمختلف الأحزاب السياسية في البلد المانح. وربما رأت هذه الأطراف بدورها أنه من المناسب مساعدة مختلف الأطراف المتنافسة في البلد المتلقي. وبهذه الطريقة، لا يسعى البلد المانح إلى التلاعب بالنتائج الانتخابية في البلد المتلقي ؛ بل إن هدفها هو تعزيز نظام سياسي تنافسي. على سبيل المثال، في أوائل التسعينيات، قدمت مؤسسة وستمنستر للديمقراطية المساعدة لثلاثة أحزاب بريطانية في نفس الوقت لتمكينها من دعم ثلاثة أحزاب مختلفة ومعارضة داخل ألبانيا.

الاتجاهات في تمويل الأحزاب الأجنبية والانتخابات

التمويل السياسي الأجنبي هو مجال نشاط مشكوك فيه ومثير للجدل ولم يكن هناك سوى القليل من الأبحاث بشأنه. ومع ذلك، فإن ما نعرفه يكفي لإثبات أهميته. ومع ذلك، لا

ينبغي افتراض أن الأنشطة الأكثر تحليلاً - مثل أنشطة وكالة المخابرات المركزية - كانت بالضرورة الأكثر أهمية. وبالمثل، لا ينبغي افتراض أن أنواع الأنشطة التي كانت شائعة في حقبة الحرب الباردة هي نفسها التي كانت سائدة اليوم.

التخمين المعقول هو أن وكالات الاستخبارات أصبحت أقل نشاطًا في توفير أموال الحملة لأصدقائها الأجانب بينما أصبح دور الشركات واتحادات الجريمة المنظمة أكثر أهمية نسبيًا.

مخاطر المساهمات الأجنبية

هناك اعتراضات سياسية وعملية على حد سواء ضد المساهمات الأجنبية في السياسة الداخلية. وكان الاعتراض من حيث المبدأ هو أن السيادة الوطنية تقتضي أن تكون العملية السياسية في كل دولة مستقلة ذاتيا. بالنسبة للمواطنين الأجانب، ليس من المشروع دفع أموال لدعم مرشح في بلد ليس ملكهم أكثر من حق التصويت له. من وجهة النظر هذه، تخاطر المساعدة السياسية بأن تصبح شكلاً من أشكال الاستعمار الجديد. يُظهر الكشف عن الأنشطة التلاعبية لوكالات الاستخبارات التابعة للقوى الكبرى أو تلك (التي غالبًا ما تكون

أكـبر) من الأنظمـة المجـاورة مـدى خطـورة هـذه المخـاطر في الماضي.

وفيمـا يلي الاعتراضـات العمليـة على المسـاعدة الماليـة الأجنبية.

1. من الصـعب إدخـال قواعـد تضـمن حسـاب المسـاهمات الخارجية. في حين أن الحكومة يمكن أن تجبر الشركات المحلية على الإعلان عن مدفوعاتها السياسية وفرض عقوبات إذا فشلت في ذلك، فإن مهمة محاسبة الشركات الأجنبية (أو الأفـراد) أكـثر صعوبة.

2. يمكن أن يـؤدي البحث عن مسـاهمات أجنبيـة إلى تغيـير العلاقات داخل الحزب الذي يتلقى المسـاعدة من الخـارج. يمكن للسياسيين الذين لديهم اتصالات أجنبية جيدة الفوز بتفـويض على أساس قدرتهم على جمع الأموال في الخـارج حـتى لـو كـان لديهم قاعدة محلية صغيرة. تميل المعارك حـول السـيطرة على الكبائر الأجنبية إلى إثارة الخلافات والغيرة والانقسامات.

3. يمكن أن يـؤدي مصـدر التمويـل الأجنـبي المنهـك إلى أن يعيش الطرف المتلقي بما يتجاوز إمكانياته وأن يكون عاريـاً في السعي للحصول على أموال من المصادر المحلية.

4. التمويـل الأجنـبي غـير مسـتقر. تتغـير أولويـات منظمـات المسـاعدة السياسـية الأجنبيـة من سـنة إلى أخـرى. يمكن أن

تتوقف فترة المساعدة السخية فجأة، تاركة الحزب بدون فلس واحد.

الحجج المؤيدة للمساهمات الأجنبية

1. المساهمات السياسية من مصادر أجنبية ليست دائمًا تخريبية. في بعض الأحيان تكون مدفوعة أيضًا بالرغبة في المساعدة في إرساء الديمقراطية في بلد يتسم بتقاليد حقوق مدنية سيئة. ويمكن مقارنة المساعدة الأجنبية المقدمة إلى الأحزاب السياسية بالمساعدة الأجنبية المقدمة إلى جماعات حقوق الإنسان التابعة للشعوب الأصلية. خلال فترة الانتقال إلى الديمقراطية، من غير المحتمل أن تكون هناك أي منظمات حزبية راسخة. وبالتالي، يمكن أن تلعب المعونة الخارجية - حتى على أساس مؤقت - دورًا إيجابيًا في مساعدة الأطراف الجديدة على بناء نفسها من الصفر.

2. غالبًا ما تكون المساعدة المالية من الخارج هي الطريقة الوحيدة لخلق مظهر من العدالة بين الحكومة وأحزاب المعارضة. ويتضح ذلك من أمثلة بولندا وشيلي في أواخر الثمانينات. في بولندا، لم يكن بإمكان اتحاد التضامن المستقل والصحافة المستقلة مطابقة الموارد المتاحة للنظام العسكري،

بدون معدات (مثل الحواسيب والطابعات) وإمدادات ورق الصحف من المؤيدين الأجانب.

65- مجموعات المصالح: أطراف ثالثة

وفي هذا السياق، يعني مصطلح «طرف ثالث» أي نوع من التنظيم - بخلاف الأحزاب السياسية - قد يرغب في المشاركة في العملية الانتخابية. إنهم في الأساس مجموعات ضغط قلقة بشأن سبب معنوي أو مادي واحد.

ومن الأمثلة على هذه المساهمات في الحملات السياسية تلك التي قدمتها مجموعات الضغط على الحيوانات إلى حزب العمال البريطاني والعديد من لجان العمل السياسي في الولايات المتحدة. يشمل مصطلح «طرف ثالث» المنظمات التجارية والنقابية التي تمت مناقشة دورها كمانحين سياسيين في مقال آخر، ولكن لا يقتصر عليها (انظر التمويل المؤسسي).

وتشارك هذه المنظمات في العملية الانتخابية بعدة طرق:

- تقديم مساهمات مالية إلى الحزب أو المرشح الأقرب إلى وجهة نظره ؛
- تمويل الإعلانات أو غيرها من أنشطة الحملة التي تهدف إلى إفادة حزب أو مرشح ؛
- تمويل الإعلانات أو غيرها من أنشطة الحملة الرامية إلى إلحاق الضرر بحزب أو مرشح.

إن أنشطة الهيئـات غـير الأحـزاب السياسـية هي بطبيعـة الحـال جانب مشروع من أي نظام تعددي. ومع ذلك، فإنها تثير مشاكل فيما يتعلق بمراقبة الإنفاق السياسي.

عندما تنتقل المساهمات مباشرة من مجموعات الضـغط إلى خزائن حزب سياسـي، فمن المحتمـل أن يكـون هنـاك خطـر متزايد للاتجـار بـالنفوذ. في حين أن المـانحين الأفـراد يمكنهم في كثير من الأحيان التصويت لصالح الحزب الذي يمثل آرائهم، فإن جماعة الضغط المنظمة ستكون أكـثر اسـتعدادًا لاسـتخدام قوتها التمويليـة للتـأثير على الخيـارات السياسـية للمسـتفيدين السياسيين والحصول على التزامات مقابل مدفوعاتها.

عندما تقوم مجموعات الضغط بحملة سياسية مســتقلة، تظهر مشاكل أخرى.

(أ) إذا كان المرشحون أو الأحزاب السياسية يخضعون لحد أقصى يفرضه القـانون على المجمـوع المسـموح لهم بإنفاقـه ولكن لا توجد حدود للإنفـاق المسـتقل من قبـل جماعـات الضـغط، فـإن الأثر هو إضعاف الأحزاب السياسية كمؤسسـات وتشـجيع تطـوير أنواع أخرى من المنظمات. يمكن أن يكون هذا أثـرًا جانبيًـا غـير مرغوب فيه.

(ب) يمكن اعتبـار الإنفـاق المسـتقل من قبـل جماعـات الضـغط ثغرة تدمر هدف حدود الإنفاق من قبل الأحزاب والمرشحين.

(ج) عنــدما تكــون النفقــات المســتقلة لمؤيــدي المرشــحين المختلفين متفاوتــة، تقــوض أهــداف اللــوائح الــتي تهــدف إلى ضمان تكافؤ الفرص بين هؤلاء المرشحين.

مساهمات الأطراف الثالثة: الإنصاف أو حرية التعبير

وفي الحــالات الــتي تقــدم فيهــا جماعــات الضــغط مســاهمات سياســـية في خـــزائن الأحـــزاب السياســـية أو في حســـابات المرشحين، يجوز أن تكون مسـؤولة بمـوجب اللـوائح المنطبقـة على هــذه الحســابات. ولكن عنــدما تمــول مجموعــات الضــغط الأنشطة المتميزة قانونًا عن تلك الخاصة بالأحزاب والمرشحين، فهناك مشكلة مستعصية في تنظيمها. يواجه المنظمون، بكــل بساطة، الاختيار بين هدف الإنصاف وهدف حرية التعبير.

يوفر الإنفاق المستقل من قبل جماعات الضغط ثغرة قــد تجعــل أي قانون بشأن حدود الإنفاق وأشـكال أخـرى من المسـاواة بين المرشـحين والأحـزاب بلا معـنى. الطريقـة الوحيـدة لسـد هـذه الثغرة هي إخضاع مجموعات الضـغط للـوائح والقيـود الصـارمة مثل تلك التي تحكم المرشحين والأحزاب. لكن عواقب مثل هـذا الإجـراء بعيـدة المـدى. وكلمـا زاد عـدد المنظمـات والأنشـطة المقيـدة بمـوجب القـانون، زادت القيـود المفروضـة على حريـة التعبــير. إذا انقســم المرشــحون، على ســبيل المثــال، حــول السياسات المتعلقة بالقوانين المتعلقة بالقضايا الأخلاقية (مثـل

قوانين الإجهاض)، فإن القيود المفروضة على أنشطة الضغط من قبل مجموعات الضغط تعني أن الكنائس ستكون مطالبة بالامتناع عن القيام بحملات لصالح أو ضد مرشح أو حزب سياسي معين.

وإلى جانب مسألة تنظيم الأنشطة السياسية لأطراف ثالثة، هناك أيضا مسألة دور الصحافة. إذا كانت الصحف حزبية بشدة - كما هو الحال في كثير من الأحيان - فيمكنها بسهولة التأثير على نتيجة الانتخابات. زعم بعض المعلقين اليساريين أن الصحف عادة ما تكون أداة للرأسماليين الذين سيدعمون بالتأكيد الأحزاب الرأسمالية. لذلك، تتطلب النزاهة تنظيم الصحافة أثناء الانتخابات بنفس الطريقة التي تنظم بها القنوات التلفزيونية. وينبغي تخصيص مساحة ثابتة للأطراف المتنافسة وفقا لقواعد مماثلة لقواعد التلفزيون والإذاعة. والاعتراض على ذلك هو أن مراقبة محتوى الصحف لا تتفق مع الحريات الديمقراطية الأساسية (انظر المبادئ التوجيهية).

66- التمويل غير القانوني

هناك العديد من أنـواع التمويـل غـير القـانوني للأحـزاب السياسية والمرشحين. يركز هذا الملف على شكلين رئيسيين:

1. والجـداول الفرعيـة للـتراخيص والأربـاح غـير المشـروعة من المعاملات التجارية ؛

2. مساهمات من أرباح الجريمة المنظمة.

سيتم وصف فئات المساهمات غير القانونية بمزيد من التفصيل في ملف المساهمات غير القانونية الأخرى.

المساهمات السياسية من الجريمة المنظمة

وليس من قبيـل المصـادفة أن التـأثير السياسـي للجريمـة المنظمـة يمثـل مشـكلة في العديـد من البلـدان. وفي حين أن المجرم الفـرد يميـل إلى التصـرف في الخفـاء ويهـدف إلى تجنب الكشف عنه بسبب تخفيه، فإن خيار السرية ليس متاحا لاتحادات الجريمة المنظمة. سواء كانوا يتعـاطون المخـدرات أو المقـامرة غير المشروعة أو الـدعارة أو الربـا، يجب أن يكونـوا قـادرين على الوصول إلى عدد كبير من العملاء - المواطنين العـاديين - كـل يوم. يجب أن تكون أنشطتهم سر شرطة.

وبمـا أن عصـابات الجريمـة لا تسـتطيع إخفـاء أنشـطتها، فعليهـا أن تجـد سـبلا أخـرى لحمايـة نفسـها من الاعتقـال

والتهديدات الأخرى. وتشمل هـذه العنـف والفسـاد. وسـيتعرض المبلغون عن المخالفات والقضاة المجتهـدون للتهديـد ؛ سـيتم تشويههم أو قتل أسـرهم كتحـذير للآخـرين. سـتتلقى الشـرطة وسـلطات إنفـاذ القـانون الأخـرى رشـاوى للكشـف عن معلومـات خاصة حـول أنشـطة الشـرطة ولغض الطـرف عن الأنشـطة غـير القانونية مثل مبيعات المخدرات في الشوارع وغيرها من أشـكال الرذيلـة. ومـع ذلـك، هنـاك أسـلوب ثـالث تسـتخدمه عصـابات الجريمـة للحصـول على الحمايـة - تقـديم مسـاهمات سياسـية للأحزاب والمرشحين.

تـوفر المسـاهمات السياسـية للمجـرمين العديـد من المزايـا المحتملـة. إذا وجـدوا أن لـديهم أصـدقاء في مناصـب انتخابيـة عاليـة، فسـوف تميـل الشـرطة إلى تجنب إجـراء تحقيـق شـامل للغايـة في أنشـطتها. إن رد الفعـل التقليـدي لرؤسـاء الشـرطة، عنـدما يواجهـون تجـار المخـدرات ونـوابهم الـذين يبـدو أنهم يتمتعون بالحماية السياسية، هـو تركـيز انتبـاههم على القبض على قائمة فريتين - تجـار المخـدرات أو البغايـا - مـع تـرك كبـار رؤساء الجريمة في الظلام.

يمكن أن يكون للحماية السياسية استخدامات أخرى. إذا كان عمـدة المدينـة مسـؤولاً عن تعـيين وعـزل رئيس الشـرطة، فيمكن للمجـرمين، من خلال المسـاهمات السـخية في صـندوق

الحملة الانتخابية لرئيس البلدية، اكتساب تأثير حاسم على هذا التعيين الحاسم. وفي حالات أخرى، قد يتمكن المجرمون من التأثير على تعيين القضاة.

ملاجئ أمنية صغيرة

غالبًا ما تكون هناك ميزة كبيرة لاتحادات الجريمة للسياسيين الفاسدين من مدينة أو بلد صغير. إن الاختلاف في الثروة بين دولة صغيرة وفقيرة نسبيًا واتحاد دولي بموارد هائلة سيجعل من السهل نسبيًا على المجرمين رشوة السياسيين البارزين والسيطرة الفعالة على الحكومة.

يمكن أن تكون الفوائد التي تعود على المجرمين من إنشاء ملجأ في بلد صغير (غالبًا ما يكون دولة جزرية منعزلة) هائلة. يمكن استخدام الجزيرة التي تكاد تكون السلطات متأكدة من تحمل أنشطتها كنقطة هبوط للطائرات الصغيرة التي تحمل المخدرات المهربة من البلدان المنتجة والمتجهة إلى الأسواق الغربية الغنية. يمكن توظيف دبلوماسيين فاسدين من مثل هذه البلدان لاستيراد المخدرات إلى وجهاتهم باستخدام حقائب دبلوماسية، والتي لا يتم تفتيشها من قبل سلطات الجمارك. وتوفر البلدان الآمنة للمجرمين فرصا لإيداع أرباحهم في المصرف وغسلها.

ووردت تقارير متكررة عن تأثير عصابات الجريمة على السياسيين في بعض الدول الجزرية الكاريبية ومنطقة المحيط الهادئ.

<u>ديمقراطيات جديدة</u>

يُذكر أن الاضطرابات الاقتصادية في الديمقراطيات الجديدة مثل روسيا خلقت ظروفًا تزدهر فيها الجريمة المنظمة ويسيطر المجرمون بشدة على بعض السياسيين. سبب هذه الظاهرة بسيط. يجعل الاضطراب الاقتصادي من الصعب على الأحزاب والمرشحين جمع الأموال من المواطنين العاديين، الذين هم فقراء للغاية بحيث لا يمكنهم دفع المساهمات. في الوقت نفسه، أصبحت بعض المنظمات الإجرامية غنية.

67- الاتجار بالمخدرات

وأصبح الاتجار غير المشروع بالمخدرات النشاط الرئيسي لاتحادات الجريمة المنظمة الدولية. يتطلب الاتجار بالمخدرات دفع رشاوى ومساهمات سياسية للسياسيين الذين يجب أن يغضوا الطرف عن السلوك غير القانوني على نطاق واسع.

وفي أواخر الثمانينات، أفادت المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) بأن حوالي ثلث قضاياها تتعلق في بعض جوانبها بفساد السلطات العامة ذات الصلة بالمخدرات.

والاتجار بالمخدرات له حدود دولية قليلة. ومع ذلك، فإنه يؤثر بشكل خاص على بعض بلدان أمريكا اللاتينية حيث يتم إنتاج المخدرات. وتتجلى المشكلة في دراسة أجريت مؤخرا عن كولومبيا، موطن عصابات المخدرات في ميديلين وكالي. يقول إدواردو بوسادا كارب:

"في 21 جوان 1994، بعد ساعات قليلة من انتهاء الاحتفالات بالانتخابات، علم الجمهور الكولومبي بوجود تسجيلات معينة، أطلق عليها اسم" أشرطة المخدرات "، يشير مضمونها إلى أن الأموال المتأتية من الاتجار بالمخدرات قد مولت الحملة الانتخابية الرئاسية. قدمت مداهمات الشرطة بعد حوالي ثمانية

أيام أدلة وثائقية تربط كارتل كـالي للمخـدرات بعـدد كبـير من السياسيين...

أدت الفضيحة إلى إجراءات جنائيـة ضـد شخصـيات بـارزة على نطاق غير مسبوق في كولومبيـا. ويقضـي فرنانـدو بوتـيرو، مدير الحملة الانتخابية الرئاسية لإرنسـتو سـامبر، ووزيـر دفاعـه حتى أوت 1995، حكمـا بالسـجن. كمـا أن أمين الصـندوق ومسؤول الحملة خلف القضبان. ويخضع حاليا نحو 20 عضوا في الكونغرس للتحقيق، بعضـهم قيـد الاعتقـال. وقـد أقيـل النـائب العام وهو الآن في السجن ".

كمـا يتم تمويـل الانتخابـات الكولومبيـة من خلال مسـاهمات من شـركات تجاريـة مثـل Grupo Santo Domingo. هذه الحقيقة يبررها السناتور خـايمي أريـاس، زعيم حـزب المحـافظين بهـذه الحجـة: «إذا لم تكن هنـاك مسـاهمات من الشـركات الكـبرى، فسـيكون هنـاك المزيـد من الأمـوال من المافيا».

هـذا الخـوف من تمويـل الحملات من قبـل عصـابات المخدرات ليس مفاجئًا. يشير الارتفاع الكبير في معـدلات جـرائم القتل منذ أواخر السبعينيات إلى وجـود صـلة وثيقـة بين الاتجـار بالمخدرات والعنف. أذهل اغتيال لويس كارلوس غالبان في عـام 1989، الأفضـل في السـباق الرئاسـي، البلاد. لا يمكن تحديـد

مدى دخول الأموال المتأتية من الاتجار بالمخـدرات في الدعايـة الانتخابيــة بــأي درجــة من الدقــة. اعــترفت لجنــة تم إنشــاؤها لدراسة القضية بعد الحملة الانتخابيـة لعـام 1982 بـأن «بعض الأشـخاص الـذين ليس لـديهم أي خلفيـة سياسـية تمكنـوا من الوصول إلى المقاعـد البرلمانيـة من خلال الأسـواق الـتي كـانت فيها أموال المخدرات عاملاً».

"في الانتخابات الرئاسية لعـام 1994، كـانت المبـالغ من عصابات المخدرات التي يُزعم أنها اخترقت الحملة غير مسبوقة: تتراوح التقديرات من 3 ملايين دولار من قبل سلطات الضـرائب إلى 6 ملايين دولار من قبـــل بعض الصـــحفيين. وعلاوة على ذلك، لا يعرف مقدار أموال المخدرات التي تم ضـخها في حملات أعضاء الكونغرس وغيرهم من المسؤولين المنتخبين. »

68- مساهمات أخرى غير مشروعة

سـيتم النظـر في المسـاهمات غـير القانونيـة الأخـرى بطريقتين:

(أ) عندما تكون المساهمات نفسها غير قانونية ؛

(ب) عنـدما تكـون المسـاهمات مشـروعة في حـد ذاتهـا ولكنهـا تنشأ من سخاء أو سوق غير قانوني.

ألف - فئات المساهمات غير المشروعة في حد ذاتها هي:

1. والمسـاهمات المقدمـة سـرا في الولايـات القضـائية الـتي يشترط فيها الكشف ؛

2. مساهمات من مصـادر محظـورة - قـد تشـمل مـدفوعات من عائـدات الجريمـة أو (في بعض البلـدان) من مصـادر وشـركات واتحادات أجنبية ؛

3. والمـدفوعات الـتي تتجـاوز الحـدود القصـوى الثابتـة للاشتراكات ؛

4. مدفوعات سياسية متخفيـة في شـكل معـاملات تجاريـة حيث كانت هذه المدفوعات غير قانونية لو تم دفعها كمساهمات.

باء - تشمل المساهمات السياسية غير القانونية نتيجـة للسـخاء ذي الصلة ما يلي:

1. التبـادل غـير القـانوني للأمـوال مقابـل التعيينـات العامـة. لا تُقدم الرشاوى دائمًا للمنفعة الشخصية للشخص الـذي يقبلهـا. يذهبون أحيانًا إلى خزائن حـزب سياسـي أو إلى صـندوق حملـة. وقـد تـبين أن سلسـلة من التعيينـات القضـائية قـد أجـريت في فيلادلفيـا في السـبعينات مقابـل أمـوال دفعت لمنظمـة الحـزب الديمقراطي المحلي ؛

2. وتبادل الأموال مقابل العقود العامـة أو مقابـل اتخـاذ قـرارات تنظيميـة مواتيـة. ظهـرت سلسـلة من الأمثلـة الأمريكيـة الـتي نُشرت على نطاق واسع في الصحافة خلال تحقيق ووترغيت بعـد إعادة انتخاب ريتشارد نيكسون رئيسًا للولايات المتحدة في عـام 1972. وصف هربرت ألكسندر مثالاً على النحو التالي:

"تم تقديم توضيح كلاسيكي لقوة المال عندما تتعامل المصالح الخاصة مع الحكومة من قبل صناعة الألبان في التفـويض الأول لإدارة نيكسـون. هـذا هـو مـا يسـمى بحالـة الحليب - الزيـادة المفاجئة في الإعانات الحكومية لأسعار الحليب على ما يبـدو في استجابة واضحة لمساهمات الحملة.

أصـبحت ثلاث تعاونيـات للألبـان، ومقرهـا في تكسـاس وميسوري وكنتاكي، أغنى مصادر جديدة للأموال السياسية منـذ سنوات في أواخر الستينيات. بـدأت قضـية سـوق الحليب في 12 مارس 1971، عنـدما أعلن وزيـر الزراعـة الأمـريكي أنـه لا يوجـد

سبب كاف لزيادة دعم الحليب. تم عكس القرار بعد ذلـك بـوقت قصير، ممـا يعـني صـفقة غـير متوقعـة تـتراوح بين 300 و 700 مليـــــون دولار لمنتجي الحليب، ولكن أســــــعار الحليب أعلى للجمهور. جاء التحول في السياسة بعد وعـد بمليـوني دولار من المساهمات في الحملة، ولكن يُنكـر أن يكـون هـذا التحـول هـو النتيجة "؛

3. عن طريق ممارسة ضـغوط غـير مشـروعة على المـانح. مثـال على ابـــتزاز الشـــركات يـــأتي من أحـــد المـــالكين المحلـــيين الكلاسـيكيين للآلات السياسـية في الولايـات المتحـدة، بـويس بنروز من ولاية بنسلفانيا. في القرن التاسع عشر، اعتاد بوا بنروز الانتظـار حـتى اقـتربت الانتخابـات قبـل تقـديم مقترحـات إلى المجلس التشـــريعي للولايـــة من شـــأنها تقليـــل أربـــاح بعض الشركات. إذا قدمت الشـركات بعـد ذلـك مسـاهمات في خـزائن حملته، فسيتم التخلي عن التشريع الذي هددها به.

مثال على الابـتزاز منخفض المسـتوى يتم اقتراضـه مـرة أخرى من التجارب الغنية لسياسة بنسلفانيا، وهي ممارسة كانت منتشـرة على نطـاق واسـع للتبعيـة (انظـر الالتزامـات الضـريبية للحزب). والعمال الذين تستخدمهم حكومة الولاية، دون ضمان الحيـازة وعلى أسـاس خـدماتهم لتنظيم حـزب حـاكم الولايـة، ملزمـون بانتظـام بتقـديم مسـاهمات في الحملات الانتخابيـة.

اتخذت هذه أحيانًا شكل تذاكر باهظة الثمن نسبيًا لعشاء جمع التبرعات الذي ينظمه حزبهم. وقد تم تهديدهم - ورأت المحاكم فيما بعد أنهم غير قانونيين - بأنهم سيفقدون وظائفهم إذا فشلوا في تقديم مثل هذه المساهمات ؛

4. وتبادل المساهمات من الاتحادات الجنائية مقابل وعود مباشرة أو غير مباشرة بعدم تطبيق القانون. مرة أخرى، تعد الأدبيات حول الآلات السياسية في الولايات المتحدة مصدرًا غنيًا للأمثلة. في السبعينيات، اكتشف المحامي الحكومي في غرب ولاية بنسلفانيا، ريتشارد ثورنبرج، الذي أصبح لاحقًا المدعي العام للولايات المتحدة، ما وصفه بمجمع «المضرب السياسي» في منطقة بيتسبرغ. ستؤدي الفضيحة إلى انتحار المدعي العام لمقاطعة أليغيني (بيتسبرغ) عند مواجهة المحاكمة. أظهر ثورنبرج أن المنظمات الإجرامية تمكنت من إجراء هواتف قمار غير قانونية، مع العلم أن الشرطة المحلية لن تحاكمهم. نشأت حصانتهم من الترتيبات التي تنطوي على مساهمات في الحملة للحلفاء السياسيين للمدعي العام. حذر المجرمون من أنه إذا تمت محاكمة مرؤوسيهم وإغلاق أعمال المقامرة غير القانونية المربحة إلى الأبد، فستنتهي مساهمات الحملة.

وهذا مثال على سلوك الجريمة المنظمة في وقت كانت فيه المشروبات الكحولية غير المشروعة والمقامرة والبغاء والربا

هي الأشكال الرئيسية للأعمال التجارية، ولم يصبح الاتجار بالمخدرات النشاط السائد بعد ؛

5. وشراء مرتبة الشرف. هذه ظاهرة مرتبطة بشكل أساسي، ولكن ليس حصريًا، ببريطانيا العظمى. بموجب القانون البريطاني، من غير القانوني ربط المساهمة السياسية بالوعد بلقب مثل «لورد» أو «سيدي». صدر قانون الشرف (منع التجاوزات) في عام 1925 لوضع حد لما كان حتى الآن تجارة نشطة في الأوسمة السياسية. أجرى الوسطاء مفاوضات بين أعضاء بارزين في الحزب الحاكم (الذي كان مؤهلاً للتوصية بمنح الألقاب) والرجال الأثرياء الذين لديهم رغبة لا تقاوم في أن يتم تسميتهم أو تسميتهم. من المشكوك فيه ما إذا كان القانون قد ألغى حركة المرور أو جعلها ببساطة أكثر دقة (انظر التحكم في الاحتيال والممارسات غير العادلة).

في حين أن الإعانات العامة للأحزاب السياسية والمرشحين هي «الجزرة» المتاحة للإصلاحيين، إلا أن لديهم أيضًا العديد من «العصي» تحت تصرفهم. لوائح التمويل السياسي من أنواع مختلفة (انظر تمويل الحزب والمرشح، وتنظيم تمويل الحملة ومراقبتها، ومعالجة التعيينات). وهي تتضمن الفئات التالية من القيود، وسيتم استعراض كل منها في ملف مختلف (أو في عدة ملفات):

- الحدود القصوى للنفقات ؛
- القيود المفروضة على الاشتراكات ؛
- لوائح الكشف ؛
- حظر أنواع معينة من المساهمات ؛
- حظر أنواع معينة من الإنفاق.

(انظر أيضا تمويل الأحزاب والمرشحين).

تنظيم الأحزاب السياسية والحملات الانتخابية

على الرغم من أن وظيفتها المركزية في الديمقراطيات الحديثة هي خوض الانتخابات، إلا أن الأحزاب السياسية تفعل أشياء أخرى لا ترتبط إلا بشكل غير مباشر بهذه الوظيفة. وهكذا، على سبيل المثال، كانت المجموعات الحزبية موجودة في المجالس التشريعية قبل وقت طويل من تمديد حق التصويت وقبل تطوير المنظمات الحزبية خارج البرلمان.

لذلك من الواقعي التمييز بين تكاليف الانتخابات وتكاليف الأنشطة الروتينية للحزب. تختلف اللوائح بين البلدان اعتمادًا على ما إذا كانت مصممة لتنظيم تمويل الأحزاب ككل (بما في ذلك الأنشطة الروتينية غير الانتخابية) أو أنها موجهة خصيصًا لتكاليف الحملات الانتخابية. وكما هو مبين بمزيد من التفصيل في ملف آخر (انظر الحملات الانتخابية)، من الصعب عمليا رسم خط فاصل بين النفقات الانتخابية والنفقات الحزبية الأخرى،

ولكن لا يمكن فهم اللـوائح المتعلقـة بالتمويـل السياسـي دون مراعاة هذا التمييز، حتى وإن كان غامضا إلى حد ما.

69- حدود الإنفاق

تعد سقوف الإنفاق إحدى الطرق للتغلب على أوجه عدم المساواة بين الأحزاب وبين المرشحين، للحد من الزيادات في التكاليف السياسية والحد من فرص النفوذ المسيء والفساد.

ولا تنطبق الحدود القصوى للإنفاق عادة إلا على مراحل ومستويات معينة من النشاط السياسي. غالبًا ما تنطبق فقط على نفقات حملة المرشحين في الانتخابات البرلمانية.

ولتوضيح الأنشطة التي تخضع لحدود قصوى للإنفاق، من المناسب التمييز بين:

- نفقات المنظمات الحزبية المحلية ومرشحيها للمناصب التشريعية (أو مرشحيها في الدوائر الانتخابية المتعددة الأعضاء) ونفقات المنظمات الحزبية الوطنية، أي المكتب المسجل للحزب والمنظمات الحزبية في الجمعية التشريعية الوطنية ؛
- النفقات المتصلة تحديدا وبشكل مباشر بالحملة الانتخابية والإنفاق على تنظيم الأحزاب وأنشطتها البحثية خلال الفترات الطويلة الفاصلة بين الانتخابات.

ويؤدي هذا التمييز المزدوج إلى عزل أربع فئات من الإنفاق:

- نفقات الانتخابات المحلية ؛

- نفقات الانتخابات الوطنية ؛
- الإنفاق المحلي بين الانتخابات ؛
- الإنفاق الوطني بين الانتخابات.

نظرًا لأن حدود الإنفاق لا تنطبق عـادةً على النفقـات التنظيميـة للأحزاب السياسية، فسيتم مناقشتها بشكل أكـبر في ملـف آخـر، والـذي سـيتناول على وجـه التحديـد تنظيم الحملات الانتخابيـة. وسيناقش هذا الملف بعض المشاكل في تحديد المسـائل الـتي ينبغي أو لا ينبغي أن تـدخل في نطـاق النظـام المتعلـق بحـدود الإنفاق القصوى.

الحملة الانتخابية والنفقات التنظيمية

ويثير انطباق حدود الإنفاق على نفقات الانتخابات وليس على النفقات التنظيمية مسألة كيفية التمييـز بين هـذه الفئـات. من الناحية العملية، يسبب هذا صعوبات تبدو غير قابلـة للحـل. وسـتناقش هـذه المسـائل في مقـالات أخـرى (انظـر الحملات الانتخابيــة). كمــا ســتناقش أدنــاه تعــاريف «فــترة الحملــة» المستخدمة في بلدان مختلفة (انظر لوائح الإعلان).

المساعدة العينية

وهناك مشكلة أخرى تتمثل في المساعدة العينية. وتنشأ هـذه المشـكلة بصـرف النظـر عن الفـروق بين فـترات الحملات وغير الحملات الانتخابية أو بين النفقات الوطنية والمحلية.

ومن بين مختلف أنواع الاستحقاقات العينية، هناك أنـواع لا يمكن حذفها من حساب النفقات دون إلغاء الغـرض ذاتـه من الحـد الأقصـى للنفقـات. تسـتخدم أمـوال الحملـة لشـراء السـلع والخدمات مثل الـورق لطباعـة المنشـورات ؛ واسـتئجار المكـاتب الميدانية ؛ والمصروفات المكتبية الأخرى مثل الهـاتف أو البريـد أو الإضاءة أو التدفئة أو شـراء المعـدات أو اسـتئجارها ؛ لتكـاليف النقل، وما إلى ذلك. ومع ذلك، يمكن للمؤيدين تقديم كل هـذا كتبرعات عينية. لذلك من الضروري إدراج قيمة هذه التبرعات.

من ناحية أخرى، هناك بعض الهـدايا العينيـة الـتي ربمـا يكون تضمينها غير مناسـب وغـير عملي. على وجـه الخصـوص، هناك مشكلة في العمل التطوعي بموجب لـوائح حـدود الإنفـاق للحملة. وإذا أدرج السـعر التجـاري لهـذه المعونـة، فـإن النتيجـة ستكون منع المواطنين من المشـاركة في الحملات الانتخابيـة.

وبالإضافة إلى ذلك، سيكون من المستحيل عمليا حساب السعر والحفاظ على النظام في نظـام يتطلب من المرشـحين أو وكلائهم تسجيل وتقييم القيمة التجاريـة لأي مسـاعدة طوعيـة.

ومع ذلك، فإن استبعاد قيمة العمل التطوعي يوفر، يجب الاتفاق عليه، ثغرة كبيرة.

70- القيود المفروضة على الاشتراكات

تهدف القيود المفروضة على المساهمات المأذون بها إلى تقليل قدرة المانح على ممارسة نفوذ لا داعي له على مرشح أو حزب.

وقد تنطبق الحدود بصورة انتقائية على فئات معينة من المانحين. في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، يُعفى المرشحون من القيود المفروضة على المساهمات في حملاتهم الانتخابية. وعلاوة على ذلك، قد تنطبق الحدود بصورة انتقائية على مختلف فئات المستفيدين. في إيطاليا، تخضع المساهمات في المرشحين لحد أقصى وليس مساهمات الأحزاب.

يمكن حساب حدود الاشتراكات باستخدام مجموعة متنوعة من الصيغ: يمكنها تحديد مبلغ محدد من المال ؛ ويمكن حسابها كنسبة مئوية من دخل المانح أو رأسماله ؛ أو يمكن ربطها بمعيار مثل الحد الأدنى القانوني للأجور أو متوسط الأجر. وهذه المعايير مفيدة في البلدان التي ترتفع فيها معدلات التضخم.

وفرضت البلدان التالية قيودا على التبرعات في عام 1995 فرض بعضها قيودا على فئات معينة من المانحين أو

المستفيدين فقط : اسبانيا واسرائيل وايطاليا والبرازيل وتركيا وتايوان وفرنسا والمكسيك والهند والولايات المتحدة واليابان.

ولم تفرض البلدان التالية قيودا على الاشتراكات في عام 1995: استراليا وألمانيا والجمهورية التشيكية والسويد وكندا وبريطانيا العظمى وهولندا واليونان.

ولم تفرض البلدان التالية قيودا على فئات معينة من المانحين فقط: البرازيل (الأفراد والشركات) والهند (الشركات) وإسرائيل (الأفراد) والمكسيك (المنظمات غير الهادفة للربح).

وفرضت إيطاليا، من جانبها، قيودا على المساهمات في المرشحين ولكن ليس على الأحزاب.

الآثار الإدارية

يمكن أن يكون العبء الإداري لتنفيذ هذه اللوائح كبيرًا على كل من مقدمي الطلبات والحكومة. في الولايات المتحدة، يتم إنفاذ هذه القوانين من قبل لجنة انتخابات اتحادية من ستة أعضاء، بدعم من موظفين عريضين (انظر الاعتبارات الإدارية).

تعليقات

ومن الآثار الإيجابية لهذه الآلية التنظيمية، لا سيما في البلدان التي يكون فيها الحد الأقصى صارماً، أن المستوى المنخفض للمساهمات المسموح بها ربما أجبر مقدمي الطلبات على جمع أموال من مانحين أكثر من ذي قبل. لذلك فهم أقل اعتمادًا على عدد صغير من أصحاب الملايين.

لكن الحدود لها عدة عيوب:

• كان لديهم تأثير جانبي يتمثل في جعل المرشحين يبدأون حملاتهم قبل ذلك بكثير. تبدأ الحملة الرئاسية التالية عندما تنتهي الحملة الأخيرة ؛

• على الرغم من القيود المفروضة على المبالغ التي يمكن أن يدفعها المانح، استمرت المستويات الإجمالية لتكاليف الحملة في الارتفاع ؛

• تم التهرب من الحدود بطرق عديدة. هناك ثغرة مهمة في الولايات المتحدة وهي أنها تستهدف فقط حملات للمناصب الفيدرالية. ولا يزال تنظيم الحملات المتعلقة بالوظائف الحكومية والمحلية من مسؤولية حكومات الولايات. ثغرة أخرى هي أن حدود المساهمة تنطبق فقط على مساهمات الحملة. من الممكن تقديم أموال إضافية غير محدودة طالما تم تخصيصها لأنشطة بناء الأحزاب بشكل عام، مثل تسجيل الناخبين وحملات العضوية. وبالإضافة إلى ذلك، لا تتأثر

مدفوعات مراكز الدراسة والبحوث المتصلة بالأطراف بحدود الاشتراكات ؛

• في كتابها السياسة والمال: الطريق الجديد للفساد، تجادل الصحفية إليزابيث درو بأن "الممارسين السياسيين الذين تعلموا تجاوز قوانين تمويل الحملات الانتخابية في كل من الرئاسة والكونغرس - وجميع الممارسين المهرة - ينظرون إليهم بتسلية. قال ممارس ديمقراطي إنهم يفرطون في تنظيم طيور البطريق على قمة جبل الجليد.

71- مستويات الاشتراكات

قواعد المساهمة في الأحزاب السياسية معقدة. فيما يلي بعض الأمثلة:

البرازيل : وبالنسبة للانتخابات العامة لعام 1994، كانت مساهمات الأفراد محدودة بحد أقصى قدره 10 في المائة من دخلهم الشخصي في عام 1993. في حالة الشركات، كان الحد الأقصى 2٪ من إجمالي أرباحها في عام 1993. وقد انتقدت هذه القيود على نطاق واسع لأن حد الاشتراكات يستند إلى نسبة مئوية من الدخل وليس إلى حد أقصى محدد. وقد فضلت هذه الآلية الأطراف الأكثر ارتباطا بالنخب المالية والاقتصادية.

والحد الأقصى لاشتراكات الأفراد في حزب واحد هو 50000 فرنك والأفراد في المرشحين هو 30000 فرنك.

ولا تتجاوز نسبة الرابطات المهنية أو التجارية والنقابات العمالية 10 في المائة من ميزانياتها.

يجب ألا تتجاوز مساهمات الشركة في سنة مالية واحدة 5٪ من متوسط أرباحها - المحددة وفقًا لأحكام قانون الشركات - خلال السنوات الثلاث السابقة مباشرة للسنة المالية ذات الصلة. تقتصر المساهمات من أي مصدر لمرشح على 20 مليون ليرة.

وتـــتراوح المســـاهمات الســـنوية المقدمـــة للأحـــزاب السياسية من المؤسسات أو الشركات أو النقابات أو المجموعات الأخـــرى بين 7,5 مليـــون ين (000 75 دولار أمـــريكي) و 100 مليون ين (مليون دولار أمريكي) حسب مقـدار رأس المـال الـذي تصـدره الشـركة أو عـدد أعضـاء النقابـة أو المجموعـة. وتقتصـر المساهمات المقدمـة إلى أي فصـيل سياسـي أو منظمـة داعمـة على 1,5 مليون ين (000 15 دولار)، ولكن هذا القيد لا ينطبـق على المســاهمات المقدمــة إلى أي حــزب سياســي أو منظمــة سياسية لجمع الأموال.

وباستثناء التبرعات الوصية، يجب أن تقتصر المسـاهمات السنوية التي يقدمها المواطنون الأفـراد للأحـزاب السياسـية أو منظمات جمع التبرعات السياسية على 20 مليون ين، وللفصائل السياسية أو منظمـات الـدعم على 10 ملايين ين، ولأي منظمـة لإدارة الأموال على 1.5 مليون ين.

يُسمح للمنظمات غير الربحية بـالتخلي عن مـا يصـل إلى 5٪ من إجمـالي التمويـل العـام الممنـوح للحـزب السياسـي في السنة المقابلة.

بالنسـبة للمرشـحين لمنصـب نـائب مجلس الـدوما في الجمعيـة الاتحاديـة: لا يجـوز أن تتجـاوز أمـوال المرشـح الخاصـة 1000 مـــرتب أدنى والأمـــوال المخصصـــة من قبـــل الرابطـــة

الانتخابيـة أو الكتلـة الانتخابيـة الـتي رعت مرشـحًا، 1500 راتب أدنى.

بالنسـبة لمرشـحي الرئاسـة، لا يجـوز أن تتجـاوز أمـوال المرشح الخاصة 1000 حد أدنى للرواتب والتبرعات الفرديـة، أي 50 رواتب دنيا لكل منها.

من الأفـراد إلى الأحـزاب السياسـية، مـا لا يزيـد عن 200000 دولار تايواني جديد (حوالي 692 7 دولارا من دولارات الولايات المتحدة).

من الأفراد إلى المرشحين، مـا لا يزيـد عن 20000 دولار تايواني جديد (حـوالي 769 دولارًا أمريكيًـا) ومـا يصـل إلى 20٪ من دخلهم السنوي.

من الشـركات إلى الحـزب السياسـي، مـا لا يزيـد عن 3 ملايين دولار تايواني جديد (حوالي 115000 دولار أمريكي).

من الشـركات إلى أي مرشـح، مـا لا يزيـد عن 300000 دولار تايواني جديد (حوالي 11500 دولار أمريكي) وما يصل إلى 10٪ من دخلها.

ويقتصـر عـدد الأفـراد والشـركات الخاصـة المـأذون لهم بـالتبرع للأحـزاب السياسـية على 000 10 دولار من دولارات الولايات المتحدة في السنة، بما في ذلك قيمة الخدمات.

يمكن للأفراد التبرع بحد أقصى 1000 دولار لكل مرشح في كل انتخابات اتحادية وأولية، وما يصل إلى 5000 دولار سنويًا للجنة العمل السياسي، مثل تلك التي ترعاها الشركات التجارية أو النقابات، وما يصل إلى 20000 دولار سنويًا إلى لجنة الحزب السياسي الوطني. وتقتصر المساهمات السياسية المقدمة من شخص واحد إلى جميع المرشحين ولجان الانتخابات على ما مجموعه 000 25 دولار في السنة.

قد تساهم لجان العمل السياسي المؤهلة بما يصل إلى 5000 دولار لمرشح في كل انتخابات وانتخابات أولية.

72- لوائح الإفصاح

وتتمثل أهداف لوائح الكشف في تعزيز المساءلة واحتواء مخاطر الفساد. وتناقش حجج السياسة العامة ضد الإفصاح في مكان آخر (انظر إمكانية الوصول والشفافية والإفصاح عن المساهمات السياسية).

تختلف لوائح الإفصاح اختلافًا كبيرًا فيما يتعلق بما يجب الكشف عنه، ومن قبل من ولمن. لهذا السبب سنبدأ بالاستشهاد بمختلف فئات لوائح الإفصاح. وفي البلدان التي توجد فيها مثل هذه اللوائح، لا تنطبق عادة إلا على بعض أنواع الكشف الواردة أدناه.

<u>فئات الإفصاح</u>

1. الكشف عن النفقات أو الدخل في بريطانيا العظمى، على سبيل المثال، يُطلب من المرشحين البرلمانيين الكشف عن نفقات الانتخابات ولكن ليس مستوى أو مصدر دخلهم.
2. الكشف عن المجاميع والبنود الرئيسية (الإيرادات أو النفقات) أو جميع التفاصيل، بما في ذلك تفاصيل المساهمات المحددة. ففي ألمانيا، على سبيل المثال، لا يكشف للجمهور إلا عن

مجمـــوع وبنـــود الإيـــرادات والنفقـــات الرئيســـية، ولا تتجـــاوز المساهمات الفردية عتبة مرتفعة نسبيا.

3. الكشـــف عن التمويـــل الحـــزبي أو تمويـــل الترشـــيحات في بريطانيا العظمى، على سبيل المثـال، يجب الكشـف عن المـوارد المالية للمرشحين ؛ في ألمانيا، هي المالية للأحزاب.

4. الكشـــف عن الشـــؤون الماليـــة للحـــزب ككـــل أو الانتخابـــات والتمويل الروتيني كفئات متميزة في ألمانيـا، تم نشـر حسـابات الإيرادات والنفقات لسنوات عديـدة دون معلومـات منفصـلة عن النفقـــات الخاصـــة بالحملـــة الانتخابيـــة. في الســـويد، تتعلـــق الحسابات التي تم تقـديمها منـذ عـام 1980 إلى الحكومـة على أساس طوعي بإجمالي النفقات ولا تعزل المبلغ الـذي تم إنفاقـه على الحملات الانتخابية.

5. الكشف عن المـوارد الماليـة الوطنيـة والمحليـة ككـل أو على الصعيد الوطني فقط.

6. الكشـف بوصـفه مسـؤولية المـانحين أو مسـؤولية الحـزب أو المرشـح الـذي يتلقى المسـاهمات. ففي بريطانيـا العظمى، على سـبيل المثـال، تقـع مسـؤولية الإبلاغ عن مسـاهمات الشـركات والنقابات التي يتعين الإبلاغ عنهـا على عـاتق المـانحين، وليس على عاتق الأحزاب السياسية المتلقية.

7. الإفصــاح بأشــكال مختلفــة: أمــام هيئــة رســمية لمراجعــة الحسابات وليس للجمهور ؛ وإتاحـة المـواد للتفـتيش من جـانب إدارة حكومية ؛ في شكل وثيقة رسمية تصدرها وكالة حكومية ؛ نشر في إحدى الصحف.

هذه الفروق مهمة في بعض الأحيان. على سبيل المثال، يتطلب التشريع البريطـاني الكشـف عن أي مسـاهمات للأحـزاب السياسـية أو لأغـراض سياسـية تزيـد عن 200 جنيـه إسـترليني سنويًا. لكن شكل الإفصاح ليس فعالاً تماماً لسببين:

- **كمـا ذكـر أعلاه، تقـع مسـؤولية الإفصـاح على عـاتق الشـركات المانحـة وليس على عـاتق الأحـزاب السياسـية أو المرشـحين أو الهيئات الأخرى التي تتلقى التبرعات ؛**
- **يُطلب من الجهـات المانحـة الإبلاغ عن هـذه المسـاهمات في التقـارير السـنوية للمـديرين المقدمـة إلى السـلطة التنظيميـة للشــركات. في الممارســة العمليــة، لا يمكن للبــاحثين جمــع معلومات عن المساهمات بنـاءً على حـوالي نصـف مليـون تقريـر من المسؤولين. وهكذا ينشـر العديـد من مسـاهمات الشـركات بحيث لا يمكن وضع قائمة شاملة بالشركات المانحة.**

أنظمة الإفصاح وغيرها من ضوابط التمويل

في كل بلد، يتم تحديد نوع الكشف المطلوب إلى حد كبير من خلال اللوائح الأخرى والإعانات الموجودة. في بريطانيا العظمى، على سبيل المثال، تخضع نفقات انتخاب المرشحين البرلمانيين الفرديين لسقف قانوني. ولا تنطبق قيود مماثلة على منظمات الأحزاب الوطنية. لذلك، من المنطقي أن يكون الشكل الوحيد للإفصاح المطلوب هو نفقات الحملة من قبل المرشحين. لا يتعين على المتقدمين الإبلاغ عن مصادر دخلهم لأنهم لا يخضعون لقيود. بالإضافة إلى ذلك، لا يتعين على منظمات الأحزاب الوطنية الإبلاغ عن مواردها المالية.

وحيثما تقدم الإعانات للأحزاب السياسية سنويا، فإن التقارير تتعلق منطقيا بحساباتها الروتينية، وهي حسابات سنوية (كما هو الحال في إسبانيا وألمانيا). من ناحية أخرى، عندما يتم التحكم في تكاليف الحملة أو دعمها، يجب حساب هذه التكاليف.

<u>هناك تقنيات مختلفة لتجنب لوائح الكشف.</u>

1. يمكن سداد المدفوعات غير القانونية نقدًا - المظاريف البنية التقليدية أو حقائب الأوراق النقدية.

2. وفي البلدان التي يتعين فيها الكشف عن المساهمات، يجوز إخفاء المدفوعات إلى الأطراف في شكل معاملات تجارية أو قروض.

3. وفي البلدان التي يتعين فيها الكشف عن التبرعات، يجوز إخفاء المدفوعات المقدمة إلى الأطراف في شكل تبرعات عينية.

4. وفي البلدان التي يجب فيها الكشف عن المساهمات إذا تجاوزت عتبة معينة، يمكن تقسيمها إلى عدد أقل من المدفوعات، يقل كل منها قليلا عن عتبة الإبلاغ. ويجوز للزوج أو الزوجة أو الأطفال، إلخ، تقديم مساهمات منفصلة.

5. وفي البلدان التي يسمح فيها بهذه الممارسة، يجوز توجيه الاشتراكات إلى مرشح أو حزب عن طريق وسيط. عندها سيكون الشخص الوسيط أو المنظمة هو الذي سيكون موضوع الكشف، وليس المانح نفسه.

6. وفي البلدان التي يتعين فيها الكشف عن المساهمات المقدمة إلى الأحزاب السياسية أو المرشحين السياسيين، يمكن دفع مبالغ لمنظمات التحوط، والأموال السياسية الشخصية للسياسيين، ومراكز أو مؤسسات البحوث والدراسات الحزبية، التي تضطلع بالمهام السياسية للحزب ولكنها تفلت من النظام التنظيمي.

7. ويجوز للأطراف والجهات المانحة أن تستخدم تسوية الجداول الزمنية للإفصاح لضمان حدوث الجداول الزمنية للإفصاح لأطول فترة ممكنة بعد تقديم المساهمة، وإذا أمكن، بعد الحملة الانتخابية التي دعمتها.

8. في البلدان التي لا يتم الكشف عن النفقات فيها إلا إذا كانت تخدم أغراض الحملة الانتخابية، يمكن للمنظمات الحزبية أن تظهر براعة كبيرة في إعادة تخصيص هذه المبالغ وإخفائها كنفقات روتينية غير انتخابية.

على الرغم من هذه العيوب (انظر الكشف عن المصادر)، ينظر بعض المعلقين البارزين إلى لوائح الكشف عن التمويل السياسي على أنها إجراء الإصلاح الرئيسي. على سبيل المثال، ينظر هربرت ألكسندر إلى لوائح الكشف على أنها حجر الزاوية في الإصلاح، على الرغم من أنه يحذر من أن "إصلاح التمويل السياسي لا يعمل غالبًا بالطريقة التي يريدها مؤيدوه ولا يوجد دواء سحري أو حلول بسيطة. وإذا لزم النظر في عدة حقائق أساسية عند تصميم نظام لتنظيم التمويل السياسي، فينبغي أن تكون هناك سياسة أساسية واحدة على الأقل عالمية: الكشف الكامل وفي الوقت المناسب. يحق للجمهور معرفة المصادر التي يسحب منها المرشحون أموالهم. في السنوات

الأخيرة، اعتمدت محاكمة المسـؤولين المنتخـبين بتهم الفسـاد بشكل متزايد على المعلومات المقدمة في تقارير الحملة. »

73- الكشف عن المصادر

قال لويس دي براندیز، القاضي الشهير في المحكمة العليا الأمريكية: «ضوء الشمس هو أفضل مطهر». من وجهة النظر هذه، من خلال فرض المعرفة بمن يعطي مقدار ما في النظام، يكون المرء أكثر قدرة على السيطرة على العدوى المحتملة للفساد التي تسببها المساهمات السياسية. الإطار التنظيمي الأكثر شيوعًا للمساهمات السياسية هو أنه يجب الإبلاغ عن التبرعات التي تتجاوز عتبة معينة.

الآثار الإدارية

وإذا أريد لهذه اللوائح أن تكون فعالة، فمن الضروري طلب معلومات مفصلة تحدد بوضوح كل جهة مانحة. في البلدان التي يحمل فيها العديد من الأشخاص نفس اللقب، على سبيل المثال، لن يكشف الكشف عن أن J. Smith أعطى 100 دولار عن الكثير بدون عنوان. ومع ذلك، فإن قوائم المانحين التي تقدم مثل هذه التفاصيل لها آثار جانبية سلبية للتدخل في خصوصية المواطنين، وخاصة أولئك الذين يرغبون في دعم حزب لا يحظى بشعبية.

آثار لوائح الكشف غير واضحة.

في الولايـات المتحـدة، تـوفر اللـوائح قـدرًا كبـيرًا من المعلومـات التفصـيلية ويتم التعامـل معهـا بطريقـة تسـهل اسـتخدام قـوائم المـانحين للأفـراد المهتمين من الجمهـور والصحفيين. هذا هو الحال لأن العنـاوين يجب أن تكـون مرفقـة بالأسـماء والمعلومـات آليـة. يكمن العيب في اللـوائح في أنهـا تغطي فئـة واحـدة فقـط من المسـاهمات - أي المسـاهمات في الحملات الانتخابيـة الفيدراليـة. لـذلك فـإن القـوائم غـير كاملـة ويمكن أن تكون مضللة.

في ألمانيا، تكون فرص التهرب من قواعد الإفصاح أكبر. قـد يقسـم المتـبرع الـثري الـذي يـرغب في التـبرع بمسـاهمات سياسية لم يكشف عنها مساهماته إلى سلسـلة من المـدفوعات يقل كل منها قليلاً عن 20000 مارك ألمـاني - باسـمه الخـاص، زوجته وكل فرد من أفراد عائلته وكل مشـروع صـناعي أو تجـاري منفصل يملكه. وثمة طريقة أخـرى لتفـادي التسـوية تتمثـل في دفع أسـعار مفرطـة للخـدمات الـتي يقـدمها الطـرف: ثم تحسـب هذه المدفوعات قانونا بوصفها معـاملات تجاريـة لا مسـاهمات. غالبًا ما يدفع مؤيدو الأعمـال، على سـبيل المثـال، أسـعارًا عاليـة للإعلان في منشورات الحزب الغامضة نسبيًا.

في كنـدا، كمـا هـو الحـال في الولايـات المتحـدة، يعـني انخفاض عتبة الكشف أن كمية كبيرة من المعلومات متاحة. غير أن الشكوى التالية قدمت أثنـاء المشـاورات العامـة الـتي أجرتهـا لجنة لورتي في كندا:

"إن القصــد من قــوانين الإفصــاح جــدير بالثنــاء، ولكن لجميع المقاصد والأغراض، لا يجعـل قـانون الانتخابـات الكنـدي من الممكن الكشف عن هوية رعاة الحزب. في الواقع، لا يشترط القانون الكشف عن عناوين المؤيدين... هذه المعلومـات رقيقـة للغاية ويصعب استخدامها. »

في بعض البلدان، مثل إيطاليا، تعتبر بعض الشخصــيات قواعد الإفصاح أكثر عيوبًا من قواعد كندا.

74- عتبات الإفصاح

وفي عـام 1995، كـانت عتبـة الكشـف عن المسـاهمات السياسـية للأحـزاب والمرشـحين كمـا يلي(تحسـب المعـادلات بالدولار بسعر(1995).

- المساهمات في المتقدمين: 200 دولار أسترالي
- المساهمات المقدمة إلى الأطراف: 500 1 دولار أسترالي
- 100 دولار كندي
- إدارة الشؤون الإدارية 20000
- مساهمات الأفراد - الكشف غير المطلوب
- المساهمات في جميـع الكيانـات السياسـية من قبـل الشـركات المحلية: 200 جنيه إسترليني
- أموال الرسوم السياسية للاتحاد - جميع الحسابات
- دراخما 200000 (225 1 دولارا من دولارات الولايات المتحدة)
- جميع مساهمات الشركات
- 5 ملايين ليرة
- 100 دولار أمريكي

75- الوصول إلى المعلومات المفصح عنها

من قبل السلطات

وفي بعض الولايات القضائية، يجب تقديم المعلومات إلى سلطة تنظيمية لضمان الامتثال لمختلف أنظمة التمويل السياسي. غير أن هذه المعلومات لا تنشر على الملأ أو لا تتاح إلا بإيجاز.

في ألمانيا، على سبيل المثال، "يجب على الأطراف تقديم بيانات حسابات سنوية إلى رئيس البوندستاغ، الذي ينشرها كوثيقة تشريعية. يجب أن يكون المحاسب القانوني قد صدق على هذه البيانات المالية. لم يتم الإعلان عن سرد أكثر تفصيلاً للشؤون المالية للحزب. ولا يكفل دقة هذا التقرير إلا موظف المحاسبة الذي يصدق عليه ويتمكن من الاطلاع على جميع المعلومات والوثائق ذات الصلة. بالمقارنة مع معايير الولايات المتحدة، فإن متطلبات الكشف الألمانية وإجراءات الإبلاغ ضئيلة. »

من قبل الجمهور

وحتى في البلدان التي تكون فيها المعلومات متاحة للجمهور في شكل سجلات أو تقارير رسمية، توجد تباينات

واسعة في سهولة الوصول المتاحة. هناك ثلاثة مستويات للوصول بشكل أساسي.

1. المعلومات متاحة في مكتب حكومي، ولكن يجب على أحد أفراد الجمهور زيارة المكتب شخصيًا للاطلاع على المعلومات. وقد يثير هذا الأمر إشكالية خاصة إذا تم الاحتفاظ بالمعلومات في عدد كبير من المكاتب المختلفة.

2. يتم نشر المعلومات في تقرير رسمي.

3. وتُتخذ تدابير خاصة لإتاحة المعلومات بسهولة، ولا سيما على شبكة الإنترنت، وتُستخدم آليا قوائم المساهمات التي تتجاوز عتبة الكشف، ومن ثم يسهل العثور عليها عن طريق البحث الإلكتروني (حسب الاسم والعنوان والمبلغ وتاريخ المساهمة، وما إلى ذلك).

ولجنة الانتخابات الاتحادية في الولايات المتحدة مثال على منظمة تنظيمية قطعت شوطا طويلا في إتاحة كميات هائلة من المعلومات لأفراد الجمهور. غير أن فعالية صفقة الإفصاح محدودة لأن قواعد الإفصاح مليئة بالثغرات. ونتيجة لذلك، يُعرف الكثير من المعلومات عن جزء فقط من المدفوعات السياسية.

من قبل وسائل الإعلام

ما لم يكن هناك تلميح إلى فضيحة، لا تميل الصحف إلى نشر تفاصيل التقارير الرسمية للمرشحين عن نفقاتهم الانتخابية. وإذا أرادت السلطات التنظيمية أن تكفل نشر هذه التقارير على نطاق واسع، فقد تنص على نشرها في صحف معينة.

في اليونان، كل مرشح ملزم بنشر ملخص لنفقات حملته الانتخابية في صحيفتين في دائرته الانتخابية. بيد أن العديد من المرشحين لم يمتثلوا لهذا الشرط في انتخابات عامي 1989و1993ـ 300 عضو منتخب، امتثل 200 فقط للموعد النهائي وفقط بعد طلبات متكررة من رئيس البرلمان.

في مصر، يجب الإبلاغ عن مساهمات للأحزاب تعادل 150 دولارًا أمريكيًا على الأقل في الصحف. وقد انتُقد هذا الحكم كوسيلة لتقييد المساهمات المقدمة إلى أحزاب المعارضة. لدعم هذا الرأي، يجادلون بأن الإجراء يفرض تكاليف إضافية على الأحزاب التي تتلقى مساهمات سياسية ويضع المانحين المستقبليين في وضع يمكنهم من نشر دعمهم النشط للأحزاب المعارضة للحكومة بهذه الطريقة.

76- حظر بعض أنواع المساهمات

1.أمثلة على المساهمات المحظورة

2. المســــاهمات النقابيــــة: في بريطانيــــا العظمى، يتم تنظيم المساهمات السياسية للنقابات العمالية ولكنها غير محظورة.

3. المساهمات الأجنبية.

5. مساهمات مجهولة المصدر.

أهداف الحظر والقيود

ومــبرر القيــود المفروضــة على المســاهمات السياســية للشــركات والنقابــات والأجــانب هــو أن الديمقراطيــة تحتــاج إلى عمل فـرادى المواطـنين في البلـد الـذي تجـري فيـه الانتخابـات. يمكن أن تكــون قــوة الشــركات والنقابــات بحيث تغـرق نفـوذ الأفراد. بالإضافة إلى ذلك، فإن إجراءات صنع القرار الداخليــة في العديـد من الشـركات معيبـة. لا يجـوز لقـادة النقابـات العماليـة تمثيــل أعضــائهم بأمانــة. قــد لا تكــون مصــالح وآراء مــديري الشــركات مطابقــة لمصــالح مســاهميهم أو مــوظفيهم. حجــة إضافية لحظر المساهمات السياسية من الشركات والنقابات هي أنها تمنح ميزة غير عادلة للأحزاب السياســية الــتي تســتفيد من هذا التمويل.

ويستند حظر المساهمات المقدمة من المتعاقدين الحكوميين أو غيرهم من الأشخاص ذوي المصالح المالية في الحكومة إلى شرط تجنب تضارب المصالح.

الاعتبارات العملية

في النظرية الديمقراطية، هناك حجج مؤيدة ومعارضة لهذه الفئات من المساهمات. لن تتم مناقشة هذه. ولا تتناول التعليقات التالية سوى المسائل العملية.

والتدابير الرامية إلى مراقبة أنواع معينة من المساهمات قابلة للتجنب بوجه خاص. قد يؤدي حظر مساهمات الشركات في الأطراف والحملات، مهما كان مبررًا من الناحية النظرية، إلى ممارسات جديدة أقل استصوابًا من تلك التي تعتزم القوانين احتوائها. ويتضح ذلك من عدة أمثلة.

- لا يُسمح للشركات والنقابات الأمريكية بتقديم مساهمات سياسية مباشرة. وقد شجع الحظر على إنشاء منظمات خاصة مرتبطة بشركات أو نقابات معينة ؛ إنهم لا يجمعون الأموال من شركة أو نقابة مباشرة، ولكن من أعضائها. تسمى «لجان العمل السياسي». تم انتقاد هذه اللجان، التي نشأت كرد فعل على القوانين التي تم تقديمها في السبعينيات، بسبب أنشطة

على الأقل خطيرة وربما ضارة مثل تلك التي كانت موجودة قبل إقرار القوانين.

- **نتيجة للحد من نفقات الحملة الانتخابية المأذون بها للمرشحين البرلمانيين في بريطانيا العظمى، أصبح من غير الضروري لهم الاعتماد على الشركات في المساهمة في نفقات الانتخابات. لكن السياسيين يسعون إلى زيادة دخلهم. تدفع الشركات للسياسيين بطرق أخرى. يقبل العديد من أعضاء البرلمان المدفوعات الشخصية المباشرة - المتميزة عن المدفوعات للمنظمات الحزبية - عن الشركات. هذه المدفوعات، التي يتم تقديمها مقابل المشورة والاستشارات، أكثر فسادًا من المساهمات في أموال الأحزاب. وفي عام 1994، أنشأ رئيس الوزراء لجنة نولان، التي يرأسها قاض بارز، لدراسة هذه المسألة.**

- **اتخذت الولايات المتحدة عدة خطوات أخرى في تنظيم الشؤون المالية الشخصية للمشرعين. إنهم ملزمون بالكشف عن أصولهم الشخصية ويخضعون لقيود على الأرباح بخلاف راتبهم الرسمي. حتى هذه القواعد القاسية ثبت أنها غير كافية. أحد الأشكال القليلة للمكاسب الخارجية المسموح بها لعضو الكونغرس هو حقوق النشر الناشئة عن نشر الكتب. واضطر رئيس مجلس النواب الأمريكي إلى الاستقالة نتيجة للكشف عن**

حصوله على مبلغ كبير من الإتـاوات، اعتـبر في الواقـع مسـاهمة مقنعة.

• من السهل تجنب حظـر المسـاهمات الأجنبيـة في الانتخابـات. في بعض الحــالات، شــكلت الأحــزاب الــتي تــرغب في تلقي مساهمات أجنبية مؤسسات مستقلة وغير حزبية لتلقي الأمـوال. وفي حـالات أخـرى، دفعت المـدفوعات عن طريـق فـروع محليـة لشركات أجنبية.

• تم إخفـاء المـدفوعات السياسـية في صـورة معـاملات تجاريـة. المدفوعات بمعدلات أعلى من تلك المطبقة في التجارة للإعلان في منشورات الحزب هي وسيلة تم ذكرها بالفعل. خدعة أخرى - مستخدمة في ألمانيا - هي إنشـاء شـركة حزبيـة تقـدم خـدمات استشـارية اقتصـادية للشـركات. يقـال إن السـلطات السـوفيتية استخدمت واحدة من أكثر المجموعات صـراحةً لتسـليم الأمـوال للأحــزاب الشــيوعية في أوروبــا الغربيــة. عنــدما تلقت بعض الشــركات الإيطاليــة عقــودًا لتصــدير البضــائع إلى الاتحــاد السوفيتي، تضمنت السوق بندًا مفاده أنـه سـيتعين عليهـا دفـع نسبة متفق عليها من الأرباح للحزب الشيوعي الإيطالي المحلي. وبهذه الطريقة، تلقى الحزب مساعدة من الخارج دون أي أمـوال تعبر الحدود.

77- مساهمات الشركات

وفي عام 1995، حظرت البلدان التالية مساهمات الشركات:

- فرنسا ؛
- الهند - لا ينطبق الحظر إلا على الشركات القائمة منذ أقل من 3 سنوات ؛
- اليابان - لا ينطبق الحظر إلا على الشركات الـتي تتلقى إعانـات أو عقودا حكومية ؛
- المكسيك - لا ينطبق الحظر على المنظمات الـتي لا تسـتهدف الربح ؛
- تركيا - لا ينطبق الحظر إلا على المصارف ؛
- الولايــات المتحــدة - ينطبــق الحظــر فقــط على الانتخابــات الفيدرالية. كان هناك حظر إضـافي على الانتخابـات الفرعيـة في 21 ولاية من أصل 50 ولاية وحدود في 21 ولاية أخرى.

وتجــدر الإشــارة إلى أن هنــاك في الولايــات المتحــدة منظمـات سياسية لجمـع التبرعـات، تُعـرف باسـم لجـان العمـل السياسـي، بتكـاليف التشـغيل الـتي يمكن للشـركات توفيرهـا. لكن يجب عليهم جمـع مسـاهماتهم بأنفسـهم من أعضـائهم الـذين هم عادة موظفوهم.

والبلـدان الـتي تـأذن بتبرعـات الشـركات هي إسـبانيا وأسـتراليا وألمانيـا وإيطاليـا وتـايوان والجمهوريـة التشـيكية والسويد وكندا وماليزيا وهولندا وبريطانيا العظمى واليونان.

في ألمانيـا، هنـاك تـدابير لتثبيـط، ولكن ليس لحظـر، المسـاهمات من الشـركات، وخاصـة الرابطـات الصـناعية. على عكس مساهمات الأفراد، لا تقدم مساهمات الشركات تخفيضات ضريبية. بالإضافة إلى ذلك، فإن المنظمات التجارية والجمعيـات الصـناعية - الـتي أثـارت سـمعتها في الماضـي كحـزام لنقـل مساهمات الشركات مخاوف كبيرة - تخضع لمثبطات خاصة. لا يمكنهم إعطاء أكثر من 10٪ ميزانياتهم ويخضعون لضريبة محددة من 50٪ على مساهميهم السياسيين.

78- المساهمات النقابية

في الولايـــات المتحـــدة، تم تجنب حظـــر المســـاهمات السياسية النقابية بشكل عـام من قبـل لجـان العمـل السياســي. إنها منظمات سياسية لجمع التبرعـات يمكن للنقابـات العماليـة توفيرهـــا، ولكن يجب عليهـــا جمـــع مســـاهماتها بنفســـها من أعضائها.

والبلـــدان الـــتي أذنت بتقـــديم مســـاهمات سياســـية من نقابـات العمـال في عـام 1995 هي اسـبانيا وأسـتراليا وألمانيـا واســـرائيل وإيطاليـــا وبولنـــدا والجمهوريـــة التشـــيكية وروســـيا والسويد وكنـدا وماليزيـا والمكسـيك والهنـد وهولنـدا واليابـان واليونان.

في ألمانيا، يُسمح للمساهمات من نقابـات العمـال، مثـل الرابطات التجارية والصناعية، ولكنها تخضع لمثبطات خاصـة. لا يمكنهم التـــبرع بـــأكثر من 10٪ من ميزانيـــاتهم ويخضـــعون لضريبة محددة بنسبة 50٪ على مساهماتهم السياسية.

79- المساهمات الأجنبية

البلدان التي حظرت المساهمات الأجنبية في عـام 1995 هي البرازيـل وكنـدا وفرنسـا وألمانيـا (حظـر جـزئي) والهنـد وإسرائيل (حظر جزئي) واليابان وماليزيا وبولندا وروسيا وإسبانيا وتايوان وتركيا والولايات المتحدة وأوكرانيا.

وأضيفت بعض البلدان في عام 1997 (وفقا لإيف - ماري دوبليـه): الأردن وألبانيـا والجزائـر ورومانيـا ومصـر ومولـدوفا واليمن.

80- المساهمات المقدمة من الموردين أو الشركاء العموميين

أمثلة على المحظورات الخاصة:

فرنسا: لا يمكن للشركات العامة بموجب القانون العام أو الخاص التي تكون فيها غالبية رأس المال مملوكة لكيان عام أو أكثر أن تساهم. لا يمكن للكازينوهات ومؤسسات الألعاب والمرافق المماثلة المساهمة بشكل مباشر أو غير مباشر.

اليونان: يحظر القانون صراحة أي مساعدة مالية للأحزاب السياسية من قبل القطاع العام وكذلك من قبل أي شخص اعتباري بموجب القانون العام مثل الخدمات العامة والمؤسسات التعليمية.

الهند: شركات التاج.

اليابان: الشركات التي تتلقى إعانات أو أطراف في عقود مع الحكومة.

تركيا: الهيئات الحكومية والبلدية، وكذلك الشركات التي تستثمر الحكومة أو البلديات رأسمالها كليا أو جزئيا.

81- حظر أنواع معينة من الإنفاق

تتمثل إحدى طرق تقليل تكاليف الحملة الانتخابية في حظر أنواع معينة من الرسوم المكلفة. إن مقارنة المنافسة بين الأحزاب السياسية والمرشحين لسباق التسلح سيكون بمثابة اتفاق بين الدول لحظر أنواع معينة من الأسلحة باهظة الثمن.

الرشاوى والهدايا الصغيرة

في القرن التاسع عشر، عندما كان المؤهلون للتصويت في بلدان مثل بريطانيا لا يزالون بأعداد صغيرة، كانت الحملات الانتخابية تتكون إلى حد كبير من الرشاوى والترفيه المقدم للناخبين. ثبت أن هذا مكلف للغاية، خاصة عندما تم تمديد حق التصويت ونما عدد الناخبين ذوي الحناجر العطشى والأيدي الجشعة بسرعة كبيرة حيث كان على السياسيين والمحسنين دفع العلامة.

في ركوب البرلمان الإنجليزي في ستانفورد، كان 850 من أصل 1000 ناخب فاسدين في عام 1832. كان من المتوقع أن يوظف المرشح وكيلًا - غالبًا ما يكون محاميًا محليًا - لدفع تكاليف المرطبات المقدمة للناخبين في يوم الانتخابات. كما كان من المتوقع أن يجد المرشحون وظائف لناخبيهم، ويستخدمونهم كسائقين وسعاة ومراقبين للانتخابات وأمانات.

حظـــر التشـــريع البريطـــاني لعـــام 1883 بعض هـــذه الأنشطة، مثل توفير المرطبات أو دفع تكاليف نقل النـاخبين إلى مراكز الاقتراع. وقد ساعدت هـذه التـدابير، مقترنـة بإنفـاذ أكـثر صـرامة لقـوانين مكافحـة فسـاد النـاخبين، على خفض تكـاليف الحملات الانتخابية.

من المهم أن بعض البلـدان الـتي ترتفـع فيهـا تكـاليف الحملات الانتخابية هي تلك التي لا يزال التصويت فيها بالفساد والمشتتات شائعة - كما هو الحال في تايوان وماليزيا.

فيما يتعلق بماليزيا، نشير إلى مقال في صحيفة بـانكوك يستشهد بما يسميه المؤلف «مجلة ماليزية شهرية راديكالية». وفقًا للصحفي، زعمت المجلة أن انتخابات عام 1990 التي كـانت قريبـة في ذلـك الـوقت في ماليزيـا سـتكون على الأرجح الأكـثر تكلفة في تاريخ ماليزيا الممتد 33 عامًا. وبحسب هذا الصـحفي، قالت المجلة أيضًا إن التصويت في قرى ماليزيـا سـيكلف 20 إلى 25 دولارًا ماليزيًا. وقال إن المـترددين يمكن حشـدهم بالمـال ؛ قـام أحـد الطـرفين، وهـو مـراقب الأمم المتحـدة العسـكريين، بحملة عائلية، ودفع حـوالي 2000 إلى 3000 مليـون دولار لكـل أسرة: وهذا على الأقل ما يدعيه القسم.

الإعلان السياسي

في العديد من البلدان، أكـبر تكلفـة للحملـة هي الإعلان الآن. هذا هو الحال بشكل خاص في البلـدان الـتي يُسـمح فيهـا للمرشحين والأحزاب السياسية بشراء وقت البث على التلفزيون. وبالتـالي، فـإن حظـر مثـل هـذه المشـتريات يمكن أن يحـد من تكاليف الحملة. وفي بعض البلدان، هناك حظر مماثل على شراء حيز على اللوحات الإعلانية التجارية (انظر لوائح الإعلان).

82- مبادرات مكافحة الفساد

ولا يكاد الفساد المتصل بالتمويل السياسي يختلف عن الأشكال الأخرى للفساد عندما يشير المرء إلى الاختلافات الملحوظة في الرأي العام. تتناوب فترات طويلة من اللامبالاة مع الأزمات المفاجئة والحادة، عندما يُطلب من الحكومة «وضع الأوغاد على الباب» وعندما تُسمع دعوات الإصلاح.

في الواقع، من الصعب عزل الإصلاحات التي بدأت كمبادرات لمكافحة الفساد: تم تقديم جميع التشريعات تقريبًا بشأن تمويل الانتخابات والأحزاب السياسية كرد فعل على الفضائح. ومما لا شك فيه أن الفساد والشكوك المتعلقة بالفساد فيما يتصل بالتمويل السياسي كانت المصدر الرئيسي لعدم الرضا عن سير عمل الديمقراطية في السنوات الأخيرة في معظم الدول الصناعية في مجموعة الدول السبع (ألمانيا وإيطاليا وفرنسا وكندا وبريطانيا العظمى والولايات المتحدة واليابان). ولعل كندا هي الاستثناء في هذه القائمة.

كان الرد المفهوم والشائع على الفضيحة هو تحديد شكل من أشكال التحقيق، يليه تشريع جديد.

في إيطاليا، أدت أزمة الفساد في أوائل التسعينيات إلى استفتاء على التمويل العام للأحزاب السياسية ومطالب بتغيير ما اعتبره

الجمهور نظامًا معيبًا للغاية. يمكن للمرء أن يفترض أن أكثر ما أراده الإيطاليون هو التغيير - أي تغيير. ولو كان التمويل العام للأحزاب السياسية منخفضا، لكان ضغط الإصلاح قد اتخذ شكل طلب تقديم مثل هذه الإعانات العامة.

في الولايات المتحدة، جاءت مطالب الإصلاح في عقد من قضية ووترغيت. فشلت الإعانات العامة الجديدة للحملات الرئاسية والضوابط المفروضة على المساهمات في حل مشاكل ارتفاع التكاليف وإظهار العار. أدت أساليب جمع التبرعات المستخدمة في الحملة الانتخابية الرئاسية لعام 1996 من قبل الرئيس كلينتون ونائب الرئيس غور إلى تحقيقات قضائية جديدة وطلبات لتشريع جديد. الفرق الرئيسي بين السبعينيات والتسعينيات هو أنه نتيجة لخيبة أملهم من إصلاحات السبعينيات، أصبح أولئك غير الراضين عن القواعد أكثر حذراً ولم يعودوا يرون تشريعات جديدة كدواء سحري لمكافحة الفساد.

في بريطانيا العظمى، أدى القلق العام بشأن السخاء المحتمل لصالح المانحين الذين دفعوا مبالغ كبيرة غير عامة للمحافظين أولاً ثم لحزب العمال في عام 1997 إلى إجراء تحقيق في تمويل الأحزاب السياسية. وقادتها لجنة الشؤون الداخلية بمجلس العموم. في عام 1997، بدأت لجنة خارج

البرلمان مرموقة معنية بالمعايير في الحياة العامة، ما يسمى بلجنة نيل، تحقيقًا في نفس الموضوع. وينبغي أن يؤدي ذلك إلى تقديم توصيات بشأن التشريعات الجديدة.

في فرنسا، تم الكشف عن التأثير المتبادل للفضيحة والتشريع الجديد في عمل إيف ماري دوبليه.

على سبيل التعميم، يمكن القول إن الفضائح أدت إلى استفسارات عامة. وقد أدت هذه التحقيقات إلى إصلاحات، ولا سيما الدعوات إلى زيادة الكشف عن المساهمات السياسية والتمويل العام للانتخابات والأحزاب. ومع ذلك، فإن المزيد من التعميم هو أن الإصلاحات أثبتت أحيانًا أنها مخيبة للآمال وفشلت في منع الفضائح التي سببها جمع التبرعات للسياسيين بعد ذلك.

هناك عدد من الأسباب المحتملة لذلك. أحد أهمها هو أن انتهاكات القانون غالبًا ما تم التحقيق فيها بشكل سيئ أو حتى لم يتم التحقيق فيها على الإطلاق. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تصميم السلطات على محاكمة المجرمين قد ترك الكثير مما هو مرغوب فيه في بعض البلدان. ولذلك، فإن المبادرة الأكثر فعالية لمكافحة الفساد فيما يتعلق بالتمويل السياسي هي من أصعب المبادرات، وهي الإنفاذ المنهجي والشجاع للقوانين.

وتنتج مشكلة التطبيق عن الجمع بين عاملين.

كما لوحظ بالفعل في العديد من الملفات، غالبًا ما يكون السياسيون والمانحون الرئيسيون قادرين على إيجاد ثغرات في القانون باستخدام عمليات غير واضحة. من النادر مفاجأة أتباع الحزب بشأن هذه الحقيقة أثناء تلقيهم حزمًا من الأوراق النقدية المحظورة. من الصعب إثبات أن القرارات المواتية التي تتخذها الحكومة هي سخاء في مكافأة المساهمة. في السبعينيات، زعمت الإدارة الجمهورية في واشنطن أن قرار دعم الحليب لم يكن مرتبطًا بالتعهدات. في الثمانينيات، قضت محاكم ألمانيا الغربية بأن المدعين العامين في قضية فليك لم يتمكنوا من إثبات أن التخفيض الضريبي الهائل والتقديري لصالح شركة فليك كان مرتبطًا بمساهماتها السياسية الهائلة. في بريطانيا العظمى، زعمت حكومة بلير أن قرارها بإعفاء سباقات السيارات Formula 1 من الحظر المقترح على الرعاية من قبل صناعة التبغ قد تم اتخاذه بشكل مستقل عن مساهمة قدرها مليون جنيه إسترليني تم تلقيها من لاعب رائد في صناعة 1 الفورمولا.

يميل الضغط السياسي ضد الادعاء إلى أن يكون قوياً للغاية. بعد كل شيء، يشمل التمويل السياسي بعضًا من أقوى الشخصيات في أي مجتمع وقليل من المدعين العامين

سيخاطرون بجعله هـدفًا مـا لم يكن هنـاك ضـغط شـعبي قـوي للقيام بذلك.

83- الحملات الانتخابية

وســـتدرس القـــوائم التاليـــة بعض المســـائل التقنيـــة المتصلة بتنظيم أنشـطة الأحـزاب السياسـية والمرشـحين خلال الحملات الانتخابيـة. وإن الاعتبـارات التقنيـة البحتـة، وإن كـانت حيويـة، ليسـت كافيـة لضـمان إجـراء الانتخابـات وفقـاً لمعـايير الإنصـاف وحريـة التعبـير والمبـادئ التوجيهيـة الأخـرى المبينـة أعلاه (انظر المبادئ التوجيهية). على سبيل المثـال، حـتى لـو تم تخصيص وقت البث العام بشكل عـادل بين الأحـزاب السياسـية والمرشحين، فقد تكون هذه جزيرة صغيرة من الإنصاف محاطـة ببحر من الانتفاخ الظالم. والسبب في ذلك هـو أن هـذه الـبرامج ليست سوى جزء صغير من إنتاج البث التلفزيوني العام.

لـذلك يبـدأ هـذا الملـف بفحص السـياق العـام - البحـر - الـذي تجـري فيـه الانتخابـات. وسـيدرس، على وجـه الخصـوص، الفوائد التي يمكن أن تجنيها الحكومات، حـتى لـو امتثلت لنص قواعد الحملة الانتخابية نفسها.

كما ستدرس معنى مصطلح «الحملـة الانتخابيـة». غالبًـا ما تحتفـظ الأحـزاب السياسـية بمنظمـات دائمـة على المسـتوى الوطني والإقليمي والمحلي. هل يمكن التميـيز، سـواء لأغـراض

قانونيــة أو لأغــراض نظريــة أكــثر، بين الأنشــطة والتكــاليف الروتينية وأنشطة الحملات ؟

الحملات الانتخابية: الانتهاكات المحتملة من قبل الحكومات

تتــألف الحكومــات من بشــر، عــادة بشــر طموحــون، حريصون على الاحتفاظ بالسلطة. من المرجح أن يفعل قادة الحكومة كل ما في وسعهم للتلاعب بالرأي العام. إذا واجهوا قيودًا خلال الحملة الانتخابية نفسها، فسوف يحاولون الحصول على كل ميزة ممكنة في الأسابيع والأشهر التي سبقت تلك الحملة. إذا لم تعيقهم الصحافة اليقظة، أو الاحتجاجات الفعالة من أحزاب المعارضة أو جماعات الضغط أو غيرهم من القادة الاجتمــاعيين والــدينيين، فســوف يســتخدمون صــلاحياتهم الحكومية للقيام بما يرقى إلى جاذبية مقنعة - أو بالكاد مقنعة في بعض الأحيان - لصالح الجمهور.

من الممكن حدوث العديد من تجاوزات البث العام، إذا كان المديرون التنفيذيون الذين يديرون محطات التلفزيون والإذاعة يؤيدون الحكومة. عادة ما يكون الوقت المخصص للأحزاب للبرامج الانتخابية غير مهم نسبيًا مقارنة بإجمالي الإنتاج الإذاعي. كيفية تجميع الرسائل الإخبارية وتقديمها أكثر أهمية. يمكن أن يتأثر الرأي العام أيضًا ببرامج المناقشة

والعروض والمسلسلات. يمكن تصميم برامج أخـرى غـير بـرامج الخدمة العامة وحتى المسلسلات بقصد الدعاية.

يمكن للحكومـة إسـاءة اسـتخدام سـلطتها باسـتخدام خدمات المعلومات الحكومية لتقـديم دعايـة حزبيـة تحت سـتار المعلومات العامـة الموضـوعية. أو يجـوز لـه اسـتخدام سـلطاته كصـاحب عمـل لتمويـل حملتـه الانتخابيـة من الأمـوال العامـة: يمكن إعفـاء المـوظفين العمومـيين من واجبـاتهم بشـرط تكـريس وقتهم للحملـة الانتخابيـة. هنـاك العديـد من الطـرق الأخـرى الـتي يمكن للحكومـات من خلالهـا اسـتخدام سـلطتها للحصول على مزايا انتخابية.

وحيثمـا يوجـد تهديـد بـالعنف والتخويـف، لن تقتصـر الحكومات في القضاء على مجرد وجـود قـوانين عادلـة للحملات الانتخابية وإدارة فعالة للانتخابات.

أمثلة على تلاعب الحكومة بموجات الأثير

تنطبـق المشـكلة الأساسـية المشـار إليهـا في الأمثلـة المذكورة أعلاه على العديد من البلدان:

• ماليزيـا، 1982 - كـانت نشـرات الأخبـار التلفزيونيـة مليئـة بالوزراء الذين افتتحوا المدارس والمعابد والجسور والطـرق وأي

شــيء آخــر تقريبًــا يمكن افتتاحــه في الأســابيع الــتي ســبقت الانتخابات. 64

• <u>**المكسـيك، 1994**</u> - اتهم حـزب العمـل الوطـني وحـزب الثـورة الديمقراطيــة وســائل الإعلام بتقــديم تقــارير مغرضــة لصــالح الحــزب. انتقــدوا على وجــه الخصــوص Televisa، وهي قنــاة شاهدها 80٪ من المشـاهدين المكسـيكيين. في يوليـو 1994، تجاهلت Televisa واحدة من أكبر تجمعـات PRD في الحملـة، بينما كرست 22 دقيقة من وقت البث للرئيس، إرنســتو زيــديلو. ووصف حزب الشعب الديمقراطي Televisa بأنه «أحــد الركــائز الــتي تــدعم النظـام الاسـتبدادي». دراســة أجرتهـا الأكاديميـة المكســيكية لحقــوق الإنســان عن أخبــار ووجــد برنامجــا «24 هوراس» التليفزيونيان Televisa و Hechos التابعان لشــبكة Azteca Television، في الفترة من كـانون الثـاني/ينـاير إلى أبريل 1994، أن الحزب الثوري الباكستاني يتمتـع بمـيزة تـتراوح بين 3 و 1 في مجمـــوع وقت البث مقارنـــة بحـــزب الشـــعب الباكســتاني وحـزب الشـعب الـديمقراطي، وهمـا أقـوى حـزبين معارضين.

الاســتنتاج الــذي ينبثــق من هــذه الأمثلــة والعديــد من الأمثلة الأخرى هو أن النظام السياسي العـادل يتطلب الاهتمـام بقضايا أوسع تتعلق بمهنية المذيعين والحاجة إلى الحفاظ على

استقلال وسائل الإعلام عن الحكومة الحالية. لذلك لا يكفي أن يركز القادة السياسيون والمراقبون الأجانب اهتمامهم على تخصيص وقت بث مجاني للأحزاب المتنافسة خلال الفترة المحدودة قبل الانتخابات.

كما هو الحال في المكسيك، يمكن أن يكون من المفيد إنشاء نظام لرصد إنتاج وسائط الإعلام من قبل الجماعات الأكاديمية أو جماعات حقوق الإنسان في لفت الانتباه إلى المواقف المتحيزة.

وينبغي أن تتضمن قائمة مرجعية بالمسائل ذات الصلة بالإبلاغ السياسي العادل، بالإضافة إلى تخصيص وقت بث لبرمجة الانتخابات الحزبية، ما يلي:

- تخصيص وقت للبث للأحزاب السياسية فيما بين الانتخابات ؛
- تدابير لضمان الإنصاف في برامج الأخبار والشؤون الجارية ؛
- ترتيبات لإجراء مناقشات متلفزة بين قادة الأحزاب المتنافسة خلال الحملات الانتخابية ؛
- وضع ترتيبات لتعيين وفصل مسؤولي البث التنفيذيين الذين يساعدون على ضمان الاستقلال عن سيطرة الحكومة أو التلاعب بها.

إساءة استخدام السلطة الحكومية لأغراض الحملة

ومن الصعب أحيانا التمييز بين الوسائل المشروعة الـتي يحـق للحكومـات اسـتخدامها لإعلان مآثرهـا وإسـاءة اسـتخدام الدعاية الرسمية لأغراض حزبية. وبالمثـل، من الصـعب التميـيز بين المكافآت المعقولة الـتي تقـدمها الحكومـات لمؤيـديها في شكل وظائف تفضيلية، والعقود العامة الممنوحة ظلماً، والأفعال الفاســدة والبذيئــة. ورغم أن خــط ترســيم الحــدود قــد يكــون مشكوكا فيه في بعض الحالات، فإن ذلك لا يبطل التمييز.

ليس من المفيـد تمريـر قـوانين ضـد شـراء الأصـوات أو غيرها من أشكال الفساد الانتخابي من قبـل الأحـزاب السياسـية والمرشــحين إذا كــانت الحكومــة الحاليــة قــادرة على القيــام بأنشطة تختلف قليلاً، من الناحية العملية، عن شراء الأصوات.

معالجة إساءة استعمال السلطة وخطر العنف

على الـرغم من عـدم وجـود حلـول بسـيطة، إلا أن هنـاك طرقًا مختلفة لتحسين الجو الذي تجري فيه الانتخابـات. وتشـمل هذه التدابير ما يلي:

- مدونات قواعد السلوك للأحزاب السياسـية والمرشـحين (انظـر مدونات قواعد السلوك للأحزاب السياسية) ؛
- برامج التثقيف السياسي الـتي تنظمهـا الأحـزاب نفسـها (انظـر تدريب ممثلي الأحزاب) ؛

- احتفال جماعات حقوق الإنسان داخل البلد ؛
- مختلف أشكال المساعدة الدولية أو بعثات المراقبين (من المرجح أن تنجح هذه البعثات إذا بدأت قبل يوم الانتخابات بوقت طويل) (انظر المساهمات الأجنبية) ؛
- الصحافة الحرة.

التمييز بين الأنشطة الجارية وأنشطة الحملة

من الصعب التمييز بين الأنشطة الروتينية وأنشطة الحملة، حتى بالنسبة للمرشحين الأفراد. نتيجة لذلك، من الصعب أيضًا رسم الخط الفاصل بين نفقات الانتخابات والنفقات غير الانتخابية.

عندما يكتب المشرعون رسائل إلى ناخبيهم أو يعينون متعاونين للتعامل مع مشاكلهم الشخصية، هل يقومون ببساطة بواجباتهم العادية كممثلين، أم أنهم يقومون بالفعل بحملة لإعادة انتخابهم ؟

وقد أوضحت الدراسات التي أجراها مجلس النواب بالولايات المتحدة بالتفصيل كيف يدير الممثلون ما يرقى إلى مستوى حملة دائمة ويستخدمون المساعدة المالية والمساعدة المتعلقة بالموظفين التي يتلقونها من الأموال العامة التي يُزعم أنهم يتلقونها للوفاء بالتزاماتهم العامة لجعل أنفسهم

مرئـيين أمـام نـاخبيهم في المسـتقبل. تهـدف الاسـتبيانات في شكل طلبـات للحصـول على آراء النـاخبين إلى الكشـف عن اسـم الممثل في الكونجرس. تقنيـة أخـرى هي رسـالة إلى أي شـخص يصل إلى سن التصويت تقول «أنا هنا لمساعدتك» - مرة أخـرى بنفس القصد.

في البلدان التي توجد فيها منظمـات حزبيـة محليـة على أساس دائم، من الصعب تحديد متى تبدأ الحملة نفسـها. حـتى وقت قريب، كان لجمعيات الدوائر الانتخابيـة لحـزب المحـافظين البريطـاني مكتب محلي دائم مع وكيـل وسـكرتير بـدوام كامـل. ويضطلع هذا الوكيـل، إلى جـانب أعضـاء مجلس إدارة الجمعيـة، بمهمـة تجميـع قائمـة بالأعضـاء والتحضـير بين كـل انتخابـات تحسبا للأسابيع التي تسبق مباشرة الانتخابـات العامـة المقبلـة. ومن المـرجح أن يشـمل ذلـك شـراء معـدات تجهـيز النصـوص وغيرهـا من المعـدات الدعائيـة الانتخابيـة. ومـع ذلـك، فـإن التكـاليف المتكبـدة فقـط خلال الفـترة القصـيرة من الحملـة الرسمية هي التي يتم تضمينها في التكاليف التي يجب حصـرها في الحدود القانونية للمرشح.

وفي المقـر الوطـني أيضـا، يمكن أن يكـون التميـيز بين الحملات وغـير الحملات مصـطنعا. إذا أجـرى المكتب المركـزي

لحزب سياسي استطلاعات رأي خاصة على أساس منتظم، في أي مرحلة تصبح تكلفة هذه الاستطلاعات من نفقات الحملة ؟

نظـرًا لأنـه لا يمكن أن يكـون هنـاك تقسـيم محكم وموضوعي بين نفقات الروتين والحملة، فإن المنظمات الحزبية تقوم بالتوزيع الأكثر فائدة لها. على سبيل المثال، على مسـتوى الـدوائر الانتخابيـة، هنـاك حـافز قـوي للمنظمـات الحزبيـة في بريطانيـا لوضـع الإنفـاق قـدر الإمكـان في فئـة غـير الحملات الانتخابية. سيؤدي ذلك إلى تجنب اللوائح والقيود الـتي تنطبـق فقـط على تكـاليف الحملـة. من ناحيـة أخـرى، عنـدما قضـت المحكمـة الدسـتورية في ألمانيـا الغربيـة في السـتينيات بـأن الإعانات العامة لا يمكن أن تذهب إلا إلى أنشطة حملة الأحـزاب السياسية، كان الحافز هو زيادة تحميل فئة نفقات الحملة لسبب وجيـه، بشـكل مباشـر أو غـير مباشـر، الغـرض الكامـل لمنظمـة حزبية هو الفـوز في الانتخابـات وأن فئـة النفقـات الروتينيـة هي مصطلح غير مناسب.

التعميم الواقعي هو أنـه حيثمـا يتم فـرض قيـود خاصـة على الأنشـطة والنفقـات المحـددة على أنهـا أنشـطة الحملـة، ستحاول الأحزاب والمرشحون إعادة تعريف أكبر عـدد ممكن من النفقات مثل النفقات الروتينية.

إن المهمة الصعبة بالفعل المتمثلة في رسم خط فاصل بين الحملـة وغـير الحملـة تـزداد صـعوبة في بعض الأحيـان لسببين.

أولاً، في البلدان التي لا يوجد فيها موعـد انتخابـات محـدد (كمـا هـو الحـال في بريطانيـا العظمى)، يجب أن تكـون الأحـزاب مسـتعدة للانتخابـات الـتي يمكن أن تـدعو إليهـا الحكومـة في وقت قصـير. في المراحـل الأخـيرة من ولايـة البرلمـان، عنـدما تـزداد فـرص الحملـة الانتخابيـة المفاجئـة، يجب على الأحـزاب السياسية ومرشحيها تكثيف أنشطتهم الدعائيـة الانتخابيـة، في حالة الدعوة إلى الانتخابات. قد يكون هناك عـدد من التنبيهـات الكاذبة. نتيجة عـدم اليقين هي فـترة متغـيرة، وأحيانًـا مطولـة، قبل الانتخابات: فترة شبه حملة.

وأخـيرا، فـإن مشـكلة التميـيز بين النفقـات الروتينيـة ونفقـات الحملات الانتخابيـة ليسـت مجـرد مسـألة وقت تكبـد النفقات. ويمكن القول إن بعض النفقـات المتكبـدة قبـل بدايـة فـترة الانتخابـات ينبغي تصـنيفها على أنهـا نفقـات الحملـة الانتخابيـة، في حين ينبغي تصـنيف النفقـات الأخـرى المتكبـدة أثناء الانتخابات على أنها نفقات روتينية.

على سـبيل المثـال، إذا أنفـق حـزب سياسـي أمـوالًا على إعداد الأفلام لاستخدامها في بثه الانتخابي، فيجب - من وجهـة

نظر واحـدة - تضـمين هـذه التكـاليف كتكـاليف للحملـة، بغض النظر عن وقت تكبدها. من ناحيـة أخـرى، إذا تم اسـتئجار مبـنى يشـغله بشـكل دائم المقعـد المركـزي للحـزب أثنـاء الانتخابـات، فيمكن أن يطلق عليه بشـكل معقـول تكلفـة غـير انتخابيـة، لأن الحزب كان سيدفع ثمنها حتى لو لم تكن الحملة قد حدثت.

في هذه المرحلـة، يصـبح أي جهـد للحفـاظ على الفصـل بين الانتخابات وغير الانتخابـات مربكًـا للغايـة. ومـع ذلـك، فـإن القوانين التي تنطبق على الحملات الانتخابية تجعل الحاجـة إلى التمييز بين هـاتين الفئـتين أمـرًا لا مفـر منـه. تتضـح المشـاكل جيـدًا من خلال دراسـة بتكليـف من اللجنـة الملكيـة للإصـلاح الانتخابي وتمويل الأحزاب في كندا.

كندا: نفقات الانتخابات وغير الانتخابية

يفرض قانون الانتخابات الكنـدي قيـودًا ليس فقـط على نفقـات الانتخابـات المـأذون بهـا للمرشـحين، ولكن أيضًـا على نفقـات المنظمـات الحزبيـة الوطنيـة. لـذلك فـإن الانقسـام بين نفقات الانتخابات والنفقات غير الانتخابية مهم.

على المسـتوى الوطـني، هنـاك حـافز للأحـزاب الكبـيرة لتوسـيع تعريـف النفقـات غـير الانتخابيـة، وإلا فقـد تتجـاوز حـد الإنفـاق. من ناحيـة أخـرى، لـدى الأحـزاب الصـغيرة الحـافز

المعاكس. نفقاتهم أقل بكثير من السقف. لذلك، لديهم فرصة للفوز من خلال نقل النفقات إلى فئة الانتخابات، حيث يتم سدادها جزئيًا من قبل الدولة - وهذا ليس هو الحال بالنسبة للنفقات الروتينية.

إن مشاكل التعريف هي متعة للمحامين والمنظمين لأن تفسير كلمة بسيطة في التشريع ذي الصلة يمكن أن يكون له عواقب بعيدة المدى. وأشار البروفيسور ستانبري، على سبيل المثال، إلى أن تعريف نفقات الانتخابات في قانون الانتخابات الكندي يتطلب إنفاقًا «لغرض الترويج المباشر أو المعارضة، في فترة الانتخابات، لحزب مسجل معين».

الغموض الآن يذهب إلى كلمة «مباشرة». ما نوع الأنشطة التي تفيد بشكل غير مباشر آمال الحزب الانتخابية ؟ ووفقا للتوجيهات التي أصدرها كبير موظفي الانتخابات في عام 1988، فإن تكلفة جمع وتحليل المعلومات من التحقيق ليست نفقات انتخابية، لأن هذا النشاط لا يؤدي إلى ترقية «مباشرة» لحزب ما. وتستبعد فئات أخرى لنفس الدوافع .

على مستوى الركوب، أدى الغموض حول نقطة غامضة فيما يتعلق بتعريف نفقات الانتخابات في القانون الكندي إلى ما يسمى بقضية ماس. استقال مارسيل ماسيه من منصبه الوزاري عندما أُعلن أنه يخضع للتحقيق فيما يتعلق بنفقات انتخابه بعد

انتخابات عام 1984. وأشار كبير مسؤولي الانتخابات في تقريره القانوني لعام 1985 إلى أن «هذا التعريف للنفقات الانتخابية غامض وغير دقيق لدرجة أن تطبيقه على مختلف أقسام القانون أصبح صعبًا للغاية ».

ولجعل الأمور أكثر تعقيدًا، تختلف تعريفات نفقات الانتخابات باختلاف الولايات القضائية داخل كندا. وفقًا للتقرير النهائي للجنة لورتي، "هناك مناهج مختلفة لتحديد نفقات الانتخابات في التشريع الكندي على المستوى الفيدرالي ومستوى المقاطعات. الأول، الذي يشار إليه أحيانًا باسم «شامل»، له تعريف أولي واسع يتبعه بعض الاستبعادات المحددة، وفي بعض الحالات، الإدراج. ومن بين المقاطعات السبع التي لديها مثل هذه التشريعات، اعتمدت خمس مقاطعات هذا النهج: أونتاريو وكيبيك ونيو برونزويك ونوفا سكوشا وجزيرة الأمير إدوارد. يتضمن التعريف الفيدرالي بيانًا أوليًا، تليه قائمة ببنود الإنفاق المشمولة. وهذه القائمة، وإن لم تكن شاملة، فإنها تساعد على توضيح معنى التعريف. »

سيكون من الخطأ الحكم على التشريع الكندي بشدة. من المسلم به أنه يجب الاتفاق على أن من مهمة المشرعين صياغة تدابير واضحة. لكن مهمة إيجاد صياغة ترسم حدود

الأنشطة والنفقات الانتخابية وغير الانتخابية صعبة مثل التميـيز غير المنفذ قانونًا بين مصطلحات مثل «كبير» و «صغير».

84- مــــدونات قواعـــــد ســــلوك الأحـــــزاب السياسية

ومدونات قواعد السلوك هي مبادئ توجيهية عامة تحدد معايير السلوك. عادة ما يتفقون عمدا. وكون مدونات قواعد السلوك غير مدرجة عموما في القانون يعني أنها تعلن معايير يصعب صياغتها في نص قانوني. على سبيل المثال، تضمنت مدونات قواعد السلوك للأحزاب السياسية التزامات بالتصرف بضبط النفس. غير أنه سيكون من الصعب إدراج تعريف لمفهوم التقييد في القانون، بحيث يمكن تعريف الجرائم وإثباتها والمعاقبة عليها. انظر أيضا مدونة أخلاقيات الأحزاب السياسية ومدونات قواعد السلوك.

وعلى الرغم من طابعها العام والتعليمي، فقد أدمجت المدونات من وقت لآخر في القوانين الانتخابية، وأحيانا في مرفق خاص. في العديد من البلدان الأفريقية، يتم صياغتها في التشريع الانتخابي نفسه.

وفيما يلي تعريف مدونات قواعد السلوك للأحزاب السياسية التي اعتمدتها الرابطة الدولية للديمقراطية والمساعدة الانتخابية: "مجموعة من قواعد السلوك للأحزاب السياسية ومؤيديها فيما يتعلق بمشاركتهم في عملية

انتخابيـة، يكـون من الأمثـل أن توافـق عليهـا الأحـزاب عمـدا ويمكن، نتيجة لهذه الموافقة، أن تدرج في القانون. »

<u>أمثلة على مدونات قواعد سلوك الأطراف</u>

- **<u>البوسنة والهرسك</u>**: مدونة قواعد السلوك الانتخابيـة للأحـزاب السياسية والمرشـحين والعـاملين في مجـال الانتخابـات، اللجنـة الانتخابية المؤقتة، 1996
- **<u>كمبوديا</u>**: قـانون الأمم المتحـدة الانتخـابي لكمبوديـا، 1992، المرفق - مدونة قواعد السلوك، آب/أغسطس 1992 ؛
- **<u>غانا</u>**: مدونــة قواعــد الســلوك للانتخابــات العامــة للأحــزاب السياسية في غانا، 1992
- **<u>الهنـد</u>**: مدونـة قواعـد السـلوك النموذجيـة لتوجيـه الأحـزاب السياسية والمرشحين، اللجنة الانتخابية الهندية، 1991
- **<u>المعهد الـدولي للديمقراطيـة والمسـاعدة الانتخابية</u>**: مشـروع مدونــة قواعــد الســلوك للأحــزاب السياســية المتنافســة في الانتخابات الديمقراطية، 1997
- **<u>ناميبيا</u>**: مبادئ توجيهيـة لإجـراء الأنشـطة السياسـية للأحـزاب السياسية المتصلة بالانتخابات، الجريدة الرسمية، 1992
- **<u>جنوب أفريقيا</u>**: قانون الانتخابـات، 1993 - المرفـق 2 - مدونـة قواعد السلوك الانتخابية، 1993.

انتقاد مدونات قواعد السلوك

من السهل أن تكون ساخرًا بشأن مدونات قواعد السلوك. يتعرضون في البداية للنقد لأنهم في بعض الأحيان يجمعون التفاهات فقط. على سبيل المثال:

• **بنغلاديش**، 1996: «الانتخابات لن تتأثر بالمال أو الأسلحة أو قوة العضلات أو النفوذ المحلي».

• **ملاوي**، 1994: «الأحزاب السياسية والمرشحون المستقلون لن يشجعوا الناس على القيام بأشياء ضد إرادتهم».

علاوة على ذلك، فإنها تتعرض أيضًا للنقد لأنها تحتوي أحيانًا على أحكام محددة لدرجة أنه لا يوجد سبب يمنعها من أن تكون جزءًا من قانون انتخابي تقليدي. على سبيل المثال:

• **الهند**، 1991: «باستثناء الناخبين، لا يجوز لأحد دخول مراكز الاقتراع دون تصريح ساري المفعول صادر عن لجنة الانتخابات».

• **غينيا**، 1992، سيشيل، 1992: «لن يصوت أفراد قوة الدفاع بالزي العسكري».

تميل الرموز إلى أن تكون أقل احترامًا حيث تشتد الحاجة إليها. في البلدان التي تجري فيها الانتخابات وسط انعدام ثقة عميق وفي أعقاب الصراع الدموي، أليس من الطوباوي أن نتوقع من الأحزاب والمرشحين أن يتأثروا ويحبطوا بشكل خطير

بسبب تحذيرات حسن السلوك ؟ ما هو تأثير القـوانين الطوعيـة على ميادين المـذابح السـابقة في كمبوديـا ؟ هـل يمكنهم حقًـا إزالة أو حتى تقليل التـوترات بين الأحـزاب العرقيـة في البوسـنة التي مزقتها الحرب ؟

إذا أعطيت مـدونات قواعـد السـلوك قـوة القـانون، فقـد يـؤدي ذلـك إلى مشـاكل لأحـزاب المعارضـة. بشـكل عـام، لغـة المدونات غامضـة للغايـة لدرجـة أنـه سـيكون من السـهل على نظام قمعي اتهام معارضـيه بارتكـاب جـرائم، مـع تـرك مؤيديـه محصنين من الملاحقة القضائية.

وتتضاءل قيمة مدونات قواعد السـلوك إذا أدخلت - كمـا هـو الحـال في كثـير من الأحيـان - نتيجـة لضـغوط الهيئـات الدوليـة. هنـاك إغـراء للأطـراف المختلفـة بـالالتزام بـالرموز من خلال توقيع على توقع أن تكون بعد ذلك حرة في تجاهلها.

<u>مبررات مدونات قواعد السلوك</u>

وينبغي ألا تعـبر مـدونات قواعـد السـلوك بالضـرورة عن عموميات عقيمة، بل لا تعبر عنهـا دائمـا. يمكنهم وضـع معـايير ليست واضحة بأي شكل من الأشكال. على سبيل المثال:

- **<u>بنغلاديش</u>**، 1991، غانا، 1992، غينيا، 1995، سيشيل، 1992: «لا يجوز لأي طرف أن يتخذ أي مبادرة للإفراج عن شخص مسـلح

تعتقله الشرطة أثناء الحملة الانتخابية أو في مركز اقتراع (أو في الجوار) أثناء فتحه».

• <u>سيراليون،</u> 1996، جنوب أفريقيا، 1993: «تكفل الأحزاب مشاركة المرأة مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة في العملية الانتخابية أو السياسية».

• <u>كمبوديا،</u> 1992 ناميبيا، 1989 "ستجتمع الأطراف كل أسبوعين لمناقشة جميع المسائل التي تهمها فيما يتعلق بالحملة الانتخابية. ستجتمع لجنة دائمة من قادة الأحزاب في المقر كل أسبوعين. ") في ناميبيا، تعقد الاجتماعات أسبوعيا بمجرد الإعلان عن موعد الانتخابات.

ومع ذلك، فإن إعلان ما قد يبدو نذورًا إلهية قد يكون له قيمة تعليمية. إنه يبعث برسالة أخلاقية واضحة ويترك الأحزاب عرضة للتوبيخ العام إذا تجاهلوا بشكل صارخ المعايير التي تعهدوا باحترامها.

يمكن أن تكون عملية مناقشة القواعد والمعايير بين قادة وقادة الأحزاب المتعارضة ذات قيمة في الحد من المخاوف وبناء الجسور الأخلاقية، خاصة في وقت يكافح فيه بلد ما للخروج من حرب أهلية أو ديكتاتورية. ولا شك في أن عملية وضع مدونة لقواعد السلوك تشكل أداة هامة لحل الصراعات. وفقًا لمشروع مدونة قواعد السلوك للأحزاب السياسية التي تتحدى

الانتخابات الديمقراطية، كانت هذه المدونات سمة في العديد من الانتخابات حيث واجهت العملية الديمقراطية تحديات كبيرة. ونفذت بهدف الحد من النزاع والقضاء على التخويف وتشجيع المنافسة المفتوحة والحرة والنزيهة خلال فترة الانتخابات.

85- تنظيم الإشهار

ومن المفيد التمييز بين ثلاثة أنواع من الأنظمة:

- تلك التي توفر ميزة عينية مجانية أو مدعومة للمرشحين أو الأحزاب السياسية ؛
- الذين يسيطرون على الأنشطة الإعلانية أو يحظرونها ؛
- تلك التي تحدد فترة الحملة التي تنطبق عليها القواعد.

الإعلان عن الحملة المدعومة من الدولة

وأكثر أشكال الدعاية المدعومة من الدولة شيوعا، وربما أكثرها أهمية، هو البث المجاني للأحزاب السياسية في كثير من البلدان.

وتقدم بعض البلدان خدمات بريدية مجانية أو مدعومة أو طباعة مدعومة لمواد الحملة. على سبيل المثال:

- **بلجيكا:** رسوم بريد خاصة لمواد الحملة مشفوعة بعبارة «وثيقة انتخابية».
- **فرنسا:** يشمل التمويل العام غير المباشر إعانات على حساب مواد حملة النشر والطباعة والبريد.

• **بريطانيا العظمى**: لكل مرشح في البرلمان الحق في إرسال رسالة بريدية لا يزيد وزنها عن أوقيتين وتحتوي على مواد متعلقة بالانتخابات إلى كل ناخب بدون رسوم بريدية.

• **اليابان**: يُسمح لكل مرشح لمجلس النواب (دوائر انتخابية ذات عضو واحد) بنشر ما يصل إلى 35000 بطاقة بريدية مجانًا. بالنسبة للمرشحين إلى مجلس الشيوخ (المقاطعات المحلية فقط)، يمكن زيادة هذا العدد، مع مراعاة حجم الدائرة الانتخابية. وبالمثل، يسمح بإعداد المنشورات والملصقات، وفي حدود معينة، يسدد لمقدم الطلب تكلفتها.

• **لكسمبرغ**: تقدم خدمات بريدية مجانية لكل مقدم طلب.

• **المكسيك**: هناك إعفاء من ضريبة المبيعات على المواد المطبوعة والسمعية البصرية التي تبيعها الأحزاب السياسية. الرسائل البريدية والاتصالات التلغرافية معفاة من الضرائب.

• **إسبانيا**: هناك رسوم مخفضة على الخدمات البريدية العامة خلال الحملة.

تايوان: تنشر اللجنة الانتخابية المركزية جريدة انتخابية توزع على كل أسرة معيشية وتنشر على الملأ. يتم تضمين وجهات النظر والصور والتفاصيل الشخصية لكل مرشح.

في اليابان، تدفع الحكومة إعلانات في الصحف للمرشحين. يحق لكل مرشح في مجلس النواب (المقاطعات ذات العضو الواحد)

والمجلس الأعلى (المقاطعـات المحليـة) الحصـول على خمسـة إعلانات مجانية في الصحيفة التي يختارونها خلال الحملة.

يتم توفير أماكن عرض مجانية من وقت لآخـر. هـذا هـو الحال في ألمانيا، حيث توفر البلديات اللوحات الإعلانية لمقدمي الطلبـات. في إسـبانيا وجمهوريـة التشـيك وبلجيكـا، يجب على البلديات حجز بعض المساحات الحرة في الأماكن العامة للدعاية السياسية.

الأنظمة والقيود

هناك قواعد حاسمة للإعلانات السياسية المدفوعـة على التلفزيون والإذاعـة، بالإضـافة إلى لـوائح للإبلاغ عن الانتخابـات في نشرات الأخبار. يتم تقديم هـذه في ملفـات صـيغ تخصـيص وقت الهواء ووقت الهواء للشبكة العامة.

هناك لوائح تتعلق بالعلامات على اللافتـات التجاريـة. في بريطانيا، أصبح هذا أغلى بند إنفاق للمقاعد الوطنيـة لمنظمـات حزب المحافظين وحزب العمـال قبـل وأثنـاء الحملات الانتخابيـة العامة. كما هو موضح أعلاه، هناك عدد قليل من البلـدان، مثـل ألمانيـا وإسـبانيا وجمهوريـة التشـيك حيث يمكن للأطـراف استخدام الملاعب مجانًـا على اللوحـات الإعلانيـة. وتقـترن هـذه القواعد أحيانا بحظر على شـراء اللوحـات الإعلانيـة التجاريـة من

جانب المنظمات الحزبية. وهذا هو الحال، على سبيل المثال، في إسبانيا والجمهورية التشيكية.

قد يكون هناك قيود على الإعلانات الصحفية الـتي يـدفع ثمنها المرشحون أو الأحزاب أثناء الانتخابات. هذا هـو الحـال في اليابان.

tفي إيطاليـا، هنـاك سـلطة مركزيـة مسـتثمرة بمـوجب القــانون، وهي Garante per l' editoria والإذاعــة، وهي مســؤولة عن ضــمان وصــول جميــع المرشــحين ومجموعــاتهم وأحزابهم السياسية على قدم المساواة إلى الإعلانـات الصـحفية في غضـون 30 يومًـا من الانتخابـات. وتحظـر جميـع الإعلانـات السياسية الأخرى في الصحف والدوريات.

ومع تطور تكنولوجيات الاتصالات الجديدة، بما في ذلــك أجهــزة الفــاكس، ومصــارف الهــاتف، والبريــد الإلكــتروني، والتلفزيــون الكبلي، ومــا إلى ذلــك، ستنشــأ بلا شــك مشــاكل تنظيمية جديدة.

تعاريف مختلفة لفترة الحملة

وقد نوقشت بالفعل مشاكل أساسية تتعلق بالتمييز بين الأنشــطة الروتينيــة والانتخابيــة والنفقــات (انظــر الحملات

الانتخابيـة). غـير أنـه سـيكون من المفيـد إدراج بعض التعـاريف المستخدمة في بلدان مختلفة.

في أسـتراليا، تسـتمر فـترة الانتخابـات من وقت إصـدار أمـر الانتخابات حتى وقت إغلاق التصويت.

في كندا، بداية فترة الحملة الرسمية هي نفسها.

في بريطانيا العظمى، تبدأ الحملة، لتطبيق حـدود الإنفـاق الـتي يتكبـدها المرشـحون، بمجـرد أن يبـدأوا حملتهم. لهـذا السـبب عـادة مـا يـرتب مرشـح المسـتقبل لتأجيـل ترشـيحه حـتى يعلن رئيس الـوزراء موعـد الانتخابـات. منـذ اللحظـة الـتي يتم فيهـا تحديـد مقيـاس الإنفـاق رسـميًا (عـادةً من قبـل منظمـة الحـزب المحلي) يبدأ مقياس الإنفـاق. قبـل الترشـيح، يمكن للمرشـحين من الناحيـة العمليـة بـدء الحملات الانتخابيـة في الـدائرة الانتخابيـة، طالمـا أنهم يهتمـون بتعريـف أنفسـهم كمرشـحين محتملين، وليس كمرشحين رسميين.

مـدة الحملـة الرسـمية في اليابـان هي 12 يومـًا فقـط لمجلس النواب، و 17 يومًا لمجلس الشيوخ. في تـايوان، يسـتمر عشرة أيام فقط. في تركيا، تسري اللوائح المتعلقـة بالاسـتخدام العادل لنشرات الأخبار قبل 15 يومًا من التصـويت وإدخـال البث المجاني للأحزاب السياسـية خلال الأيـام السـبعة الماضـية قبـل يوم الانتخابات.

86- وقت البث على الشبكات العامة

البث الإذاعي في الاتصالات السياسية

وفي كثـير من البلـدان، كـان للبث الإذاعي العـام دور مهيمن في الاتصـالات السياسـية. والسـبب في ذلـك هـو أن التكنولوجيا لم تنتج أكثر من قناة واحـدة أو في أحسـن الأحـوال عددًا محـدودًا من القنـوات التلفزيونيـة والإذاعيـة. وعلى الـرغم من أنـه كـان من الممكن، شـريطة وجـود الحريـة السياسـية والإرادة للقيام بذلك، إنشـاء العديـد من منافـذ الـبيع من جميع الأحجام في النشر، كان البث احتكارًا طبيعيًا أو تمامًا. علاوة على ذلك، أثبت التلفزيـون والإذاعـة في العقـود الأخـيرة أنـه إلى حـد بعيد أكثر أشـكال الاتصـال شـعبية وتـأثيرًا. ونتيجـة لـذلك، فـإن مراقبـة التلفزيـون والإذاعـة تعطي قـدرا كبـيرا من التـأثير السياسي.

ومع ذلك، فإن التقنيـات الجديـدة تغـير هـذا الوضـع. في بعض البلـدان، أدى تلفزيـون الكابـل إلى العديـد من القنـوات البديلـة. لقـد كـان من الممكن لسـنوات عديـدة الاسـتماع إلى إنتـاج محطـات الإذاعـة الأجنبيـة. يعـني الاسـتقبال الأفضـل أن التلفزيـون في بعض البلـدان يتلقى أيضًـا بـرامج من البلـدان المجـاورة وخارجهـا. يعـد تطـوير خـدمات الأخبـار التلفزيونيـة

العالمية، مثل شبكة أخبار الكابل الأمريكية (CNN)، ابتكارًا آخـر، وكذلك زيـادة تـوافر مسـجلات الفيـديو. يعـد الإنـترنت والبريـد الإلكتروني بمزيد من الثورات في الاتصالات.

وعلى الـرغم من هـذه الابتكـارات، لا يـزال البث الإذاعي العـام، ولا سـيما الإذاعـة، يشـكل في الـوقت الـراهن الوسـيلة الأساسية للاتصال السياسي في العديد من البلدان النامية. من الضروري اتخاذ تدابير للسيطرة على التلفزيون والإذاعة لضمان تعزيـز الإنصـاف بين الجماعـات السياسـية المتعارضـة. وتـزداد صعوبة مهمة ضمان هذا الإنصاف بسبب كون التلفزيون العـام غالبًا ما يكون تحت السيطرة الفعلية للحكومة الحالية.

أما بالنسبة للانتخابات، فتشمل اللوائح إعانات وضـوابط - جـزرة وعصا - للأحـزاب السياسـية. وعـادة مـا تتخـذ الإعانـات شكل بدلات للبث التلفزيوني والإذاعي المجاني.

المسائل المتعلقة بوقت فراغ البث السياسي

القضـية المركزيـة هي تخصـيص الـوقت بين الأحـزاب السياسـية المتنافسـة. هـذا هـو موضـوع الملـف التـالي (صـيغ تخصيص وقت الهوائي). ومع ذلك، هناك قضايا أخرى قد تكـون لها نفس الأهمية على الأقل.

يمكن لأي نظام وقت تلفزيوني مجاني أن يخلق مشاكل معينة في الأنظمة السياسية مثل الولايات المتحدة، حيث تتكون الانتخابات من عدة آلاف من الصراعات المنفصلة بشكل أساسي بين المرشحين، وحيث يكون دور الأحزاب السياسية ضعيفًا نسبيًا. على سبيل المثال، مرشح معين - على سبيل المثال، عضو مجلس الشيوخ عن ولاية كاليفورنيا، وممثل الكونجرس عن منطقة في ولاية نيويورك، وحاكم إلينوي، وما إلى ذلك - لن يتأثر كثيرًا بأداء مرشح حزبه الرئاسي في مناظرة تلفزيونية وطنية، أو الصورة العامة لحزبه السياسي. إن دعايته الخاصة هي المهمة، والصورة الشخصية التي تمكن من نقلها إلى ناخبيه.

وعندما يتعلق الأمر بتخصيص الوقت بين فرادى المرشحين وليس بين الأحزاب السياسية الوطنية، تصبح المهمة أكثر تعقيدا بكثير ؛ تساهم العديد من المناصب الانتخابية المختلفة في الولايات المتحدة في التعقيد. بالإضافة إلى ذلك، هناك العديد من محطات التلفزيون والإذاعة المحلية في أمريكا التي نادرًا ما تتزامن مناطق مشاهدتها مع الحدود الانتخابية. لذلك يمكن القول إن الأسباب العملية تحول دون أي إمكانية لإدخال وقت الفراغ في البث السياسي في الحملات الأمريكية.

دون التقليل من الصعوبات التي ينطوي عليها الأمر، يمكن للنظام الياباني للإعلانات الصحفية المجانية للمرشحين أن يوفر نموذجًا مناسبًا. كما هو موضح في ملف لوائح الإعلان، يحق للمرشحين الحصول على خمسة إعلانات مجانية في صحيفة من اختيارهم. سيكون من الممكن في الولايات المتحدة السماح للمرشحين للانتخابات الوطنية والتفويضات الأعلى في حكومات الولايات والهيئات التشريعية باختيار محطات التلفزيون والإذاعة التي يرغبون في استخدام وقت البث المجاني فيها.

غالبًا ما تنشأ توترات بين المذيعين والأحزاب السياسية على مدار فترة البث التي يجب على الأول إتاحتها لهم للبث السياسي. تخاطر المحطات التجارية بخسارة الأموال من معلنيها إذا تم تخصيص الكثير من فترات الراحة الإعلانية للبرامج السياسية. علاوة على ذلك، فإن حقيقة أن أجهزة التلفزيون يمكن تشغيلها غالبًا عن طريق التحكم عن بعد تعني أن المشاهدين سيميلون إلى اللجوء إلى محطة أخرى بمجرد بث برنامج سياسي.

مشكلة أخرى هي مدة الإعلانات السياسية. إذا تم منح حزب سياسي عددًا إجماليًا من دقائق البث المجاني طوال الحملة، فسيزيد أقصى قدر من المرونة فيما يتعلق بمدة كل

برنامج. إذا كان للبرامج السياسية أن تكون جـادة وتـوفر فرصـة لكل جانب لتقديم سياساته وقادته بالتفصـيل، فيجب أن يكـون كل برنامج طويلاً نسبيًا. ومع ذلك، يشعر خبراء الإعلانات الـذين ينصحون الحفلات عـادةً أن عـددًا كبـيرًا من الإعلانـات القصـيرة أكثر فعالية من عدد صغير من الإعلانات الطويلـة. في بريطانيـا العظمى، حيث يحق لكل من الحـزبين الرئيسـيين الحصـول على خمسـة بـرامج تلفزيونيـة مـدتها عشـر دقـائق، فقـد اتجهـوا في الحملات الأخـيرة إلى البرمجـة لمـدة خمس دقـائق فقـط، على الـرغم من أنهم اضـطروا إلى خسـارة الـدقائق الخمس الأخـرى المخصصـة لهم نتيجـة لـذلك. لم يُسـمح لهم بتبـادل خمس فترات هوائي مدتها عشـر دقـائق لعشـر تـدخلات مـدتها خمس دقائق. الحجة ضد الإعلانات التجاريـة القصـيرة هي أنهـا تشـجع بشـكل متزايـد الاقتباسـات القصـيرة خـارج السـياق، وانحـراف الخطاب السياسي وطريقة سلبية للحملات.

وحقيقـة أن الـبرامج السياسـية لا تحظى بشـعبية بين المديرين التنفيذيين لهيئة الإذاعة تـؤدي إلى عـدد من وسـائل المراقبة.

• وفي بعض البلدان، يبث البرنـامج السياسـي نفسـه في الـوقت نفسه إلى جميع القنوات الرئيسية. وبهـذه الطريقـة، فـإن جهـاز التحكم عن بعد لا يوفر ملاذًا للمشاهد اللامبالي سياسيًا. علقت

سلطات الكهربـاء والمـاء من حين لآخـر على زيـادة عـدد فـترات الاستراحة أو الزيارات إلى حمامات البلاد خلال هذه الفترات.

• هنــاك طريقــة أخــرى تتمثــل في إلــزام سـلطات البث الإذاعي بإرســال الرســائل الإعلانيــة للأطــراف كشــرط للحصــول على تراخيصها.

• طريقـة أخـرى مطبقـة في المكسـيك هي أن تشـتري الحكومـة وقت البث لهذه البث السياسي.

أما بالنسبة لطول فترات البث الإذاعي المجاني، فتختلــف الممارســة الدوليــة. في تركيــا، يجب على الأطــراف اســتخدام حصـتها من الـوقت في أجـزاء لا تقـل عن دقيقـتين. في ألمانيـا، لحظات الهوائي 150 ثانيـة. في بريطانيـا، يتعين على الأطـراف الرئيسية أن تأخذ وقت البث في أجزاء مدتها عشر دقائق.

هناك أيضًا قضية تكلفة إنتاج برمجة الانتخابات الحزبية. سيتمكن الحزب الثري من إنفاق الأموال في إعداد مقاطع رفيعـة المستوى ومكلفة وسيكون قادرًا على توظيف مستشاري الإعلان وصانعي الأفلام الأكثر خبرة وتكلفة. من ناحية أخرى، قد تضطر الأحزاب الفقيرة إلى مجرد تسجيل قادة الحزب أمام الكـاميرا. ولا شك أن التناقض بين تكاليف الإنتاج للأطـراف المتنافسـة يمكن أن يقـوض مبـدأ الإنصـاف الـذي يقـوم عليـه مبـدأ وقت البث المجاني. إذا اعتبرت هذه مشكلة، فإن الحلول ممكنة:

- توفـير الأمـوال أو المعـدات لكـل طـرف للمسـاعدة في إنتـاج برامجه الإذاعية ؛
- حظـر اسـتخدام المـواد المصـورة والإصـرار على أن تسـتخدم جميع الأطراف وقتها في البث البسيط أمام الكاميرا.

وقد اعتمدت تركيا الحل الأخـير. في الـبرامج التلفزيونيـة المجانية، يجب على المتحدثين الذكور والإنـاث ارتـداء البـدلات، ويجب على الرجال أيضًا ارتداء ربطات العنق. فقط العلم الـتركي وشعار الحزب يمكن رؤيتهما في الخلفية.

تثار أسئلة أخرى حول قواعد بث المناقشات، مثل المبارزة التلفزيونية الشـهيرة في الولايـات المتحـدة بين جـون كينيـدي وريتشـارد نيكسـون، والـتي ربمـا كـانت حاسـمة في الانتخابـات الرئاسية لعام 1960.

قواعد الإعلان المدفوع الأجر أثناء الحملات

وفي عدة بلدان، تُمنع شـبكات البث الإذاعي التجـاري من الاستفادة من الحملات الانتخابية على حساب الأحزاب السياسية بموجب قواعد تنص على إتاحة وقت الإعلان للأحـزاب بمعـدلات لا تزيد عن تلك الخاصة بالمعلنين التجاريين.

إذا كان الوقت متاحًا فقـط للإعلان التلفزيـوني المـدفوع من قبل الأحزاب السياسية، فقد يكون من الضروري وجـود آليـة

لضمان تخصيص هذا الوقت بشـكل عـادل. وتوضـح كنـدا هـذه الحالة.

في كنـــدا، تتلقى الأطـــراف قـــدرًا صـــغيرًا من وقت البث المجاني. ومع ذلـك، يُسـمح لهم بشـراء وقت البث وتلقي سـداد جـزئي لنفقـاتهم. يتطلب قـانون الانتخابـات الكنـدي من كـل محطـة بث إتاحـة مـا مجموعـه سـت سـاعات ونصـف للبرمجـة السياسية خلال فترة تبدأ في اليوم التاسع والعشـرين قبـل يـوم الانتخابات وتنتهي في اليوم الثاني قبل يوم الانتخابـات. تقسـم هذه الساعات بالاتفـاق بين الأحـزاب السياسـية المتنافسـة. وإذا لم يتمكنـا من التوصـل إلى اتفـاق بينهمـا، تحـال المسـألة إلى المحكم الإذاعي الذي يعينه المدير العام.

هناك أيضًا قضـية مهمـة جـدًا تتمثـل في ضـمان نزاهـة النشرات الإخبارية أثناء الحملات الانتخابية. في بريطانيا، تفرض قوانين البث الحياد السياسي لشركات البث. إذا شـعرت الأحـزاب السياسـية أنهـا عـوملت بشـكل غـير عـادل، فلـديها الحـق في الاسـتئناف أمـام المحـاكم. تتمثـل إحـدى طـرق محاولـة ضـمان الإبلاغ العــادل عن أخبــار الانتخابــات في القاعــدة السـائدة في بريطانيا بأن نسبة الوقت الممنـوح في الأخبـار وبـرامج الشـؤون الجارية لحملات الأحـزاب السياسـية المختلفـة هي بنفس نسـبة حقوق الأحزاب في وقت البث المجاني.

في تركيا، خلال الفترة التي تبدأ قبـل خمسـة عشـر يومًـا من الانتخابـات وتنتهي في السـاعة 18:00 عشـية الانتخابـات، يجب أن تتضـمن نشـرات الأخبـار الإذاعيـة والتلفزيونيـة رسـائل مقدمة من الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابـات. ويحـدد المجلس الأعلى للانتخابات عدد الكلمات في نص كل جزء.

87- صيغ تخصيص وقت البث

في عام 1995، كانت هناك خيارات مختلفة لتخصيص وقت البث المجاني.

المساواة بين الأطراف

الجمهورية التشيكية: في الحملة الانتخابية، يخصص لجميع الأحزاب السياسية المتنافسة في الانتخابات ما مجموعه 21 ساعة من وقت البث الإذاعي والتلفزيوني، موزعة بالتساوي فيما بينها. يتم تحديد وقت العرض الفعلي لكل طرف عن طريق السحب.

الهند: تم إجراء ترتيب لبث الأحزاب السياسية على الإذاعة والتلفزيون لأول مرة خلال انتخابات الولاية عام 1977، مع طلب التحدث بالقرعة. وجاء ذلك عقب اتفاق بين جميع الأطراف على أن يكون لها وقت متساو .

المكسيك: كلفت تعديلات قانون الانتخابات لعام 1993 المعهد الاتحادي للانتخابات بشراء وتخصيص 15 دقيقة من التلفزيون والإذاعة لكل حزب في الشهر.

تخصيص الوقت لمرشحي الأحزاب في الانتخابات الحالية

اليابان: يحصل المرشحون من أي حزب يرشح ما لا يقل عن 12 مرشحًا على نفس القدر من وقت البث. يحصل المرشحون على وقت أقل إذا رشحت الأحزاب أقل من 12 مرشحًا. في مجلس الشيوخ، يُمنح كل مرشح خمس دقائق ونصف من وقت البث المجاني حتى لو لم يكن برعاية أي حزب. لا يُسمح لمقدمي الطلبات بشراء وقت البث. يُسمح للأطراف بشراء وقت البث، بشرط أن تدعو إعلاناتهم إلى دعم الحزب، وليس مرشحين محددين.

التوزيع استنادا كليا أو إلى حد كبير إلى نتائج الانتخابات السابقة

بلجيكا: الوصول مجاني إلى شبكة التلفزيون الحكومية، بما يتناسب مع قوة كل مجموعة حزبية على مستوى الاتحاد الأوروبي.

اليونان: يعتمد تخصيص وقت البث بين الأحزاب السياسية على وجود الحزب في البرلمان المنحل. يحق للأحزاب الثلاثة الكبرى في البرلمان السابق الحصول على 38 دقيقة على الأقل في الأسبوع من البرامج التلفزيونية. يحق للأحزاب الصغيرة الممثلة في البرلمان السابق الحصول على ثماني دقائق في الأسبوع. يحق للأحزاب التي لم يكن لها تمثيل في البرلمان، ولكنها

ترشح مرشـحين في 75٪ من الـدوائر الانتخابيـة، الحصـول على خمس دقائق في الأسبوع. بالإضافة إلى ذلـك، يحـق لكـل حـزب رئيسي البث لمدة 45 دقيقة.

إسبانيا: ها هي الصيغة:

- 10 دقائق للأحزاب أو الاتحادات أو الائتلافات الـتي لم تشـارك أو لم يكن لها تمثيل في الانتخابات السابقة ؛
- 15 دقيقة لمن حصلوا على نسبة تصـل إلى 5 في المائـة من الأصوات في الانتخابات السابقة ؛
- 30 دقيقة لمن تتراوح أعمارهم بين 5 و 25 في المائة ؛
- 45 دقيقة لأولئك الذين لديهم 25٪ على الأقل.

التوزيع على أساس مجموعة من المبادئ

هولندا: يستند التوزيع إلى حل وسط بين مبدأ المسـاواة ومبـدأ تفضيل الأحـزاب الكبـيرة، على النحـو المحـدد في عـدد المقاعـد التي تتنافس عليها في الانتخابات الحالية.

تركيا: يحق لجميـع الأحـزاب المشـاركة في الانتخابـات الحصـول على عشر دقائق. قد تحصل الأحزاب ذات المجموعات البرلمانيـة على عشـر دقـائق إضـافية. وبالإضـافة إلى ذلـك، أمـام الحـزب الحاكم 20 دقيقـة أخـرى وحـزب المعارضـة الرئيسـي 10 دقـائق أخرى.

التوزيع الذي وافقت عليه لجنة من المذيعين

أستراليا: هيئة البث الأسترالية (ABC)، هيئة البث العامة، غير ملزمة بموجب القانون بتوفير وقت بث مجاني للأحزاب المشاركة في الانتخابات. الأمر متروك للجنة الإبلاغ عن الانتخابات في CBA لتحديد كيفية إطلاع الجمهور على «القضايا الموضوعية». في الماضي، كانت سياستها هي تخصيص وقت بث مجاني.

بريطانيا العظمى: تتكون لجنة من ممثلي المذيعين والأحزاب السياسية. اللجنة مكلفة بالاتفاق على تخصيص عادل. في الماضي، كان هذا يتكون من عدد من العناصر. أولاً، حصل الحزبان الرئيسيان على حصص متساوية. استندت حصة الحزب الثالث، الديمقراطيون الليبراليون، جزئيًا إلى نتيجة الانتخابات السابقة وجزئيًا إلى أدائه اللاحق في الانتخابات الفرعية وانتخابات الحكومة المحلية واستطلاعات الرأي. علاوة على ذلك، فإن الصيغة عادة ما تمنح الطرف الثالث حصة أصغر من حصة الأحزاب الرئيسية وأكبر من حصته التناسبية، كما يقاس بأدائه السياسي السابق أو الحالي.

وتعكس الصيغ التي تظهر حلا وسطا بين المفاهيم المتناقضة للإنصاف. علاوة على ذلك، فهي تعكس حقيقة أن المذيعين لديهم السلطة النهائية لتقرير ما يعتبرونه مخصصًا

معقولًا، إذا لم يكن هناك اتفاق بين الأحزاب السياسية. أخيرًا، إذا اتخذ المذيعون قرارًا في أعقاب خلاف بين الطرفين، فيجوز لكل طرف إحالة الأمر إلى المحكمة. سيكون الأمر بعد ذلك متروكًا للقاضي ليقرر ما هو عادل. انظر أيضا تنظيم وسائط الإعلام.

88- الكشف عن نفقات الحملة

غالبًا ما تتبع متطلبات الإفصاح عن كثب اللوائح التي تفرض قيودًا على نفقات الحملة أو المساهمات. عندما يكون الكشف عن الذات مطلوبًا، وليس لغرض إنفاذ الحدود القانونية، فمن المرجح أن تكون القواعد أكثر مرونة وتعسفية. مثال على ذلك القواعد التي تحكم الكشف عن نفقات الحملة من قبل منظمات الأحزاب الوطنية في أستراليا. وتعاريف ما يشكل نفقات الحملات مبالغ فيها لأنها لا تحتاج إلى أن تكون دقيقة (انظر لوائح وضوابط تمويل الحملات).

ومع ذلك، في البلدان التي يتعين فيها على المرشحين إبقاء نفقاتهم دون حدود معينة، مع فرض عقوبات صارمة على عدم الامتثال، سيتم أخذ الفصل بين نفقات الحملات والنفقات غير المتعلقة بالحملات على محمل الجد. وسيتم تنظيمه بالتفصيل إما بواسطة قرارات قانونية (كما هو الحال في بريطانيا العظمى) أو من خلال فتاوى الوكالات التنظيمية في البلدان التي تكون فيها هذه الوكالات قوية ونشطة.

يتعلق الشكل الأكثر شيوعًا للإفصاح بنفقات الانتخابات بدلاً من الدخل، نظرًا لأن مستوى النفقات هو الذي يتم تقييده عادةً.

<u>المثال الاسترالي :</u> هذا توضيح لنظام إفصاح ضعيف يعمل بدون حدود قصوى لإنفاق الحملات.

يجب أن يكشف بيان النفقـات الـتي يجب على كـل وكيـل حــزبي معين إكمالهــا بعــد انتخابــات مجلس النــواب أو مجلس الشيوخ عن النفقات في ست فئات فقط:

- **بث الإعلانات (بما في ذلك تكاليف الإنتاج) ؛**
- **الإعلانات في الصحافة (بما في ذلك تكاليف الإنتاج) ؛**
- **الإعلان في مكان للترفيه (بما في ذلك تكاليف الإنتاج) ؛**
- **تكاليف مواد الحملة التي يلزم فيها اسم وعنوان صاحب البلاغ (مثل بطاقات «كيفية التصويت»، والمنشورات، والملصقات) ؛**
- **البريد المباشر ؛**
- **استطلاعات الرأي أو غيرها من الأبحاث المتعلقة بالانتخابات.**

يغطي البيان نفقات الحملة المتعلقة بالسلع والخدمات المقدمة من تاريخ إصدار المرسوم الانتخابي حتى إغلاق التصـويت. يجب ألا تشـمل عناصـر الحملـة باسـتثناء تلـك المدرجـة. فعلى سـبيل المثال، لم تدرج تكاليف السفر والوظائف.

89- الكشف عن النفقات من قبل المرشحين

تعتبر كلا من بريطانيا العظمى وكندا مثالان على البلدان التي يكشف فيها المرشحون عن نفقات حملتهم الانتخابية. في بريطانيا العظمى، يجب أن تظهر الدراسة الاستقصائية أن النفقات كانت محصورة في الحدود المسموح بها. وفي كندا، يتضمن بيان النفقات، بالإضافة إلى هذا الهدف، تحديد مبلغ الأموال التي يتعين تسديدها للمرشح.

يجب على وكيل المرشح إعداد بيان النفقات في شكل محدد. يجب على المرشح التوقيع عليها تحت القسم وتقديمها في غضون 35 يومًا من إعلان نتيجة الانتخابات. إذا فشل المرشح المنتخب في تقديم البيان في الوقت المحدد، فلا يمكنه الجلوس أو التصويت في مجلس العموم في غضون ذلك. إذا فعل ذلك أثناء تأخر إفادته، فإنه يتعرض لغرامات يومية. وإذا تجاوز المرشح الحد المسموح به، يجوز له أن يلتمس تبرئته من المحاكم، أو إذا حدث خطأ عرضي في التقدير بحسن نية، أو إذا كانت هناك جريمة بسيطة أو غير مقصودة. ولكن إذا أدين المرشح بارتكاب فعل غير قانوني أو مخطط احتيالي (أي جريمة خطيرة قد تنجم عن نفقات باهظة)، فقد يفقد مقعده في مجلس العموم.

وتؤكـد الجـزاءات الصـارمة أنــه يجب أن تؤخـذ البيانــات المتعلقة بنفقات الانتخابات على محمل الجد. ومع ذلـك، تماشـياً مـع النهج البريطـاني لتنظيم الحملات الانتخابيـة، فـإن القواعـد المتعلقة بما يشـكل أو لا يشـكل نفقـات انتخابيـة يمكن الإبلاغ عنها غير واضحة، ما لم تكن قـد حـوكمت بالفعـل في الماضــي. على سبيل المثال، لا يتم تحديد توقيت الحملـة الانتخابيـة (كمـا هو الحال في بعض البلـدان الأخـرى، مثـل كنـدا وأسـتراليا) بـأي حدث محدد، مثل حـل البرلمـان أو إصـدار أمـر انتخـابي. لغـرض حساب النفقات، تبدأ الحملة بمجرد بـدء المرشـحين. ومـع ذلـك، فمن المفتـوح لهم الـترويج لسياسـات حـزبهم، على الـرغم من أنهم يعلنــون أنفســهم للنــاخبين المحلــيين في نفس الــوقت. ظهر هذا التمييز الدقيق من قـرار في قضـية يعـود تاريخهـا إلى عام 1910 (قضية شرق دورست). ويعني الحكم في هـذه الحالـة أنه يمكن للمرشح أن يتحدث في الاجتماعات السياسية في ظــل الشروط التالية:

- أن يفعل ذلك تحت راية جمعيته الحزبية المحلية ؛
- تعين نفسها كمرشح محتمل وليس كمرشح رسمي ؛
- لا يوزع صورته كجزء من أي أدب سياسي.

وفيما يتعلق بالنفقات المتكبدة في يوم الانتخابــات وفي الأيام السابقة، تمتد أوجه عدم اليقين القانونية لتشـمل مسـألة

ما إذا كان الوكيل ملزما بتسجيل التكلفة التجارية الافتراضية للغرف في منازل المتطوعين المستخدمة كغرف اجتماعات بوصفها نفقات. كان هذا أيضًا موضوع العديد من القضايا القضائية.

هذه التفاصيل الدقيقة هي نتيجة النهج العدائي الذي تقوم عليه الإدارة الانتخابية في بريطانيا (انظر أساليب التنظيم). يُترك الطعن في الانتهاكات المحتملة للقانون أمام المحاكم لأحد المرشحين الخاسرين أو منظمته الحزبية. لن تأخذ السلطات التنظيمية زمام المبادرة. وبالمثل، يمتنعون عادة عن تقديم فتاوى بشأن ما يتوافق مع القانون وما لا يتوافق معه.

نظام بيانات نفقات المرشحين لا يختلف تمامًا في كندا، وأصولها البريطانية واضحة. ومع ذلك، هناك بعض الاختلافات الكبيرة بين القواعد الكندية والبريطانية. ويرجع ذلك إلى حقيقة أن كندا، مثل أستراليا، تعتمد بشكل كبير على النظام البيروقراطي للإدارة الانتخابية. وهناك مكاتب مزودة بعدد كبير من الموظفين وذات مستوى عال من التطور، سواء على الصعيد الاتحادي أو على صعيد المقاطعات، مكرسة خصيصا لهذه المهمة. إذا كانت لديهم شكوك، يمكن للمرشحين عادة (وإن

لم يكن دائمًا) التماس فتاوى كبير مسؤولي الانتخابات في الوكالة الفيدرالية الانتخابات الكندية، أو نظرائه في المقاطعات.

• على عكس بريطانيا العظمى، تحدد اللوائح الكندية بدقة الفترة الزمنية التي يجب أن يتعلق بها بيان النفقات: تبدأ نفقات المرشحين عند إصدار أمر الانتخاب.

• بالإضافة إلى معلومات الإنفاق، يجب أن تتضمن البيانات تفاصيل عن جميع المساهمات التي تتجاوز 100 دولار.

• هناك توجيهات من كبير موظفي الانتخابات بشأن المواد التي تحسب والتي لا تعتبر نفقات انتخابية. بيد أن هذه المبادئ التوجيهية لم تتجنب جميع المشاكل المتعلقة بتعريف النفقات الانتخابية، على النحو المبين في قائمة الحملات الانتخابية.

90- الكشف عن النفقات من جانب الأحزاب

يصبح كشف الأطراف عن نفقات الحملة (منفصلة عن التكاليف الروتينية) ضروريًا في البلدان التي تخضع فيها منظمات الأحزاب الوطنية، كما هو الحال في كندا، لحدود الإنفاق على الحملات. وعلى الصعيد المحلي، توجد صعوبات في التمييز بين المواد الروتينية وبنود الحملات ؛ وهي تتكرر عند الوصول إلى منظمات الحزب المركزي (انظر الحملات الانتخابية).

على سبيل المثال، تشمل المبادئ التوجيهية الكندية لنفقات الانتخابات الاستثناءات التالية:

- يجب على الحزب عدم الإبلاغ عن التكاليف المحددة لإنتاج إعلان، مثل صور الأفلام الأولية التي لم تستخدم أثناء الانتخابات.
- تكلفة جمع وتحليل معلومات المسح ليست نفقات انتخابية، لأن هذا النشاط لا يعزز بشكل مباشر الحزب أو زعيمه أو مرشحيه أو أعضائه أو برامجه أو سياساته، وبالتالي لا يدعم بشكل مباشر الأهداف الأولية للحزب.
- تكلفة البحوث وصياغة السياسات ليست نفقات انتخابية، على الرغم من أهمية هذه العملية.

- على الرغم من أن نفقات التطوير الشخصي وتعليم العاملين في الحزب قد تجعل الحزب في وضع أفضل لتأكيد نفسه، فإن هذه التكاليف ليست نفقات انتخابية.
- لا تعتبر أنشطة مثل الوظائف الاجتماعية عموما نفقات على الانتخابات.

إذا كان لبيان نفقات حملة الحزب أن يشمل نفقات المنظمات على المستويين المحلي والوطني، تزداد المشاكل العملية لإعداد البيانات. مشكلة أخرى في بيانات نفقات الحزب، على عكس تلك الخاصة بالمرشحين، هي أن العقوبة الأكثر فعالية المتاحة لمعاقبة المرشحين الأفراد (التهديد بفقدان المقعد) لا يمكن استخدامها لمعاقبة أحزاب بأكملها. ومن الجزاءات المحتملة إلغاء تسجيل الحزب.

91- الكشف عن النفقات من قبل مجموعات المصالح

وتطلب بعض البلدان من جماعات الضغط والهيئات الأخرى الإبلاغ عن نفقاتها السياسية.

وبالإضافة إلى الأحزاب والمرشحين، يتعين أيضا على الأطراف الثالثة (أي الأشخاص أو المنظمات غير الأحزاب السياسية المسجلة، والمرشحين ومجموعات مجلس الشيوخ المشاركة في الحملات الانتخابية) تقديم تقارير الكشف إلى اللجنة الانتخابية الأسترالية. تنطبق هذه الالتزامات على المذيعين والناشرين.

ويتعين على المذيعين أن يقدموا إلى اللجنة، في غضون ثمانية أسابيع من الانتخابات، بيانات تتضمن تفاصيل الإعلانات الانتخابية التي تبث خلال الحملة الانتخابية. يعتبر وقت البث الذي كان السعر المطبق فيه أقل من السعر التجاري مساهمة ويجب الإبلاغ عنها على هذا النحو.

يُطلب من الناشرين تقديم بيانات مع تفاصيل الإعلانات الانتخابية التي تكلف ما مجموعه أكثر من 1000 دولار استرالي.

يجب على النقابـات والشـركات الكشـف عن مسـاهماتها السياسية، سواء في الحملات الانتخابية أو لأغراض أخرى.

لا يُسمح للنقابات العمالية بتقديم أي مساهمة سياســية ما لم تكن قد أجرت سابقًا تصويتًا للأعضاء لتقريـر مـا إذا كـانت ستنشئ صندوقًا سياسيًا خاصًا. وفي حالة إنشاء هـذا الصـندوق، يجب تقديم تقرير سنوي عن إيراداته ونفقاته إلى مكتب إصــدار الشــهادات لنقابــات العمــال ورابطــات أربــاب العمــل. ثم يتم تلخيص الإحصـائيات في التقريـر السـنوي للوكالـة والملخصـات التفصيلية متاحـة للتفـتيش من قبـل أفـراد الجمهـور في مكتب الوكالة في لندن.

إذا قـامت شـركة بـدفع مـدفوعات تزيـد عن 200 جنيـه إســترليني ســنويًا لأي من مجموعـــة متنوعـــة من الأهـــداف السياسـية (بمـا في ذلـك المسـاهمات للأحـزاب والمرشـحين)،

فيجب الإبلاغ عنهــا في تقريـــر الإدارة الســنوي. وهــذه التقارير متاحـة للجمهـور للتفـتيش، ولكن المعلومـات المتعلقـة بالمساهمات السياسية لا تجمع أو تنشر بطريقة شاملة.

92- حدود الإنفاق

- في بريطانيا، قيود على الإنفاق المسموح به من قبل المرشحين الفرديين للانتخابات لمجلس العموم. (لا توجد قيود مماثلة على نفقات منظمات الأحزاب الوطنية، شريطة ألا تذكر أسماء فرادى المرشحين).
- في الولايات المتحدة، قيود على إجمالي إنفاق المرشحين للرئاسة الذين يقبلون الإعانات العامة. (يجوز للمرشحين أن ينفقوا دون حدود شريطة أن يتخلوا عن أي استحقاق للتمويل العام).
- في كندا، القيود المفروضة على الإنفاق المسموح به للحملات من جانب منظمات الأحزاب الوطنية.

الآثار الإدارية

من أجل ضمان أن تكون النفقات ضمن المجموع المسموح به، من الضروري إنشاء هيكل إداري صارم يجب بموجبه الإذن بجميع النفقات مسبقًا من قبل المرشح، أو من قبل مسؤول معين خصيصًا (يُعرف في بريطانيا باسم «وكيل المرشح). من الضروري أيضًا وضع قواعد تتعلق بتقديم حسابات

الحملة - بما في ذلك الوقت الـذي يجب تقـديم الحسـابات فيـه، وشكل الحسابات.

ومن المسائل الإدارية الأخرى ما يلي:

• العقوبات المفروضة على تجاوز الحدود

• وسائل إنفاذ القواعـد (1) العقوبـات. في بريطانيـا، المرشـحون البرلمـانيون الـذين يخـالفون القواعـد المتعلقـة بالنفقـات المسموح بها (إذا تم انتخـابهم) يخضـعون لمصـادرة مقاعـدهم البرلمانية.

(2) آليـات الإنفـاذ. في بريطانيـا، تقـع على عـاتق المعارضـين السياسيين مسؤولية رفع قضية قانونيـة، يتم الطعن فيهـا بعـد ذلـك في المحـاكم القانونيـة. وفي بعض البلـدان الأخـرى (مثـل الولايات المتحدة وكندا وأستراليا)، تقع مسؤولية إنفاذ القـوانين المتعلقة بالتمويل السياسي والجوانب الأخرى لإدارة الانتخابـات على عاتق هيئة إدارية خاصة. في الولايات المتحدة، تسمى هذه المنظمة لجنة الانتخابات الفيدراليـة. وحيثمـا تنشـأ منظمـة من هذا القبيـل، من المهم بطبيعـة الحـال ضـمان حيادهـا سياسـيا وكفاءتهـا المهنيـة. ومن الضـروري ضـمان أن يكـون لـديها مـا يكفي من الأمـوال لضـمان قـدرة موظفيهـا على العمـل دون الشعور بالتهديد.

شكوتان شائعتان حول نظام الإنفاذ البريطاني هما:

- نفقات توجيه التهم القانونية ؛
- إغـراء الأجـزاء الرئيسـية بـالتواطؤ فيمـا بينهـا لتجنب اتهامـات انتهاك القانون.

يبـــدو أن القيـــود الراســـخة في بريطانيـــا على إنفـــاق المرشحين الأفـراد على الحملات البرلمانيـة المحليـة قـد نجحت بشكل أفضل من اللـوائح الأحـدث في الولايـات المتحـدة وكنـدا التي فرضت سقوفًا على الإنفاق على المستوى الوطني.

تم إدخال القيود على إنفـاق المرشـحين البرلمـانيين في بريطانيا منذ عام 1883. تنطبق القيود فقط على النفقات خلال فترة الانتخابات البالغة ثلاثة أو أربعة أسـابيع. إنفـاق المنظمـات الحزبية المحلية في فترة أربـع أو خمس سـنوات بين الانتخابـات العامة المتتالية غير مقيد. وهذا يجعـل من الممكن للمرشـحين التهرب إلى حد مـا من نيـة القـانون. على سـبيل المثـال، وافقت الطابعـات المحليـة أحيانًـا على إنتـاج مؤلفـات انتخابيـة بتكلفـة منخفضـة، مقابـل احتمـال عمـل أكـثر ربحيـة للتنظيم الحـزبي المحلي بين الانتخابات. ومع ذلـك، فـإن القيـود المفروضـة على الإنفاق المحلي لها أثر حقيقي يتمثل في تقييد قدرة المرشـحين بشدة على شراء الإعلانات في الصـحف أو على دفـع مبـالغ لعـدد كبير من العـاملين في الحملات الانتخابيـة (كمـا كـان الحـال في ممارسة القرن التاسع عشر). نجحت اللـوائح في تشـجيع الأحـزاب

المحليــة على إنشــاء لجــان لأعضــاء الحــزب الــذين يقــدمون خــدماتهم كمتطــوعين. وبالتــالي، فــإن القيــود المفروضــة علــى الإنفاق على الحملات المحلية قد عززت نمـو الأحـزاب السياسـية المحليــة من خلال تشــجيع المشــاركة. ينبــع النجــاح النســبي للتشريع من الظروف الخاصة للسياسة البريطانيــة، ومن حقيقـة أن الحملات المحلية والوطنية، من الناحية العملية، منفصلة إلى حد كبير. تتمثل المهمة الرئيسـية للحـزب على مسـتوى الحملـة المحلية في إثارة إعجاب الناخبين باسم المرشح الفردي لعضوية البرلمان. على مسـتوى الحملـة الوطنيـة يتم الـترويج لسياسـات وصور كل طرف.

عندما يكون هنـاك تشـريع لتقييـد الإنفـاق على الحملات على المســتوى الوطــني، كــان الســجل أقــل نجاحًــا. والمشــكلة الرئيسـية الأولى هي أن المنظمـات الوطنيـة نجحت في توسـيع الحــدود بوضــع النفقــات في فئــات معفــاة من اللــوائح. وبمــا أن الحدود لا تنطبق إلا على فترة حملة محددة المدة، فإن النفقــات تُعزى حيثما أمكن إلى فــترة غــير الحملــة. ويــوازي ذلــك عمليــات تهــرب مماثلــة على الصــعيد المحلي، وإن كــانت الآثــار المترتبــة على ذلك على الصعيد الوطني أكثر خطورة.

وبالإضــافة إلى ذلــك، يجــري التعاقــد من البــاطن مــع منظمات مستقلة قانونـا عن الحـزب. تم تفصـيل التقنيـات الـتي

ينطوي عليها هذا التمرين في مجلدات الإسكندر حول تمويل كل حملة رئاسية حديثة في الولايات المتحدة. في عام 1988، كلفت حملات جورج بوش ومايكل دوكاكيس ضعف الحد المسموح به 83. كان هذا لأن القانون الأمريكي يسمح لأي شخص بإجراء حملة يفترض أنها «مستقلة» لمرشح أو ضده طالما أن هذه النفقات المستقلة تتم دون التشاور أو التعاون مع المرشحين أو حملاتهم.

وقد استخلص ألكسندر وباور الاستنتاج التالي:

حدود النفقات وهمية في نظام تعددي مع فتح العديد من المصروفات... عندما تكون حرية التعبير وتكوين الجمعيات مضمونة، يؤدي تقييد الأموال في أي مرحلة معينة من عملية الحملة إلى اقتطاع قنوات جديدة يمكن من خلالها للأفراد والجماعات الممولين ممارسة نفوذهم على الحملات وأصحاب المناصب.

إن محاولة تقييد نفقات الحملات الانتخابية لمنظمات الأحزاب الوطنية تخلق مشكلة ثانية وذات صلة. إذا كان سقف الإنفاق ينطبق فقط على الأحزاب، فسيظل من الممكن للمنظمات غير الحزبية القيام بحملات دون حدود. وهذا يخلق مفارقة مفادها أن جماعة دينية أو جماعة ضغط «ذات قضية واحدة» قد تنفق مبالغ غير محدودة من المال في مهاجمة

حزب، على سبيل المثال، يفضل الإجهاض. ومع ذلك، سيتم تقييد الحزب في الأموال التي قد ينفقها في مواجهة الهجوم. إذا كان للقواعد المتعلقة بالحملات أن تكون عادلة، فسيكون من الضروري توسيع نطاقها لتشمل جميع أنواع المنظمات. وهذه المشكلة، الناجمة عن نظام الحد من الإنفاق على الحملات الانتخابية الوطنية، هي التي اضطرت كندا إلى إنشاء لجنة ملكية للإصلاح الانتخابي وتمويل الأحزاب في عام 1990، انظر مجموعات المصالح:

البلدان التي لديها حدود إنفاق للمرشحين/الأحزاب

أمثلة اعتبارا من عام 1995:

- البرازيل
- كندا
- إيطاليا

البلدان ذات الحدود بالنسبة للمرشحين وليس للأحزاب

أمثلة اعتبارا من عام 1995:

- فرنسا
- بريطانيا العظمى
- الهند
- أيرلندا
- اليابان

- **ماليزيا**
- **مكسيكو سيتي**
- **تايوان**
- **الولايات المتحدة**
- **أوكرانيا**

البلدان ذات الحدود بالنسبة للأحزاب ولكنها ليست مرشحة

مثال على ذلك في عام 1995:

- **إسبانيا**

البلدان التي ليس لديها حدود للإنفاق

أمثلة اعتبارا من عام ١٩٩٥:

- **أستراليا**
- **الجمهورية التشيكية**
- **ألمانيا**
- **اليونان**
- **هولندا**
- **السويد**
- **تركيا**

93- حساب ونشر حدود الإنفاق

أمثلة على الحدود القصوى للنفقات المأذون بها في عام 1995 : في عـام 1993، اقتصــر المرشــحون لنــواب الجمعيــة الوطنية على 250000 فرنـك بالإضـافة إلى 1 فرنـك لكـل مقيم في الدائرة الانتخابية.

وفي الانتخابات الرئاسية لعام 1995، كان الحـد الأقصـى لكل مرشح رئاسي 120 مليون فرنك، بالإضافة إلى مـا مجموعـه 140 مليون فرنك للمرشحين في الجولة الثانية.

يخضع المرشحون لمجلس العموم والمكـاتب الانتخابيـة الأخــرى لحــدود الإنفــاق على الحملــة. وفي عــام 1994، كــانت الحـــــدود هي: بالنســــبة للمنــــاطق الانتخابيــــة الريفيــــة، Pound4,642 زائد 5.2 بنس لكل اسم في السجل الانتخـابي ؛ للمناطق الانتخابية الحضرية: 4642 جنيهًا إسـترلينيًا بالإضـافة إلى 3.9 بنس للاسم في السجل.

الحد الأقصى هو 150.000 روبية لكل مرشح.

يقتصر كل مرشح على إجمالي ناتج عن إضافة مبلغ ثابت قـدره 80 مليـون لـيرة من مبلـغ 100 لـيرة مضـروبة في عـدد المواطنين المقيمين في الدائرة الانتخابيـة المكونـة من عضـو

واحد. وبالنسبة للمرشحين الذين يقومون بحملات لشغل المقاعد المخصصة عن طريق التمثيل النسبي، فإن المبلغ المقابل هو 10 ليرات لكل مواطن مقيم في الدائرة الانتخابية.
ولا يجوز أن تتجاوز نفقات انتخاب كل حزب أو مجموعة أخرى المجموع الناتج عن ضرب مبلغ 200 ليرة في عدد سكان الدوائر الانتخابية لمجلس الشيوخ ومجلس النواب التي يمثلون فيها بقوائم المرشحين أو المرشحين الأفراد.

تنطبق حدود الإنفاق للمرشحين فقط على فترة الحملة الرسمية البالغة 12 يومًا. لا توجد حدود لمرشحي مجلس الشيوخ في الدائرة الانتخابية الوطنية.
وتتمثل الحدود المنطبقة فيما يلي:

- بالنسبة لانتخابات مجلس النواب (الدوائر الانتخابية ذات العضو الواحد): 19 100 000 ين، بالإضافة إلى مبلغ مستمد من ضرب 15 في عدد الناخبين المسجلين، وتقسيم عدد المقاعد في الدائرة الانتخابية.
- بالنسبة لانتخابات مجلس الشيوخ: 13 600 000، بالإضافة إلى مبلغ محسوب بمضاعف عدد الناخبين المسجلين، والتقسيم حسب عدد المقاعد في الدائرة الانتخابية.

يقتصر كل مرشح يترشح لانتخابات مجلس النـواب على 50000 دولار أمـريكي، ويقتصـر كـل مرشـح يترشـح لانتخابـات الهيئـة التشريعية للولاية على 30000 دولار أمريكي.

وقد تم إدخال الحـدود في عـام 1993. بالنسـبة لأعضـاء مجلس الشيوخ والنواب، تأخذ الصيغة في الاعتبار ثلاثة عوامـل: مبلغ لكل ناخب مسجل، ومنطقة جغرافية وكثافة سكانية.

وفيما يتعلق بحملات مجلس الشيوخ، تتراوح الحدود من حـوالي 9 ملايين دولار أمـريكي كحـد أقصـى لولايـة المكسـيك، إلى 426000 دولار أمريكي كحد أدنى في ولاية باجا كاليفورنيا. بالنسبة لأعضـاء البرلمـان، تـراوحت الحـدود من 653000 دولار أمريكي إلى 45000 دولار أمريكي.

وبالنسـبة للانتخابـات الرئاسـية لعـام 1994، بلـغ الحـد الأقصى 42 مليون دولار لكل مرشح.

ولا يجـوز أن تتجـاوز نفقـات تسـمية قائمـة المرشـحين وإجراء الحملة لأي قائمة بالمرشحين المسجلين لدائرة انتخابيـة ستين ضعف متوسط المرتب الشهري.

بالنســبة للمرشــحين إلى مجلس الــدوما بالجمعيــة الاتحادية، فإن الحدود هي:

• أموال مقدم الطلب نفسه، التي لا يجوز أن تتجاوز الحد الأدنى 1 000 للأجور ؛

• الأموال التي تخصصها الرابطة الانتخابية أو الكتلة الانتخابية التي ترعاهم للمرشحين، بحد أدنى قدره 1 500 مرتبا ؛

• أموال جمعية أو كتلة انتخابية لا يجوز أن تتجاوز الحد الأدنى 100 000 للأجور.

يحق لكل حزب سياسي الحصول على مبلغ 40 بيزيتا مضروبة في عدد الناخبين في كل دائرة انتخابية يترشح فيها الحزب للانتخابات.

ويرجع ذلك جزئيًا إلى حظر المحكمة العليا لحدود الإنفاق، فإن الحملات الفيدرالية بخلاف تلك الخاصة بالرئاسة لا تخضع لقيود.

كما يُعفى المرشح الرئاسي نظريًا من حدود الإنفاق، بشرط أن يرفض قبول الإعانات العامة لحملته. وقد قبل مقدمو الطلبات باستمرار هذه الإعانات وبالتالي وافقوا على قصر حملاتهم على مبالغ الإعانات. وفي السباق الرئاسي لعام 1996، بلغت قيمة الإعانة والحد الأقصى للنفقات ذات الصلة 62 مليون دولار لكل من المرشحين الديمقراطيين والجمهوريين.

وبالنسـبة لمرشـحي الرئاسـة، 10000 الحـد الأدنى للمرتبـات وللمرشحين لمنصب نائب ؛ 100 حد أدنى للأجور.

94- النفقات الشخصية للمرشحين

يطرح السؤال أين يخضع المرشحون للهيئة التشريعية لحد أقصى للمبلغ الذي يمكن إنفاقه خلال حملتهم الانتخابية، مثل بريطانيا أو كندا. في هذه الحالات، لا يتم إدراج النفقات الشخصية للمرشح كنفقات انتخابية.

هناك سبب وجيه لاستبعاد النفقات الشخصية من البنود التي يجب إدراجها في الميزانية المأذون بها. وإذا لم يكن المرشحون يعيشون في الدائرة الانتخابية التي يترشحون فيها للانتخابات أو بالقرب منها، فقد يتحملون نفقات كبيرة للإقامة والسفر من مكان إقامتهم إلى الدائرة الانتخابية. ستكون التكاليف الشخصية للمرشحين المتنافسين مختلفة، خاصة إذا كان البعض قادرًا على العيش في المنزل طوال مدة الحملة، بينما يتعين على الآخرين دفع تكاليف إقامتهم واحتياجاتهم الشخصية الأخرى. عندما تكون القيود المفروضة على الإنفاق المصرح به للحملة صارمة، فمن المعقول، ولو لأسباب الإنصاف فقط، أن يكون المبلغ المصرح به متاحًا للإنفاق السياسي وألا تبتلعه الاحتياجات الشخصية.

ومع ذلك، فإن استبعاد النفقات الشخصية يخلق ثغرة محتملة يمكن لبعض المتقدمين استغلالها. مثال بريطاني

يوضح ذلك جيدًا. عاش مرشح ثـري في مـنزل كبـير بـالقرب من الركوب حيث كان مرشحًا في مجلس العمـوم. خلال الحملـة دعـا عددًا كبـيرًا من الأصـدقاء للبقـاء معـه كضـيوف وزودهم بسـخاء بالطعـام والمشـروبات. بينمـا كـانوا ضـيوفه، خـدم الأصـدقاء كمتطوعين في حملته. كان المبلـغ الـذي تم إنفاقـه لاسـتلامها هو النفقات الشخصية للمرشح. غالبًا ما كان يسـتقبل أصـدقائه. كانت مصادفة أنهم اسـتغلوا وجـودهم في منزلـه لأداء واجبـات الدعاية الانتخابية التطوعية.

95- المخالفات والعقوبات

لماذا غالبًا ما يفشل تطبيق القوانين الانتخابية

ليس من المفيد أن يكون هناك قوانين، ما لم يخضع من يخالفونها للعقوبات. لكن من غير المفيد أيضًا تضمين حجم من العقوبات ما لم يتوقع الجاني التحقيق على الأرجح في انتهاكات القانون وما لم يخشى الانتقام من الممارسات غير القانونية.

العقوبات التي لا يتم فرضها لن تردع المخالفين.

ومع ذلك، كثيرا ما يتم تجاهل القوانين المتعلقة بإجراء الانتخابات، ولا سيما تلك المتعلقة بالتمويل السياسي. هناك عدة أسباب تجعل هذا هو الحال عادة.

أولاً، قد تكون هناك ثقافة عدم احترام للقانون بين الأحزاب السياسية المتنافسة والمرشحين. إذا غض معظمهم أو جميعهم الطرف عن اللوائح، فلن يرغب أي منهم في اتخاذ إجراءات ضد خصومه السياسيين خوفًا من الأعمال الانتقامية ضد أنفسهم. وتعد اتفاقيات عدم الاعتداء غير الرسمية بين منظمي الحملات المهنية لمختلف الأحزاب ظاهرة شائعة في الحياة السياسية.

وقد لا يكون للمؤسسات المسؤولة عن إدارة الانتخابات موظف إنفاذ، وبالتالي قد لا تكون قادرة على إجراء تحقيقات أو التحقق من المخالفات المحتملة. يمكن أن تكون انتهاكات القواعد (على سبيل المثال، فيما يتعلق بحدود الإنفاق على الحملات) ذكية ويصعب اكتشافها. وبدون وجود قوة تحقيق مزودة بما يكفي من الموظفين والمؤهلين، لن تتخذ السلطات في كثير من الأحيان أي إجراء ما لم تتلق شكوى. سوف يتفاعلون فقط، لكنهم لن يبدأوا التحقيق.

عندما يتم التخلي عن الطعون القضائية للأفراد أو الأحزاب المتضررة (على سبيل المثال، المرشحون الذين يجدون أنهم تعرضوا للضرب بشكل غير عادل)، قد تكون تكاليف رفع مثل هذا الإجراء باهظة. في كثير من الأحيان، أدت اعتبارات التكلفة إلى تثبيط المرشحين المهزومين عن تقديم الالتماسات الانتخابية إلى المحاكم في بريطانيا.

نادرا ما تطبق أمثلة علي القوانين

وليس من الصعب العثور على أمثلة على سوء التنفيذ.

ألمانيا - وفقًا لمكتبة الكونغرس في الولايات المتحدة، فإن العقوبات ليست سمة رئيسية لأحكام تمويل الأحزاب الألمانية.

إيطاليا - "القانون رقم 515 لعام 1993... وحققت بتكتم إلغاء تجريم كامل لجميع جرائم التمويل الخاص للحملات الانتخابية بفرض غرامات إدارية حصرية تتراوح بين بضعة آلاف وبضع مئات من آلاف الدولارات. هذه مبالغ متواضعة مقارنة بالتكلفة الفلكية لدافعي الضرائب للرشاوى والرشاوى المتورطة في الفضائح السياسية فقط في العقد الماضي. "

تركيا - "عادة ما تفشل المحكمة الدستورية في مراجعة حسابات الأطراف خلال السنة التي يتم فيها تقديمها. وعادة ما تستغرق المحكمة بضع سنوات للنظر فيها (85).

بريطانيا العظمى - يواجه المرشحون البرلمانيون عقوبات صارمة من خلال تجاوز الحد المسموح به قانونًا للإنفاق على الحملة الانتخابية. ومع ذلك، فإن الالتماس الانتخابي الأخير الذي أجبر في النهاية مرشحًا منتخبًا على فقدان مقعده في مجلس العموم كان قبل ثلاثة أرباع القرن.

الولايات المتحدة - أثبت قانون الممارسات الفاسدة الفيدرالي لعام 1925 أنه حبر على ورق تقريبًا: في تاريخ قانون 1925، لم تتم مقاضاة أي شخص لعدم امتثاله للقانون. تم استبعاد شخصين فقط - الجمهوريان ويليام س. فاري من ولاية بنسلفانيا وفرانك ل. سميث من فرجينيا - من تفويضاتهما لانتهاكهما حدود الإنفاق. وقد حدث ذلك في عام 1927 بعد

الانتهاكـات الـتي ارتكبت خلال الانتخابـات الأولى الـتي كـان القانون ساريًا فيها. وعلى مدى السـنوات 45 التاليـة، لم يعـاقب أي مرشح آخر بموجب هذا القانون.

الآثار المترتبة على القوانين النادرة التطبيق

هناك ردان مختلفان تمامًا على حقيقة أن العقوبات نـادرًا ما تُفرض على انتهاكات القوانين الانتخابية.

يتمثل أحد النهج في الـدعوة إلى فـرض عقوبـات خفيفـة نسـبيًا، مثـل الغرامـات الصـغيرة أو المتوسـطة الحجم. الأسـاس المنطقي هـو أنـه إذا كـانت الجـزاءات معتدلـة، فسـيكون هنـاك حافز إضـافي للسـلطات الانتخابيـة للمحاكمـة. إذا كـانت عقوبـة انتهـاك القـانون ثقيلـة للغايـة - مثـل فقـدان مقعـد في الهيئـة التشريعية - فإن المتهمين بارتكاب مخالفات سيكافحون بشـدة لتجنب إدانتهم. وسيصبح التنفيذ مكلفـا بشـكل خـاص، ونتيجـة لذلك، سيصبح نادرا.

والنهج المعاكس هو أنه لما كـان من المـرجح أن يكـون الإنفاذ غير منتظم، فمن الأهمية بمكان أن تكون العقوبات على الجرائم الجسيمة والمثبتة صرامة.

كما أن السياسة المتعلقـة بشـدة الجـزاءات تتـأثر بعامـل آخر هـو إمكانيـة حـدوث انتهاكـات للقـوانين ناجمـة عن أخطـاء

حقيقيــة وليس عن نيــة أو نيــة لخــرق القــانون. تكمن مشــكلة العقوبــات الشــديدة في أنهــا يمكن أن تشــوه بشــكل مفــرط الأحــزاب والمرشــحين الجــدد وعــديمي الخــبرة نســبيًا. وبالتــالي يمكنهم ردع هذه الجهات الفاعلــة الجديــدة عن دخــول الســاحة الانتخابية مع ترك الأحــزاب القائمــة ســليمة، والــتي ربمــا تكــون على دراية أفضل بالقــانون وأنجــع الوســائل للتحايــل عليــه. وفي ضــوء هــذه المشــكلة، يســمح قــانون الانتخابــات في بريطانيــا العظمى للمرشحين الذين تثبت إدانتهم بانتهاك القــانون (على ســبيل المثــال، فيمــا يتعلــق بحــدود الإنفــاق على الحملات الانتخابية) بالاســتئناف أمــام المحكمــة لتخفيض العقوبــات على أساس أن الجريمة كانت بسيطة أو غير مقصودة.

تأثير القوانين الانتخابية على أنواع الجرائم

وتختلــف الجــرائم تباينــا كبــيرا من بلــد إلى آخــر تبعــا للقــوانين الــتي ارتكبت ضــدها تجــاوزات أو يُــزعم ارتكابهــا. على سبيل المثال، تتعلق لوائح تمويل الحملات في بريطانيا العظمى بشكل أساسي بفرادى المرشــحين ووكلائهم. والأســوأ من ذلــك أن المرشحين المنتخبين يخاطرون بفقدان مقاعدهم إذا ظهرت انتهاكــات خطــيرة. ومــع ذلــك، فــإن هــذه العقوبــة على فقــدان المقاعــد في الهيئــة التشــريعية ســتكون غــير مناســبة ويصــعب

تصميمها لنظم قوائم التمثيل النسبي. في هذه الأنظمة، يرشح الحزب، وليس المرشح الفردي، للانتخابات.

ومن الأمثلة الأخرى أنه عندما تتلقى الأحزاب السياسية تمويلا عاما، يصبح من الممكن استخدام سحب هذا التمويل كعقوبة.

بشكل عام، يصبح من الصعب فرض عقوبة شديدة على المرشح للانتخابات الرئاسية بدلاً من الانتخابات التشريعية. وبالمثل، من الصعب فرض عقوبة صارمة على حزب بأكمله أكثر من فرض عقوبة على مرشح. إذا فقد المرشحون الفرديون مقاعدهم، فلن يؤدي ذلك إلى إبطال الانتخابات الوطنية ولن يغير توازن القوى بالكامل بين الأحزاب السياسية في الجمعية التشريعية. من ناحية أخرى، إذا ثبتت إدانة مرشح رئاسي منتخب، أو أحد الأحزاب الرئيسية، بانتهاك قوانين الحد الأقصى للإنفاق، فإن أولئك الذين يهتمون بقانون الانتخابات يواجهون خيارًا غير مريح بين عقوبة منخفضة جدًا وعقوبة ربما تكون ثقيلة جدًا.

حتى الغرامة المالية الكبيرة لن تكون عقوبة عادلة وكافية إذا فاز المرشح الفائز بفضل درجة كبيرة من الاحتيال، وسمح له بالاستمتاع بثمار خداعه. ومن ناحية أخرى، إذا شملت عقوبة انتهاك لوائح الإنفاق عقوبة إبطال الانتخاب، فإن

المسائل التي ينطوي عليها التحقيق في الانتهاكات المزعومة لن تكون أقل من ثورية. سيكون بين يدي المحكمة إمكانية الإطاحة برئيس، أو إبطال مقاعد حزب بأكمله.

أنواع الجزاءات

والجزاءات الأكثر شيوعا هي:

- فقدان الاشتراكات المتحصل عليها بما يخالف القوانين أو الأنظمة ؛
- فقدان حزب سياسي لحقه في التمويل العام كليا أو جزئيا ؛
- الغرامات ؛
- السجن ؛
- الخسارة المؤقتة للحق في الجلوس والتصويت في المجلس التشريعي من جانب المرشحين المنتخبين الذين لم يقدموا بيانا بنفقاتهم في الوقت المحدد ؛
- فقدان مقعده في الجمعية التشريعية على يد مرشح منتخب ثبتت إدانته فيما بعد بارتكاب جريمة خطيرة ؛
- فقدان الحقوق المدنية لمن تثبت إدانتهم بارتكاب جرائم - قد يشمل ذلك فقدان الحق في التصويت لفترة معينة من الزمن، أو فقدان الحق في الترشح في الدائرة الانتخابية التي

وقعت فيهـا الجريمـة، أو حـتى فقـدان الحـق في الترشـح في أي دائرة انتخابية.

المسؤولية عن الانتهاكات

من يجب أن يكــون مســؤولاً إذا خــالف عامــل الحملــة القــانون لصــالح حزبــه أو مرشــحه ؟ هــل من العــدل معاقبــة المرشــحين على الأفعــال الــتي ارتكبت نيابــة عنهم، ولكن دون إذنهم ؟

لا توجد إجابة بسـيطة. إذا تم تحميـل أولئـك الـذين هم على رأس التسلسل الهرمي للحملة المسـؤولية عن كـل جريمـة بسـيطة، فقـد يعـاقبون على الأفعـال الـتي لا يسـيطرون عليهـا عمليًـا. علاوة على ذلـك، إذا تم إعفـاء المرشـح من المسـؤولية، فسـوف تميـل منظمـات الحملـة إلى تجاهـل القـانون، مـع العلم تمامًا أنه إذا تم الكشف عنها، فلن يعاني المرشح ولا الحزب. في بعض البلدان، من المتوقع أن يكون ممثل مبتدئ هو الشــخص الذي تثبت إدانته وسيذهب إلى السجن، إذا لزم الأمـر، من أجـل القضية. وسيحصل بعد ذلك على مكافأته من التسلسل الهرمي للحزب لتجنيب الفاعلين الرئيسـيين السـجن أو عقوبـات خطـيرة أخرى.

تم تقديم مخطط في بريطانيا في القرن التاسع عشر للتعامل مع هذه المشكلة، وتم اعتماده في البلدان الأخرى التي نسخت نموذج وستمنستر. نظرًا لأنه لا يمكن توقع أن يتعامل المرشحون مع تفاصيل المنظمة ونفقات الحملة أثناء قضاء وقتهم في إلقاء الخطب والاجتماع مع الناخبين، يمكن للمرشحين تفويض مهمة إدارة الحملة، بالإضافة إلى النفقات، إلى الوكيل. وبما أنهم أتيحت لهم الفرصة لتعيين موظف يختارونه، فإن المرشحين مسؤولون بالتالي عن الجرائم التي يرتكبها الموظف. يجب على الوكيل أيضًا التأكد من عدم تكبد نفقات الحملة دون إذنه.

الطلب المقدم من السلطات الانتخابية أو المحاكم

وحيثما توجد سلطة انتخابية خاصة، قد تقع على عاتقها بعض مسؤوليات التنفيذ. وعلى سبيل المثال، فإن لجنة الانتخابات الاتحادية في الولايات المتحدة مخولة بالتوصل إلى اتفاقات مع المتهمين بارتكاب جرائم تمويل الحملات الانتخابية. إذا كان المتهمون بارتكاب جرائم على استعداد للتوصل إلى مثل هذا الاتفاق، فلن يواجهوا عادة الملاحقة القضائية في المحاكم.

ويتألف اتفاق التوفيق بين تلـك الهيئـة والشـخص الـذي قـدمت شكوى ضده من ثلاثة عناصر:

- وصف للحقائق ؛
- اعتراف المتهم بانتهاك القانون ؛
- عقوبة مالية.

في عام 1991 في كندا، اتخذت اللجنـة الملكيـة المعنيـة بالإصلاح الانتخابي وتمويل التحيز موقفا مؤيـدا للتنفيـذ الإداري وليس الجنائي:

أولا، ينبغي ألا ينطبـق مصـطلح «الفعـل الإجـرامي» إلا على الجرائم التي تقوض القيم الأساسية للمجتمع. ولا ينبغي إدانتـه بارتكاب جريمة ومعاقبته بناء على ذلك إلا إذا أمكن إثبـات ذلـك الشخص بمـا لا يـدع مجـالاً للشـك. معظم الإعفـاءات الانتخابيـة إدارية أو تنظيمية بطبيعتها. نقـترح تقسـيم جميـع الاسـتثناءات بمـوجب قـانون الانتخابـات الكنـدي إلى نـوعين: المخالفـات والجـرائم. سـتكون المخالفـات إداريـة أو تنظيميـة أو إجرائيـة، وسـتؤدي إلى عقوبـات أقـل صـرامة. وستفصـل فيهـا لجنـة الانتخابـات الكنديـة حصـرا، مـع إمكانيـة الطعن فيهـا أمـام المحكمة الاتحادية لكندا. وستكون الجرائم أفعـالا أشـد خطـورة ترتكب عمـدا، وسـتؤدي إلى فـرض عقوبـات أشـد، بمـا في ذلـك

فرض غرامات أعلى أو السجن أو فقدان بعض الحقوق الديمقراطية.

وفي بعض البلدان، باستثناء اللجان الانتخابية والمحاكم، تقع مسؤولية إنفاذ القوانين الانتخابية على عاتق رئيس الجمعية التشريعية (كما هو الحال في ألمانيا واليونان).

<u>**الجزاءات:**</u> عدم الامتثال لقانون الانتخابات والاتفاقات الانتخابية وهذا التمييز هام عندما تتوصل سلطة انتخابية، كما ذكر أعلاه، إلى اتفاق توفيق مع شخص متهم بارتكاب انتهاك مشروع. وحيثما يتضمن هذا الاتفاق غرامة ولا يدفع الجاني الغرامة، يجب أن يكون هناك حكم ينص على عقوبة إضافية منفصلة لعدم الامتثال لهذا الاتفاق.

وللاطلاع على مزيد من المعلومات عن هذا الموضوع والمواضيع ذات الصلة، انظر أيضا الإطار التشريعي.

96- أنواع الجرائم

وتشمل الجرائم التي يرتكبها المرشحون أو الأحزاب السياسية أو أفراد الجمهور أو المنظمات ما يلي:

- انتهاكات القوانين المتعلقة بتمويل الأحزاب والحملات،
- التخصيص،
- التخويف الجسدي أو «التأثير غير المبرر»،
- رشوة الناخبين،
- رشوة المرشحين،
- انتهاكات اللوائح المتعلقة بالبث السياسي،

الجرائم التي يرتكبها موظفو الانتخابات والموظفون العموميون وعلى الرغم من أن معظم الجرائم تتعلق بسوء سلوك المرشحين أو الأحزاب السياسية أو أفراد الجمهور، فإن سلوك الموظفين العموميين المسؤولين عن إدارة الانتخابات قابل للتساؤل أيضا. والواقع أن أولئك الذين يعهد إليهم بإدارة الانتخابات تتاح لهم فرص خاصة لتخريب العملية الانتخابية، ولهذا السبب، يمكن القول إنه ينبغي أن يكونوا عرضة لعقوبات شديدة بوجه خاص. يتجسد هذا المنطق في بعض قوانين الانتخابات في بريطانيا. فعلى سبيل المثال، تطبق عقوبات أشد على الموظفين المدانين بناء على لائحة اتهام بارتكاب هذه

الجـرائم مقارنــة بشخصـيات أخــرى (88). والمكسـيك بلــد آخــر يتعرض فيه الموظفون العموميون لعقوبات خاصة.

يتضـمن تعـديل عـام 1994 للقـانون الجنـائي الاتحـادي تصنيفا للجرائم الانتخابية. وهي تشمل ما يلي:

• الجرائم التي يرتكبها موظفو الانتخابات: تغيـير وثـائق السـجل الاتحادي للناخبين، وتعديل النتائج، وسـرقة بطاقـات الاقـتراع أو الوثــائق الانتخابيــة، والســماح بــإدراج بطاقــات الاقــتراع غــير الصحيحة في صناديق الاقتراع.

• الجــرائم الـــتي يرتكبهـــا الموظفـــون العموميـــون: إجبـــار المرؤوســين على التصــويت لمرشــح أو حــزب سياســي معين، باستخدام الأموال أو السـلع أو الخـدمات العامـة لصـالح حـزب أو مرشح معين.

كما يعتبر محاولة وزراء الدين التأثير على قرار الناخب أو تشـجيع الامتناع عن التصويت 89 جريمة بموجب القانون المكسيكي.

شدة الجرائم

توجـد في بلــدان مختلفــة طـرق مختلفــة للتميـيز بين الجـرائم الخطـيرة وسـوء السـلوك الأخـف. ويجـري التميـيز بين الجـرائم المرتكبـة تحديـدا ضـد القـوانين الانتخابيـة والجـرائم المخلة بقـوانين البلـد عمومـا. وهنـاك تميـيز ثـان بين الجـرائم

التي يعاقب عليها القانون المدني والجرائم بموجب القانون الجنائي. والفرق الثالث هو التمييز بين الأفعال غير المشروعة والمناورات الاحتيالية.

وقسم قانون الممارسات الفاسدة لعام 1883 والتعديلات اللاحقة الجرائم إلى فئة أقل خطورة (الأفعال غير القانونية) وفئة أكثر خطورة (أساليب الاحتيال). تم اعتماد هذا التمييز في العديد من دول وستمنستر الأخرى.

الأعمال غير القانونية:

وتشمل الأعمال غير القانونية التي يرتكبها المرشحون والوكلاء ما يلي:

- تكبد أي نفقات انتخابية عن علم تتجاوز الحد الأقصى المسموح به ؛
- نشر إعلان كاذب عن علم بانسحاب مرشح بغرض تشجيع أو تشجيع انتخاب مرشح آخر.

وتشمل الأعمال غير القانونية التي يرتكبها الوكلاء ما يلي:

- أن تدفع، دون حكم أو أمر من محكمة مختصة، أي نفقات انتخابية بعد الموعد المحدد لدفع هذه النفقات.

وتشمل الأعمال غير القانونية، بصرف النظر عمن يرتكبها، ما يلي:

- أي دفع مقابل نقل الناخبين إلى مركز الاقتراع أو عند العودة ؛
- دفع اشتراك في نفقات الانتخابات لأي شخص آخر غير المرشح أو وكيله ؛
- اللجوء إلى عدم الدفع أو الوعد بالدفع لأي شخص ينتقل من باب إلى باب لتشجيع الناخبين على التصويت لمرشح معين ؛
- استخدام أي محطة تلفزيونية أو أي تلغراف لاسلكي آخر من الخارج، بقصد التأثير على الناخبين بما يخالف القانون، لنقل المواد المتصلة بالانتخابات.

<u>مناورات احتيالية</u>

وتشمل هذه التدابير ما يلي:

- سرقة الهوية ؛
- تحريف نفقات الانتخابات ؛
- فساد أي ناخب ؛
- هدايا من المرشحين ؛
- وعد أو توكيل لأي مكتب أو تعهد بحمل الناخب على التصويت أو الامتناع عن التصويت.

يوجد نموذج وستمنستر هذا في بلدان أخرى، على سبيل المثال اليابان.

<u>الغرامات والسجن</u>

ويمكن النص على أنواع مختلفة من الجزاءات والغرامات وأحكام السجن على النحو التالي:

- **مجرد مصادرة المساهمات غير الموثقة (في تركيا) ؛**
- **غرامة قدرها مبلغ ثابت مضافا إليها ضعف مبلغ الاشتراكات غير المأذون بها (في الولايات المتحدة بالنسبة لجرائم معينة) ؛**
- **تعليق تمويل الدولة لمدة سنة للأحزاب السياسية المدانة بعدم دقة الميزانيات العمومية (في اليونان) ؛**
- **الغرامة أو السجن أو كليهما بسبب أساليب الاحتيال (في بريطانيا العظمى) ؛**
- **السجن لمدة تصل إلى خمس سنوات لقبول مساهمات الحملة من الخارج (تايوان).**

ويرد مثال أكثر تفصيلا في قائمة الجزاءات الأسترالية:

- **عدم تقديم بيان في الوقت المناسب: من قبل وكيل الحزب - 5 000 دولار أسترالي ؛ عن طريق مرشح أو وكيل آخر - 1 000 دولار أسترالي ؛**

- استمرار عدم تقديم سجل ما بعد الإدانة لهذا السبب - 100 دولار أسترالي في اليوم ؛
- تقديم بيان غير كامل - 000 1 دولار أسترالي ؛
- عدم الاحتفاظ بسجلات الأطراف والجماعات -1 000 دولار أسترالي ؛
- تقديم معلومات كاذبة أو مضللة عن علم إلى شخص مطالب بتقديم بيان - 000 1 دولار أسترالي ؛
- عدم تقديم وثائق أو تقديم أدلة أو تقديم معلومات كاذبة أو مضللة - 000 1 دولار أسترالي و/أو ستة أشهر في السجن (90).

97- فقدان الحق في الجلوس

<u>إلغاء الانتخابات</u>

هناك سببان رئيسيان لإبطال الانتخابات:

- **ربما كانت إدارة الانتخابات معيبة لدرجة أن هناك شكوكا حقيقية في صحة النتائج ؛**
- **يجوز حرمان المرشح من مقعده بسبب الغش (بتجاوز حد الإنفاق المأذون به مثلا).**

يعود أحد أحدث الأمثلة البريطانية على الإدارة الانتخابية المعيبة بشكل خطير إلى عام 1874. في القضية المعروفة باسم قضية التماس انتخابات هاكني، كانت الترتيبات الإدارية المعيبة تعني أن مركزين للاقتراع لم يفتتحا أبدًا وأن مراكز الاقتراع الأخرى أغلقت عدة مرات من اليوم، مما أدى إلى حرمان نسبة عالية من الناخبين المحتملين من حق التصويت.

وتنص المادة 47 من قانون انتخاب النواب في أوكرانيا على إمكانية مماثلة: "يجوز للجنة الانتخابية المركزية أن تعلن أن الانتخابات لاغية وباطلة إذا حدثت أثناء إجرائها أو أثناء تجميع الأصوات انتهاكات لهذا القانون، مما أثر تأثيرا كبيرا على نتائج التصويت. ويجوز الطعن في قرارات اللجنة الانتخابية

المركزية أمام المحكمة العليا لأوكرانيا التي يعتبر قرارها نهائيا.»

المثال الرئيسي لمصادرة المقعد البرلماني لمرشح منتخب ثم ثبتت إدانته بارتكاب جريمة انتخابية هو القانون البريطاني بشأن النفقات المسموح بها من قبل المرشحين ووكلائهم. حقيقة أن هذا القانون لم يؤد أبدًا، منذ عشرينيات القرن الماضي، إلى فقدان مقعد في مجلس العموم يمكن تفسيره بطرق مختلفة - إما كدليل على التأثير الرادع للقانون أو كمؤشر على سوء التنفيذ. ربما يكون هناك بعض الصلاحية في كل من هذين التفسيرين.

فقدان الحقوق المدنية

من المؤكد أنه لا يمكن الوثوق بالشخص الذي ارتكب انتهاكًا خطيرًا لقانون الانتخابات للقيام بواجباته المدنية في المستقبل: فهو لا يستحق فرصة الترشح. واستنادا إلى أسباب من هذا القبيل، يفرض القانون الانتخابي في بريطانيا العظمى عقوبات مدنية خاصة: "يخضع أي شخص تثبت محكمة انتخابية أنه مذنب شخصياً بارتكاب التزوير للإعاقات التالية: (1) عدم القدرة على التسجيل كناخب لمدة خمس سنوات أو التصويت في أي انتخابات تشريعية أو انتخابات حكومية محلية في

المملكـــة المتحـــدة ؛ (2) عـــدم الأهليـــة لمـــدة خمس ســـنوات للانتخـاب أو للجلـوس في مجلس العمـوم ؛ أو (3) عـدم القـدرة على شغل منصب عام أو قضائي.

المرشح الذي تثبت محكمة انتخابية أنـه مـذنب شخصيًا في مخطط احتيالي هو أيضًا (4) غير مؤهل لمـدة عشـر سـنوات في الدائرة الانتخابية التي أجريت فيها الانتخابات. ومع ذلك، (5) إذا ارتكب المخالفـة وكيـل المرشـح، فـإن عـدم أهليـة المرشـح يقتصر على سبع سنوات.

ويخضـــع قضـــاة الصـــلح وأعضـــاء بعض المهن (مثـــل المحـامين ورجـال الـدين والأطبـاء) والأشـخاص الحاصـلين على تراخيص المشروبات الكحولية لعقوبات أخـرى إذا ثبتت إدانتهم بارتكاب مناورات مزورة فيما يتعلق بالانتخابات.

تنطبق عقوبات مدنية أخـف على الإدانـات الجنائيـة للفئـة الأقـل خطورة من الأفعال غير القانونية. »

قبل عام 1996، عين المرشحون اليابانيون وكيلًا لقيـادة الحملة وتحمل المسؤولية وحتى السجن لانتهاك قانون الحملـة الانتخابيـة. نسـخة 1996 من القـانون تجعـل المرشـح مسـؤولاً. ومـع ذلـك، هنـاك ثغـرة أو خلـل في القـانون، لأنـه يحظـر على المرشـــح المـــدان الترشـــح لمـــدة خمس ســـنوات في الـــدائرة الانتخابية التي تم انتخابه فيها. لكنـه لا يمنعـه من الترشـح في

دائرة انتخابية أخرى أو في انتخابات مختلفة، على سـبيل المثـال بصـفته حاكمًـا للمحافظـة بـدلاً من عضـوًا في النظـام الغـذائي (الهيئة التشريعية).

98- مخالفات لوائح أسماء الأطراف

قد تنشأ صعوبات ليس فقط فيما يتعلق باسم الطرف، ولكن أيضًا فيما يتعلق برموز الحزب. إذا كان هناك انقسام داخل حزب قائم وظهر فصيلان أو أكثر، فمن المرجح أن تكون ملكية الاسم التقليدي، والأهم من ذلك، الرمز، ذات أهمية سياسية كبيرة. قد ترغب فصائل مختلفة في زيادة فرصها الانتخابية إلى أقصى حد من خلال استخدام هذا الاسم والرمز. قد يكون هناك أيضًا تنافس بين المجموعات المتعارضة للمطالبة باللون التقليدي للحزب.

إذا لم تتمكن المجموعات المختلفة داخل الحزب من التوصل إلى اتفاق، فقد يكون من الضروري اللجوء إلى تحديد قانوني بشأن المجموعة التي يحق لها الاحتفاظ بالسلطة في الحزب وتمثيلها في الانتخابات المقبلة. لكن الجماعة، من الناحية القانونية، هي الجماعة المنشقة أو المتمردة يمكنها مع ذلك أن تختار استخدام جميع الوسائل لإقناع الناخبين بأنها الوريث الحقيقي لتقاليد الحزب. يمكنه الاستمرار في الحملة تحت اسم الحزب واستخدام رمز الحزب (أو رمز جديد بالكاد يمكن تمييزه عن الرمز الأصلي).

في معظم الولايات القضائية، سيكون من السهل نسـبيًا على مـديري الانتخابـات الـرد ضـد أولئـك الـذين يعـتزمون أن يكونوا مقلدين لأسماء ورموز الأحزاب الحالية عندما يكونون في مناصـبهم. إذا اقـترح حـزب جديـد أو فصـيل مخـالف من الحـزب القديم ومرشحيه تمثيل أنفسهم في ضـوء كـاذب، فقـد تـرفض الهيئات الانتخابية ببساطة قبول اسـتثماراتهم، وقـد تفشـل في تضمين بطاقات الاقتراع جميع أسماء الأحزاب والرمـوز الـتي من المحتمل أن تكون مضللة بشكل صارخ.

ومع ذلك، من الصعب قمع المرشحين وأنصـارهم الـذين يواصلون الوقوف تحت راية حزب آخر خلال حملاتهم أو عمليـات جمع التبرعات.

في بريطانيا العظمى، يستطيع الحزب السياسـي تسـجيل رمزه كعلامة تجارية مسجلة ورفع دعـوى ضـد شـخص يسـتخدم الرمز دون إذن بنفس الطريقة التي يمكن بها للشركة مقاضــاة شــركة منافســة تقــوم بنســخ شــعارها بشــكل غــير قــانوني. وبالإضــافة إلى ذلــك، يمكن توجيــه الاتهــام إلى مرشــح مــزور بموجب مادة من قانون الانتخابات تنص على أن أي بيان كـاذب يصـدر بغـرض التـأثير على نتيجـة الانتخابـات يعتـبر عملا غـير قانوني.

في الولايــات المتحــدة، يعتــبر التمــاس المســاهمات السياسية عن طريـق الاحتيـال من خلال اغتصـاب هويـة الحـزب الذي يُطلب المساهمة من أجله جريمة.

99- مخالفات لوائح التمويل السياسي

الاختلافات في ما هو منظم

كما هو الحال مع الفئات الأخرى، تختلف انتهاكات أنظمة التمويل السياسي من بلد إلى آخر، حسب اللـوائح نفسـها. كلمـا كان النظام التنظيمي أكثر إحكامًا وأوسع، زادت أنواع الجرائم.

على سـبيل المثـال، في ظـل النظـام البريطـاني، لا يُطلب من الأحزاب ولا المرشحين إدراج أسماء المانحين. وبالتالي، لا توجـد إمكانية للتعدي بسبب عدم الكشف في هـذا الصـدد. من ناحيـة أخرى، تتمثل المهمة الرئيسية للجنـة الانتخابـات الفيدراليـة في الولايات المتحدة في إنفاذ القواعد التفصيلية المتعلقـة بأسـماء وعناوين أولئك الذين سـاهموا في الحملات، واللـوائح المتعلقـة بالفترة الزمنية التي يجب تقديم هذه المعلومات خلالها.

ولإعطـاء مثـال آخـر، يتعين على الأحـزاب السياسـية في ألمانيا تقديم حسابات وفقا للفئات المقررة والقواعد المحاسبية. ومع ذلك، فهم غير مطالبين بالتمييز بين نفقـات تنظيم الحـزب الروتينية ونفقات الحملة الانتخابية. في كنـدا، من ناحيـة أخـرى، فإن وجود حد على نفقات الحملة المأذون بها لمنظمات الأحزاب الوطنية يعني الحاجـة إلى سـجلات لمثـل هـذه النفقـات للحملـة ويشمل عقوبات على انتهاكات اللوائح المعنية.

وتختلف البلدان أيضا حسب ما إذا كانت هناك عقوبات على أنواع محددة من الجرائم، أو ما إذا كان هناك نطاق مشترك للعقوبات على مجموعات كاملة من الجرائم. على سبيل المثال، في بريطانيا العظمى، هناك عقوبة خاصة عندما يفشل المرشح في تقديم بيان النفقات في الوقت المحدد، لكن عقوبة تقديم بيان كاذب هي جزء من نظام أوسع للعقوبات على المناورات الاحتيالية.

الأنظمة والجزاءات خارج القوانين الانتخابية

وفي معظم البلدان، توجد تشريعات انتخابية تتضمن في المقام الأول قوانين بشأن التمويل السياسي. ومع ذلك، سيكون من الخطأ الاعتقاد بأن القوانين الانتخابية تحتوي على جميع الأحكام ذات الصلة. في الولايات المتحدة، لا توجد المسائل ذات الصلة في قوانين الحملات الانتخابية الفيدرالية فحسب، بل أيضًا في قانون الإيرادات الداخلية (الباب 26)، وكذلك في أجزاء أخرى من قانون الولايات المتحدة التي تتناول الجرائم والإجراءات الجنائية (الباب 18) والاتصالات (الباب 47).

في بريطانيا، ليست قوانين تمثيل الشعب أو التمثيل المتتالي للشعب فقط هي ذات الصلة بسياسة تمويل الأحزاب، ولكن أيضًا بعض قوانين الشركة والنقابات والبث.

وفيما يلي بعض الأمثلة على العقوبات المفروضة على انتهاك قواعد التمويل السياسي:

أستراليا - انظر الغرامات والسجن.

بريطانيا العظمى - لعدم قيام المرشحين بتقديم بيان بنفقاتهم في الوقت المحدد، يتعين على وكيل كل مرشح تزويد إدارة الانتخابات ببيان بنفقات انتخابه في غضون 35 يومًا من إعلان نتيجة الانتخابات. ويجب أن يتضمن هذا السجل عددا من فئات المعلومات المحددة. إذا لم يتم تسليم البيان قبل الموعد النهائي، فلا يمكن للمرشح الجلوس أو التصويت في مجلس العموم حتى يتم تسليم البيان أو قبول عذر مصرح به.

كندا - يخلق قانون الانتخابات الكندي عشرات الجرائم المحتملة المتعلقة بتمويل الحملات الانتخابية. وباستثناءات قليلة، يعاقب من يحاكمون في إجراءات موجزة بالسجن لمدة أقصاها سنة واحدة وبغرامة أقصاها 000 1 دولار كندي ؛ وبالنسبة للجرائم التي تتم محاكمتها بتهمة، فإن العقوبة القصوى هي السجن لمدة خمس سنوات وغرامة قدرها 000 5 دولار.

ألمانيا - إذا تم تلقي الأموال بشكل غير قانوني أو إساءة استخدامها أو عدم الإبلاغ عنها من قبل الأحزاب السياسية، فإن العقوبة هي ضعف المبلغ المتورط في الجريمة. يتم خصم هذا

من الدعم العام المباشر للحزب. وإذا لم يقدم أحد الأطراف حساباته، يُحتجز دعمه العام إلى أن يتوافق (97).

<u>الولايات المتحدة</u> - هناك وفرة من الجرائم المحتملة. وتشمل هذه التدابير ما يلي:

- عدم الامتثال للحدود المفروضة على المساهمات الفردية ؛
- المساهمات السياسية المقدمة من المصارف أو الشركات أو النقابات ؛
- المساهمات الأجنبية ؛
- مساهمات تزيد عن 100 دولار من دولارات الولايات المتحدة نقدا ؛
- عدم الامتثال لقوانين مسك الدفاتر ؛
- عدم الامتثال لمتطلبات الإبلاغ ؛
- الدفع الزائد للإعلانات السياسية من الصحف والتلفزيون والمجلات ؛
- عدم احترام حدود الإنفاق لحملات الترشيح للرئاسة ؛
- عدم الامتثال لأحكام السرية المتعلقة بالتحقيقات الجارية التي تجريها اللجنة الانتخابية الاتحادية ؛
- عدم إفصاح جامعي التبرعات السياسيين للمانحين عن أن التبرعات غير قابلة للخصم لأغراض ضريبة الدخل.

وتندرج معظم الجزاءات في عدد من الفئات العامة التي تتوقف على ثلاثة عوامل: (1) ما إذا كانت الجريمة قد ارتكبت عن علم وعن عمد أم لا ؛ (2) المبلغ الذي ينطوي عليه الانتهاك المزعوم ؛ (3) طريقة الملاحقة القضائية.

وفيما يتعلق بالجرائم التي تخضع لاتفاق توفيق مع اللجنة، أو التي تكون موضوع دعوى قضائية مدنية ترفعها اللجنة، تكون العقوبات القصوى إما (أ) 500 5 دولار من دولارات الولايات المتحدة أو (ب) المبلغ الذي تنطوي عليه الجريمة. إذا ثبت أن الجريمة ارتكبت عن علم وعن عمد، فسيتم مضاعفة كل من هذه العقوبات.

وبالنسبة للجرائم الخطيرة التي تعرضها اللجنة على النائب العام، والتي تخضع عندئذ للملاحقة الجنائية، فإن العقوبة القصوى هي السجن لمدة سنة واحدة وغرامة أقصاها العقوبتان التاليتان: أو (أ) 000 25 دولار أو (ب) ثلاثة أضعاف مبلغ أي مساهمة أو نفقات تنطوي عليها الجريمة.

وبالإضافة إلى هذه العقوبات، تخضع بعض الجرائم المحددة لعقوبات خاصة. فعلى سبيل المثال، يبلغ الحد الأقصى للعقوبات المفروضة على المحاسبة الخاطئة والمدفوعات الممكنة وغير المشروعة 000 10 دولار وخمس سنوات في

السجن. وتنطبق نفس العقوبة على الجرائم المتعلقة بحدود الإنفاق في حملات الترشيح للرئاسة.

100- افتراض وجود شخص

افتراض الشخص هو شكل من أشكال الغش حيث يدعي شخص ما أنه شخص آخر ويصوت لذلك الشخص الآخر. قد يحدث في عدد من الظروف. إذا تم إخفاء وفاة أحد الناخبين عن السلطات الانتخابية، وتم الاحتفاظ باسم الشخص الميت في السجل الانتخابي، يمكن لشخص آخر التصويت نيابة عن الشخص المختفي. سيعرف الناخب الكاذب بعد ذلك على وجه اليقين أن الناخب الحقيقي لن يشير إلى التصويت - ما لم يكن شخص آخر قد اغتصب هويته بالفعل. قد يحدث افتراض الشخص أيضًا عندما يذهب الناخب في رحلة، أو إذا تم منع الناخب الفعلي بالقوة من الذهاب إلى مركز الاقتراع.

تتمثل إحدى طرق ردع هذه الاستراتيجية في مطالبة كل ناخب بتقديم شكل من أشكال الهوية الرسمية (مثل جواز السفر أو رخصة القيادة أو أي وثيقة رسمية أخرى). وفي بعض الولايات القضائية، لا يقبل المستند لأغراض تحديد الهوية إلا إذا تضمن صورة للحائز. هناك وسيلة أخرى تهدف إلى قمع افتراض الشخص وهي إصدار بطاقة ناخب لكل ناخب تحتوي على صورته. في هذه الحالة، لا يُسمح للناخبين الذين يحضرون إلى مركز الاقتراع بدون بطاقاتهم بالإدلاء بأصواتهم. هذه

الطريقة تثبط افتراض الشخص، لكنها يمكن أن تقـدم طريقـة جديدة للفسـاد الانتخـابي. وعلى سـبيل المثـال، ووفقـا للتقـارير المنشورة في موريشـيوس بشـأن إجـراء الانتخابـات في الجزيـرة القريبـة من ريونيـون، دفعت المنظمـات الحزبيـة في ريونيـون أمـــوالا للنـــاخبين للتخلي عن بطاقـــات النـــاخبين خلال فـــترة التصـويت. عـادة مـا يتم دفـع هـذه المـدفوعات في المنـاطق الجغرافيـة حيث كـان من المعـروف أن الحـزب المنـافس يتمتـع بشعبية. منع هذا الناخبين الذين ربما كانوا سيصـوتون للحـزب المعارض من التصويت.

في الســنوات القليلــة المقبلــة، من المحتمــل أن تجعــل التقنيات الجديدة هذه الجريمة أكثر صعوبة. شيئًا فشيئًا، يصبح من الممكن تضـــمين المعلومـــات الإلكترونيـــة في الســـجلات الانتخابيـة: سـيحددون النـاخبين على وجـه اليقين، حـتى أولئـك الذين ليس لديهم أوراق هوية. على سبيل المثال، يمكن مســح التوقيعات وبصمات الأصابع والصـور في السـجلات لاسـتخدامها من قبل الحاضرين في الاقتراع في كل مركز اقتراع.

وتشمل العقوبات القائمة على افتراض وجود شـخص مـا يلي:

بريطانيـا العظمى - تصـنف الجريمـة على أنهـا احتياليـة (انظـر شدة الجرائم). يعاقب بالسجن لمدة تصل إلى سنتين أو بغرامـة

أو بكليهما كل من أدين بارتكـاب أي جريمـة من هـذا القبيـل أو ساعد على ارتكابها أو حرض عليها أو قـدم المشـورة بشـأنها أو اشترك في ارتكابها.

موريشيوس - الحد الأقصى للعقوبة هو السجن لمدة تصـل إلى عامين. وبالإضافة إلى ذلك، يُحرم الشـخص المـدان لمـدة سـبع سـنوات من الحـق في التسـجيل في التصـويت أو التصـويت أو الترشح أو، في حالة انتخابه قبل الإدانة، من الاحتفاظ بمقعده.

المكسيك - غرامة تـتراوح بين 10 و 100 أيـام من الحـد الأدنى للأجور بالإضافة إلى السجن من 6 أشهر إلى 3 سنوات 100

101- تخويف الناخبين

ومن أمثلة الجزاءات المفروضة على ترهيب الناخبين ما يلي:

<u>بريطانيا العظمى</u> - يميز القانون البريطاني بين:

- أعمال التخويف العام التي تنتشر على نطاق واسع بحيث يمكن افتراض أنها أثرت بشكل معقول على نتيجة الانتخابات ؛
- أعمال التخويف المعزولة.

وقد تؤدي الأفعال من النوع الأول إلى إلغاء الانتخاب بصرف النظر عما إذا كان قد قام بها مرشح أو وكلاء مرشح أم لا. وحيثما يكون التخويف معزولا، فإنه يصنف على أنه احتيال ويحمل في طياته العقوبة العادية على هذه الأفعال، وإن كانت نتيجة الانتخابات لا يمكن في هذه الحالة إلغاؤها إلا إذا كان المرشح أو وكلاؤه متورطين فيها (انظر «شدة الجرائم»).

وتندرج أعمال التخويف المعزولة ضمن فئة التأثير غير المبرر. يُعاقب الشخص الذي تثبت إدانته بالتخويف بعد إدانته في لائحة الاتهام بالسجن لمدة أقصاها سنة واحدة أو بغرامة أو بكليهما.

<u>موريشيوس</u> - كما هو الحال بموجب القانون البريطاني، يعتبر الترهيب شكلاً من أشكال التأثير غير المبرر. والعقوبة القصوى

هي غرامـة لا تتجـاوز 2000 روبيـة (حـوالي 100 دولار أمـريكي) والسجن لمدة لا تتجاوز سنة واحدة. وبالإضافة إلى ذلـك، يحـرم الشـخص المـدان لمـدة سـبع سـنوات من حـق التسـجيل في التصويت أو التصويت أو الترشح أو الاحتفـاظ بمقعـده في حالـة انتخابه قبل الإدانة.

المكسيك - غرامة تتراوح بين 10 و 100 يوم كحد أدنى للأجور، بالإضافة إلى عقوبة بالسجن تتراوح بين 6 أشهر و 3 سنوات.

102- الفساد

هناك تمييز بين:

- الفساد من خلال شراء الأصوات ؛
- فساد مرشح آخر في الانسحاب من الانتخابات ؛
- أشكال أخرى من الفساد، مثل تلك التي تشمل أعضاء البرلمان - في ألمانيا، على سبيل المثال، إعطاء عضو رشوة من أجل التأثير على تصويته في الجمعية التشريعية، يستتبع الآن عقوبة بالسجن لا تقل عن 6 أشهر وفقدان الحقوق المدنية.

يعاقب على الفساد وجريمة التملك الأقل كطرق احتيالية. ويعاقب الشخص الذي تثبت إدانته بأي من هذه الجرائم بالسجن لمدة أقصاها سنة واحدة أو بغرامة أو بكليهما.

ويلغي القانون الانتخابي للمناصب العامة (تنقيح 1996) نتائج الانتخابات إذا أدين مديرو الحملات الانتخابية أو محاسبو الحملات الانتخابية أو أمناء المرشح أو المرشح بشراء أصوات.

ويعاقبون بغرامة أو بعقوبة أشد. وبالإضافة إلى ذلك، سيحرم المرشح من الحق في الترشح أو شغل منصب عام في نفس الدائرة الانتخابية لمدة خمس سنوات. حتى الآن، فقد عضوان من البرلمان المنتخب في عام 1996 في انتخابات مجلس النواب مقاعدهما. استقال أحدهما قبل أن تصدر

المحكمـة الحكم (ويخضـع للحظـر لمـدة خمس سـنوات)، وأدين الآخــر. يمكن أن يتلقى المــدانون بالفســاد في الريــف أحكامًـا بالســجن وغالبًـا مـا يتلقونهـا. لقـد قلـل القـانون الجديـد من الفساد، ولكن يبدو أيضًا أنه جعل المرشحين يخشون الانخــراط في بعض الأنشطة القانونية.

وتستتبع الجريمة غرامـة لا تتجـاوز2000 روبيـة (حـوالي 100 دولار أمــريكي) والســجن لمــدة لا تتجــاوز ســنة واحــدة. وبالإضافة إلى ذلك، يحرم الشخص المـدان لمـدة سـبع سـنوات من حــق التســجيل في التصــويت أو التصــويت أو الترشــح أو الاحتفاظ بمقعده في حالة انتخابه قبل الإدانة.

وتنطوي الجريمة على غرامة تتراوح بين 10 و 100 يــوم كحـد أدنى للأجـور، بالإضـافة إلى السـجن لمـدة تــتراوح بين 6 أشهر و 3 سنوات.

103- الالتزامات الـ54 للمترشح عبدالمجيد تبون

ديباجة

إدراكا منا للأزمة الخطيرة متعددة الأبعاد التي تعرفها بلادنا ومجتمعنا ومؤسساتنا، والتي هي في نفس الوقت أزمة حكامة سببها عدم الكفاءة والإهمال والفساد والجشع وتبديد المال العام وصراع بين الأجيال وأزمة ثقة بين سلطة مستبدة ومواطنين مقيدين خاب أملهم، وإدراكا منا للمخاطر الداخلية والخارجية التي تتربص ببلادنا وتهدد سيادتها وأمنها القومي ووحدتها وسلامتها الترابية، وإذ نعتز بالحراك الشعبي المبارك الذي انطلق في 22 فيفري 2019، والذي فرض إعجاب العالم بسلميته وحضاريته ووطنيته ومطالبه المشروعة المتمثلة في قطيعة حقيقية وتغيير حقّ، وإدراكا منا للطاقات البشرية الهائلة التي أخرجها الحراك للعلن والإمكانات الكبيرة التي تزخر بها بلادنا في شتى المجالات، أتعهد أمام اللّه – عز وجلّ – وأمام الشعب الجزائري إذا منحني ثقته رئيسا للبلاد، أن أعمل بكل تفان وإخلاص، لتحقيق مطالب وطموحات الشعب المشروعة التي رفعها حراك 22 فيفري من أجل إحداث تغيير شامل

وحقيقي يسمح بتقويم وطـني وإعطـاء انطلاقـة جديـدة لبلادنـا ويتيح لشعبنا العيش في جزائر ديمقراطية ومزدهرة، وفيـة لقيم ثورة الفاتح من نوفمبر 1954، جزائر يكـون فيهـا مكـان لجميـع الجزائريين.

01-مراجعة واسعة للدستور من أجل اعتماد دستور :

- يكرس الديمقراطية؛
- يؤسس لفصل حقيقي بين السلطات؛
- يعزز الصلاحيات الرقابية للبرلمان؛
- يسمح بعمل متناغم للمؤسسات؛
- يحمي حقوق وحريات المواطن؛
- يجُنب البلاد أي انحراف استبدادي من خلال إنشاء سلطات مضادة فعالة؛
- يكرس حرمة وإلزامية تحديد فترة ولاية الرئيس لعهدة واحدة قابلة للتجديد مرة واحدة؛
- يحدد مجال الحصانة البرلمانية واقتصارها على الأفعال الواردة في سياق النشاط البرلماني.

02-إعادة صياغة الإطار القانوني للانتخابات (قانون الانتخابات) من أجل :

- تحديد دقيق للمعايير والشروط المطلوبة للمترشحيين للانتخاب في المجالس المحلية و الولائية والوطنية وكذلك الانتخابات الرئاسية؛
- العمل على بروز جيل جديد من المجالس المنتخبة تضم ممثلين أكفاء وصادقين و نزهاء؛
- حظر التواطؤ بين المال الفاسد و السياسة من خلال الأحكام الجزائية.

<u>03-إصلاح شامل للدولة بكل فروعها ومؤسسات الجمهورية</u>

- يسمح بتكريس دولة القانون في خدمة المواطن، ودولة حديثة ذات نجاعة وشرعية بأدائها، ودولة "استراتيجية" محركة للتنمية وضامنة للمصلحة العليا.

<u>04-أخلقة السياسة والحياة العامة وتعزيز الحكم الراشد عن طريق:</u>

- الفصل بين المال والسياسة و تقنين و رقابة صارمين للتمويل السياسي؛
- محاربة الفساد والمحسوبية و المحاباة؛

• جعـل الكفـاءة معيـارا أساسـيا في الاختيـار و التعين في وظائف الدولة المختلف؛

• وضع أليات لضمان نزاهة الموظفين العموميين؛

• المساءلة و المحاسبة أمام هيئات الرقابة و المواطن؛

• الشفافية في إدارة المال العام؛

• تجديد الاطار الخلاقي والقانوني المطبق على الموظفين العموميين؛

• وضع آليات لنجاعة القـرار والنشـاط العـامن و متابعتهمـا والإجراءات المتعلقة بإدارة الأموال العامة.

05-إصلاح شامل للعدالة لضمـان استقلاليتها وتحديثها

• من خلال الرقمنــة (العدالــة الإلكترونية) ونجاعتهــا من خلال مراجعـــة أســـاليب عمـــل وتســـيير الهيئـــات القضائيـــة والتعامـــل العـادل مـع الجميـع أمـام العدالـة وتثمن سلك القضـاة وترقيـة مركـزهم ودورهم وحمايـة استقلاليتهم ونزاهتهم.

06-تحقيـق حريـة الصـحافة وتعـدديتها واسـتقلالها وضـمان احترام قواعد الاحترافية وأخلاقيات المهنة

•تحقيق حريـة الصـحافة وتعـدديتها واسـتقلالها وضـمان احـترام قواعـد الاحترافيـة وأخلاقيـات المهنـة، وجعلهـا عمادا للممارسة الديمقراطية وحمايتها من جميع أشكال الانحراف.

07-تعزيز الديمقراطية التشاركية

•تعزيز الديمقراطية التشاركية التي يكون فيها المـواطن طرفًـا فاعــلاً وغايـــة منشـــودة للنشـــاط العمومـــي مــن خــلال حوار تعاوني وتشـاور مسـتمر بين السـلطات المحلية والمواطنين المشاكل وتقييم السياسات العامة.

08-بناء مجتمع مدني حر ونشيط وقادر

•بنـاء مجتمـع مـدني حـر ونشـيط وقـادر علـــى تحمـــل مســؤوليته كســـلطة مضـــادة وأداة تقييـــم للنشـــاط العمومـــي في خدمـــة المواطـــن والوطـــن.

09-إصلاح شامل للتنظيم الإقليمي ولتسيير الإدارة المحلية

•إصلاح شامل للتنظيم الإقليمي ولتسـيير الإدارة المحليـة من خلال الإصـلاحات الـتي من شـأنها أن تحـدد بشـكل

دقيق اختصاصات كل من الدولة والجماعات المحليـة في إطار نهج تكاملي (تقسيم إداري جديد يتماشى مع الواقع الجديد للبلاد).

10-تنفيذ سياسة فعالة لترقية و تمكين المرأة

- •تنفيذ سياسة فعالة لترقية وتمكن المرأة تتجاوز "سياسة المحاصصة" لزيـــادة تواجـــد المـــرأة ومشـــاركتها في المجـــالات السياســـية والاجتماعيـــة والاقتصاديـــة للبـــلاد.

11- تنفيذ "خطة عمل للشباب" من أجل :

- •إعـــداد الشـــباب لتحمـــل مســـؤولياتهم السياســـية والاجتماعية والاقتصادية؛
- •العمل على ظهور جيل جديد من رجال الأعمال؛
- •تعزيز تواصل الشباب مع العالم وانفتاحه على التطـورات العالمية؛
- •اعتماد إطار قانوني وتـدابير لتسـليم فعلي للمشـعل إلى الشباب.

12-تأكيد وتعزيز مكونـات الهويـة الوطنيـة (الإسـلام والعروبـة والأمازيغية).

- ثانيا – من أجل نموذج اقتصادي جديد قـائم على تنويـع النمو واقتصاد المعرفة
- تنفيذ سياسة جديدة للتنميـة خـارج عائـدات المحروقـات (الـتي يجب أن تظـل وسـيلة فعالـة للنمـو الاقتصـادي وليست جوهرية)

13-تثمن الإنتـاج الوطـني للصـناعات الزراعيـة والصـناعية والخدماتية

- من خلال حوافز ضريبية وتقييد الواردات ووضع سياسـة تصنيـع جديـدة موجهـة نحـو الصناعـات المصغـرة والصغيـرة ومتوسـطة الحجـم بهـدف:
- تلبية الطلب الوطني؛
- اسـتبدال المنتجـات المسـتوردة بالمنتجـات المحليـة لتخفيض الواردات بشكل كبير وتوفير احتياطي الصرف ؛
- خلق و مضاعفة الشركات الناشئة و توجيه الاستهلاك الوطـني و الطلب العمـومي نحـو إنتاجهـا والعمـل على ظهور جيل جديد من رجال الأعمال ؛

- مراجعـــة سياســـات CKD وSKD بشـــكل كامـــل لضمــان معــدل اندمــاجٍ عــال في هــذا المجــال؛
- تفضيل و تشجيع أي استثمار صناعي يستخدم المدخلات والمواد الولية المحلية ويخلق فرص العمل ويدعم النمو الاقتصادي؛
- تعزيز الاستثمار و الإنتاج الوطنيين باعتباره العامل الأول في خلق فرص العمل والثروة والدخل في ميزانية الدولـة والتصدير.؛

14-تعزيز الدور الاقتصادي للجماعات المحلية

- تعزيـز الـدور الاقتصـادي للجماعـات المحليـة في تطـوير وتنويـــع الاقتصـــاد الوطـــني من خلال تمكينهـــا من المشاركة بنشاط في الانتقال إلى اقتصـاد متنـوع متحـرر من عائدات المحروقات.

15-إطلاق مشاريع مهيكلة و مشاريع هياكل قاعدية كبرى

- إطلاق مشاريع مهيكلـة ومشـاريع هياكـل قاعديـة كـبرى لتعزيـــز شـــبكات الســـكك الحديديـــة والطـــرق الســـريعة خدمـــةً للتنقـــل والتنميـــة الاجتماعيـــة والاقتصاديـــة.

16-تحسين مناخ الأعمال وتشجيع الاستثمار

- تحسين مناخ الأعمال وتشجيع الاستثمار، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر(IDE)، لتنويع وتكثيف الصادرات خارج المحروقات، وإصلاح نظام تمويل الاستثمار والنظام المصرفي لتنويع عروض التمويل وتعميم استخدام وسائل الدفع الحديثة وإنشاء بنوك جديدة متخصصة.

17-تطهير المجال الاقتصادي والتجاري خاصة

- تطهير المجال الاقتصادي والتجاري خاصة من خلال إدراج أنشطة التجارة الموازية في المجال الرسمي من خلال مراجعة النظام القانوني وتطوير شبكات التوزيع الكبرى وإنجاز أسواق البيع بالجملة.

18-وضع خطة استعجالية لتحديث الزراعة

- لضمان الأمن الغذائي وتلبية الاحتياجات الوطنية (الإنتاج الحيواني والإنتاج الفلاحي / الخضر والفواكه والمنتجات المستوردة مثل السكر والزيت والذرة):

- أ.إعـادة تأهيـل وتطـوير الأراضـي الزراعيـة (إمكانيـة اللجـوء إلـى الشـراكة)، في مناطـق السـهوب والصحـراء والجبـال؛
- ب.تطهير ملف الأراضـي الفلاحيـة واسـتعادة الأراضـي الفلاحيـة غيـر المسـتغلة؛
- ت.تنمية الفلاحة كوسيلة لتنويع الاقتصاد الوطني والحد من اختلال الميزان التجاري للسلع الرئيسية؛
- ث.تطوير عاجل للإنتاج السمكي من خلال؛
- إنجاز ورشات صيانة أسطول الصيد البحري؛
- إنشاء أسطول صيد في أعالي البحار؛
- تحويـل وتصنيـع المـوارد الصيديـة وتشـجيع الشـركات الصغيـرة والمتوسـطة في هـذا المجـال.

19-تطوير قطاع السياحة من خلال

- التصنيف الاستراتيجي للطلب في مجال السياحة الوطنية و الدولية لتحديد نـوع السياحة الـواجب تسـليط الضـوء عليها (السياحة الموسمية و الثقافة و الدينيـة و العائليـة و الصحراوية / الجنوب و الجنوب الأقصى و الجبلية)؛
- وضع "خطة وجهـة الجزائـر " الـتي سـتعتمد على أقطـاب التمـيز السـياحي وخطـة جـودة السـياحة والشـراكة بين

القطاعين العام والخاص و فتح خطوط جديدة لشركات الطيران منخفضة التلفة (low-cost)، نحو مدن الشمال والجنوب الكبير؛

- تطوير التدريب و التكوين في قطاع السياحة الذي لديه قدرة عالية على استيعاب اليد العاملة و على الحد من بطالة الشباب و تعزيز "الوظائف الصيفية والموسمية؛
- تخفيف إجراءات الحصول على التأشيرات السياحية.

20-الإنتاج الفكري والثقافي والفني لخدمة النمو الاقتصادي

- تطويرا لصناعة السينمائية و الثقافية من خلال حوافز و تدابير جذابة لصالح المنتجين لأول مرة؛
- تشجيع الخبرة الوطنية في مجال الصناعات الثقافية والفنية للحد من تقديم الخدمات المستوردة
- تشجيع إنشاء استوديوهات الصناعة السينمائية و استوديوهات التسجيل و قاعات المسرح و العروض منخلال الحوافز الضريبية و المصرفية (مع إمكانية اللجوء إلى الشراكة)؛
- خلق بيئة مواتية لظهور و نمو المواهب الفنية لاسيما من خلال تشجيع مسارات تكوين دراسية و جامعية فنية و خلق شهادة بكالوريا فنية؛

•إحصاء مفصل و حقيقي للإنتاج الصناعي و الثقافي و الفني الوطني و وضع دليل يتم تحديثه سنويا للإنتاج الصناعي و الحرفي الوطني.

21-تشجيع إنتاج الطاقة الأحفورية والطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية والريحية) واستهداف التصدير في هذا المجال من خلال:

- **تجسيد الانتقال الطاقوي الذي يعتمد على النجاعة الطاقوية و الطاقات المتجددة بشكل يس تجيب لاحتياجات الاس تهلاك الداخلي و يهدف إلى تصدير الطاقة كوس يلة لتنويع الصادرات خارج المحروقات**
- **تنفيذ برنامج وطني لتطوير الطاقة المتجددة مع التركيز على الطاقة الشمسية (3000 ساعة من أشعة الشمس في السنة) و الريحية يطمح إلى التصدير**
- **مراجعة سياسة الدعم المعمم في إطار مقاربة أكثر إنصافا و نجاعة**
- **تطوير شراكة قطاع خاص وطني / قطاع خاص دولي مع سونلغاز في تطوير الطاقات المتجددة تشجيع استخدام الطاقات المتجددة في القطاع الاقتصادي من خلال تدابير تحفيزية و في الإنارة العمومية**

•تعميم التقنيات الجديدة في مجال توفير الطاقة بما في ذلك أنظمة الإضاءة الذكية و أجهزة الاستشعار، على مستوى السكنات الفردية و المرافق الحكومية و القطاع الاقتصادي

22- إصلاح عميق للنظام الضريبي لجعله وسيلة للتوجيه الاقتصادي و تشجيع الإنتاج الوطني :

•رقمنة سريعة وكاملة للخدمات المتعلقة بالضرائب؛

•رقمنة سريعة و كاملة للخدمات المتعلقة بالاستيراد؛

•الرقمنة الكاملة والسريعة لسجل مسح الأراضي و مصالح أملاك الدولة؛

•تبسيط النظام الضريبي عن طريق إلغاء الضرائب غير الفعالة ذات العائد المنخفض و مراجعة نظام المزايا الضريبية؛

•إلغاء ضريبة النشاط التجاري (TAP)ـ على المدى القصير و تنفيذ الإصلاح الضريبي والمالي لفائدة للجماعات المحلية؛

•مراجعة سلم الضريبة على الدخل العام و فئات الأجراء؛

- إنشاء ضرائب جديدة مرتبطة برأس المال و الثروة مع المحافظة على أدوات الإنتاج المساهمة في خلق فرص العمل و القيمة المضافة؛
- تشجيع العمل المنزلي عن طريق الإعفاء من الضريبة على الدخل؛
- منح حوافز ضريبية للحرفيين لترقية قطاع الصناعات الحرفية المنشئ لفرص العمل و ضمان نقل الكفاءات المهنية؛
- منح أولوية المساعدة و الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة تلك التي تنشط في قطاع التكنولوجيات الجديدة؛
- إنشاء هيئة متعددة القطاعات لمكافحة التهرب الضريبي و الاحتيال المالي و تحسين النجاعة الضريبية من أجل تغطية تدريجية لنفقات التسيير عن طريق إيرادات الجباية العادية.

23-إصلاح عميق للحكامة المالية من خلال

- أ.تعزيز التخطيط المالي والتحكم في مخاطر الميزانية من خلال التنفيذ السريع لنظم المعلومات؛
- ب.وضع برنامج لعصرنة الإدارة المالية خاصة في قطاع البنوك والتأمين؛

•ت.توجيه المساعدات والإعانات للشرائح المحرومة؛

•ث.تعزيز نظام ترشيد استيراد السلع والخدمات ووضع سياسة حقيقية لترقية ودعم الصادرات خارج المحروقات؛

•ج.تنويع عروض التمويل من خلال بعث حركية في سوق الاقتراض عبر توسيع نطاق المنتجات المالية، بما في ذلك السندات، بهدف تشجيع الادخار وامتصاص السيولة المتواجد خارج النظام المصرفي؛

•ح.تطوير شبكة الدفع الإلكتروني باستخدام وسائل الدفع الحديثة؛

•خ.اتباع نهج جديد في الميزانية للحفاظ على التوازنات المالية وتحسين إيرادات الجباية العادية وتوفير موارد إضافية في السوق المالية الداخلية ؛

•د.إصلاح النظام المحاسبي خاصة فيما يتعلق بالجماعات المحلية من خلال إنشاء دليل مرجعي للنظام المحاسبي للدولة؛

•ذ.إصلاح التمويل المحلي بهدف منح الجماعات المحلية موارد هامة تمكنها من تعزيز دورها في الاقتصاد الوطني؛

•ر. مكافحة التجاوزات المالية من خلال تعزيز الرقابة الضريبية، ومكافحة الاحتيال الضريبي و

الجمركـــي خاصـــة تضخيـــم الفواتيـــر و تجـــريم المخالفـات ذات الصلـة، وتعزيـــز الرقابـة اللاحقـة على تنفيـذ النفقـات العامـة (تعزيـز المؤسسـات وهيئـــات الرقابـة مثـل المفتشـية العامـة للضرائـب و مجلـس المحاسـبة) ؛

•ز. ترشـيد الإنفـاق العـام مـن خـلال عمليـــة تقييـــم ومتابعـــة اقتصاديـيـــن لأي نشـــاط يمـــس بشـــكل مباشـــر أو غيـــر مباشـــر ميزانيـــة الدولـــة؛

•س. عصرنـــة إدارة الخزينـــة العموميـــة للإســـهام في تمويـــل الاقتصـــاد خاصـــة مـــن خـــلال القـــروض وإدارة الديـــن العـــام؛

•ش. عصرنـــة النظـــام المصـــرفي والمالـــي مـــع التركيـــز علـــى إصـــلاح البنـــوك والمؤسســـات الماليـــة لتحســين كفاءتهـا وربحيتهـا ومســـاهمتها في تمويـــل الاقتصـــاد مـــن خـــلال:

•تكييف الإطار التنظيمي والتشريعي الـذي يحكم النشـاط المصرفي (إمكانية فتح القطاع أمام القطاع الخاص)؛

•تحديث نظام الدفع وتعميم أدوات الدفع الإلكترونية؛

- تعزيـــز نظـــم المعلومـــات للبنـــوك العموميـــة والفاعلـــين في الأسـواق الماليـة بهـدف تمكينهم من تعزيز التحكم في عملياتهم وفق المعايير الدولية؛
- تبســيط ملفـــات الاقتـــراض وتخفيـــض المواعيـــد النهائيــة لمعالجتها من خلال لامركزية القـرار وتنشـيط سوق الاقتراض؛
- تنويع المنتجات البنكية وتطوير التمويل الإسلامي؛
- تطوير الشبكة البنكيـة الوطنيـة والدوليـة بمـا في ذلـك فتح فروعها في الخارج؛
- تطـوير أسـواق رأس المـال والبورصـة لتقـديم بـدائل لتمويل الاستثمار؛
- عصرنـــة قطـــاع التأمـيـــن لاســيما عبـــر رقمنـــة وتبســيط إجــراءات التأمـيـــن وملفـــات التصريـــح بالضــرر.
- ص. عصرنة إدارة أملاك الدولة:
- الرقمنة الكاملة والسريعة لسجل مسح الأراضي ومصـالح أملاك الدولة؛
- إصـــدار قـــرارات الامتيـــاز للاســـتفادة مـــن العقـــار لصالــح القطــاع الاقتصــادي.

24-تنفيذ سياسة تجارية منسجمة للانفتاح على الاقتصاد العالمي

• تنفيذ سياسة تجارية منسجمة للانفتاح على الاقتصاد العالمي من خلال منطقة التبادل الحر العربية (ZALE) ومنطقة التبادل الحر القارية الإفريقية (ZLECAf)، مع تقييم اقتصادي لنتائج الانفتاح على الاقتصاد الدولي من حيث الفرص والتكلفة والتهديدات الممكنة. بهذا الخصوص، سيتم إحياء مسار انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية.

25-تحقيق تحول رقمي لتحسين الاتصال

• تحقيق تحول رقمي لتحسين الاتصال وتعميم استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال خاصة في إدارات المرفق العمومي وتحسين حوكمة القطاع الإقتصادي.

26-إنشاء شبكة وطنية لجمع المعلومات الإحصائية

• إنشاء شبكة وطنية لجمع المعلومات الإحصائية من المستوى المحلي إلى الوطني لتعزيز موثوقية الإحصاءات والمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية

مـــن أجـــل منـــح النشـــاط العـــام والإصلاحـــات المبرمجــة أكثــر فعاليــة ونجاعــة.

27-إعادة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (CNES)

•إعادة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتمـاعي (CNES) إلى المكانة التي تليق به ضمن أليات النشـاط العمـومي و تعزيز صلاحياته.

28-جعل الحصول على السكن أولوية مطلقة

•أ.حل أزمـة السـكن نهائيـا وضـمان الحصـول على سـكن لائق عبر صيغ مكيفة موجهة مع منح الأولوية للأسر ذات الدخل المنخفض عن طريق:

•القضاء النهائي على الأحياء القصديرية؛

•تسوية المشاكل المتعلقة بالبناءات الهشة؛

•وضع آليات ملائمة لمحاربة الغش في منح السكنات؛

•إنشـــاء تجمعـــات ســـكانية وأقطـــاب جديـــدة حـــول المـــدن الكبـــرى في الشـــمال والجنـــوب مـــن أجـــل ضمـــان تهيئـــة أفضـــل للإقليـــم وتوزيـــع أحســـن للســـكان؛

•تســريع وتيــرة تنفيــذ المشــاريع الســكنية الجاريــة وضمـــان احـــترام مواعيــد إنجــاز وتســليم المشــاريع

المســتقبلية من خلال تفعيـــل المســـؤولية الماليـــة لأصحـاب المشـاريع؛

- خلـق سـوق عقـار لاسـيما فيمـا يتعلـق بالإيجـار من خلال تحفيزات مالية واعتماد إطار قانوني ملائم.
- ب. اعتماد سياسة فعالة لتهيئة الإقليم تضمن
- محيط عمرانياً وريفياً يسمح براحة المواطن؛
- توزيعاً منسجماً لأقطاب التنمية عبر التراب الوطني؛
- تحفيـز نقـل النشـاطات الاقتصاديـة مـن السـاحل نحـو المـدن الداخليـة؛
- وضـع سياسـة حقيقيـة في مجـال العمـران تأخـذ في الحسـبان المعاييـر الهندسـية وتحفـظ التـراث الوطنـي.

29-رفع و دعم القدرة الشرائية للمواطن

- أ.ضمـان دخـل لائـق للمواطـن عبـر مراجعـة الحـد الأدنـى للأجـر المضمـون
- ب.الإعفاء الضريبي التام للمداخيل المنخفضة.

30-وضع حد نهـائي لانقطاعـات الميـاه وضـمان حصـول جميـع المواطنين على المياه الصالحة للشرب عبر كامل التراب الوطني

- وضع حد نهائي لانقطاعات المياه وضمان حصول جميع المواطنين على المياه الصالحة للشرب عبر كامل التراب الوطني عن طريق تعبئة ناجعة للموارد المائية وتحسن وترشيد وسائل توزيع واستهلاك المياه.

31-ضمان حصول جميع المواطنين على الكهرباء والغاز

- ضمان حصول جميع المواطنين على الكهرباء و الغاز من خلال تسريع تنفيذ البرنامج الوطني للربط بشبكةالكهرباء و توزيع الغار لاسيما في المناطق الجبلية و الريفية و الصحراوية.

32-ضمان حصول جميع المواطنين على خدمات نقل عمومي متاحة و فعالة و عصرية مع التركيز على

- أ. فك العزلة عن المناطق الفقيرة والمهمشة؛
- ب.إيجاد حل نهائي عبر الوسائل الملائمة للمشاكل المرتبطة بالازدحام المروري في المدن الكبرى والتكفل الفعلي بالمشاكل المرتبطة بشبكة الطرقات وصيانتها وكذا سهولة التنقل من أجل تحسين الإطار

المعيشـــي للمواطـــن ودفـــع عجلـــة التنميـــة الاقتصادية والاجتماعية.

33-ضمان إطار معيشي نوعي يحـترم متطلبـات التنميـة المس تدامة و الحفاظ على البيئة

34-ضمان إنجاز كل المنشأت الاجتماعية أو الاقتصادية

- ضمـــان إنجـــاز كـــل المنشـــآت الاجتماعيـــة أو الاقتصاديـة (سـكنات، مـدن، طرقـات، سـدود، الـخ) في شـكل مشاريع متكاملة.

35-القضاء بشكل نهائي على الفوارق التنموية

- القضـاء بشـكل نهـائي على الفـوارق التنمويـة من خلال التركيز على المناطق الفقيرة والمهمشة بشكل أولوي.

36-إنشاء قناة برلمانية

- إنشاء قناة برلمانية باعتبارها وسيلة للشـفافية والتقـييم والمشـاركة المواطنيـة في النشـاط الوطـني والحيـاة العامة.

37-جعل المدرسة إطارًا للتربية والإيقاظ الفكري للتلاميذ من خلال:

•أ.نحو التلاميذ:

•إطلاق مراجعة بيداغوجية و تخفيف البرنامج الدراسي لفائدة النشاطات الثقافية و الرياضية و الفنية من أجل تحقيق تنمية قدرات التلاميذ (تخفيف المحفظة / تلاميذ من دون محافظ خلال الطور الابتدائي)

•ضمان تكافؤ الفرص و جعل المدرسة الوسيلة المفضلة للترقية الاجتماعية

•وضع الجودة و الفعالية في قلب النظام التربوي

•وضع حل نهائي لمشكلة النقل المدرسي لاسيما في المناطق المهمشة

•ترقية الرياضة المدرسية عن طريق انجاز الهياكل الملائمة و تنظيم المنافسة الجهوية و الوطنية.

•ب. نحو مستخدمي التربية:

•تثمين سلك الأساتذة و المعلمين و مستخدمي التربية و تحسين مركزهم

- ضمان تكوين متواصل للمعلمين و الأساتذة لتكييف معارفهم و طرق عملهم مع التطورات العالميةأساتذة و المعلمين.

38-مواءمة برامج التكوين بما في ذلك معالجة مشكل تغيير اللغة من مستوى إلى آخر.

39-تشجيع تعليم المواد العلمية و التقنية و التكنولوجية في الثانويات و مراكز التكوين المهني

- تشجيع تعليم المواد العلمية و التقنية و التكنولوجية في الثانويات و مراكز التكوين المهني وتكييفها مع البيئة الاجتماعية والاقتصادية للبلاد و تشجيع التو أمة بين المؤسسات الوطنية و نظيراتها في دول أجنبية من أجل انفتاح حقيقي على العالم.

40-جعل التكوين المهني وسيلة لترقية فرص تشغيل الشباب وتحريك الاقتصاد والانتاج الوطني عبر:

- تطوير التعليم التقني بما يستجيب للاحتياجات في مجال اليد العاملة و التأطير النوعي

- توسيع شبكة البنى التحتية المخصصة للتكوين و تطوير أقطاب الامتياز بالشراكة مع المؤسسة الاقتصادية
- تطوير مفهوم عقود التكوين كلية لدمج حاملي شهادات التكوين المهني في عالم الشغل
- تعزيـــز عـــروض التكـــوين الموجهـــة للشـــخاص ذوي الاحتياجات الخاصة و في المؤسسات العقابية.

<u>41-جعل الجامعة إطارا للتعليم و التنمية و الإبداع من خلال</u>

- تطوير أقطاب الامتياز في تخصصات معينة بالشراكة مـع المؤسسـات الاقتصـادية بمـا يتماشـى والتطـور العـالمي للتقنيات والحرف وبما يلبي حاجيات الاقتصاد الوطني؛
- تحسين أداء نظام التعليم العـالي وتشـجيع انفتاحـه على البيئة الوطنية والدولية عبر اعتماد دفـاتر أعبـاء دقيقـة و مكيفة حسب الاحتياجات الوطنية
- تعزيـز حصـة التكـوين التـدريبي و المهـني عن طريـق مراجعة خريطة التكوين من حيث المجالات والتخصصات بمـــا يتلاءم و الاحتياجـــات الاجتماعيـــة والاقتصـــادية و يتكيـف مـع الاحتياجـات في مجـال التـأ طـير و المنشـأ ت القاعدية.

- زيادة معدل استغلال المنح الجامعية في الخارج لفائدة الطلبة الجزارريين أينما كانت متاحة و تكثيف التبادلات الجامعية و تنويع الشركاء و التوأمة مع جامعات أجنبية و تشجيع السياحة العلمية لاسيما على مستوى الدكتوراه.
- تثمين مهنة الستاذ الجامعي و الباحث و تحسين مركزهما.
- تطوير البحث العلمي والتكنولوجي واستغلال المنتج البحثي عن طريق تطوير مفهوم "البحث على الطلب" و إبرام العقود البحثية بين الجامعات ومراكز البحوث العامة مع المؤسسات الاقتصادية لتسويق المنتجات البحثية في شكل شركات صغيرة ومتوسطة جديدة. في هذا الإطار، سيتم تشجيع إنشاء مؤسسات و مخابر بحثية من قبل الباحثين و طلاب الدراسات العليا (الشركات الناشئة)
- إنشاء المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات و جعله محركا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال علاقات وثيقة مع الحكومة والمؤسسات العامة والخاصة.
- إعادة تنظيم الخدمات الجامعية من خلال ضمان إطار معيشي لائق و نوعي للطالب لاسيما فيما يتعلق بالإيواء و الإطعام و النقل.

•ترقية الرياضة الجامعية عبر إنجاز الهياكل الرياضية داخل الأقطاب الجامعية و تنظيم المنافسات الجهوية و الوطنية ما بين الجامعات .

42-الحفاظ على النظام الوطني للضمان الاجتماعي والتقاعد عن طريق

•توسيع قاعدة الاشتراكات بما في ذلك الأشخاص الناشطين في القطاع الموازي / غير الرسمي (ترسيم العمل).

•إنشاء فرع التقاعد التكميلي في إطار الصندوق الوطني للتقاعد والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء؛

•إعادة تفعيل عملية التعاقد بين صناديق الضمان الاجتماعي و مؤسسات الصحة العمومية.

•تطوير الخدمات الإلكترونية عن بعد التي تقدمها صناديق الضمان الاجتماعي؛

•تعزيز مهام التحصيل والمراقبة بالنسبة للأشخاص المُؤمَّنين؛

•تطوير التقييم الطبي والاقتصادي في مجال التأمين الصحي؛

•وضع حد للتجاوزات والاحتيال في مجال خدمات الضمان الاجتماعي

43-تعزيز أ ليات التضامن الوطني عن طريق:

•دعم التكفل بالفئات الاجتماعية ذات الاحتياجات الخاصة.

•تمكين المرأة وتحسين وضعها وتعزيز حقوقها.

•إنشاء أليات لتعزيز نشاط المرأة و المبادرة النسوية خاصة في المناطق الريفية.

•وضع تدابير عملية لتسهيل توفيق المرأة بين مسؤولياتها الأسرية و المهنية.

•تنفيذ استراتيجية وطنية لمكافحة العنف ضد المرأة و تعزيز أليات الحماية و الدعم و المرافقة.

•تعزيز وحماية حقوق الطفل عن طريق تعزيز حماية سلامتهم البدنية والقضاء النهائي على تشغيل الأطفال باعتماد عقوبات قانونية؛

•الحفاظ على الذاكرة الوطنية وسياسة التكفل بالمجاهدين وذوي الحقوق.

44-تخفيض معدل البطالة بنسبة كبيرة خاصة في أوساط الشباب و النساء عن طريق :

- مضاعفة فرص الشغل التي سيتيحها النمو الاقتصادي؛
- إعادة تنظيم آليات المساعدة على الإدماج المهني والتشغيل من خلال إنشاء آليات جديدة أكثر انسجاما تستند إلى نهج اقتصادي لمعالجة البطالة وتلبية مطالب الشباب فيما يتعلق بمناصب العمل الدائمة من جهة، واحتياجات أرباب العمل من جهة أخرى؛
- الإدماج التدريجي في مناصب شغل دائمة للباحثين عن عمل في إطار الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM)، وإدراج الشباب المتقدمين لأول مرة بطلب الشغل في إطار خطة دعم التشغيل (DAIP) وكذلك التوظيف في إطار عقود العمل المدعمة (CTA)؛
- دعم إنشاء المشاريع وتحسين أداء الوكالة الوطنية للتشغيل (ANSEJ)، والصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC)؛
- تشجيع المؤسسات على توظيف الشباب عبر منحها تحفيزات جبائية وشبه جبائية؛
- استحداث "إجازة إنشاء المؤسسات" لتعزيز روح المبادرة؛

• تنفيـذ برنامـج لعصرنـة وتعزيـز الخدمـة العموميـة في مجـال التشـغيل مـن أجـل الإدارة الفعالـة لسـوق العمـل.

<u>45-ضمان حصول جميع المواطنين على رعاية صحية نوعية عن طريق رفع الحصة المخصصة لقطاع الصحة من الناتج المحلي الإجمالي من أجل تحقيق الأهداف التالية:</u>

• إنشـاء مراكـز استشـفائية تسـتجيب للمعـايير الدوليـة و تحسين المنشأ ت المتواجدة.

• خلق و انشاء مستشفيات استعجالات و تحسين منشأت استقبال الحالات الاستعجالية من حيث الموارد المادية و البشرية.

• وضع حد نهـائي لمشـاكل التمـوين اللازم للمستشـفيات من حيث الوسائل والتجهيزات والأدويـة والمسـتخدمين الطبيين؛

• إيجـاد حـل نهائـي لمشـكلة توفـر الأدويـة والمنتجـات الصيدلانية خاصة عن طريق تطوير صـناعة الأدوية وغيرها مـن الصناعـات الصيدلانيـة للوصـول إلـى 70 ٪ـ في الإنتـاج الداخلـي بالنسـبة للأدويـة الجنسية و30 ٪ مـن المنتجـات المتخصصـة؛

•تثمين مهنة الطبيب وتحسين مركزه عن طريق اتخاذ تدابير تحفيزية لضمان استقرار الممارسين المتخصصين في القطاع العام وتشجيع توظيفهم الخاص في مناطق الجنوب والهضاب العليا؛

•مراجعة نظام الخدمة المدنية للأطباء المقيمين؛

•القضاء نهائيا على الأمراض المعدية التي يمكن رصدها/السيطرة عليها (الأمراض المنقولة عن طريق المياه، والسل) وخفض معدلات وفيات الرضع والأمهات والأطفال الرضع إلى النصف؛

•رقمنة تسيير النظام الصحي من أجل التقييم الفعال لتكلفة خدمات الرعاية الصحية والمساهمة، على المدى القصير، في إضفاء الطابع الرسمي على النظام التعاقدي بين المؤسسات الصحية وأجهزة الضمان الاجتماعي؛

•وضع شبكة مخابر في الموانئ والمطارات لمراقبة جودة المواد الغذائية وغيرها التي يمكن أن تشكل خطرا على الصحة العمومية؛

•وضع الجزائر في متوسط المعيار الدولي لجميع المؤشرات المرجعية للصحة العمومية بحلول عام 2030.

46-تعزيز الثقافة وا لنشطة الثقافية عن طريق:

- الشروع في نهج لدعم ومرافقة الإبداع الفني والأعمال الثقافية من خلال إتاحة مساحات مخصصة للفنانين والمبدعين؛
- تحسين شبكة الهياكل القاعدية ذات الصلة بالانتشار الثقافي وزيادة ربحيتها: قاعات العروض والمسارح ودور السينما والمتاحف وما إلى ذلك؛
- الدفاع عن حقوق المؤلف والحقوق المجاورة وترقيتها ومكافحة قرصنة الأعمال الفنية؛
- دعم ومرافقة المبادرات التي يطلقها الفنانون الشباب من خلال وضع آليات الدعم وتشجيع الإبداع؛
- تثمين مهنة الفنان وكل الفاعلين في مجال الثقافة وترقية دورهم الاجتماعي ووضعهم القانوني؛
- ترقية الكتاب والمطالعة خاصة في المدارس.

47-تشجيع أنشطة الشباب وتطوير الممارسات الرياضية عن طريق:

•إنشاء هيئة للشباب تكـون منتخبـة من طـرفهم وحاملـة لصوتهـــم وانشـــغالاتهم وأداة فعالـــة لضمـــان مشـــاركة الشـــباب الفعليـــة في الحيـــاة السياســـية والاجتماعية والاقتصادية للبلاد؛

•تمكـــن الشـــباب" مـــن خـــلال انتهـاج سياســـات تســـتهدف التوظيـــف والوصـــول إلـــى مناصـــب المســـؤولية وترقيـــة ريـــادة الأعمال، والتعليم والتـدريب والرياضة والثقافة والترفيه؛

•مرافقــة الرياضــة والرياضيــن في البيئــات المدرســية والجامعيــة وتعزيــز الرياضـــة النســائية من خلال بنــاء منشآت رياضية للامتياز ومنشآت جوارية في جميـع أنحـاء الـوطن وتحسيـــن وتنظيـــم إدارتهـــا بمـــا يمنحهـــا المزيـــد مـــن المرونـــة ويضمـــن المشـــاركة الفعالـــة للجمعيـــات المحليـــة؛

•تشجيع رياضة النخبة التي تعتبر مصدر إشعاع لبلادنا في العالــم مــن خــلال تحسيـن آليـــات اكتشـــاف ودعـــم رياضيـــي النخبة، لاسيما الدعم المالي والطبي؛

•دعم ومســاعدة الأنديــة المحترفــة من خلال منح امتيــاز الملاعـــب ومنـــح أراضٍ مخصصـــة لإنشـــاء ملاعبهـــا ومنشـــآتها الرياضيـــة لزيـــادة ربحيـــة الأنديـــة.

48 مراجعة الأهداف والمهام الكلاسيكية للدبلوماسية الجزائرية (العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف).

49-وضع معالم دبلوماسية اقتصادية هجومية في خدمة التنمية الوطنية والمؤسسات والمستثمرين العموميين والخواص.

50-تجسيد دبلوماسية ثقافية ودينية في خدمة الإشعاع الثقافي للجزائر.

51-حماية الجالية الوطنية في الخارج والمغتربين وترقية مشاركتهم في التجديد الوطني.

52-سيواصل الجيش الوطني الشعبي في إطار مهامه الدستورية للدفاع عن السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية

- سيواصل الجيش الوطني الشعبي في إطار مهامه الدستورية للدفاع عن السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية، تحقيق الأهداف الدائمة لتحديث وعصرنة قدرات القوات ورفع درجة احترافيتها وجاهزيتها ضمن احترام التزامات بلادنا

وتمســكها بتعزيــز الســلام والأمــن علــى الصعيديــن الإقليمــي والدولــي.

53-ترقيــة صــناعة الــدفاع في خدمــة الأمن والــدفاع الوطــنين والتنمية الاقتصادية.

54-ضمان أمن المواطن وسلامة الأملاك العمومية والخاصة.